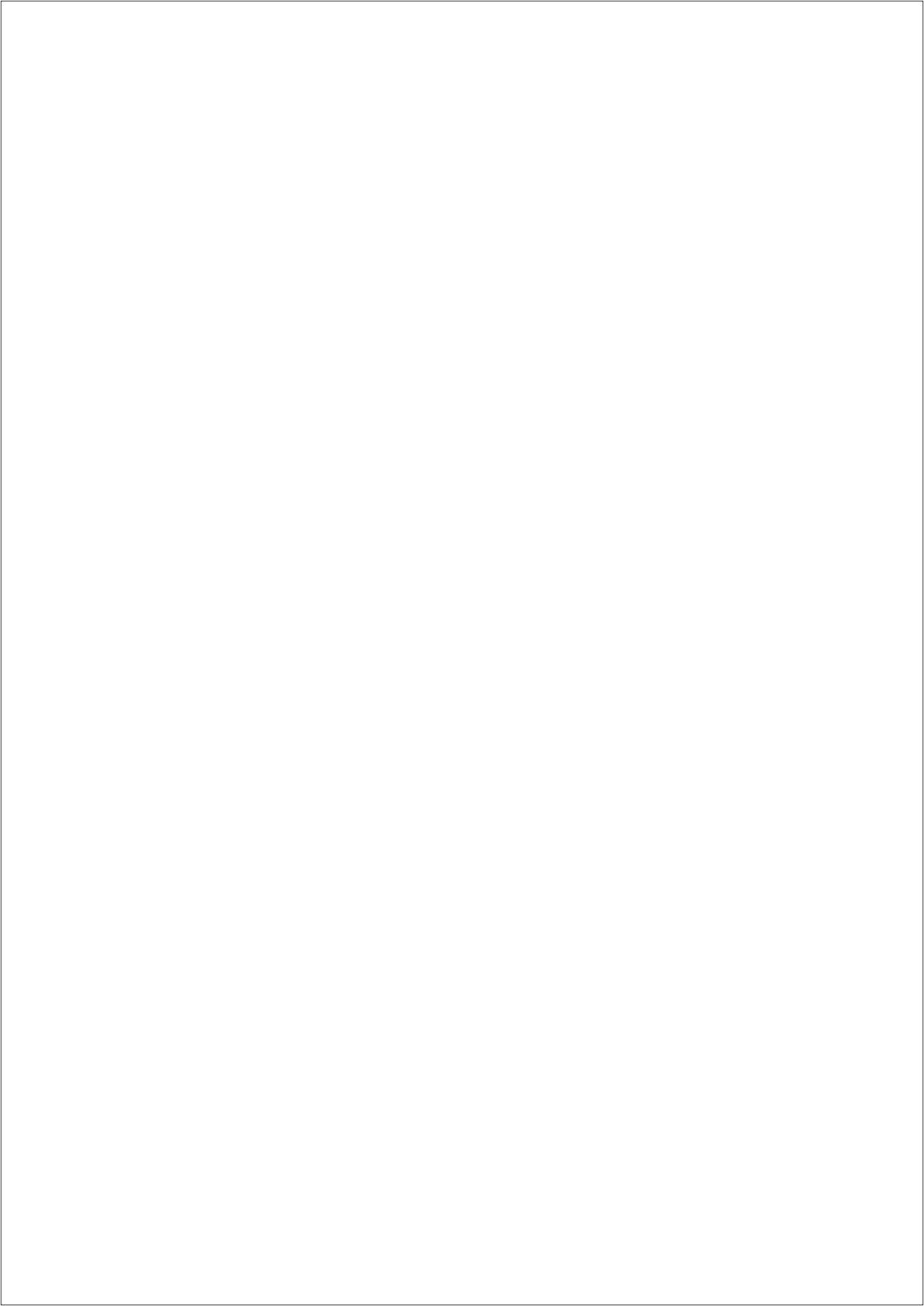


مجلة العودة .. كلمات على طريق العودة



كتاب مجلة العودة (١)

كلمات على طريق العودة

مقالات وزوايا ثابتة في مجلة العودة للعاينين الأولين كتبها

رئيس التحرير - كلمة العودة

بلال الحسن - إعادة نظر

حسام شاكر - تحت الخيمة

ماجد الزير - في الصميم

ياسر علي - جسر العودة

كتاب استضافتهم المجلة - حتى نعود

إعداد

هيئة تحرير مجلة العودة

الطبعة الأولى

بيروت ٢٠١٠

منشورات «مجلة العودة»

دار العودة للدراسات والنشر

كلمات على طريق العودة

مجلة شهرية تعنى بقضايا اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة
تصدر عن دار العودة للدراسات والنشر - لندن

بلال الحسن - إعادة نظر

- درس الفلسفة وعلم الاجتماع في جامعتي دمشق وبيروت العربية.
- عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- عضو في المجلس الوطني الفلسطيني.
- منسق الهيئة.
- عمل في الصحافة منذ تخرجه من الجامعة.
- مدير تحرير جريدة «السفير» اللبنانية (١٩٧٤-١٩٨٢).
- أصدر مجلة «اليوم السابع» من باريس (١٩٨٥-١٩٩١).
- يكتب في عدد من الجرائد والمجلات، منها جريدة الشرق الأوسط ومجلة «العودة».
- صدرت له عدة مؤلفات منها: مجزرة الخليل، الخداع الإسرائيلي، ثقافة الاستسلام، وقرارات في المشهد الفلسطيني.



حسام شاكر - تحت الخيمة

- باحث ومؤلف، إعلامي وممارس للصحافة، إداري في حقل وكالات الأنباء، استشاري في الإعلام والعلاقات العامة والتواصل مع الجمهور لعدد من المؤسسات في أوروبا.
- يرأس مؤسسة ثقافية أوروبية مختصة بالتواصل والإعلام والبحوث، وانتُخب في عام ٢٠٠٠ رئيساً للرابطة الأوروبية للإعلاميين، وهو مستشار التحرير لديوريات، من بينها مجلة «العودة».
- حرّر عدداً من الكتب والإصدارات والوثائق والإعلانات المتعلقة بقضية فلسطين وحق العودة الفلسطيني، فضلاً عن موثيق وإعلانات في حقول أخرى.



بعض أعماله

- متطلبات أساسية للنهضة الحضارية - ١٩٩٨، الإعلام في أوروبا (محرّر) - ٢٠٠٠، سلسلة تقارير الأزمات في أوروبا - ٢٠٠١ - ٢٠٠٧، العمل الخيري في عالم متغير - ٢٠٠٥، التجربة الوقفية لمسلمي أوروبا (بالعربية والإنجليزية) - ٢٠٠٦، ظاهرة الصحافة المجانية في أوروبا (بالألمانية) - ٢٠٠٧، مسلمو أوروبا والمشاركة السياسية (بالعربية، والإنجليزية) - ٢٠٠٧، أوروبا والمسلمون وعالم متغير (٢٠١٠)، سلطة المشاهدين (٢٠١٠).

مجلة العودة

من العدد الأول - تشرين الأول
 (أكتوبر) ٢٠٠٧ - رمضان ١٤٢٨ هـ
 إلى العدد الرابع والعشرين - أيلول
 (سبتمبر) ٢٠٠٩ - رمضان ١٤٣٠ هـ

ISSN: 1755-9804

مستشارو التحرير

أنيس صايغ

بلال الحسن

حسام شاكر

ماجد أبو دياك

رئيس التحرير

ماجد الزير (٢١-١)

ياسر أحمد علي (٢٢ -)

مدير التحرير

ياسر أحمد علي (٢١-١)

ماهر الشاويش (٢٢ -)

الإخراج والطباعة

Creative Advertising

Alawda magazine

DAR AL-AWDA

FOR STUDIES

AND PUBLISHING

100H, Crown House,

North Circular Road,

London NW10 7PN, UK

Tel: +44 208 4530919

Fax: +44 208 4530994

E-mail:

info@alawda-mag.com

Website:

www.alawda-mag.com

ماجد الزير - في الصميم

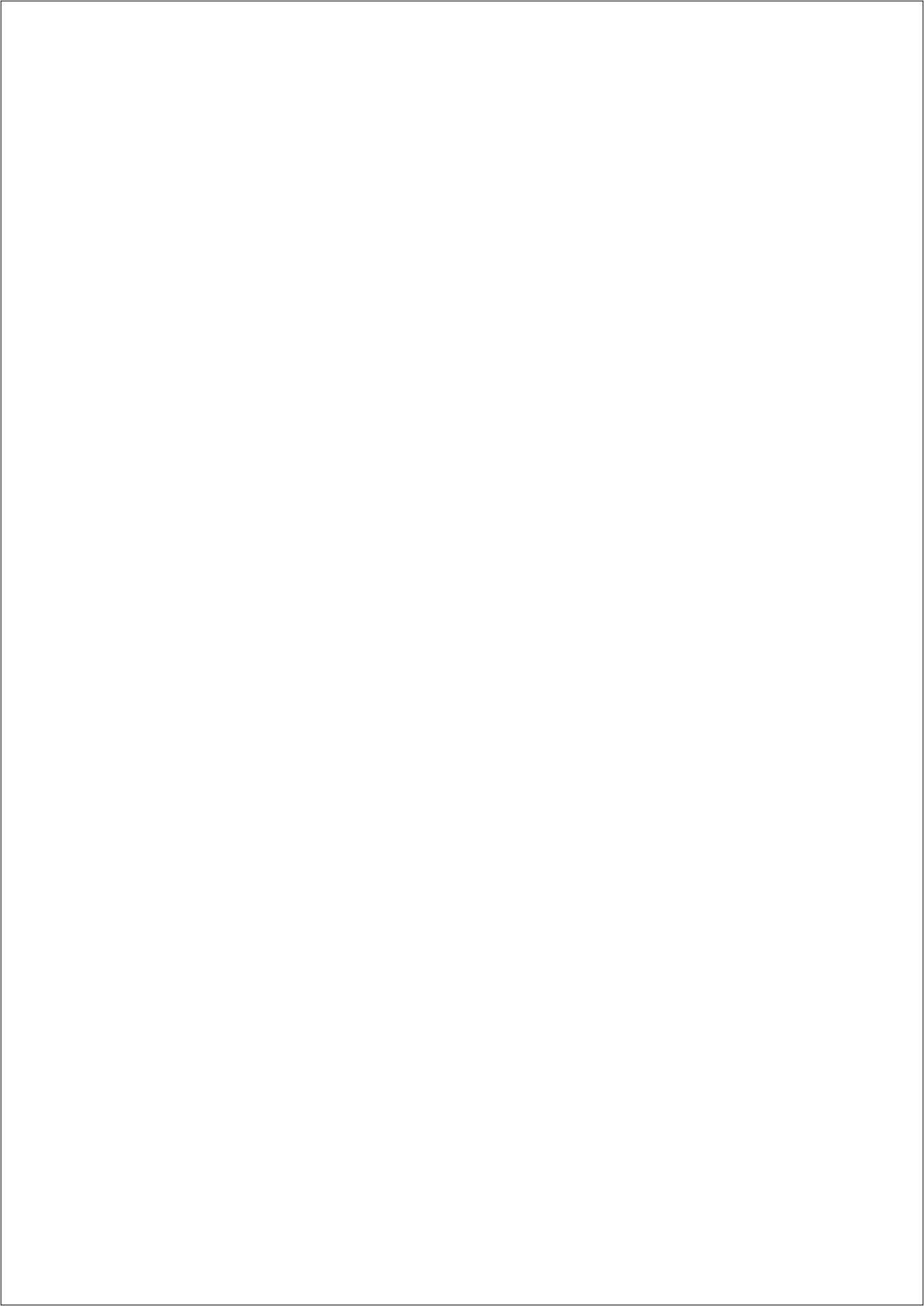
- ناشط فلسطيني في مجال اللاجئين وحقوق العودة.
- خريج هندسة مدنية في جامعة الكويت.
- ماجستير في دراسات اللاجئين - جامعة شرق لندن - بريطانيا.
- عضو نقابة الصحفيين البريطانيين.
- رئيس تحرير مجلة العودة منذ تأسيسها في آب (أغسطس) ٢٠٠٧، حتى حزيران (يونيو) ٢٠٠٩.
- رئيس مؤتمر فلسطينيي أوروبا.
- مدير عام مركز العودة الفلسطيني- لندن.
- عضو المؤتمر القومي الإسلامي.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة القدس الدولية.
- عضو لجنة المتابعة العليا للمؤتمر الوطني الفلسطيني.
- عضو الهيئة التأسيسية في الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق الثابتة.



ياسر أحمد علي - جسر العودة

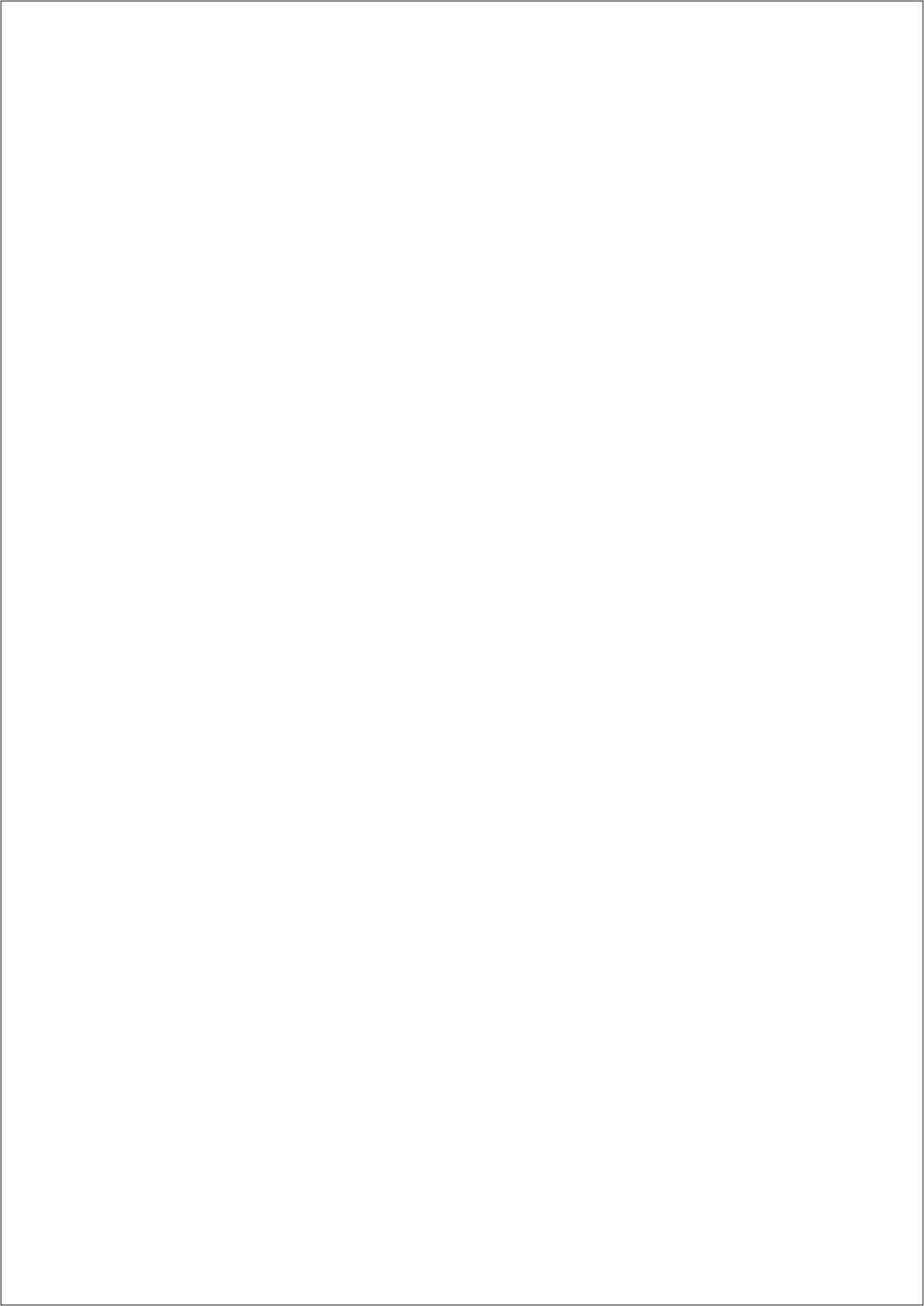
- حائز إجازة في المحاسبة، وليسانس في الأدب العربي من جامعة بيروت العربية.
- كتب في الصفحة الثقافية بمجلة الأمان اللبنانية الأسبوعية (١٩٩٦-٢٠٠١). ومجلة «فلسطين المسلمة» (٢٠٠١-٢٠٠٧)، وعدد من المجلات والصحف اللبنانية.
- رئيس تحرير صحيفة البراق الشهرية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧).
- مدير تحرير مجلة العودة منذ تأسيسها في آب (أغسطس) ٢٠٠٧، حتى حزيران (يونيو) ٢٠٠٩. ورئيس تحريرها من تموز (يوليو) ٢٠٠٩.
- كتاب عن قريته في فلسطين «شعب وحاميتها» - منظمة ثابت لحق العودة - بيروت ٢٠٠٧.
- كتاب «المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني» - سلسلة «أولست إنسانا» - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت ٢٠٠٩.
- حرّر عدداً من الكتب، منها «سلسلة كتب المخيمات الفلسطينية في لبنان» الصادرة عن منظمة ثابت لحق العودة.





مجلة السودة
كلمات على طريق السودة

«كلمة السودة»
رئيس التحرير



مؤتمر الخريف واللاجئون

قلق مشروع، ولكن يحق للشعب الفلسطيني واللاجئين منه بالخصوص القلق إلى حد التوتر كلما انعقد اجتماع ثنائي أو جماعي يشترك فيه الأمريكيون والإسرائيليون والطرف الفلسطيني المفاوض المعهود، سواء في المنطقة أو خارجها. فالتاريخ القريب علمنا أن القضية الفلسطينية انحدرت بشكل خطير، وأن حجم ما فقدت القضية من رصيدها وإنجازاتها من جراء مثل هذه اللقاءات لا يمكن استدراكه في الوقت القريب، وهو يحتاج إلى تغيير شامل في معادلة الصراع لاستعادة مواقع ما قبل سلسلة اللقاءات والمفاوضات المشؤومة، ولا نظن مؤتمر الخريف للسلام المنتظر سيكون استثناءً في هذا الجانب.

إن الوفد الفلسطيني الذي يتبنى الحل السلمي مع الكيان الصهيوني، وعلى رأسه الرئيس محمود عباس، بات غير آبه بما يحدث على الساحة الفلسطينية من نزاع خطير واقتتال سالت فيه دماء الشعب الفلسطيني في شوارع مدن قطاع غزة والضفة الغربية. كما أنه يصرّ على الأجندة السياسية ذاتها وعلى أسلوب إدارة الحياة السياسية الفلسطينية التي أثبتت فشلها، ورفضها الشعب الفلسطيني وعبر عن هذا الرفض في انتخابات كانون الثاني/يناير من العام الفائت. هذا الإصرار ما عاد يمكن تبريره بالمعنى الإيجابي المباشر الذي يصبّ في المصلحة الوطنية. فأبجديات أية مفاوضات سياسية يرجى منها تحقيق انتصار تقول بضرورة التمرس في وضع داخلي قوي لمصلحة تحقيق اختراقات في الجانب الآخر.

بشيء من الصراحة المطلوبة في التعاطي مع قضايا الشعب المصيرية، لا يمكن تفسير خطوات فريق أوسلو إلا بأنهم منزوعو الإرادة، ولا يملكون من أمرهم شيئاً إلا ما يريده الأمريكي والإسرائيلي. والطرفان الأخيران بحاجة إلى استمرار اللقاءات نظراً لوضعهما الداخلي المتردي. وهما أيضاً بحاجة إلى حصار حركة حماس التي أقدمت على خيار الحسم في قطاع غزة. وهذا ما يفسّر التعتت غير المبرر للرئيس عباس ومن حوله لرفض مبدأ الحوار مع الحركة. فما يفعله الإسرائيلي صباح مساء من جرائم وحشية لا يتناسب مع سلسلة اللقاءات المحمومة والتهافت على مفاوضات لم يعد الرئيس قادراً على

إنفاذ جزء منها .

باتت الاستراتيجية الإسرائيلية في التفاوض مع الطرف الفلسطيني واضحة . مبدأً انتزاع التنازلات وعدم الوصول لحل من أجل فرض حلول على أرض الواقع . وهذا ما عبّر عنه موشيه ديان بعد حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ بوصفه لخطته المستقبلية بأنها «الحقيقة الواقعة حالياً على الأرض»، وعبّر عن المفهوم نفسه بطريقة أخرى في مؤتمر عُقد بعد عشر سنوات في سبعينيات القرن الماضي حين قال: «ليس السؤال ما الحل، بل السؤال كيف نعيش بدون حل» . لنعقد مقارنة علمية دقيقة لوضع ملفات الوضع الدائم وحالها على الأرض منذ اتفاق أوسلو لغاية وقتنا الحالي، فسنجد دلالة على ما سبق .

ولكن بالرغم من كل ما يبدو من سوء على الساحة الفلسطينية، إلا أن قراءة أخرى للأحداث تقول بأن الشعب الفلسطيني بالعموم بات يملك أوراقاً يتحكم فيها تستعصي على الإسرائيلي والأمريكي ومن يسير في فلكهما . وبات الشعب الفلسطيني وحراكه المقاوم من ناحية، والمدني في شتى المجالات الأخرى من ناحية ثانية، أقدر على التصدي لأي تفريط في الحقوق . وإن الشعب الفلسطيني الذي حافظ على حق العودة خلال الستين سنة الماضية، وقد مرّ في مراحل ضعف أسوأ بكثير، لقادر على الاستمرار في الحفاظ عليه، وخاصة أنه يعيش حالة وعي وتحقيق انتصارات واضحة على الجانب الإسرائيلي، ليست بالمعنى المعنوي فقط، ولكن بتحقيق انتصارات على الأرض، من مظاهرها اندحار العدو الإسرائيلي من غزة .

العدد الثاني - السنة الأولى - تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧

المؤتمر الوطني الفلسطيني والرد العملي على مؤتمر الخريف

يمثل احتضان العاصمة السورية للمؤتمر الوطني الفلسطيني خطوة متقدمة في مشروع الممانعة في وجه المشروع الأمريكي الإسرائيلي وأدواته في المنطقة. وما كان يجب أن ينعقد مؤتمر أنابوليس في واشنطن دون إظهار حالة رفض فلسطيني واسعة، وبدعم عربي نوعي، للمخطط الأمريكي الهادف إلى التفرد بالشعب الفلسطيني واستغلال اختلال ميزان القوى وإنهاء الصراع العربي الصهيوني لمصلحة الأجندة الإسرائيلية.

لعل أبرز الدلالات بالتوافق الفصائلي الفلسطيني وحضور شخصيات وطنية مستقلة للمؤتمر الوطني، باختلاف انتماءاتها السياسية، هو برفع الغطاء عمّن يدّعي زوراً تمثيل الشعب الفلسطيني. ومن شأن هذا المؤتمر أن يؤكد فرض واقع فلسطيني جديد يضطر كل من يتلصقاً في إعادة ترتيب منظمة التحرير الفلسطينية أن يراجع حساباته.

إن التقليل من شأن وأهمية الوفد الفلسطيني الذاهب إلى الولايات المتحدة، وتبيان أنه لا يمثل إلا نفسه، يعدّ مطلباً وطنياً ملحاً، خاصة مع السجل السابق المقلق لهذا الوفد في التفاوض والتنازلات. ومن زاوية أخرى وبشكل عملي لا يمكن قانوناً أن يدعي الرئيس أبو مازن ومن معه أنهم يمثلون الشعب الفلسطيني. فنتائج انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أفرزت توجهها فلسطينياً جامعاً بالانحياز إلى برنامج خلاف ما عليه هؤلاء. والواقع الميداني الجديد في قطاع غزة وحال الوثام الفلسطيني هناك بشكل عام بعد عملية الحسم، يؤكد أن الخريطة السياسية الفلسطينية تبدلت بشكل دراماتيكي، ما يرفع الغطاء عن أي توقيع لأي اتفاق باسم الشعب الفلسطيني، خاصة إذا تناول المسائل الجوهرية من قبيل حق العودة والقدس.

لا بد أن تنتهي من الآن مقولة «محاولات تشكيل بديل للقيادة الفلسطينية والقفز على الشرعية»، وأن لا تكون هذه «فزاعة» يتخوّف منها كل شريف في الساحة الفلسطينية، يبحث عن وسائل للحفاظ على الحق الفلسطيني وصونه من العبث والمساس. من هنا يجب أن لا ينفصّ المؤتمر الوطني دون الاتفاق على آليات واضحة ومحددة تفضي إلى إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية

بشكل شامل، وإشراك كل قطاعات الشعب الفلسطيني حيثما حل في اتخاذ القرارات عبر إجراء انتخابات حرة ومباشرة تفرز مجلساً وطنياً جديداً، وهذا يؤسس لمرحلة جديدة للعمل الوطني الفلسطيني تعتمد كل الخيارات في الدفاع عن الحق الفلسطيني، دون إقصاء لأحد ولا تفرد فئة.

إن ما يفرض مثل هذا وبشكل ملحّ جولة المفاوضات واللقاءات الكثيرة والمحمومة بين أبو مازن وأولمرت. ولا يمكن أن تؤخذ هذه بحسن نية، نحن لسنا مع توتير الجو الفلسطيني، ولا مع تغذية حال الفرقة. وفي الوقت نفسه لسنا مع الارتواء في أحضان الإسرائيلي والأمريكي وتنفيذ أجندة غير وطنية من شأنها التفريط بالحقوق، وإلا نكن كأصحاب السفينة الذين سكتوا عن ركب فيها خرق أسفلها باعتبار أن له سهماً فيها.

ستضطر الدول العربية، بل والعالم أجمع إلى التعامل مع ما يتوافق عليه الشعب الفلسطيني، حتى وإن لم ينسجم هذا التوافق مع سياسة هذه الدولة أو تلك. فلم يعد خافياً على أحد ميزان القوة في الساحة الفلسطينية، ولا المزاج العام للشعب الفلسطيني. والتجربة الفلسطينية القريبة الماضية تؤكد أن اختلاف مصالح الدول والتقاطعات الدولية السلبية وما يعرف بسنة التدافع، تعطي مساحة حركة تسمح بالمناوره وفرض واقع على الساحة الفلسطينية يضطر الجميع إلى الانسجام معه.

لا يمكن أن نبقى في دائرة ردّ الفعل الدائم وملاحقة ما يمكن أن يتنازل عنه هذا وذلك. فعامل الحسم بالإسراع في تنفيذ آليات التغيير يعد جوهرياً في المرحلة المقبلة. فمسألة التمثيل باتت غير قابلة للتأجيل ولا التسويف.

بُنست «الدولة» .. لو كانت كذلك!

جاء الزمان الذي أصبحت فيه الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، ركيزة أساسية للرؤية الإسرائيلية في «الحل الناجع الشامل» للصراع في فلسطين لناحية إنتهائه وإحلال ما يسمى السلام الدائم في المنطقة.

هذا بالضبط ما عبّرت عنه أخيراً، في طور التحضيرات لمؤتمر أنابوليس، وزيرة خارجية الكيان الصهيوني في المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيرها الفرنسي. وذهبت الوزيرة بعيداً حين شملت في الحل فلسطينيي ٤٨ الذين هم قانونياً حاملون للجنسية الإسرائيلية. وفي ذلك إشارة لإبقاء الكيان الاحتلالي خالصاً لليهود، في ما بات يُعرّف بيهودية الدولة، ما يعني نكبة فلسطينية جديدة.

نبتت هذه الأفكار من تحليل استراتيجي إسرائيلي للمعطيات الواقعية التي فرضت نفسها على الأرض، من قبيل الديموغرافيا الفلسطينية المتكاثرة بشكل يصعب ضبطه والسيطرة عليه من جانب راسمي الاستراتيجية الإسرائيلية. فقد بات الحجم السكاني الفلسطيني في فلسطين التاريخية يساوي تقريباً التعداد اليهودي رغم كل ما طرأ على الأخير من زيادة عددية منذ الهجرة الواسعة من الكتلة الشرقية. كما أنّ أكثر من ٨٥٪ من الشعب الفلسطيني يعيشون في فلسطين ودول الجوار. أما التعداد الفلسطيني العام المتزايد الذي بلغ عشرة ملايين ونصف مليون أخيراً، فيقترب من التناقص اليهودي العام في العالم الذي يبلغ ١٣ مليوناً. هذه الحقائق العددية يعززها تشبّث الفلسطينيين بأرضهم وتعلمهم من نكبة ١٩٤٨، وتأكيدهم كشعب عدم تخليهم عن حق العودة لديارهم.

الجديد المقلق في توقيت الإعلان عن مشروع حل يربط بين الدولة والفلسطينيين بالعموم في الداخل والخارج وفلسطين ٤٨، أنه جاء بعد ثماني جولات من التفاوض غير المعلن مضموناً بين محمود عباس وأيهود أولمرت وبحضور طاقميهما. إنّ هذا يعني استغلالاً إسرائيلياً واضحاً للضعف الفلسطيني، ويحمل نذر سوء لمضامين ما جرى. ونعتقد أنّ الخطورة الحقيقية على مستقبل القضية ليس انعقاد أنابوليس بشكل بروتوكولي فحسب، وإنما حمى اللقاءات التفاوضية المتسارعة التي تطرح كل شيء بطريقة غير محسوبة، في ظل واقع

فلسطيني مأزوم في الضفة والقطاع.

ليس من قبيل التجني على أحد، ولكن قراءة سريعة لكل الاتفاقات السابقة التي خاضها الأشخاص الفلسطينيون أنفسهم من أوسلو وما بعده، تدلّ على أنه لا حدود للتنازل. والتعامل مع المطالب والمخاوف الإسرائيلية يبدو متأسلاً في العقلية السياسية للطاقتين الفلسطيني، وموضوع حق العودة إلى فلسطين ٤٨ ليس استثناءً. فقد عبّر أكثر من مسؤول، وفي أكثر من مناسبة عن مثل هذا. ثم إنّ موضوع التبادلية والحدود المؤقتة مطروح أصلاً في نصّ «خريطة الطريق» الأمريكية للسلام. ولا وجود في غمرة ذلك كله لأيّ التفات حقيقي للواقع الفلسطيني وحالة التشرذم والانقسام، بينما الطريق مع الإسرائيليين في التفاوض ماضٍ في اتجاه جبري واحد وبخطى سريعة، ويبدو أنّ ذلك هو الضامن لبقاء الطاقم الفلسطيني في الصدارة.

مرفوضة تلك الدولة الفلسطينية التي سيكون ثمنها إسقاط حق العودة، وتهجير فلسطيني ٤٨ وإبقاء المستوطنات والحدار، وهي أصلاً منزوعة السيادة. وإنّ من يتجرأ من الفلسطينيين على التعامل مع ذلك ولو بشكل جزئي فهو لا يمثل إلا نفسه، ولن يساوي توقيعه على هكذا وثيقة الحبر التي ستكتب به. والشعب الفلسطيني الذي طالما أفضل اتفاقات سابقة كفيل بالتعامل مع أي تجاوز لحقه.

إن الأطراف الوطنية الفلسطينية الراضية لمشاريع التنازل، مطالبة جماهيرياً بخطوات سياسية متقدمة لرفع الغطاء عن أية شخصيات من شأنها التنازل عن الحقوق. وإنّ انتظار إعادة صياغة حقيقية للهياكل الفلسطينية التي يستظل بها هؤلاء بات أمراً ملحاً. ولا جدوى من انتظار ساعة لن تأتي على الأغلب، تتكرّر فيها انتخابات كالتّي حدثت مطلع العام الماضي. فهناك من عاهدوا أنفسهم على أن لا يكرّروا «الخطأ التاريخي» الذي أفقدهم التحكم بزمام الأمور.

فلسطينيو الخارج والدور المنشود في رآب الصدع

يبدو أن الأزمة الفلسطينية الداخلية والخلافات التي تعصف بالساحة مرشح لها أن تأخذ وقتاً في الحل ومعالجة الآثار، وذلك لأسباب عديدة، نعتقد أن أهم العوامل المغذية لها ليست محصورة في إطار محدود بجغرافيا فلسطين الطبيعية أو حتى السياسية منها. فلها أبعاد إقليمية ودولية تذكى روح النزاع وتبعث على استمراره، ما يصح أن نقول إن الخلاف القائم بين الفلسطينيين هو مظهر لصراع دولي. ونحن هنا لا نقلل من أثر التنافس الحزبي الطبيعي على قيادة الشعب الفلسطيني، والعناصر التي لا يروقها الاقتناع بالتغيير في المعادلة الداخلية، كسنة حياة طبيعية في تبدل الأشياء. ودوام الحال من المحال.

لا نضع ذلك التوصيف لغرض الاستسلام له، بل ليجد كل فلسطيني غيور مهما كان ظرفه السياسي والمهني والمكاني لنفسه موضعاً في الخلاف لناحية إنهائه، أو بحد أدنى الحد منه ومحاولة التخفيف من آثاره. وهنا تأتي أهمية قصوى لفلسطينيي الخارج الذين يجدون أنفسهم، لقدر الفلسطينيين وقضيتهم، أن لا يعيشوا الأحداث بتفاصيلها اليومية كما إخوانهم في الداخل، سواء في الضفة أو القطاع أو فلسطين ٤٨.

لا يمكن بحال أن يدعي أحد أن هناك اصطفاً فئوياً حزبياً اتسع لكي يشمل كل قطاعات الشعب حيثما وجد. فطبيعة النسيج الاجتماعي الفلسطيني المترابط، والتنوع الحزبي داخل العائلة الواحدة، بل البيت الواحد أحياناً، بل ونشوء علاقات ترابطية بين أبناء الشعب وظروف الدول المختلفة التي تستضيف الشعب الفلسطيني في الخارج، كل هذا يأتي لمصلحة إمكانية أن تكون هناك مبادرات من هنا وهناك، تسهم في خلق أجواء أخوية وحدوية تتطرق إلى المستقبل والأمام باقتراحات حل تستند إلى الثوابت الفلسطينية والحفاظ على الحقوق.

نقول هذا انطلاقاً من أن المسؤولين الفلسطينيين يطرحون أنفسهم ممثلين لكل الشعب، على قاعدة ترؤسهم لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهناك اعتماد سياسي دولي لهذا التمثيل، وهناك ما يقرب من خمسة ملايين فلسطيني يعيشون خارج حدود فلسطين التاريخية ومليون وثلاثمائة ألف من فلسطينيي

٤٨.. كل هؤلاء الفلسطينيين لا يمكن أن يكونوا كمًّا يُساق، أو غير فاعلين في المعادلة السياسية الفلسطينية.

فما المانع أن تُعقد حلقات نقاش في كل أماكن إقامة الشعب الفلسطيني على مساحات متعددة، تطرح الأزمة وتحللها، وتبعث برسائل للأهل في الداخل، مفادها أن المصير واحد، وأن اللحمة الفلسطينية لا يمكن تقطيعها. وهذا لا يعني التغطية على الأخطاء هنا وهناك، بل بالعكس، فإن من عوامل حسم الخلاف هو رفع الغطاء عن كل مسيء في داخل الشعب الفلسطيني.

أكثر من هذا كيف يمكن أن يقف الفلسطينيون في الخارج صامتين على حصار إخوانهم وتجويعهم في قطاع غزة، والحصار الظالم الذي مضى عليه ما يقرب من السنتين منذ انتخابات كانون الثاني من عام ٢٠٠٦، والذي سيسجله التاريخ بحروف الخزي والعار على كل من أسهم في فرضه أو غدّى استمراره؟ محمودة تلك المبادرات التي بدأت في الغرب والشرق لغرض فك الحصار تحديداً، حتى ولو جاءت متأخرة، إلا أنها في الطريق الصحيح!

إن من شأن التحركات الجماعية الفلسطينية في الخارج إحداث اختراق في جدار الأزمة الفلسطينية، مع وعينا للعقد الصعبة الموجودة في الساحة. فبالحدود الدنيا، هناك ضمانات أكيدة بعدم انتقال الأزمة خارج حدود الضفة وغزة. وسيرسي نماذج ترمّم من صورة الفلسطيني في العالم الذي شابت خلافاته الداخلية على صورته كمقاوم عنيد للمحتل، وهذا مطلب وطني ملخّ يجب أن يحرص عليه الجميع.

الأمر جدّ خطير.. ولا يقبل الصمت!

«نحن راضون تماماً لنتائج الزيارة، وبحثنا في جميع القضايا التي يتوقعها المحللون والتي لم يتوقعوها». هذه كلمات الرئيس محمود عباس تعبيراً عن فحوى محادثاته مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في أثناء زيارته القصيرة إلى رام الله.

بعد هذه الكلمات أدلى بوش بـ«رؤيته» لحل القضية الفلسطينية، التي تضمنت إنهاء حق العودة الفلسطيني بلا عودة، والاستعاضة عن ذلك بـ«التعويض»، واعتماد الدولة الفلسطينية المنتظرة وجهة للفلسطينيين العائدين (أو بعضهم). كما تحدث الرئيس الأمريكي بوضوح عن ضمان يهودية دولة الاحتلال ونقائنها من «الأغيار». بل يصل الأمر إلى حدّ إعادة النظر في «الحدود» وطرح مبدأ «تبادلية الأراضي».

يستدعي هذا كلّ ما أكدناه في افتتاحية «العودة» سابقاً، من أنّ هناك حاجة إسرائيلية مدعومة أمريكياً لـ«دولة فلسطينية» على مقاس خاص، كي تنهي معها الحقوق الفلسطينية، وعلى رأسها حق العودة.

نتوقع من الرئيس بوش الإقدام على كل شيء في سبيل إرضاء الجانب الإسرائيلي. ولا نرتجى منه، كما لم نرتج من أيّ رئيس أمريكي آخر، نصرّة الشعب الفلسطيني أو إنصافه. فنحن نعيّ جيداً أنّ آلة الحرب الإسرائيلية التي تقتل الفلسطينيين صباح مساء ما هي إلا أمريكية الصنع بالمجمل. أما قرار الإسناد السياسي والدبلوماسي من البيت الأبيض، فجاهز على الدوام في تغطية هذه الجرائم وتمريها دولياً، ومن الواضح أنّ مجازر غزة التي يمضي جيش الاحتلال في ارتكابها على قدم وساق لن تكون نهاية مسلسلاتها.

ما أصبح فوق التحمّل حقاً، هو ردّ فعل الرسميين الفلسطينيين، كما تجلّى في مباركة عباس لما ردّده بوش. فمما يجب أن يتوقف عنده كل الفلسطينيين حيثما وُجدوا، هو أنّ الرئيس عباس راح يعلن عن غبطته وبهجته من نتائج الزيارة المسيئة للقضية الفلسطينية، بدلا من تناول «رؤية» بوش بالنقد والرفض اللذين تمليهما المصالح الوطنية العليا، فضلاً عن مطالبة الجانب الأمريكي بوقف سياساته المعادية للشعب الفلسطيني.

لم تكن تلك المحطة الوحيدة. فحتى في مناسبة عقد اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، التي استعرض فيها عباس جملة من القضايا، لم تأخذ مضامين «رؤية» بوش حظها من الرفض الواضح والامتناع الذي كان يستدعيه الأمر. لكننا وجدنا الرفض والامتناع يبرز بمجرد أن تطرّق الحديث للخلاف الداخلي في ساحتنا الفلسطينية. وفي خطابه يومها، صال الرئيس عباس وجمال، وأسهب وفصل، في تعميق حجم الهوة في الساحة الفلسطينية، وكأنّ أزمنا الداخلية بحاجة لسكب مزيد من الزيت على نارها المتأججة. بل ما يعكس فقدان البوصلة وعمق الأزمة، ما عبّر عنه صانع القرار الرسمي حين تناول مسألة منظمة التحرير، رافضاً «تسليمها إياهم»، حسب تعبيره، بما يعني أنّ أبواب المنظمة لن تكون مفتوحة أمام الفلسطينيين جميعاً، وستحفظ بامتياز الانغلاق على هياكل هرمية ووقائع هشة تنقصر إلى الشرعية.

لا نريد لأهل الرأي والمؤسسات الأهلية الفلسطينية المتبنية لخط الدفاع عن حق العودة أن تقصر جهودها على الرد على «رؤية» بوش، مع أهمية ذلك، فما يتطلبه الأمر كذلك، التداعي إلى معالجة حقيقية وطنية لما يبدو خطراً داخلياً داهماً يهدد بضياح الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حق العودة، برعاية من الفريق الفلسطيني المفاوض. فليس خافياً أنّ بوش يعوّل على تمرير مشروعه المناهض لحقوق شعبنا من خلال طرف في الساحة الفلسطينية لا يتورع عن انتهاك المحظورات الوطنية كلما طاب له. فطريقة تعاظم هذا الفريق مع قضايا الساعة التي تهّم الشعب الفلسطيني وتشغله، تستوجب وقفة جادة للوقوف على فداحة ما يقوم به من تجاوزات، خاصة في غمرة التمادي في لقاءات عصية على الحصر مع الطرف الإسرائيلي.

للدفاع عن الحقوق مساراته، ومنها أن لا يشعر المفرطون بتلك الحقوق بأنهم يتحرّكون في فضاء مريح. ولذا فلا مناص من الإكثار من مظاهر الرفض وتبويبها، وإسراع صوت شعبنا الذي يضع يديه على قلبه. وإنّ ما ننتظره هو تحركات فاعلة ترفع صوتها في اللحظة الداهمة التي نعيشها، مثل مؤتمر دمشق للحفاظ على الثوابت وحمائتها، فخطورة الوضع تستدعي رؤية المشهد الواقعي بدون إضافات تحسينية مصطنعة.

يبقى أقل ما يمكن القيام به لأداء الأمانة مع القضية العادلة، والنأي بها عن عبث العابثين، هو السير في عزل من يحمل صفة التمثيل للشعب الفلسطيني على غير وجه حق، والتدقيق في ما يجري من تجاوزات دون تأخير أو التهاون.

الغزيون .. في انسجامهم مع الذات

جاءت الأحداث الأخيرة خلال الأسابيع القليلة الماضية في قطاع غزة، من تجاوز للحدود الفلسطينية المصرية، لتعكس طبيعة الشعب الفلسطيني الذي تميّزه سمة عدم الرضوخ لواقع ظالم مفروض عليه، وأنّ مخزون الانتفاض لديه كاف لكي يتجاوز فيه أي ظرف حصار أو احتلال. لقد كانت العقود الستة الماضية في الصراع مليئةً بأحداث كهذه التي مثلها اقتحام معبر رفح، وإن كانت الظروف والحيثيات مختلفة، فإنّ المبدأ يبقى واحداً!

نقول هذا لنكشف زيف ما تدعيه أصوات في الساحة الفلسطينية، وما تبنته أصوات غربية كذلك، من أنّ المشكلة هي مع حركة حماس ومجموعة الفصائل الفلسطينية المسلّحة، وأنّ الشعب الفلسطيني في غزة «مغلوب على أمره ومقهور من قبل هؤلاء».

لكنّ شمس الحقيقة لا يحجبها غريال المزاعم، فدخل سبعمئة ألف غزي إلى رفح المصرية والعريش، بالطريقة التي سجّلتها عدسات الصحفيين وعلى مرأى من العالم ومسمع، تبرهن بحدّ ذاتها على أنّ هذا الشعب يستطيع القفز على «حكومة غزة»، وهو قادر على الانتفاض عليها لو أراد. فمهمته معها أسهل بكثير من اقتحام الحدود مع دولة عربية هي الأكبر في الإقليم. ثم إنها الحدود التي ترتبط بها كل مبررات الردع عن الإقدام على اقتحامها، لأنّ الغزيين هم أعلم الناس بما يمكن أن ينتظرهم من صدّ عبّر عن ذاته لاحقاً بتهديدات «كسر الأرجل» التي أطلقها الوزير أبو الغيط، مسيئاً في ذلك إلى الدبلوماسية المصرية العريقة.

مجريات الأمور في الحدث الكبير الذي شغل الأسماع والأبصار، دلّت أيضاً كم هو عظيم هذا الشعب بكل مكوّناته، بأخلاقه رفيعة المستوى التي برهنت عن معدنها حتى مع اشتداد الوطأة وقسوة الظرف. ويبقى أنّ عدم وقوع حوادث سلبية تذكر نسبة إلى حجم ما حصل، هو تعبير ناصع عن الوجه الحضاري لشعبنا الفلسطيني.

المفاجأة التي صنعتها جماهير غزة ليست أقل من حالة انسجام فلسطينية مع الذات، تجلت فيها الإرادة الفلسطينية، واكتشف معها الجميع، قريتهم وبعيدهم،

أن رؤية الصمود والتحدي في وجه العدوان الإسرائيلي والصلف الأمريكي راسخة، وأكثر عمقا من شتى الفرضيات الرائجة.

بدا واضحا أن صبر الفلسطينيين على الجوع وضنك العيش، خلال شهر متواصلة من الحصار الخانق، ليس حالة عدمية لمن لا يملك خياراته. فشعبنا الحرّيعي ضرورة الوقوف في وجه المحتل ورفض التعامل معه والعيش في دوائره على فترات التسوية التي لا عنوان لها. وقد تأكد العالم أن نتائج انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لم تكن قفزة عابرة أو رد فعل، وإنما عنت أننا ندخل عصرا فلسطينيا جديداً. فكما الحصار الآن، لم يرضخ الشعب للتهديد الأمريكي، والوعيد العربي والفلسطيني الرسمي أحيانا، في محاولة التأثير على خيارات الناخب الفلسطيني وقتها.

لا بد أن يلتقط فلسطينيو الخارج هذه المعاني، لكي يجدوا لأنفسهم مكاناً ضمن هذا النسيج والوثام، لناحية الانحياز له ودعمه وتقويته وإشعار الغزيين بأنهم ليسوا وحدهم في وجه هذا الحصار الظالم، وأنهم معهم في تحديد خياراتهم. فمن الخطوات الضرورية لرفع الحصار، إيجاد حالة تضامن فلسطينية داخلية، يتيقن فيها العالم من متانة التماسك الفلسطيني، والتكاتف الذي يعزز الصمود في وجه الحصار. ولو حصل هذا على النحو الأمثل، فلن يتأخر الاضطفاف عربيا وإسلاميا، بل ودوليا بشكل تلقائي في الخانة الصحيحة، وسيحقق ذلك نتائج إيجابية ملموسة بشكل أكيد.

رأينا ذلك حين تحرك الفلسطينيون والعالم معهم في وجه الخطوة الإسرائيلية بإيقاف إمداد قطاع غزة بالوقود. إننا نؤمن بأن الفلسطينيين في العالم أجمع يجب أن يكونوا رأس الحربة في أي حركة عالمية، ودون أن يكونوا في الطليعة فلن تكتمل حملة التضامن مع الفلسطينيين من قبل قوى دعم الحق والعدل في كل مكان.

بقي أن نقرّر هنا، أن شعبنا الفلسطيني في غزة والضفة وفلسطين بأسرها، يستحق من إخوانه العرب والمسلمين، أن يكونوا معه بشكل دائم وليس في المناسبات وحين يبدو لهم أن الخطب قد اشتدّ.

لتكن محنة الحصار إيذانا بمرحلة جديدة من التفاعل المتناسك، والمنفتح على آفاق التغيير في الاتجاه الصحيح لمسار التاريخ الذي سينصف الحق الفلسطيني حتماً.

إلى أين يسرون بنا؟

طالما نادى كثيرون من أبناء الشعب الفلسطيني بمختلف أطيافهم السياسية، بضرورة وقف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، التي كانت دائمة الانعقاد دون أن تتأثر بكثير من الأحداث التي عصفت بالساحة من جراء سلسلة الجرائم الوحشية الإسرائيلية بحق أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة. كان الموقف يستوجب الحد الأدنى من وسائل الضغط، بوقف المفاوضات، التي تقريبا لم يعد الوفد المفاوض الفلسطيني يملك غيرها.

إن إعلان وقف التفاوض من جانب الطرف الفلسطيني لمدة عشرة أيام فقط، ثم المسارعة إلى الاستئناف بعد جولة كونداليزا رايس الأخيرة في المنطقة، يعطي انطباعاً بأن ما أقدم عليه المفاوض الفلسطيني جاء في دائرة ممارسة «التكتيك» على الشعب الفلسطيني، ولم يكن بإرادة الضغط على الجانب الإسرائيلي. وفي الواقع، فإن ما لمح لذلك مبكراً أن التصريحات الرسمية الفلسطينية في اليومين الأولين لحرب الأيام الخمسة الإسرائيلية ضد قطاع غزة، كانت تلقي باللوم على صواريخ المقاومة وحكومة إسماعيل هنية في غزة وحركة حماس، بل انسجمت في بعضها مع التصريحات الإسرائيلية ذاتها. إلا أن حجم الضحايا الفلسطينيين، الذي وصل ذروته بسقوط أكثر من ثمانين شهيداً في يوم واحد، والتماسك الشعبي في الضفة وغزة حول المقاومة ودحر المحتل، يؤكدان أن الموقف الرسمي الفلسطيني لا يمكنه أن يبقى كما هو، وهكذا جاء الإعلان عن وقف المفاوضات، وهو الموقف الذي لم يتم الالتزام به سوى أيام قليلة.

نقرر هذا لنثبت بالتوازي، أن ارتباكاً ما حدث على الصعيد الرسمي الإسرائيلي من جراء هذا الإعلان بوقف المفاوضات، وفي الدوائر الدولية أيضاً، قابله ارتياح فلسطيني عند جميع الفصائل والقوى الشعبية، لأمس شيئاً من وحدة الموقف التي طالما تاق إليها الشعب الفلسطيني خلال الشهور الماضية. يثبت ذلك في مجموعته أن التركيز على مقارعة المحتل، مع تماسك في الجبهة الداخلية الفلسطينية، كفيل في حد ذاته بأن يحقق شيئاً من الاختراق السياسي في دوائر عدة، ولا نظن أن الطرف الفلسطيني المفاوض غير مستحضر لجدوى ذلك.

من المؤكد أنّ هناك اختلالاً في ميزان القوى لمصلحة الطرف الإسرائيلي بشكل لا يمكن مقارنته، الذي يحظى بدعم أمريكي لا يتوقف وبما يضمن بقاء تفوّقه على الجانب الفلسطيني ومن ورائه أي دعم عربي نظري. ولذا فقد يبدو لوهلة أنّ الجانب الإسرائيلي هو بالتالي خارج دائرة الحاجة لهذه المفاوضات، لكنّ الواقع أنه بحاجة ماسة لأن يبقى المفاوضات الفلسطيني ملازماً لطاولة المفاوضات، لعدة أسباب بعضها موضوعي وقانوني. فالمنشود في هذا الصدد أن يوفر الطرف المفاوضات، ولو بشكل نظري، الغطاء الفلسطيني لأية تنازلات محتملة باسم الشعب الفلسطيني. وهذا الغطاء سيكون الوحيد الذي يجعل الكيان الإسرائيلي ضامناً لبقائه في المنطقة بإقرار صاحب الحق له بالسيادة على فلسطين. أما النقطة الأخرى فتقع في دائرة العلاقات العامة الدولية، وهي خطيرة حقاً. فالجلوس الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات يشكّل غطاء لجرائم الإسرائيلي الذي يظهر من خلالها وعبر شاشات التلفاز صناعاً للسلام وراغباً فيه، ممّا ينفّس كثيراً من حالات الاحتقان ضد الاحتلال عندما يرتكب المذابح بحق الشعب الفلسطيني الأعمى، وهذا يدينه على الدوام.

يبقى الاستنتاج أنّ المفاوضات حاجة أمريكية أيضاً. فالولايات المتحدة التي تدعم وجود الكيان الصهيوني وأمنه، والتي لديها أيضاً مصالحها وتعكف كذلك على إدارة أزمات أخرى في المنطقة، من مثل العراق ولبنان، تحرص على مثل هذه المفاوضات لغرض التوصل إلى تسويات دائمة تضمن بقاءها المريح في المنطقة، بعقد اتفاقات بصياغة تتوافق مع أجندتها. ومن ناحية ثانية، قد تأتي الحاجة للمفاوضات كما عند الإسرائيلي في دائرة العلاقات، لإعطاء غطاء لبعض الممارسات الأمريكية في ساحات أخرى، أو حتى غطاء للإسرائيلي نفسه في فلسطين. وهكذا كان مؤتمر مدريد بعد زلزال الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) وما تلاه من سلسلة مفاوضات معدومة الأفق حتى يومنا هذا.

لا يمكن الشعب الفلسطيني أن ينتظر استرجاعاً لحقوقه التاريخية بأداء على الصعيد الرسمي الفلسطيني كالذي نراه في التعاطي مع القضايا المختلفة. فقياس الأمور والتحقق من جدواها لا يحتاجان إلى تبجّر عميق في السياسة، حتى يكتشف المفاوضات الفلسطيني طرق الضغط على العدو والفرص المتاحة لتحقيق نقاط مهمة في طور استعادة الحقوق. ولكن يبدو أنّ المشكلة، إذا أحسنّا الظن، تبقى في وجود إرادة حقيقة برؤية سياسية تمضي بالشعب إلى برّ الأمان، الذي طال انتظار الوصول إليه، بينما تُدار الأشرطة في اتجاهات لا تقترب بنا من الهدف.

أن لهذا الشعب أن يُعامل بكرامة

في ظل إحياء كل قطاعات الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج، الذكرى الستينية للنكبة، بما يقابل هذا من احتفال عند المحتل الغاصب بقيام كيانه المزعوم على أرض فلسطين، يحق لنا أن نراجع مسائل عدة.

إننا هنا بصدد تقويم سريع للجهد العربي، الرسمي والشعبي على حد سواء، المبذول لدعم الشعب الفلسطيني، بما يتناسب وحجم التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني خلال العقود السابقة لاستعادة حقوقه.

نقول هذا تأسيساً على فرضية، مفادها أن الحكومات العربية معنيّة كذلك بإرجاع الحق الفلسطيني لأصحابه، وأن القضية الفلسطينية مركزية في مكانتها بين القضايا التي تهّم الأمة، وهي في منزلة المحور في أهميتها. ثم إنّ الجميع معنيّ باستعادة ما ضاع، وبهذا كان دخول الدول العربية حروباً عدة باسم القضية الفلسطينية، التي تدرج ضمن دائرة الأمن القومي العربي.

إزاء ذلك كله يمكن أن نستنتج أنّ واقع الدول العربية في تعاملها مع أبناء الشعب الفلسطيني لا يتماشى مع ما تقدّم، ولا يرقى لأهمية القضية ومحوريّتها.

نعي تماماً أنّ الانشغال ينبغي أن يتركز على المحتل وكيفية محاربتة على كافة الصعد، فهو أصل المشكلة ومسببها، وهو الذي يكيل للفلسطينيين شتى أنواع العذاب، ويُعاني الفلسطينيون منه صباح مساء. بالرغم من ذلك، فالفلسطيني لا يستطيع أن ينطلق في هكذا مقارعة دون أن يكون واقعه والمحيط الذي يعمل فيه منسجماً والتطلعات التي يصبو لها من دحر للمحتل.

غير مقبولة، بل ومستهجنة، جلّ السياسات العربية، سواء الجماعية منها أو الانفرادية، في التعامل مع الفلسطيني في محنة اللجوء والشتات التي أرغم عليها. ولكنّ الذي نعيشه اليوم من وقائع وتطوّرات يثقل كاهل الفلسطينيين من حيث لم يحتسبوا، أي الأشقاء في العروبة.

فكيف يمكن أن نقبل ذلك الحصار الجائر الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني الأبّي في غزة الصامدة، الذي أوصل أهلها إلى نقطة الانفجار؟ فما كان لهذا الحصار أن يدوم لولا هذا الرضوخ العربي للسياسة الأمريكية

المنسجمة مع الرغبة الإسرائيلية، وهذه حقيقة قائمة.

عار على الأمة أن يصل المقام بأهلنا من فلسطينيي العراق إلى البرازيل وتشيلي، فيما عجزت السياسة الجماعية العربية عن أن تتفق على استيعابهم بشكل مؤقت لحين تحقيق حق العودة. حتى ولو ادّعى الجميع أنهم مع حق العودة، فإنّ ما نتج من السياسات القائمة هو عرقلة تفعيل هذا الحق.

كيف يفهم المرء أن يعاني أبناء الشعب الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية في معظم الدول المضيفة، من تعامل لا يرقى إلى أواصر الأخوة والضيافة، ولا ينسجم فوق ذلك مع مطلب دعم حق العودة. فالتمييز في المعاملة ملموس في بقاع عدة من الوطن الكبير، وظروف المعيشة المسلّطة على الفلسطينيين في عديد البلدان الشقيقة بالغة السوء، وحرية الحركة في حدودها الدنيا. أما الهاجس الأمني فهو كالسيف المسلّط على الرقاب.

بل إنّ أحوال قطاعات اللاجئين الفلسطينيين في بعض الدول العربية المضيفة تخرج عن مستوى التعامل البشري السوي. ومن الباعث على الأسى أن نقول مثلاً، إنّ تجربة مخيم نهر البارد الأخيرة لم تبرح حدّ المعالجة الأمنية لبعض الخارجين عن القانون، وأنّ التعامل الرسمي المصري مع حملة الوثائق التي تصدرها القاهرة ذاتها يحفل بالسوء والمهانة. ليس هذا سوى غيض من فيض الشواهد، ومع ذلك فقد ظلّ الاحترام الفلسطيني لعواصم العروبة حائلاً دون فتح ملف التعامل المسيء مع الإنسان الفلسطيني في مجالات شتى، ولكنّ ظلم ذوي القربى يبقى أشدّ مضاضة على النفس.

نقول في الذكرى الستين للنكبة إنّ استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه هي مسألة وقت، والعودة حتمية كما نراها، بالرغم من كل درجات الإيلام. ولا شك أنّ مصلحة الدول العربية وحكوماتها أن تخرج لحظة تحقيق النصر بصفحات بيضاء في سجل التاريخ الذي يوثق مثل هذه السياسات.

رسالتنا اليوم أن نقول للجميع: آ ن لهذا الشعب أن يُعامل بكرامة، وأنّ الواجب يحتم أن يُقال: كفى لهذا التدهور في الأداء الرسمي العربي نحو فلسطين وشعبها.

بوش.. هل يعترف بحقائق الواقع؟!

بالغت الدولة العبرية ومن يدعمها في مظاهر الاحتفال والبهجة والفرحة المصطنعة بالذكرى الستين لقيام الكيان الصهيوني المزعوم على أرض فلسطين. وكان أن رجع رئيس أكبر دولة في العالم للمنطقة بعد أن كان فيها منذ أسابيع قليلة، لكي لا يفوته ذلك الحدث، ولكي يضمن زعماء الاحتلال وجوداً عالمياً يليق بالمناسبة. وفي خطابه أمام نواب الكنيست الإسرائيلي، بشر الرئيس بوش الإسرائيليين بأنهم سيحتفلون بالذكرى المائة والعشرين لقيام دولتهم، وبأنها ستبقى إلى ذلك الزمان، تحقيقاً لوعدهم الله لشعبه المختار.

من الطبيعي أن تحتفل الدول بقيامها. ومنطق الأشياء يقول بأن بقاء الدول لا يخالف المؤلف، خاصة في القرن الواحد والعشرين. فالخريطة السياسية للعالم قد رسمت وغالباً ما استقرت حدودها عبر تصنيف الدول. ولكن ما الذي يجعل الزعيم العالمي و«الحاكم بأمره» لهذا الزمان يؤكد في استشرافه للمستقبل أن هذا الكيان سوف يبقى، ويكون موجوداً بعد ستين سنة أخرى؟ لقد قال هذا مع أن الإمكانات المادية تقول إن الدولة العبرية متوافر لها كل شيء والدعم الذي تلقاه لا مثيل له. لماذا مثلاً، لا يتضمن خطاب الرئيس نفسه لشعبه في ذكرى استقلال الولايات المتحدة، بتبشيرهم بوجود أمريكا بعد مائة سنة. لسان حال ذلك الرئيس المتغطرس والمتعجرف وكذلك الذين يدعمهم، بأنهم متخوفون، بل ومتشككون في إمكانية وجود هذا الكيان في المستقبل.

كل المؤشرات تفيد بأن الكيان الصهيوني في أزمة حقيقية. ولأول مرة في تاريخ الصراع يرضخ الساسة الإسرائيليون لمنطق التهدة داخل فلسطين، مع أن ميزان الوضع الميداني غير محسوم لمصلحتهم. وهم يحاولون أن يبعثوا برسائل تعين مصر في وساطتها مع الفصائل على الوصول إلى حلول. لقد سجّل الشعب الفلسطيني أسطورة يجب أن تأخذ ما تستحق عند مؤرخي القضية، في صموده سنتين ويزيد على حصار دولي عزّ نظيره في العالم، شارك فيه الجميع، حتى أخوة الدم والعروبة. يبدو أن الإسرائيلي قد وعى معنى ذلك الصمود، وصدقت مقولة قادة المقاومة بأنهم سيقدمون دروساً في الدمج بين السياسة والمقاومة. إن من يزور جرحى قطاع غزة الذين استقبلتهم مستشفيات استنابول التركية،

يرى نموذجاً لشعب فلسطين ومعاناته. أصحاب الأطراف المبتورة، والأعين المفقوة، ومن سيلازم فراشه بشلال نصفي طوال حياته. كل هؤلاء يمطرون زائرهم بمشاعر القوّة والعزّة والإصرار على استعادة حقوقهم. ويعرف ويعي من يلقاهم ويحدثهم ويسامرهم، سرّ بقاء القضية حيّة ناصعة، وكأن نكبة ١٩٤٨ حدثت بالأمس. فإرادة الصمود التي يحملها هذا الشعب هي الأدموم، وهؤلاء هم من قلبوا المعادلة رأساً على عقب، وجعلوا وزيرة الخارجية الأمريكية، التي تبدو متخوّفة أيضاً على مستقبل هذا الكيان، تزور فلسطين ما يقرب من عشرين مرة خلال ولاية بوش الثانية وحدها. بهذا المعدل سيبتعين على وزراء خارجية واشنطن أن يزوروا المنطقة ما يزيد على ثلاثمائة مرة، إذا صدقت نبوءة بوش بأن يبقى الاحتلال ستين سنة أخرى، وهو ما لا يمكن أن تحظى به أكبر الولايات الأمريكية المجاورة لواشنطن العاصمة. بقي أن يقرّ بوش بما يعيه وبما يعلن خلافه، بأنّ دعمه اللامحدود لهذه الدولة «الخداج» لن يجديها نفعاً، ولن يمنع استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه.

ما يؤلم أنّ عظم تضحيات الشعب الفلسطيني، ومدى نفاذية صموده وتأثيرها في المعادلة الإسرائيلية والأمريكية والدولية، لا يقابلها أداء وتفاعل سياسي من الرسمية الفلسطينية من جانب سلطة أوسلو، ولا حتى من جانب الرسمية العربية بالعموم. وباعتبار أنّ الرئيس محمود عباس قد حدّد خياره للممات، بأن لا بديل عن المفاوضات ولا إزعاج للسياسة الأمريكية للمنطقة، ولا وحدة وطنية بناء عليه، فلا أقلّ من بعض الدول العربية أن تتسجم مع البعد القومي للقضية، وتبادر إلى أن تتعامل مع الشعب الفلسطيني بما يستحق من تضحية. وليكن رفع الحصار عن قطاع غزة الردّ العملي على سياسة بوش وواشنطن، الداعمة بلا حدود للكيان الغاصب.

بل كان في الإمكان . . أبداع ممّا كان!

هكذا تتبدّل الأمور، وتأتي الأحداث لتبرهن على أنّ المآلات ليست دوماً ما تريده القوى العظمى، وأبرزها الولايات المتحدة، في إنفاذ مشيئتها على الشعوب المضطهدة، ومثالها الشعب الفلسطيني.

ومهما علا شأن الدولة العبرية وعظمت قدراتها، وهي صنيعه تلك القوى ورأس حربتها في المنطقة، فللشعوب كلمتها ولها خياراتها. فبشيء من الإرادة ومزيد الصمود والثبات، رضخ الجميع للتعامل مع الواقع الجديد الذي فرضه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة خلال العام الماضي، وخلال انتخابات المجلس التشريعي من قبل.

أذعن الاحتلال ببساطة لمنطق التهذئة المتبادلة في غزة، مع عدم ارتباط ذلك بإطلاق الجندي الأسير في القطاع. ومن المنتظر أن تتفكك حلقات الحصار تبعاً لثّر ذلك، بينما لم تملك الإدارة الأمريكية سوى المصادقة على تلك الهدنة المؤقتة.

قد لا تصمد التهذئة طويلاً، كما هو حال العدو الصهيوني وديده مع كل الاتفاقات السابقة مع الأطراف الفلسطينية، ولكن الذي يبقى ثابتاً هو أنّ هناك معطيات وإشارات جديدة أوصلت إلى هذه التهذئة، تشكلت بحدّ ذاتها سابقة في تاريخ الصراع على أرض فلسطين.

لا نتغنى هنا بإنجاز بحجم تحرير فلسطين، ولكننا لا نتجاهل بالمقابل الدلالات التي ينطوي عليها انصياع قيادة الاحتلال للتهذئة، ونزولها عن الشجرة، بما في ذلك تناسيها لشروط «الرباعية» التي كانت مفروضة على «حماس» لقبول الأمر الواقع، وهي الاعتراف بالكيان الصهيوني ونبذ المقاومة وإقرار اتفاقات التسوية المنهارة. كل ذلك لم يُلْتَفِت له إسرائيلياً ولا أميركياً، على الأقل في هذه التهذئة، ما يشير إلى حجم الحاجة الإسرائيلية للوذ من وطأة المقاومة الفلسطينية، ونجاعة أساليب المقاومين في إرباك العدو.

رغم كل ما قيل من صخب إعلامي، فإنّ الجبهة الداخلية الفلسطينية في قطاع غزة كانت متماسكة منذ ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، واكتشف الجميع أنّ غابة

الأجهزة الأمنية كانت عبئاً على الشعب والمقاومة والقضية برمّتها. لقد انعكست وحدة القرار السياسي والإداري، واستمرارُ المقاومة بكافة صورها وإظهارها الشراسة المطلوبة، على تحقيق إنجاز جديد في معادلة الصراع بدا واضحاً في التوازنات التي قادت إلى التهدئة.

لقد تحقق الجميع كذلك من أنّ الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني من أخطر ما يهدد القضية الفلسطينية. وبالمقابل، فإنّ احتواء حالة الفلتان الأمني التي استشرت طويلاً في قطاع غزة قد أضفى حالة من الارتياح والأمان داخل صفوف الشعب، ما انعكس إيجاباً على تحييد عامل ثبت أنه الأهم الذي كان يراهن عليه العدو في إنفاذ مخططاته، وخاصة أنّ الضغط الخارجي مهما عظم ليس بفعالية البلبلة الداخلية ولا بسطوتها.

الرسالة اليوم بالغة الدلالة، فإنّ يعيش مليون ونصف مليون فلسطيني في سجن كبير، وحصار بكل الألوان، ثم يتدبر هؤلاء أمرهم دون جرائم من أي نوع تذكر، ودون مظاهرات صاخبة تندد بـ«حكام غزة»، أو نداءات استغاثة من «جورهم»، فإنّ هذا يستحق أن يدخل التاريخ بأحرف من نور، ويستدعي قراءات ومدارسات وتغطيات تكافئ ذلك كله.

اتضح جلياً أنّ العدو الصهيوني رصد هذه الحالة جيداً، وأنه وعى مدى التفاف أبناء شعبنا الفلسطيني الغزّي حول خيار المقاومة، وأنّ خيار العدوان العسكري الشامل على القطاع الذي طالما لوّح به غير ذي نفع هذه المرّة. المأزق جاء في الواقع على الجبهة المقابلة، حيث تصاعدت الأزمات الداخلية الإسرائيلية وسلسلة الانتكاسات التي مُني بها الكيان، وخصوصاً في حقبة أولمرت السياسية المشبعة بمزيج من الإخفاقات الميدانية والفضائح المدوّية.

لا شكّ أنّ صمود الشعب الفلسطيني رغم طول الحصار، ساعد على افتضاح بشاعة السياسة الدولية المنحازة في الصراع الدائر في فلسطين. وتبيّن أنّ القيم والمثل في دعم حقوق الإنسان والديموقراطية قد لا تكون أحياناً سوى شعارات زائفة. بهذا أصبح المتورّطون في فرض الحصار واستدامته في حالة حرج، أصبحوا معها في أمسّ الحاجة للبحث عن مخرج من الوضع القائم. وهكذا أمكن تسجيل إنجاز فلسطيني، بالتفوق على تحالف دولي اجتمع على رفعة صغيرة من الأرض هي أكثر بقاع العالم اكتظاظاً بالسكان.

ما يعني شعبنا الفلسطيني الذي يسعى لانتزاع حقوقه، أنّ الذي جرى يؤكد أنّنا

نحن من نملك خياراتنا . فبرغم ميزان القوى العسكري المختل لمصلحة العدو، إلا أنّ للشعب بدائله التي بإمكانها تحقيق اختراقات وتسجيل إنجازات تراكمية. يؤكد هذا مدى فشل التفاوض الماراثوني منذ مؤتمر مدريد (١٩٩١)، الذي أفزر اتفاقات أضاعت الحقوق وأوصلت القضية إلى أوضاع صعبة. وبالتأكيد، كان بالإمكان طوال عقدين من الزمن أبداع ممّا كان.

العدد الحادي عشر - السنة الأولى - آب (أغسطس) ٢٠٠٨

انتصارات لها ما بعدها... في زمن الهزائم

لا يجانب الصواب كل من أراد أن يطلق على زماننا العربي، بل والإسلامي، أنه زمن الهزائم والنكسات. فلا يمكن أن يدعي أحد أن احتلال فلسطين الذي أكمل ستة عقود من قبل عصابات الصهاينة، بغير نصر للمشروع الكولونيالي على أصحاب الأرض بالمعنى المباشر للريح والخسارة. ولحق العراق بأخته فلسطين، باحتلال أمريكي بطريقة أشنع وأكثر إيلاً من حيث عدد الضحايا وخسارة المخزون الاستراتيجي للأمة العربية من ناحية القوة والعتاد لأكبر الجيوش في المنطقة، حيث استهدفته القوات الأمريكية وحليفاتها، وانهار وكأن شيئاً لم يكن. وقد لازم هذا الضياع جثوم أنظمة عربية استمرت الهزيمة ورضيت بإملاءات القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة. ويطول الاسترسال في تعداد مظاهر هذا الزمن وعلاماته من ناحية توصيف الهزيمة والانكسار.

وفي المقابل، فإن التاريخ سجّل قديماً وحديثاً دون استثناءات تذكر، بأن الأحوال لا تبقى على ما هي. فالأيام دُول، ولا بد لكل صاحب حق مثابر على استرجاعه، مسلح بإرادة وعزيمة تقويان من صموده، من أن يصل إلى مبتغاه. وسرعان ما تتقلب أمامه الهزيمة إلى نصر، وإن طال الزمن. وفي طريق استرجاع الحق الكامل يتراكم الجهود في اختراقات هنا وهناك، في عصور متتالية حتى يكتمل مشهد النصر.

ويبرز الأسرى الفلسطينيون والعرب الأبطال في سجون العدو، طوال حقبة الاحتلال، كأحد أهم الاختراقات في زمن العلو الصهيوني. فهم من أسباب بقاء القضية حيّة، وقد ساهموا في استمرار حركة العصيان الشعبي والرفض لواقع الهزيمة والطغيان. بل ويُنسب إليهم مسلسل عمليات المقاومة البطولية في مراحل عدة ودون انقطاع، أملاً في تحريرهم. وقد كان للحركة الأسيرة فاعليتها في دوام الشعب الفلسطيني والعربي في استحضار عذابات المحتل، من خلال آلام الأسرى والأسيرات، القابعين والقابعات خلف قضبان السجون.

وجاء في هذا السياق أسر الجندي الصهيوني جلعاد شاليط من قبل المقاومة الفلسطينية، والاحتفاظ به ما يزيد على سنتين لغاية الآن واشترط خروج الأسرى بأعداد كبيرة ثمناً لإطلاقه. ويوازي هذا صفقة تبادل الأسرى، التي

نجحت المقاومة اللبنانية عبرها في تحرير الأسرى اللبنانيين وعلى رأسهم عميد الأسرى العرب سمير القنطار. هذان نموذجان كسرا معادلة لطالما أرادت قيادة الاحتلال فرضها، بأنها التي تحدد الشروط وتفرض الحقائق. فالمقاومة هي التي تضع الأجندة الآن، وبما يؤشر لتحوّل في معايير الصراع، يسجّل لمصلحة مشروع الصمود والمقاومة العربية في زمن يفترض فيه الخنوع والاستسلام لجموع الشعب العربي.

إنّ ما أظهره عميد الأسرى العرب سمير القنطار من رباطة جاش أمام الكاميرات، بعد ثلاثين سنة من الأسر، لجدير بالتأمل. فكأنه يتمثّل في نفسه وبزهو مع تواضع الواثق، نموذجا لشموخ الأحد عشر ألف أسير الذين يحمل نبضهم. وأرسل بذلك عشرات الرسائل في اتجاهات متعددة، بأنّ المشروع الصهيوني يحفر قبره بيده. فقد خرج القنطار شامخاً من ظلمة الأسر الذي يفترض أن يولد استكانة وخنوعاً وانهيأراً، خرج للدنيا مارداً مطوّقاً بالعزة والفخار، مؤذناً ببواكير النصر بإذن الله. وكأنه يقول للعدو: زمانك يقارب على الأفول. لا نبأخ إن قلنا إنّ تفاعل القنطار مع حدث التحرير قد ضاعف من حجم إنجاز التبادل نفسه، ويحق لنا أن نعدّه نصراً مؤزرًا بهذا المعنى.

يبقى أنّ مثل هذه الانتصارات تكشف تفاقم الدور السلبي للرسمية العربية، التي أطالت من عمر المشروع الصهيوني، حتى لو ادعت غير ذلك مع عدم وضعها كلّها في سلة واحدة. وبالتالي هي ساهمت في ترسيخ مرحلة الهزيمة. والأحرى بالرسمية العربية وهي ترقب هذه الأحداث، أن تبدأ بإعادة حساباتها لمصلحة تصليب عودها أمام مشروع هزيل، لا يحتاج منها إلى مجهود خارق لكي تعدّل بعضاً من الموازين إزاءه.

ما يعنيننا كشعب فلسطيني ومعنا تيار المقاومة في جسم الأمة العربية والإسلامية، ونحن في طريقنا لاستعادة حقوقنا كاملة غير منقوصة وعلى رأسها حق عودة اللاجئين إلى ديارهم، بأننا قد حُزنا كرامة أن نصل لبداية الزمان المنتظر لاستعادة هذه الحقوق. فحريّ بكل منّا أن يجد له دوراً إيجابياً في تكثير حالات التصدّع في جسم مشروع الاحتلال، ليحوز شرف دخول التاريخ في صف الظافرين الذين قلبوا الهزيمة إلى نصر.

العدد الثاني عشر - السنة الأولى - أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨

سياسة «أم الدنيا» مع «أم القضايا» .. كفى!

يتعامل الشعب الفلسطيني، بمختلف ألوانه السياسية الحزبية وعلى الصعيد الشعبي أيضاً، بحساسية مفرطة مع مصر العروبة بشقها الرسمي لناحية عدم إغضابها أو حتى إزعاجها. وينقسم الشعب، برأينا، في موقفه إلى وجهتي نظر إحداهما مبدئية وأخرى مصلحية، والنتيجة مع كليهما بالنسبة إلى مصر واحدة. فالشعب الفلسطيني يعي ما تمثل مصر الدولة والشعب من عمق استراتيجي للقضية الفلسطينية في مختلف مراحل الصراع العربي-الصهيوني، دون استثناء العهد الملكي ما قبل النكبة وبُعيد وقوعها.

ثم إن الروابط بين مصر وفلسطين وشيجة، ولا يستطيع كائن من كان أن يضعفها. وهي تسمو فوق الأشخاص والأزمان. فصلّة الجوار والقومية والدين، وتلحق بها المصاهرة، تستعصي على الطمس. ومع الإمكانيات النوعية لمصر من الناحية السياسية والديموغرافية والجغرافية والثقافية والحضارية وغيرها، أضحت أملاً لكل فلسطيني تَوّاق للحرية والانعتاق من الاحتلال في أن تقف في وجه الطغيان الصهيوني. وحتى اتفاق كامب ديفيد لم يغيّر في النظرة الاستراتيجية للفلسطينيين تجاه مصر، كيف لا والكيان الصهيوني نفسه مدرك لوزن مصر على كل الأصعدة، وهو الذي طالما عمل جاهداً لتحجيدها أو طمع ربما في ما هو أبعد.

نسجّل هذا، ونحن نرى، ومعنا كل عربي ومسلم غيور، شعب فلسطين وخصوصاً في غزة، يُعامل من قبل الحكومة المصرية بما لا يليق بالدور الريادي والأبوي لمصر في العالمين العربي والإسلامي. إن سلسلة إجراءات الحكومة المصرية تجاه الشعب الفلسطيني خلال السنين الماضية، وآخرها المساهمة الفاعلة في فرض الحصار على القطاع وتعطيل مناحي الحياة، إنما تدخل في دائرة عدم الاتزان في معاملة أخوة الدم. نعي أن قرار الحصار على قطاع غزة عالمي وبضغط إسرائيلي-أمريكي. ولكن يؤسفنا أن التنفيذ من خلال معبر رفح هو مصري حكومي مائة في المائة. ومن المؤسف إلى حد الشعور بالأسى، أن يسجّل التاريخ سنتين مهمّتين منه، رعى فيها جنود مصر تنفيذ سياسة حكومتهم التي ينتج منها تجويع إخوانهم الفلسطينيين في قطاع غزة.

أمّا الحجج غير المعلنة للحكومة المصرية من تخوّفها من التيار الإسلامي الفلسطيني، والمعني هنا حركة حماس التي تحكم قطاع غزة، وانعكاسات ذلك على الداخل المصري لما للتيار الإسلامي من حضور قويّ في مصر، فنعتقد بغير دقتها أو صحتها. نحن هنا لا ندافع عن حزب فلسطيني، بل عن خيار الشعب الفلسطيني الذي انحاز في انتخابات حرة ونزيهة إلى هذا التيار. فالحصار والعزل هنا يمسّان إرادة الشعب الفلسطيني برمّته، ويبعث بحزمة من الرسائل في الاتجاه الخاطئ تماماً.

وبشيء من التفصيل في التعامل مع هذه النظرة، يتضح أنه قد ثبت جلياً أنّ حركة حماس يمكن تصوّرها حزباً سياسياً بخلفية أيديولوجية، بمعنى أنّ المصالح تحكم سياستها شأنها شأن الأحزاب السياسية الفاعلة في العالم. ومن هنا جاءت سلسلة الخطوات التي أدّت إلى دخولها الانتخابات التشريعية وقبلها البلديات. ونشير هنا إلى العلاقة السورية مع التيار الإسلامي الفلسطيني وحالة التواصل المتقدمة، بالرغم من القطيعة الكاملة مع بعض قطاعات التيار الإسلامي السوري. لا نظن أنّ الإخوة في مصر في معزل عن هذه الأمثلة، وبالتالي فإن من الملموس أنّ هناك حرصاً تاماً من جانب الفلسطينيين على الابتعاد عن الشأن الداخلي المصري، وتحاشي خلط «الحابل بالنابل».

لعلنا نذكر هنا أنّ المطلوب من مصر الحكومة ليس فقط رفع الحصار عن قطاع غزة. فنحن نحتاج إلى مراجعة شاملة للتعامل مع الشعب الفلسطيني. فسياسة التضييق ليست جديدة، وحملة الوثائق المصرية من أبناء الشعب الفلسطيني يعانون حقاً. وسياسة خفر الناس من مطار القاهرة إلى معبر رفح، وعدم مراعاة الحدود المقبولة للتعامل الإنساني، لم تعد تليق بمصر الكبرياء.

يبقى أن نقول، إنّ من أبجديات السياسة تقبّل السياسيين لتغيّر موازين القوى. وتبدّل الأحوال في الدول والمناطق. والحكمة تقتضي عدم الاصطدام مع إرادة الشعوب وخياراتها. والشعب الفلسطيني قال كلمته بشكل لا يمكن أن يكون عارضاً أو مجرد تعبير عن تأثر سطحي. ومن أراد التعامل مع القضية الفلسطينية فعليه أن لا يبتعد عن شعبها، لأنّ التجربة أثبتت أنّ القضية الفلسطينية استثناء في كثير من جوانبها، وحالات الشبه لا تنطبق بالطلق على مناطق أخرى.

إنها بالفعل «أمّ القضايا»، كما هي على الدوام مصر في الميراث الشعبي المصري والعربي أحياناً «أمّ الدنيا».

العدد الثالث عشر - السنة الثانية - تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨

إلى الرئيس عباس: من لا يستطيع... لا يحق له التنازل

بدا أنّ موقف الرئيس عباس من حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة غير قابل للتأويل، لناحية تفهّمه الكامل للموقف الإسرائيلي من عدم عودة كل اللاجئين «خشية انهيار دولة إسرائيل»، وعدم استطاعته المطالبة بهذا. وهو يطالب باعتراف إسرائيلي بخلق مشكلة اللاجئين، وأنّ المسألة تنحصر في العدد الذي يمكن أن تقبل به الدولة العبرية. وأنّ الدولة الفلسطينية المنتظرة ستساهم في «حل مشكلة جوازات السفر»، وفي ذلك إسقاط لحالة اللجوء، بمعنى أنّ اللاجئ الفلسطيني مُنتم إلى دولة. ومن الواضح أنّ الخيار الثالث بالتعويض وإعادة التوطين والانتماء لدولة أخرى، والحصول على جنسيتها، كل هذا مطروح وبقوة.

كما يحاول الرئيس الفلسطيني أيضاً، حسب وكالات الأنباء، إقناع الأردن بتوطين اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى أراضيه، باعتبار أنّ العدد الأكبر من اللاجئين يعيش في الأردن. كل هذه المضامين جاءت على لسان الرئيس أو نقلًا عنه في أقل من عشرين يوماً من الشهر الماضي، وعبر وسائل إعلامية متنوعة، منها ما هو مرئي كلقائه مع إحدى القنوات العربية أثناء زيارته الأخيرة إلى بيروت. ذلك يعني أنّ الموضوع لم يُعدّ سراً، أو يستدعي التستر من قبل السيد عباس، وإنما يستدعي الوقوف والمساءلة.

من الغريب حقاً أنّ هذا كله يأتي في الوقت الذي تموج فيه الساحة السياسية الفلسطينية بحال احتقان وتوتر، ناجم عن انقسام سياسي وجغرافي لا يبشر بخير في المستقبل القريب. ولا يمكن بحال لأيّ غيور من الشعب الفلسطيني، حريص على مصالح شعبه، وتواق للانعتاق من ربقة المحتل، إلا ويعمل جاهداً لكي نخرج من هذا الاحتراب الداخلي، والتجاذب الذي طال عليه الأمد. ينبغي الخروج لكي نواجه المحتل، متّحدين على قاعدة الثوابت الوطنية والتمسك بالحقوق الكاملة.

لا يملك الرئيس عباس الشرعية ولا التحويل لكي يمضي في سلسلة مفاوضات عبثية يصّر على الإمعان فيها بدون حساب. هو في الواقع ليس لديه التفويض، لا الكامل ولا الجزئي، بأن يتفوّه بتلك التصريحات، وأن يقول عن الشعب

وحقوقه الأساسية ما لا يرى أيّ فلسطيني.

فإذا كان حال السيد عباس بهذا الشكل من الإمعان في التفريط في الحقوق، وهو غير حائز التفويض؛ فماذا كان يمكن أن يكون عليه الحال لو حاز شرعية «التشريعي» مع وجوده في الرئاسة. واضح أنّ الشعب الفلسطيني قد حدّد خياراته، وقال كلمته في النهج التفاوضي. والسؤال هنا: لماذا الإمعان في السير في هذا الخطّ من قبل المفاوضين، إلا إذا كان الإملاء الخارجي يقضي بهذا، ونحن هنا لا نتجنّى على أحد.

سيبقى السيد عباس على منواله، هو ومن معه، إلا إذا وقف الشعب الفلسطيني عبر سلسلة إجراءات جادّة تشعر الجميع بأنّ هذا المنهاج مرفوض. ومن المؤكّد أنّ أيّ اتفاق يمكن أن يتمخض عنه هذا الماراثون التفاوضي لا يلزم أحداً من الشعب الفلسطيني، ولا يوازي أيّ ثمن مهما قلّ. مطلوب من كلّ الفصائل والفعاليات المدنية والشخصيات الوازنة في الساحة الفلسطينية، أن توحد الجهود لكي يعلم الجميع أنه لا سبيل إلاّ بعودة كل الحقوق للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

العدد الرابع عشر - السنة الثانية - تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨

لحظات تاريخية .. الحاجة إلى حوار فلسطيني كفيّلة يناعشه

مع اختلاف دواعي رسم السياسات لكل الفاعلين والمؤثرين في مجريات الأحداث في الساحة الفلسطينية، يجد الجميع بالعموم أنفسهم في لحظة تاريخية. إنها لحظة بحاجة، قد تكون عند بعضهم مأسّة، إلى حوار فلسطيني يستمر ويسرعة، إلى أن يصل إلى وفاق أو توافق يغيّر من المشهد الفلسطيني العام، لكي يخرج الجميع، كل على مقاسه، من أزمته العامة والخاصة. وفي مرة نادرة، يكون المستفيد الأول من هذا الاتفاق، إذا أبرم حقاً، الشعب الفلسطيني الذي دائماً كان الخاسر الأكبر من تناقضات محلية وإقليمية ودولية نتجت منها تطوّرات أتت على مكتسباته وعادت عليه بالمآسي.

من المفيد حقاً أن تكون الحاجة الرسمية المصرية كبيرة وملحة للوصول إلى نتائج إيجابية من الحوار الفلسطيني. فتزحزح الوسيط المصري، قليلاً، ليقترّب من موقع الوسط المفترض بين «فتح» و«حماس»، من شأنه أن يعجلّ في الوصول إلى نتائج ملموسة على صعيد احتواء الصراع الداخلي الفلسطيني. ذلك أنّ مصر الرسمية محرّجة من استمرار حصار هي ضالعة حتى النخاع في فرضه على غزة وإطالة أمدّه. والقاهرة معنيّة بإظهار إنجاز في المنطقة يحافظ على مكانتها في موقع الريادة، وخاصة بعد نجاح دول أقل حجماً وأبعد مسافة عن بؤرة الصراع العربي. الإسرائيلي، في قيادة وساطات فاعلة في ملفات شائكة استعصت على الحل العربي الجماعي، وليس المثال اللبناني عنا ببعيد. ثم إنّ القيادة المصرية معنيّة كذلك باستمرار دورها الراعي لصفقة تبادل الأسرى المرتقبة بين «حماس» والكيان الصهيوني.

وعلاوة على ذلك كله، تجد القاهرة ذاتها في نقطة واحدة مع شركاء آخرين، هم الكيان الصهيوني والقوى الدولية وبعض الأطراف العربية، فضلاً عن جناح السلطة في رام الله، تتمثل في استحقاق التاسع من كانون الثاني (يناير) المقبل. فانتهاء ولاية الرئيس عباس دون توافق، يعني أنّه لا مجال للجزم بشرعية الرئاسة القابضة على أحد جناحي السلطة، والمنهمكة في مفاوضات ماراثونية تلقى تشجيعاً من محاور وتقاطعات إقليمية ودولية، تنتهي في واشنطن المشغولة الآن في الانتقال إلى إدارة جديدة ستحمل إرثاً ثقيلاً من أزمات الأسواق

والحروب والتدخلات غير المحسوبة.

أما الجانب الإسرائيلي فيحتاج هو الآخر، فضلاً عن ذلك كله، إلى مزيد من الهدوء على جبهة غزة المستعصية عليه، بصواريخها وجحافل مقاوميهها. فالأوان هو لترتيب الأوراق الداخلية، بعد انهيارات القيادة الإسرائيلية وصعود تسيبي ليفني، بينما لا يزال شبح الانتخابات المبكرة قائماً.

وعندما يتم التوجّه إلى الحوار، يقتضي الأمر أن تخوض الأطراف الفلسطينية مراجعات ذاتية صريحة، كل على حدة. ومن ذلك خوض مراجعة ذاتية بشأن التمادي في رفض الحوار مع شريك الساحة الفلسطينية والاستغراق فيه مع العدو، بل وفي معاقلة في القدس المحتلة. كما أنّ المقاومة لا يمكنها إلا أن تكسب من خوض حوار جاد محكوم بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني وحقوقه وثوابته.

ثم إنّ الحصار الذي سقطت رهاناته هو باعث آخر على الحوار، بينما تبدو ملفات قديمة. جديدة ملحة أكثر من أي وقت مضى، ومنها بالأخص إعادة بناء منظمة التحرير على أسس تمثيلية صحيحة تستوعب الكل الفلسطيني وتمضي لتقود المشروع الوطني.

في كل الأحوال، فإنّ شعبنا الفلسطيني، وخاصة في الضفة وغزة، معنيّ جداً بأجواء الحوار المشبعة بأمال الوفاق. فالشعب هو المستفيد الأكبر من تقارب فلسطيني كهذا، وعليه أن يُعلي صوته لنبذ أية محاولات في الساحة الفلسطينية تستأنس بهواية التدمير الذاتي ولا يروقه نهج التوافق الداخلي.

تحسب كل الأحزاب والقوى في عديد الساحات حول العالم ألف حساب للمزاج الشعبي العام ومدى قربه منها أو بعده عنها، ولا ينبغي أن يكون الشعب الفلسطيني استثناءً. لذا فإنّ على الشعب الفلسطيني بغالبيته العظمى، التوافق إلى الخروج من عنق الزجاجة في المشهد الفلسطيني الداخلي البائس، أن يفتتم هذه اللحظات التاريخية للضغط بقوة لمصلحة مرحلة جديدة، يتفرغ فيها الكل الفلسطيني لمقارعة المحتل، حيث الهدف الأسمى الموصول إلى انتزاع الحقوق المشروعة، بدلاً من التخندق الداخلي، كل في مواجهة الآخر.

العدد الخامس عشر - السنة الثانية - كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨

ملتقى حق العودة وأهمية الاشتغال بالهمّ العام

لا جدال في ما يسبّب الانقسام الذي تعانیه الساحة الفلسطينية، من آثار سلبية على الشارع الفلسطيني، من زاوية شيوع حالة من الإحباط العام لها تداعياتها المركبة. فمع ذلك الانقسام، تخفت أصوات تنادي بتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية والانعتاق من الاحتلال وإرجاع الحقوق الفلسطينية. وما يعمّق من حال القنوط، استمرار العدو الإسرائيلي في سياسته ونهجه في القتل اليومي وتعزيز الاستيطان، واختطاف المزيد من الفلسطينيين، والمضي في تشييد الجدار التوسعي، ووضع المزيد من الحواجز، فضلاً عن تهويد القدس المتواصل، وغيرها من الإجراءات الوفيرة المتضافرة.

ومع صعوبة الوصول إلى حال وفاق فلسطيني في المنظور الزمني القريب، مع حاجة الجميع له في ما نعتقد، يحتم هذا، البحث عن مسالك تستجيب لتحديات القضية الفلسطينية وتخفف الاحتقان الداخلي في ساحتها. بهذا، تقع على الغيورين على القضية، في الساحة الفلسطينية بشكل خاص، فصائل ومؤسسات مجتمع مدني وشخصيات مستقلة، وفي الدائرة الأوسع في المحيط العربي والإسلامي الذي يرى فلسطين قضيته المركزية، وهمّاً مشتركاً وجامعاً في آن، مسؤولية تجنب الانغماس في وحل الانقسام الفلسطيني، والاهتمام بالتحديات الجوهرية لقضية حياة. بل يجب وضع آليات على أرض الواقع للاشتغال بالملفات الرئيسية في القضية، من قبيل القدس وحق العودة والمستوطنات والجدار والحصار وغيرها. ولا يخش أحد هنا استمرار حال النزاع الفلسطيني والركون له، وعدم السعي لحله، فهو فارض نفسه بقوة، فتفاصيله تخيم على المشهد العام.

لا تجد فلسطينياً، مهما كانت رؤيته السياسية أو انتماءه الحزبي، يقف علناً أمام العمل في قضايا الشعب وهمومه، باستثناء الموقف الشاذ والممارسات اللامسؤولة من قبل فئة ضد العمل المقاوم بأنواعه. فالكل يحرص على أن يظهر أنه مع حق العودة، والحفاظ على القدس، وتجريم اعتداءات الاحتلال، وحرية الأسرى والأسيرات، وغيرها. أي إنّ الانشغال بقضايا الشعب والتركيز عليها من شأنه أن يوجد مساحات لقاء جامعة، توقّر مناخات حوار ستساهم

حتماً في الوصول إلى حال الوفاق الفلسطيني.

يدخل في السياق ذاته حرصُ جهات عدّة في الساحتين الفلسطينية والعربية، في إيجاد موطئ قدم في الملتقى العربي والدولي، الذي من المفترض أن يكون قد التأم مع صدور العدد الحالي من «العودة» في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) من سنة ستينية النكبة. وهذا ما يؤكد ما نذهب إليه، من إمكانية ردم شيء من الهوة داخل الساحة الفلسطينية بمثل هذه الأعمال والجهود والتظاهرات. ويعزز من هذا التفعيل حضور بعض الشخصيات النافذة دولياً، ما يُعدّ إنجازاً يتحقق ويوضع في رصيد مثل هذه الفعاليات. وما من شك أنّ الشعب الفلسطيني سيلقى مثل هذه الأعمال بكل ترحيب وارتياح. ويعطي هذا مؤشراً على نجاعة التعاطي مع الهموم العامة، لجهة التخفيف من وطأة الانقسام الملقاة على كاهل الشعب، سعياً إلى التغيير الشامل للواقع المتردي الذي يكتنف القضية وناسها.

إلى جانب هذا كله، لا يجد العدو الصهيوني نفسه وحيداً وطيلاً في تنكيهه بالشعب، وفي فرضه للوقائع العسيرة على الأرض. فمهمته في الاستفراد بالشعب تزداد صعوبة وحرماً مع هذه الجهود والتفاعلات، كما تصعب مع هذا الانشغال وتلك اليقظة مهمّة المفرضين. وفي كل الأحوال، فإنّ الشعب الفلسطيني هو المستفيد من هذا التوجّه، بما يحمله من قضية عادلة تستحق أن تُسخر لأجلها الطاقات والإمكانات.

العدد السادس عشر - السنة الثانية - كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩

سفن كسر الحصار عن غزة.. والوعد القادم

قناعتنا راسخة، كانت ولم تتبدل، بعظم إمكانات الأمة العربية والإسلامية، وطاقاتها الكبيرة، وضرورة التعويل عليها في إحقاق الحقوق الفلسطينية. فمن شأن تفعيل نقاط القوة في جسم الأمة دعماً للشعب الفلسطيني وقضيته، أن يحقق اختراقات ضد السياسة العدوانية الإسرائيلية التي واكبت الاحتلال طوال العقود الماضية. هذا ما أكدته انطلاق العديد من المبادرات العربية لكسر الحصار بحراً، سواء الحكومية منها كالسفينة الليبية، أو الشعبية بدعم حكومي كالحملة القطرية، والعديد من المبادرات الأخرى في المغرب ولبنان والكويت والأردن وتركيا. وقد نجحت بالفعل «سفينة الكرامة» في أن توصل أول مساعدات عربية من قطر، في العشرين من الشهر الماضي، وكان على متنها شخصيات من قطر ولبنان.

في الأمة خير كبير تجاه القضية الفلسطينية، يُخطئ من يحاول الانتقاص منه. وكلما وجدت الأمة طريقها لفعلة تنفذه دون تردد. ولم يكن تأخر هذه الحملات والمبادرات لدعم أهل غزة في الحصار المفروض عليهم تقاعساً في ما نرى، بل هو في بعضه عدم معرفة بما يمكن أن يُؤدّى ويصل مبتغاه، وخاصة مع سياسة بعض الأنظمة العربية المستمرة في قمع كل من يحاول أن يقوم بدوره عبر الطرق المباشرة. وهنا نقصد الأخوة في الحكومة المصرية، الذين وقفوا حاجزاً منيعاً لإفشال كل محاولات إيصال المساعدات لغزة براً عن طريق معبر رفح، وجُلّها من المؤسسات الأهلية والشعبية المصرية.

تجلّى في هذه المبادرات، التنسيق بين المؤسسات على مستوى العالم في رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني. فهناك دلالات كثيرة لوصول المساعدات من الدول العربية على متن السفينة المملوكة لحملة «غزة حرة»، التي أنشأتها ورعتها شخصيات وناشطون غربيون من أمريكا وأوروبا، وقبل ذلك التنسيق والتعاون بين «الحملة الأوروبية لرفع الحصار» وحملة «غزة حرة» في وصول الوفد البرلماني الغربي لشواطئ القطاع غزة في خطوة مهمة ونافذة. فذلك يعكس ارتفاعاً محموداً في مستوى أداء الناشطين ووعيهم لأهمية تنسيق الجهود وتوحيدها لتحقيق الهدف الواحد.

تزامن هذا مع كثافة في مستوى الأنشطة والفعاليات السياسية والإعلامية والميدانية الضاغطة على فارضي الحصار، سواء الكيان الصهيوني أو الحكومة المصرية أو القوى الغربية. وكان التنسيق على مستوى القارة الأوروبية ملموساً في انتظام اعتصامات في وقت واحد أمام السفارات المصرية، للتعبير عن الرفض لسياسة فرض الحصار على غزة. وانطلقت فعاليات جماهيرية واسعة في لبنان وسورية والأردن، في التاسع عشر من الشهر الماضي، تزامناً مع النداء الذي وجهته أمانات مؤتمرات الأحزاب العربية والقومي العربي والقومي الإسلامي، للحث على استمرار الفعاليات وعدم توقفها.

هذا المستوى من التنسيق من شأنه أن يحقق مبتغاه ولو بعد حين. ولا بد من إدراك أنّ الحراك المدني الجماهيري لا ينطلق من فراغ. فقد تحققت إنجازات عظيمة من وزن سقوط النظام العنصري في جنوب أفريقيا، من جراء تنسيقات شبه عالمية وتوحيد للجهود بين مئات المؤسسات في العالم. وهناك تجارب عديدة أخرى، كتظاهرة ديربان لمناهضة العنصرية في ٢٠٠١. أمّا التركيبة الناجحة لمعادلة صحيحة فتقوم على قضية عادلة وأصحاب لها متمسكين بحقوقهم، ووجود مؤمنين بعدالة القضية ومناصرين لها.

يؤسفنا أن نقول إنّ السلوك السياسي والإعلامي لبعض الأطراف الفلسطينية تجاه محاولات رفع الحصار يسيء للشعب الفلسطيني أمام الأخوة العرب ومناصري الحق والعدل في العالم. فليس مقبولاً، بل هو مستتكر، أن يصف السيد محمود عباس سفن كسر الحصار بالفكرة السخيفة، أو أن يقول وزير التخطيط في حكومة رام الله على إحدى الفضائيات العربية إنّ فتح معبر رفح «خطير على القضية الفلسطينية»! جاءت الردود السريعة والمستهجنة من قبل الفاعلين في جهود كسر الحصار، ومنهم الغربيون، لكي تضع الأمور في نصابها، وتعزل الخارجين عن الصف السويّ.

يبقى أن نقول إنّ المشهد الفلسطيني ينتظر في المستقبل من يشغل مساحات مضيئة، بأفعال ومجهودات مهمة في طريق إحقاق الحقوق وانتزاع المطالب واستكمال المسيرة.

العدد السابع عشر - السنة الثانية - شباط (فبراير) ٢٠٠٩

نصر غزة .. وضبط الإيقاع العام مع نتائجه

مرة أخرى يخطئ الإسرائيلي في حساباته السياسية وتقديراته الميدانية. وما هو يظهر بموقف العاجز عن تحقيق أهدافه التي أعلنها بعد ثلاثة أسابيع من الهجوم الوحشي على قطاع غزة، الذي بدأه في السابع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) من العام الفائت. ويبدو أنّ تكلفة سوء التقدير الصهيوني هذه المرة جاءت عالية جداً، مما يُعدّ في تقديرنا نصراً استراتيجياً حقيقياً للشعب الفلسطيني وقواه المقاومة، على المدى القريب والبعيد في آن واحد.

نقول ذلك، مستحضرين عظم التضحيات التي تكبّدها شعبنا الفلسطيني في كافة مناحي الحياة، سواء بارتقاء أكثر من ١٣٢٠ شهيداً، ثلثهم من الأطفال وسدسهم من النساء وكبار السن. ومع هؤلاء ما يزيد على خمسة آلاف جريح. ويلحق بذلك تدمير البنية التحتية للقطاع، بما يزيد على مليارٍ دولار. كل ذلك بخلاف العذابات التي تجرّعها الغزيون من هول ما سمعوا من دوي الانفجارات وآهات الجرحى وصرخات الأطفال ونحيب الأمهات، وما رأته أعينهم من مخلفات التدمير في البشر والحجر والشجر. وهذا كله يستحق توثيقاً موسوعياً لا يُبقي شاردة ولا واردة في توصيف ما جرى وآثاره المباشرة وغير المباشرة.

رغم هذا كله، فقد تحقق النصر بحمد الله. وسيجني الشعب الفلسطيني آثاره في المستوى المنظور وسريعاً، وعلى المدى البعيد بشكل أنفذ وأعمق في طريقه لاستعادة حقوقه.

قياس النصر والهزيمة للثورات، في طريقها للانعتاق من المحتل في أي مرحلة من مراحل التحرر، لم يكن يُوزن أبداً بحجم الدمار والخراب الذي يقع في جسم الشعب أو مقدراته. بل إنّ المعيار يتعلق بمقدار بقاء جذوة المقاومة متّقدة، وبمستوى بقاء إيمان الشعب عالياً في جدوى المقاومة وأهميتها ونجاعة الاستمرار بها أولاً.

تجلّى تمسك الشعب الفلسطيني بخيار المقاومة في أبهى صورهِ، أثناء العدوان وبعده. بل أدرك الشعب طبيعة العدو، واستحالة أن ينفع معه خيار غير لغة القوة. لم ترصد كاميرات الفضائيات العربية حدثاً بدقة كما جرى خلال

الحرب على غزة. لم نجد من الغزيين صغاراً وكباراً، ذكوراً وإناثاً، وحتى مع تنوع مشاربهم السياسية، من يعرض بالمقاومة أو يتكبر لمبادئها ومنطلقاتها ورؤاها. كانوا جميعاً على قلب واحد، متحدين في الهدف والأسلوب.

ولطالما كان في مقدمة أهداف الاحتلال على مدى ستة عقود خلت، النيل من إرادة المقاومة عند الشعب الفلسطيني، والاندفاع لإحباطه منها أمام آلة الحرب الإسرائيلية الجبارة. لكن ذلك المسعى لم يجد طريقه للتحقق، فكان النصر للإرادة الفلسطينية، وتألّق الإيمان المطلق بحتمية كسب الصراع.

لم يقتصر الإخفاق الإسرائيلي على رقعة الميدان، فقد خسرت الدولة العبرية بالتوازي حربها الدعائية في الحقل العالمي لتبرير الحرب. بل جاءت الخسارة أفدح مع ترسيخ صورتها الموغلة في الوحشية والعدوان. ومن رحم الحرب تبلورت حركة عالمية بعيدة المدى، تضم أنصاراً جديداً لدعم حقوق الشعب الفلسطيني.

أسّس هؤلاء الفاعلون تحالفات محلية عريضة، متعددة التخصصات والخلفيات الثقافية والدينية، لا تكاد تستثني عاصمة في أفاصي الأرض، بل ودخلوا مساحة إبداع في إظهار الحق الفلسطيني. ولعل ما لفت الانتباه في هذا المجال، أن يلصق الوعي العالمي الممارسات الصهيونية في غزة بجرائم النازية البائدة، وتعقد بينهما المقاربات والمقارنات. هذا مثلاً ما أكده ممثلو أوروبا في المؤتمر الصهيوني الذي انعقد أواخر الشهر الماضي، حينما تحدثوا عن حجم الأذى الذي لحق بالدولة العبرية في الغرب مع عدوانها الوحشي الأخير.

كانت الرغبة الإسرائيلية أن يبدأ الرئيس الأمريكي الجديد أوباما ولايته متحرراً من العبء السياسي بوجود قوى المقاومة بفعاليتها ونشاطها على الساحة الفلسطينية. تطلعت المراهنة إلى إدخال المنطقة في دورة علاقات عامة قسرية جديدة، من دهاليز المفاوضات، كما هو الحال منذ مؤتمر مدريد وبعده أوصلو، ليكون المستفيد الأول هو الكيان الصهيوني نفسه. لكن الحملة الحربية انتهت بحناجر ملايين الغاضبين في أرجاء الأرض، قبل الجماهير العربية والإسلامية، يهتفون لحركة «حماس» وقوى المقاومة، ويعلنون السخط على الاحتلال وداعميه.

بات هذا يحتم على الرئيس الأمريكي، ومعه المسؤولون الأوروبيون من داعمي الاحتلال الإسرائيلي، أن يتعاملوا مع الواقع على الأرض، طالما أنّ تجاهل

المحسوس من الأشياء يخرج عن المنطق السياسي الواقعي، حسب المنظور الغربي التقليدي.

يزيد من أهمية الموقف، أنّ الحرب الأخيرة فرزت الغث من السمين في الساحة الداخلية الفلسطينية. ومن ذلك تلك القناعة التي تبلورت عند أطراف من الفاعلين في الساحة الفلسطينية، فصائل ومؤسسات وشخصيات مستقلة، بضرورة الذهاب لتشكيل مجلس وطني جديد يرفع الغطاء عن كل المجموعة السياسية التي فرزت نفسها على غير مصالح الشعب الفلسطيني، كما اتضح مجدداً خلال العدوان على غزة. فبعيداً عن سلطة أو سلو التي تستأنس احتكار القرار الفلسطيني بأيدي أفراد قلائل دون تفويض من أحد، وترهن القضية الفلسطينية وفقاً لمسار محدد من خصوم الشعب الفلسطيني؛ يجب الذهاب سريعاً لتشكيل مجلس وطني فلسطيني، بضم فلسطينيي الداخل والخارج، يعبر عن إرادة الشعب وطموحه. ولعلّ جزءاً من مكاسب الحرب الأخيرة، أنها أسست لغطاء عربي معقول يمكن أن يتعامل مع خطوات من هذا القبيل.

ليس المجال لذكر كل ما تحقق، وهو كثير، ولكن ما يعيننا هنا في سياق رصد ما تحقق من إنجازات عبر نتائج حرب غزة، أنّ قواعد اللعبة السياسية قد تغيرت، ونظنّ أنّ على الجميع في الساحة الفلسطينية والعربية والدولية أن يضبط إيقاع حركته مع الواقع الجديد، الذي تتصدّر مشهده الفلسطيني قوى المقاومة، ومعها الجماهير الفلسطينية صاحبة ملحمة غزة البطولية.

هجمة على القدس . . تقتضي مواجهة صارمة

لا يمكن أن تكون خطوة العدو الصهيوني الأخيرة، بإخطار ما يقارب ألف وخمسمائة مقدسي فلسطيني، بضرورة إخلاء منازلهم في حي البستان ومنطقة سلوان بغية هدمها، إلا امتدادا للسياسة الصهيونية الإحلالية التوسعية. إنها خطوة يمكن وصفها بالتطهير العرقي، المتعارف عليه عالميا بأنه جريمة ضد الإنسانية. يمثل هذه الجريمة يُلاحق في العالم كثيرون من محاكم جرائم الحرب، لتطبيق العدالة ونصرة المظلوم، كما حصل في البوسنة.

ما نحن بصدده في هذه الوقفة، هو رد فعل الشارع الفلسطيني والعربي والإسلامي، على هذه الجريمة، بما يقتضي محاربتها، والارتقاء في ذلك بقدر القدس باعتبارها أحد مفاصل الصراع في فلسطين، وبما يكافئ مكانتها الدينية عند المسلمين والمسيحيين، وقيمتها التاريخية والحضارية للعالم العربي والإسلامي.

نعتقد بخطورة ما أقدم عليه الصهيوني، بما ينذر بتنفيذ مخطط ترحيل جماعي، لا يأبه الاحتلال إذا ما اقترفه، طالما أن العالم يقابل جرائمه المتصاعدة هذه بفتور ولا مبالاة.

يحتاج الموضوع إلى مثل هبة غزة، وأقلها في أرجاء العواصم والمدن العربية والإسلامية. فلا يمكن فصل الحرب ضد غزة عن الاعتداء على القدس وسكانها ومقدساتها وانتهاك حرمتها. فلا شك أن أعظم الحرم قتل النفس البشرية وإراقة الدم وهو ما حصل في غزة وثار العالم لأجله، ولكننا نذكر بأن هذا حصل لأجل الاستيلاء على الأرض والتمكّن منها، وأنّ العدوان على القدس هو عدوان على البشر والحجر، التاريخ والحضارة، الدين والانتماء.

وللخطوات السياسية مقدّمات، وهو حال الأشياء في الأمور كلها. فكما كان الحصار الطويل على غزة وقياس ردّ في العالم عليه بين ساكت ومتواطئ، خلال ما يقارب ثلاث سنوات، بما جرّأ الإسرائيلي على شن الحرب الهمجية على غزة، فلا يمكن بالمقابل أن تكون خطوة هدم بيوت المقدسين وترحيلهم جماعيا إلا مقدمة لما هو أعظم. وقد يكون العنوان القادم . لا قدر الله . هو استهداف

مباشر للمسجد الأقصى المبارك، أو ترحيل جماعي لفلسطينيي ٤٨.

لقد ضاق الصهيوني ذرعاً بالهاجس الديموغرافي على أرض فلسطين التاريخية بالمجمل، وداخل نطاق الدولة العبرية بشكل خاص. وهكذا حاول جاهداً معالجة مخاوفه بالتوسع غير الطبيعي في التكاثر العددي لما يمكن أن يُحسب على الصنف اليهودي، فوصل إلى فلسطين في عقد التسعينيات وحده مليون مهاجر روسي، حتى غدت الهجرة إلى فلسطين تجارة لمن يستطيع ادعاء اليهودية. وما قد يلفت الانتباه في هذا السياق مراجعة قانون العودة اليهودي، الذي سمح لمئات الآلاف من غير اليهود أن يعيشوا في فلسطين، حسب وزير «الاستيعاب» الصهيوني.

يبدو أنّ الخيارات الإسرائيلية لحل معضلة الغلبة السكانية قد انعدمت إلاّ من الترحيل الجماعي. ولهذا بدأنا نرى رواج فكرة التبادل السكاني في المفاوضات. كما برزت سياسة العنف والمباشرة في الضغط على الفلسطينيين وإجبارهم على الرحيل، على منوال السيرة الأولى إبان سنة ١٩٤٨ التي ضمنت تأسيس الدولة العنصرية. ومن الواضح للجميع أنّ المزاج الإسرائيلي العارم، يبدو جارفاً في ضمان الغطاء السياسي والشعبي لأيّ خطوة في هذا الاتجاه، وهذا ما أكدته الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة.

ليس التطرّف حكراً على «إسرائيل بيتنا»، إذ لا يمكن التعمية على الحقيقة الصارخة لطبيعة هذا النسيج البشري الذي ينضح بالعنصرية. فالانتخابات أفرزت أكثر من ٩٠ نائباً في خانة اليمين السياسي التقليدي من غير حزب العمل، فلا يمكن اعتبار «كاديما» ومؤسسه الليكودي أرييل شارون إلاّ متطرفاً حتى النخاع، وينضم إليهم «شاس» و«الديني القومي». وحتى الفكر السياسي لما يوصف باليسار العمالي وقائده باراك، وممارساته على الأرض، لا يقل تطرفاً من الناحية العملية. وهم جميعاً، ومعهم «ميرتس» المصنّفة في اليسار، مُجمعون على القدس والهاجس الديموغرافي، ولهذا اصطفوا خلف قرار العدوان على غزة، ودقوا جميعاً طبول الحرب على القطاع المحاصر.

لا ينفع مع هذه الرؤية الموحّدة للصهيوني، وما يتبعها من جرائم، إلاّ إجراءات ومواقف موحّدة من قبل أصحاب الحق الفلسطينيين ومن يؤمن بقضيتهم من أخوة العرب والإسلام، ومناصرري الحق والعدل في العالم. وهنا يأتي الدور الريادي للفلسطينيين في حمل الراية. فموقفهم، سلباً أو إيجاباً، هو الفاصل

في تحديد البوصلة العامة للشارع والحكام. فصمود أهل غزة ومقاومتهم، هما من الدوافع الرئيسية التي أذكت الهبة العارمة في أرجاء الأرض.

نجد لزاماً على قادة الفصائل الفلسطينية، أن يُظهروا صلابة وصرامة في موقفهم ضد الصهيوني، ويتوحدوا حول قضايا الإجماع الفلسطيني. وهنا نقترح على المتحاورين الفلسطينيين أن يضمّنوا بياناتهم المشتركة بعد كل جلسة حوار أو لقاء، تأكيدات واضحة على وحدة الموقف الفلسطيني في شتى القضايا المفصلية، كالقدس واللاجئين والمستوطنات. ويتبع ذلك دعوة أبناء الشعب الفلسطيني وغيرهم إلى القيام بفعاليات ضد الصهيوني وسياساته. يفيد هذا بلا شك في بلورة رأي عام متحرك دائماً باتجاه الدفاع عن الحق الفلسطيني، وهو من مسؤوليات المرحلة التي لا يُقبل التهاون فيها.

العدد التاسع عشر - السنة الثانية - نيسان (أبريل) ٢٠٠٩

بوصلة المقاومة والممانعة... في الاتجاه الصحيح

نرصد، ومعنا المهتمون والمراقبون لكل ما يعني الشأن الفلسطيني ومحيطه الإقليمي، تغييرات جوهرية نعتقد أنها ترسم المسارات المستقبلية لمصلحة استعادة الحقوق. ولعل حجر الزاوية في هذا كله، ثبات أصحاب خط مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وأي عدوان أجنبي غربي على المنطقة، وتحليلهم بسياسة الصمود والصبر، رغم اختلال موازين القوى.

تدلّ على هذا، ثلاثة تطوّرات تواتت في الأيام والأسابيع القليلة الماضية، تُوضَع في سياق وفرة المؤشرات المتلاحقة خلال الأعوام الماضية. لعل أبرز التطوّرات، هو ما يُؤشّر إلى اقتناع اللاعبين الرئيسيين في المنطقة، فلسطينياً وعربياً ودولياً، باستحالة إقصاء خط المقاومة الفلسطيني. لقد تم التعبير عن ذلك بالحرص على حكومة وحدة وطنية فلسطينية، تخرج الغربيين ومن معهم من ورطة التعامل مع «حماس» التي أظهرت انتخابات ٢٠٠٦ تفوّقها. ثم يأتي في السياق ذاته، الانفتاح البريطاني على «حزب الله» اللبناني، ومن ثمّ خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما المعبّر عن سياسة جديدة إزاء إيران.

كان متوقّعاً هذا التغيّر الأمريكي والأوروبي، وتلحقه طبعاً تفاعلات مترتبة عليه في المنطقة. فقد ثبت إخفاق الرهان على سياسة كسر إرادة المقاومة. وإنّ القفز على حقائق الأمور، وإن استطاع تأزيم مسار المقاومة بعض الشيء فإنه لا يستطيع أن يلغيها. فمثال الهجوم الإسرائيلي على لبنان، في صيف ٢٠٠٦، والحصار على غزة ثم الحرب عليها، كلها تطوّرات لا تنفي أنّ التحولات الشعبية والسياسية في المنطقة أكبر من أن يتجاهلها أحد.

المستفيد الأكبر من هذه التحولات هي الشعوب المتطلعة للحظات الحرية وزوال الاحتلال. فهي تشعر بأنّ صبرها مع المقاومة إلى خير، وأنّه لا جدوى من الناعقين دوماً باستحالة الوقوف في وجه المعادلات المفروضة على المنطقة، وصعوبة تغيير سياسات قسرية، فالواقع يثبت خلاف ذلك، وأنّ التعامل مع المفردات السياسية في المنطقة وعناصر القوة فيها هي مسألة وقت، وقد كان.

يقودنا هذا للإسهاب في محاولة تصويب الحوار الفلسطيني، في ما نرى، لأهميته الاستراتيجية، بغض النظر عن النيات الحقيقية للمتفاوضين أو مضيفهم أو المعنيين بنتائج الحوار. فلما كانت الحاجة ملحة لتوافق فلسطيني، فمن الضروري أن يكون هذا الحوار على المقاس الفلسطيني في الأساس، وتكون النتائج ملبية للاحتياجات الفلسطينية. ولا نرى ما يبرر الاستعجال، خوفاً من الغضب العالمي، الذي قد يؤدي إلى سلق الأمور وتجزئة المسائل. فالمرحلة التاريخية التي بين أيدينا يجب أن ننتهزها بما يوازي عذابات الشعب، وليس بما يلبي احتياجات أطراف سياسية وانتهازيات لاعبين دوليين.

يرشدنا تشخيص الخلل الذي يعتري ساحتنا الفلسطينية، إلى حقيقة غياب المرجعيات المتفق عليها، التي تساهم في حل المشكلات العالقة، ضمن الحوار الجاري أو خارجه. وي طرح هذا موضوع إعادة تشكيل منظمة التحرير كجامع لكل أبناء الشعب الفلسطيني بفصائله وأفراده. ولا شك أن لهذا الموضوع أولوية قصوى لا نلغي معها الرأي القائل، وهو صحيح أيضاً، بأهمية التعامل مع القضايا موضع النقاش كرزمة واحدة.

شعبنا الفلسطيني يجتاز لحظات مهمة من تاريخه، وصل فيها الحوار إلى مراحل متقدمة في غير قضية. وبالتالي، ينبغي أن نكون صرحاء في طرح ما نعتقد، خاصة مع ظهور نجاعة ما نحن عليه. ومن هذا يجب أن يفهم الأخوة المتفاوضون أنهم أمسكوا، أو يمسكون، بزمام مرحلة من تاريخ الشعب، وأن الخريطة السياسية الفلسطينية قد تبدلت، ولو كان مقبولاً تصددهم للمشهد السياسي بشكل مؤقت دون انتخابات جامعة، فلن يكون ذلك في المستقبل إلا إذا اختارهم الشعب. وعليه، كان من الضروري أن تكون كل مكونات الشعب الفلسطيني حاضرة في هذه الحوارات. فكما تم إشراك مستقلين من الداخل، كان من الأولى إشراك مثيل لهم من الخارج، حتى لا يشعر أحد بالتغيب، وأن القضية الفلسطينية باتت محصورة في معالجة ملفات ملحة في الضفة وغزة.

لم نعد نتعامل مع قضايانا من موضع من لا يملك أوراقاً، ولا يستطيع فرض ما يريد. ومن هنا، وهذا من المبشرات، أننا نسير في سفينة استعادة الحقوق ببوصلة تتجه صوب برّ الحرية بإذن الله.

العدد العشرون - السنة الثانية - أيار (مايو) ٢٠٠٩

حكومة إسرائيلية جديدة.. كلهم ليبرمان، والفرصة مهمة!

لم تأت نتائج الانتخابات الأخيرة للكنيست الإسرائيلي بأي جديد لا نعرفه نحن الشعب الفلسطيني. ولا أعتقد أن أي فلسطيني قد فوجئ من الناتج الحكومي لهذه العملية التي ترأسها رئيس «الليكود» نتنياهو، وتبوءاً ليبرمان وزارة خارجيتها أيضاً. فطبيعة هذا المجتمع العنصري الذي يقوم عليه الكيان لا يمكن أن ينضح إلا بما فيه، والذي لن يخرج بأي حال بالمجمل، عن كل من لا يرى وجوداً للفلسطيني في فلسطين. وهو كيان دموي بطبعه، وهذا ما رأيناه والعالم منه خلال الحرب الأخيرة على غزة.

لا نرى فرقاً عملياً بين الأحزاب الإسرائيلية، اليميني منها أو اليساري. فلكل منها سجله من الجرائم والممارسات الوحشية ضد شعبنا. ولا يغيب عن أذهاننا أن العملية السلمية التي كانت في أوجها مع اليسار الإسرائيلي في التسعينيات، لم تفض إلى دولة فلسطينية. فنحن نفاضل بين المماثلة السياسية من اليسار يقابلها الوضوح المباشر من اليمين. وكلهم في النتيجة للمواطن الفلسطيني واحد، الأمر الذي يؤكد مرة إضافية انضواء إيهود باراك في حكومة قاضحة كهذه.

مع قناعتنا هذه، فإن ما ندركه أيضاً هو أن هؤلاء يتميزون قليلاً في البرامج السياسية والتصريحات المعلنة والتحرك الدبلوماسي على الأرض، وإن ظل الجوهر واحداً. من هنا فإن الجديد في الأمر هو التخلي عن اللون الرمادي، الذي كان يسمح للحكومات الإسرائيلية السابقة بتسويق برامجها بسهولة، وكان يغري الأطراف الغربية بتسويق تحركاتها ومواقفها الحرجة نحو القضية الفلسطينية. فمع تشكيلة نتياهو لم يعد من مكان لشعارات مضللة مثل «التمسك بعملية السلام» والمراهنة على «حل الدولتين» وتعليق الآمال على الجولات التفاوضية. ولهذا، بات مزعجاً للأطراف الغربية ولشركاء التسوية السياسية في الجانب العربي الرسمي، أن يجاهر ليبرمان ومعه نتياهو برفض إقامة الدولة الفلسطينية، ومن ثم يقبلان بخريطة الطريق التي تفضي في نهاية تطبيقها، إذا تمت، إلى دولة ما يمكن أن يطلق عليها فلسطين. فهذا يصعب المهمة ويسبب الإحراج لمن يسعى إلى ترويض الشعب الفلسطيني ومن ورائه العالم العربي والإسلامي.

أمامنا فرصة مهمة في تحقيق اختراقات في الجسم السياسي الأوروبي من زاويتين:

الزاوية الأولى تتحقق من خلال محاولة زعزعة العلاقة الاستراتيجية بين الكيان الصهيوني والعالم الغربي، وخصوصاً الأوروبي منه. ويفرض ذلك التحرك بحملة دبلوماسية فلسطينية وعربية وإسلامية، مع بعض الحلفاء في العالم على المستويين الرسمي وشبه الرسمي، لمصلحة الضغط على الأطراف الغربية بأن تقف أمام الحقيقة، وتعاقب الدولة العبرية على سياسة حكامها الجدد، الذين يجاهرون بكل ما يُعاقب عليه القانون الدولي مما يُعتبر عنصرياً وإجرامياً. وكثيرة هي الأمثلة في المواقف الغربية السابقة ضد حالات مشابهة كثيرة، من مثل التعامل الحازم مع إشراك أقصى اليمين في الحكومة النمساوية سنة ٢٠٠٠. هذه الحملة وإن لم تفض إلى نتائج كبيرة، فإنها ستحدث أثراً وإرباكاً ولو بالحدود الدنيا.

تفتح هذه التحوّلات الباب واسعاً أمام كلّ القادة والسياسيين العرب المترددين في التعامل بإيجابية مع كسر الحصار عن الشعب الفلسطيني خوفاً من الضغوط الغربية، بأن يقوموا بواجبهم الأخوي ويصحّحوا الخطأ التاريخي الذي اقترفوه بحق إخوانهم. وهذا ينطبق بشكل أكبر على الإخوة في القيادة المصرية.

أما الزاوية الثانية، فهي في محاولة تعرية الموقف الغربي من انتخاب الشعب الفلسطيني لحركة «حماس» بأغلبية كبيرة في انتخابات المجلس التشريعي، في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦، التي تعامل العالم الغربي مع نتائجها بكل صلف وعدوانية ولم يقبلها. بل تم فرض الحصار على أهل غزة طوال السنوات الثلاث الماضية. وعليه فهناك فرص أفضل للضغط من أجل تعديل الموقف الغربي باتجاه رفع الحصار، وقبول خيار الشعب الفلسطيني. هذا ما بات ممكناً بعد الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، وبعد رؤية الزعماء الغربيين يلتقطون الصور واحداً بعد الآخر جنباً إلى جنب مع ليبرمان. وذلك مما يراكم قناعة بدأت تترسّخ لدى مزيد من الغربيين، بصعوبة كسر إرادة الشعب الفلسطيني أو تغييب المقاومة والحركة الإسلامية في فلسطين عن المشهد السياسي العام، وبالتالي صعوبة القفز عليها إلى درجة الاستحالة. وهذا هو أحد إنجازات الشعب الفلسطيني بصموده طوال حرب غزة وانتصاره فيها.

نحتاج إلى كل نية مخلصّة تريد الخير للشعب الفلسطيني، في أن تستوعب هذه الدروس وتتحرّك بإيجابية. وهذا لا يندرج تحته وبالتأكيد تهنئة نتياهاو بحلول عيد الفصح اليهودي، أو توجيه الدعوة له لزيارة مصر.

العدد الحادي العشرون - السنة الثانية - حزيران (يونيو) ٢٠٠٩

مجلة «العودة» وإعلام العودة

يحتاج الشعب الفلسطيني في ما نعتقد إلى طَرَق كل المجالات المتاحة لكي يحافظ على حقوقه. وهذا يعني العناية بالجوانب السياسية والإعلامية والثقافية والاجتماعية والأكاديمية والقانونية وغيرها من جوانب مقارعة الاحتلال في الميدان من قبيل المقاومة المسلحة بما يدعمها من جوانب لوجستية وأمنية، في ما يمكن أن يُكوّن شمولية الفهم لطبيعة الصراع مع كيان غاصب استخدم كل هذه الجوانب، ولا نتردد في القول بأنه أبدع فيها. ويبرز جانب الإعلام كخادم لكل الجوانب المختلفة لكي تصل مبتغائها. ولا يستغني عنه أصحاب المشاريع، وخصوصاً الممتدة منها والمتنوعة الجوانب، كما هو الحال في القضية الفلسطينية.

ونعيش في مجلة «العودة» تطبيقاً عملياً لهذا، عبر دورية متخصصة سبقت المجلة زمنياً وصدرت عن مركز العودة الفلسطيني منذ بدايات تأسيسه في لندن ربيع ١٩٩٦. وتخصصت في تسليط الضوء على حراك اللاجئين الفلسطينيين وكل ما يتعلق بحق عودتهم لديارهم التي هُجروا منها عام ١٩٤٨. وقد أدار تحرير تلك النشرة التي حملت اسم «العودة» أيضاً، الزميل عرفات ماضي، مدير مركز العودة الفلسطيني، واعتمدت مراسلين في مناطق المخيمات في الشتات وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، نستذكر منهم الزميل أحمد أبو شلال ابن مخيم بلاطة قضاء منطقة نابلس في الضفة الغربية، الذي سقط جريحاً في أحداث انتفاضة الأقصى ويعيش إعاقة دائمة نسأل الله له الشفاء منها. وأخذت الدورية شكلاً وموقعا لها على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، مما وسّع من مجال الاستفادة منها واخترقت حواجز جغرافية في العالم الفسيح.

وبعد صدور ما يقرب من مائتي عدد منها، أدرك القائمون على مركز العودة أهمية تطوير النشرة، لما لاقوه من ردود فعل مهمة على استمرار صدورها وكَمّ المادة التي نُشرت، والأهمية القصوى لرفع درجة الوعي لدى أبناء الشعب الفلسطيني بحق العودة. وكثرة الفعاليات التي يمكن أن تكون حاضرة ومنتشرة، فكانت مجلة «العودة» المستقلة والصادرة عن «دار العودة للدراسات والنشر» المسجلة في لندن.

شقت مجلة «العودة» طريقها في عالم الإعلام الفلسطيني الهادف والمتخصص. وبعد مضي ما يقرب من عامين على صدورها، وبطباعة العدد الحادي والعشرين منها وصل عدد النسخ المطبوعة إلى ١٢ ألفاً، وهي تصل بالتوازي إلى ٢٠ ألف عنوان إلكتروني، ولها صفحة خاصة على الإنترنت يزورها الآلاف شهرياً، وتوزع في المخيمات الفلسطينية وفي قطاع غزة وعلى بعض أماكن إقامة الشعب الفلسطيني في الشتات.

وبعد هذه الرحلة، وابتداءً من العدد القادم، يُشرفني أن أسلم رئاسة تحرير «العودة» للزميل ياسر علي ابن قرية شَعْب - قضاء عكا في شمال فلسطين، وهو الذي ولد في مخيم تل الزعتر وعاش اللجوء في مخيم برج البراجنة في لبنان، والحاصل على شهادة التعليم الجامعي في اللغة العربية والعمل في حقل الصحافة منذ خمسة عشر عاماً وعضو اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين. وزميلنا ياسر ليس غريباً على قرائنا، فهو الذي أدار تحرير المجلة منذ صدورها، وساهم بفعالية في انتظام صدورها وتنوع أبوابها والسهر على متابعة تفاصيلها. لم يكن بالإمكان الوصول إلى ما وصلنا إليه لولا مجهوده بتوفيق من الله عز وجل.

ونقدم معه أيضاً الزميل ماهر الشاويش مديراً لتحرير المجلة. وهو المتخصص في الإعلام دراسة وممارسة أيضاً، الذي ترأس قسم التاريخ الشفوي في تجمع العودة الفلسطيني «واجب» في سورية. وُلد وعاش في مخيم سبينة، أحد مخيمات دمشق، بعدما هاجر أهله من قرية غوير أبو شوشة قضاء طبريا شمال فلسطين. نعتقد أن المجلة ستأخذ طريقها للتطوير والتنوع والتوزيع مع هذا الطاقم المتخصص والمحترف ومع مراسليه في مناطق اللجوء.

من الضروري، ونحن في هذا الحال من التردّي في النزاع الفلسطيني الفلسطيني والعلو الإسرائيلي أن تكون هناك نماذج مهمة داخل الساحة الفلسطينية تُشعر الشعب الفلسطيني بأن هناك عناية بقضاياه الرئيسية، ولا تجعل العدو الصهيوني يتحرك في مساحة لا ينازعه فيها أحد. وقد سعينا -وما زلنا- إلى أن تكون مجلة «العودة» مثلاً في هذا الجانب. بالتأكيد كانت هناك أخطاء فنية غير مقصودة، لكن عزاءنا أن نياتنا وعزمنا في أن نكون في الطريق الصحيح، ولن نتوقف!

العدد الثاني والعشرون - السنة الثانية - تموز (يوليو) ٢٠٠٩

مشروع أوباما حاجة أمريكية.. والرهان على الشعوب

الحديث الطاغي في هذه السنة، الذي قد يستمر لثلاث سنوات أخرى على الأرجح، هو مرحلة الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما. هذه المرحلة التي اتسمت منذ بداياتها -على مستوى العالم- بتأثير الوعود التي أطلقها «المرشح» أوباما، وتبين أن معظمها صعب التنفيذ حتى لو كانت النية موجودة، فالولايات المتحدة محكومة من مؤسسة لا من شخص واحد..

لا ينكر أحد أن أوباما تغييرٌ، وهو أيضاً منفتح على الآخر، ولكن المرحلة التي يمرُّ بها المشروع الأمريكي (من إمبراطورية تحكم العالم إلى دولة تقود العالم)، هي نفق ضروري للنفاذ من عنق الزجاجة التي أوصل الرئيس السابق جورج بوش بلاده إليها.. وكان لا بدّ من التحوّل إلى هذا المسار عاجلاً أو آجلاً. غير أن استشراف أوباما للواقع والمستقبل جعله يبدو أنه هو من يقود التحول، لا العكس.

وحتى لو عاد بوش أو حزبه إلى السلطة، كانوا سيسيروا، لكن ببطء، في الاتجاه نفسه. فالورطة الأمريكية في «حكم» العالم تجلت في تدهور أمنها في العراق، واستعادة الطالبان في أفغانستان زمام المبادرة، حتى قيل إنهم يحكمونها في الليل ويتركونها في النهار، بل قال بعض المراسلين إن طالبان تسيطر على أكثر من نصف أفغانستان. فوق ذلك كله جاءت ثلاثة الأثافي، فأصابت الولايات المتحدة من الداخل، حيث تدرجت الأزمة الاقتصادية وانهارت كأحجار الدومينو الشركات المالية والمصارف الكبرى وسوق العقارات.. وهو ما جعل الإدارة الأمريكية نفسها تشعر بثقل الأزمة عليها نفسها، بعد ارتفاع نسبة البطالة بشكل لافت.

في ما يخص المنطقة، فقد «هجم» أوباما عليها بخطاب منفتح، بعدما تأكد لدوائر القرار في واشنطن أن العصب المشدود لمحور الممانعة تجاه محاولات الاستئصال لن يزيد لها إلا قوة، بالتالي فإن حروب «لبنان ٢٠٠٦» و«غزة ٢٠٠٩» زادت من شعبية قوى المقاومة على المستوى العربي والإسلامي عموماً. وأوصلت «سُمة» الولايات المتحدة في المنطقة إلى أسوأ مستوياتها.

أمام هذا المأزق، بات على الولايات المتحدة أن تحسّن صورتها عملياً، وليس بحملة علاقات عامة وإعلانات مدفوعة الأجر، أو بمحطات إذاعية وفضائية موجهة إلى المنطقة. ولم يكن أمام خبائها مناص من إعادة توجيه البوصلة من جديد لاسترجاع النقاط المعنوية الكثيرة التي خسرتها في عهد بوش.

من هنا، أراد أوباما أن يقدم شيئاً من أجل تحريك عملية التسوية في المنطقة، وبدأ العمل على المبادرة العربية بطرحه شطب حق العودة على الملك الأردني عبد الله (الذي نالت زيارته لواشنطن ما يشبه التوكيل من بقية الزعماء العرب)، من أجل العمل على حل الدولتين بأفق مريح. غير أن مشروعه تمازق ثانية بفوز حكومة اليمين المتطرف في «إسرائيل» الذي يفرض مطلقاً حل الدولتين. فما الذي «سينتزع» أوباما للعرب من اليمين الحاكم في الكيان الصهيوني؟

المبادرة العربية لم تعد كافية ليتحرك في إطارها، بل إن حل الدولتين تم إفراغه من مضمونه بعد خطاب رئيس الحكومة الصهيونية بنيامين نتنياهو الأخير في جامعة بار إيلان.

مشروع أوباما في المنطقة، وإصراره على «حل الدولتين»، وفتح آفاق التواصل مع العدو للتفاوض، في ظل إصرار هذا العدو على عدد من «الثوابت»، أعاد أوباما إلى المربع الأول: عنق الزجاجة.

والآن بات أوباما في مأزق بين طرفي نقيض، إذ كيف يمكن مشروعه الانفتاحي أن ينجح من دون تحقيق تقدّم ملحوظ في الشرق الأوسط؟

من هنا، يحتاج أوباما إلى «حلول خلاقية» والبحث عن مساحات جديدة للحوار، والأغلب أنه يحتاج إلى مبادرة جديدة، وهنا الحذر!

نخشى، أمام هذا الضيق الأوبامي، أن يكون الحل بالنسبة إليه هو المتفلسف العربي عبر تقديم مبادرة جديدة أو صيغة معدّلة لمبادرة بيروت، تتخلى عن حق العودة، وتسلمه «من أجل إنقاذ باراك حسين أوباما». وبذلك تقدم له خشبة خلاص لمشروعه في المنطقة.

في لبنان، تسري شائعات عالية الصوت وقوية التأثير، من مصادر مطلعة، يتحدثون فيها عن التواطين بقوة، بل هناك تفاصيل تم نشرها عن كيفية توزيع فلسطينيي لبنان على دول العالم، وخاصة بعد الزيارات المتعددة للمسؤولين الأمريكيين إلى بيروت.

أمام هذا التحدي، يبقى الرهان على الشعب الفلسطيني، الذي كلما تأزمت الحالة وانسدت الآفاق ينهض من جديد بانتفاضة جديدة تغيّر القرارات وتعيد الحسابات في المنطقة إلى المربع الأول، ليحمل لواء التحرير والعودة بالمقاومة..

العدد الثالث والعشرون - السنة الثانية - آب (أغسطس) ٢٠٠٩

عبثاً يحاولون ..

في الشهر المنصرم، أخذت إرهابصات العنصرية الرسمية الإسرائيلية تشتدّ وتأخذ شكلها الرسمي، حيث سيتنافس وزراء اليمين طوال هذه الفترة في «الإنجازات» العنصرية من خلال قرارات تطل الوجود الاجتماعي والثقافي لفلسطيني ٤٨ ..

فقد صدر قراران عنصريان كبيران في خلال شهر واحد، أحد هذين القرارين لم تجرؤ حكومات الكيان الصهيوني منذ ٦١ عاماً على اتخاذه.

القرار الأول، هو إصدار وزير المواصلات الصهيوني يسرائيل كاتس قراراً بتهويد أسماء البلدات والمدن المكتوبة على اللافتات المنتشرة في الشوارع والطرق الرئيسية، وذلك بشطب الأسماء العربية والإنجليزية، والإبقاء فقط على الأسماء العبرية، ويقتضي ذلك أن تصبح القدس فقط «يروشاليم»، وتصبح الناصرة «نتسيرت»، ولا يبقى من لافتة صنف إلا «سفاذ»، ولا يبقى من عكا إلا «عكو»، ولا من الخيل إلا «حيفرون».

أما القرار الثاني، فهو إصدار وزير التربية جدعون ساعر قراراً يقضي بشطب كلمة «النكبة» من الكتب المدرسية المخصصة لتلاميذ المرحلة الابتدائية لفلسطيني ٤٨. رغم أن هذا المصطلح الذي أقر قبل عامين يظهر بشكل هامشي جداً ولا يعكس حقيقة ما جرى عام ١٩٤٨.

بالعودة إلى القرار الأول، يقول المؤرخ شكري عرّاف إنه قبل احتلال فلسطين، منذ ١٢٢ عاماً (١٨٨٧)، عمل الصهاينة الأوائل، أي جنود (ما قبل) الاحتلال، على طمس أسماء القرى والمدن الفلسطينية و«عبرنتها»، يوماً أصبح اسم قرية «ملبّس» عبرياً «بيتح تكفا» أي باب الأمل، وقرية «الجاعونة» أصبحت «روش بينا» أي رأس الزاوية، وهو مصطلح توراتي.

وقد أصبح ذلك رسمياً في سنة ١٩٢٢، حين شكلت الوكالة اليهودية لجنة أسماء لإطلاقها على المستوطنات الجديدة والقرى القديمة. ومنذ ذلك التاريخ حتى ١٩٤٨ تم تغيير أسماء ٢١٦ موقعا. وبعد عام ١٩٤٨ حتى اليوم تم تغيير أسماء ٥٦٠ موقعا. هذا في ما يخص التغيير، أما «عبرنة» الأسماء من دون محو

السابق، فقد طالبت ٧٠٠٠ اسم على الأقل.

العقلية الكولونيالية الصهيونية توهم المحتل بأن حكم الشعوب وتغيير مفاهيمها سهل التنفيذ، فيظن أن تغيير أسماء الشوارع في فلسطين سوف يساهم في إذابة المجتمع ومفاهيمه تحت المظلة الصهيونية، ويخضعه لإرادتها، فتتمحي شخصيته في قوة شخصية المحتل وينحني إصراره أمام الإرهاب.

هم لا يعلمون أن زمن التغييب ذهب، وأن الفلسطيني المقهور الذي هُجر وأُسكن في المخيمات، لم يعد وحده. فقد امتد وجوده ونضاله في المكان والزمان، فانتشر في زوايا الأرض وأقاصيها، وأينما ذهب تراه يحمل وطنه معه وينشط لفلسطين في حله وترحاله. وقد غطى انتشاره الكرة الأرضية، ولعل في الفعاليات التي شهدتها مطلع هذا العام دليلاً على سعة انتشار الشتات الفلسطيني، هذا الاتساع الذي ظن العالم أنه سيُذيب الفلسطيني في مجتمعات تسييه وطنه، فاجأ العالم بأنه وسَّع وطنه بحجم هذا العالم.

كما أن معادلة الزمان، لها دورها، فالقضية تجذرت في أربعة أجيال طويلة لم تُس فلسطيني وطنه، وها هو الجيل الخامس يتشرب فلسطين منذ الرضاعة. وقد شارك الكثير من الأهالي في الفعاليات الفلسطينية وهم يجرون عربات الأطفال في المسيرات والمهرجانات.

لقد فشل الاحتلال طوال ٦١ عاماً في نزع تمسك الفلسطيني بأرضه، فلماذا يظن أنه سينجح الآن؟ وأي ساذج سيعتقد أن نزع لافتات من الشوارع ستؤدي إلى تغيير الواقع؟ إن الذين حاولوا أن يسرقوا التاريخ وفشلوا، لن يستطيعوا سرقة الواقع أو تزييفه، وبالتالي سيفرض هذا الواقع معادلة المستقبل التي لن تكون إلا لنا ولانتصارنا وعودتنا.

لقد فشلوا في الماضي، ولن ينجحوا اليوم، والتزييف يكتبونه حبراً على ورق، أما الواقع فيكتبه دمٌ على تراب أعلى من الذهب.

ويوماً بعد يوم، تزداد الذاكرة حضوراً في وجدان الفلسطينيين مهما تعاقبت الأجيال واتسع الشتات، وعبثاً يحاولون.. ولن يفلحوا في تغييب هذه الذاكرة الممتدة جذورها في الزمان وتعاقب الأجيال. وفي المكان، وانتشار الفلسطينيين في الشتات.

العدد الرابع والعشرون - السنة الثانية - أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩

من أجل القدس .. عاصمة الثقافة والصراع

تشهد المنطقة في هذه المرحلة وضعاً حساساً ومهماً، يحتاج منا إلى جهود جبارة لتكون على مستوى التحديات المحيطة بنا. وفي ظل مناسبتين مهمتين ومفصليتين في التاريخ المعاصر للقضية الفلسطينية، لا بد أن نستشعر أهمية المرحلة وندرك التزاماتنا وواجباتنا تجاهها.

ورغم أننا نقف اليوم بين الذكرى الأربعين لإحراق المسجد الأقصى والذكرى التاسعة لانتفاضة الأقصى، في فترة زمنية يُفترض أن تشكل رافعة للعمل الوطني، غير أن العكس هو الذي يحدث، فقد أمسك زمام الحكم في الكيان الإسرائيلي مجموعة من «وحوش الصهيونية» المكشّرة عن أنيابها، وأخذت تتفد في فترة وجيزة، متحديّة العالم، المخططات التي عمل لها الكيان منذ ستين عاماً، ففي أقل من شهرين أظهر العدو شراسة «قانونية» في التعامل، فأخذ يصدر الأحكام والقوانين العنصرية ضد فلسطينيي ٤٨.

فبعدما أعلن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتياهو في ١٣/٧/٢٠٠٩، أن الاعتراف الفلسطيني بيهودية «إسرائيل» هو مفتاح السلام، قررت الحكومة الإسرائيلية في اليوم نفسه تهويد أسماء المدن والقرى العربية داخل أراضي ٤٨، وشطب الأسماء العربية عن لافتات الطرق واستبدالها بأسماء عبرية. وبعد أقل من أسبوع، في ١٩/٧/٢٠٠٩، أقر الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي قانون «النكبة» الذي يمنع الفلسطينيين في الداخل من إحياء نكبة عام ١٩٤٨. وبعدها بثلاثة أيام، تحديداً في ٢٢/٧/٢٠٠٩، أصدر وزير التعليم الإسرائيلي قراراً بشطب مصطلح «النكبة» من مناهج التعليم العربي في داخل الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨.

وأخيراً، أقر الكنيست في ٤/٨/٢٠٠٩ قانوناً لخصخصة أراضي اللاجئين الفلسطينيين المهجرين، إذ سيتيح القانون الجديد بيع أراضيهم المصادرة إلى طرف ثالث (يهودي)، الأمر الذي يعرّض الوجود العربي الفلسطيني للخطر.

إنه تكثيف التهويد للبشر والحجر في عموم المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، غير أنه يركز جهده ويفرس أنيابه هذه المرة في القدس، فيهدم البيوت ويطرده السكان

ويصادر الهويات ويمنع حتى احتجاجاتهم، لذلك فإن الحاجة ملحة وضرورية إلى أن نقفز في تعاملنا مع القدس من مربع الشعارات (فهي ليست مجرد شعار) إلى مربع الترجمة العملية لهذه الشعارات على أرض الواقع. واقع عملي يتضمن الواجب المنوط بنا تجاه هذه المدينة.

إزاء هذه التحديات، نعتقد أنه لم يتم التعامل مع القدس عاصمةً للثقافة العربية لعام ٢٠٠٩ بما يليق بها مدينة تجمع الأديان والحضارات والتاريخ والحاضر، حيث مثلت وتمثل دائماً عنوان الصراع ومعيار قوة الأمة وهيبته.

كذلك، لم يتم التعامل مع الأقصى في الذكرى الأربعين لإحراقه، بما يعنيه من أهمية قصوى تمام العشرية الرابعة، وما يقتضيه ذلك من توسيع دائرة النشاط مكاناً وزماناً، إذ لم يعد يقتصر إحياء الذكرى على يوم ٢١ آب (أغسطس)، بل كان يجب إحياء هذه الذكرى طوال الشهر المذكور على الأقل.

إذا قلنا إن التعامل مع القضية الفلسطينية يجب أن يكون فوق الخلافات الداخلية الفلسطينية، سيعده البعض نوعاً من المزايدة السياسية، إذ تختلف الأطراف في تحديد ماهية فلسطين وحدودها وحقوقها وثوابتها، حتى إن حق العودة إليها بات مثار جدل في التفاصيل. غير أن أحداً لا يمكنه أن يزعم أن الدعوة إلى تحييد القدس والأقصى وتجنبيهما الخلافات الداخلية مزايدة سياسية.

لذلك، فمن حق شعبنا أن يطالب الجهات الفلسطينية الفاعلة، وخصوصاً جناحي القضية الفلسطينية وضمفتيها السياسيتين (فتح وحماس)، التعالى على الخلافات، من أجل تضامن أكبر مع القدس والأقصى، بما تمثلانه من أهمية كبرى في الصراع مع الاحتلال ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

مجلة الصودة
كلمات على طريق الصودة

«إعادة نظر»
بلال الحسن

العدد الخامس - السنة الأولى - شباط (فبراير) ٢٠٠٨

«إسرائيل» لا تتفاوض مع الفلسطينيين

لماذا يُنظر إلى كل نقد للمفاوضات الجارية مع «إسرائيل» على أنه نقد للسلطة الفلسطينية؟ أن الأوان لأن يُنظر إلى هذا النقد على أنه موجّه إلى «إسرائيل»، وإلى السياسة الأمريكية التي تدعم «إسرائيل»، وأن هذا النقد في العمق هو دعم وحماية للسلطة الفلسطينية، وهو أيضاً حماية للقضية الفلسطينية من انزلاقات جديدة.

هذه النظرة ليست شطحاً في الخيال، وليست تجميلاً لما لا يمكن تجميله. إنها محاولة لرصد الموقف الإسرائيلي، ولرصد الموقف الأميركي على حقيقته. ولنذكر بعض ما لا تهتم به الصحافة كثيراً.

ماذا يعني انعقاد عشرة لقاءات بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إيهود أولمرت، من دون الوصول إلى نتيجة تذكر؟ يعني أن الإسرائيليين لا يفاوضون، بل يحاولون فرض موقفهم ورؤيتهم على المفاوض الفلسطيني. وانتقاد هذه اللقاءات العبثية، هو في جانب أساسي منه حماية للرئيس عباس من محاولات الاستهانة به وبموقفه. إن الرئيس عباس يؤمن بجذوى التفاوض، وينتقد علناً إطلاق الصواريخ ويقول إنها لا تجلب سوى الدمار، وهو يجرب نظريته وأسلوبه إلى آخر مدى. لكن المفاوض الإسرائيلي لا يستجيب، فكيف نحمي كرامة المفاوض الفلسطيني إذا؟ لا سبيل إلى ذلك إلا بنقد المفاوضات، وبال دعوة إلى الاحتجاج عليها، والتخلي عنها. وأحياناً يكون التخلي عن المفاوضات هو أفضل وسيلة للتفاوض.

وأيضاً.. ماذا يعني أن تتعمد «إسرائيل» توجيه الإهانات للسيد أحمد قريع رئيس الوفد المفاوض؟ إن الحواجز الإسرائيلية تتعمد إيقاف السيد قريع، مرة أمام مبنى المفاوضات، فتمنعه من الوصول إليه، ومرة عند معبر الكرامة أثناء قدومه من الأردن استعداداً للقاء جديد ومفاوضات جديدة. هل تجري هذه الإهانات بالصدفة؟ الكل يعرف أن الجواب هو لا، وأن «إسرائيل» تريد كسر معنويات المفاوض الفلسطيني، وتصغير قامته، كي ينعكس ذلك على موقفه داخل جلسة التفاوض. وهي رسالة إسرائيلية غير مباشرة للقول، إن على الفلسطيني أن يرضخ للإسرائيلي في حصيلة التفاوض. ويأتي انتقاد المفاوضات هنا دفاعاً

عن كرامة رئيس الوفد المفاوض، وإعلان رفض لما تخطط له «إسرائيل».

أيضاً وأيضاً.. ماذا يعني أن تعلن «إسرائيل» أنها تريد أن تتفق مع الرئيس الأمريكي على مواصفات الدولة الفلسطينية، وأنها ستكون دولة منزوعة السلاح، ومعابرها تحت سيطرة «إسرائيل»، وأجواؤها ومياها الإقليمية تحت سيطرة «إسرائيل»، وغور الأردن تحت سيطرة «إسرائيل» وجيشها، ولـ«إسرائيل» أيضاً حق اجتياح الضفة الغربية إذا ما نشبت حرب في المنطقة. إن «إسرائيل» تكرر هنا ما طرحته في مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠ ورفضه الرئيس الراحل ياسر عرفات في حينه. إنها تتفاوض بشأن كيان يعيش داخل القبضة الإسرائيلية ولا يمت إلى الاستقلال والسيادة بصلة. فماذا يضير المفاوض الفلسطيني إذا ما تمّ نقد هذا الموقف الإسرائيلي؟ أليس النقد هنا دعماً للمفاوض الفلسطيني؟!

أخيراً.. لقد قال كاتب إسرائيلي شهير إن «إسرائيل» لا تتفاوض مع الفلسطينيين، ولا تتفاوض مع الرئيس محمود عباس، إنها تتفاوض مع الأمريكيين. تريد من الرئيس بوش موقفاً يؤيد تصورها للدولة الفلسطينية، وأن يكون هذا الموقف مكتوباً وليس شفهاً فقط.

لقد حصلت «إسرائيل» من الرئيس بوش على وثيقتين، وثيقة «رؤية بوش» التي وضعت خطة التخلص من القيادة الفلسطينية، ووثيقة «وعد بوش» التي شرعت الاستيلاء على أرض فلسطينية جديدة، وشرعت تعديل الحدود، وبقاء الاستيطان، وإلغاء حق العودة للاجئين. وها هي تطلب منه الآن وثيقة ثالثة. إذا.. من يفاوض من؟ وإذا كانت «إسرائيل» تفاوض واشنطن فقط، فلماذا لا ينسحب المفاوض الفلسطيني من المشهد، ليكون انسحابه دفاعاً عن قضيته؟

جورج حبش ورسائله الباقية

سؤال لا بد أن نطرحه على أنفسنا، لأنه ينطوي على مضمون كبير.

لماذا بادر الفلسطينيون جميعاً إلى المشاركة في وداع الراحل جورج حبش؟ لماذا خرج الناس في المدن والقرى الفلسطينية في تظاهرات عزاء شعبية وداعاً للفقيده؟ لماذا حرص الفلسطينيون من جميع الاتجاهات، الدينية والقومية واليسارية، على المشاركة في جناز القائد الراحل؟ لماذا كانت الفصائل كلها موجودة في وداعه؟ لماذا أقدم الكتّاب العرب، من أصدقاء جورج حبش ومن خصومه، على الكتابة عنه في أيام رحيله؟

إنها ظاهرة تستدعي التوقف والدراسة. ظاهرة تستدعي التوقف لاستخلاص المعاني والدروس منها. ليس لأنها تتعلق برحيل قائد، بل لأنها تطرح علينا جميعاً مسألة القيادة، ومواصفات القائد، ومسؤوليات القائد، وخلق القائد، وممارسات القائد، والمواقف السياسية للقائد. فالمشاركات الجماعية الشاملة التي أشرنا إليها، لم تكن تحية توجه إلى شخص في يوم وداعه، بل كانت استفتاء على صفات هذا القائد وممارساته. كانت تقديراً وتقويماً لتلك الصفات والممارسات، وكانت استفتاءً يجيب بنعم على كل تلك الصفات، ويجيب بلا على كل تلك المواصفات والممارسات التي تشدّ عنها لدى القادة الآخرين.

فالكتاب حين كتبوا، والمناضلون حين تحدثوا عن خلقه الشخصي، تحدثوا جميعاً عن الاستقامة، والنظافة، والتعاطف مع الآخرين كباراً وصغاراً، والعيش سلوكاً وأداءً حسب ما يطلب من الآخرين أن يكون سلوكهم وأداؤهم. قالوا جميعاً إنه كان تجسيدا لذلك، وسباقاً عليهم جميعاً في الأداء والتنفيذ. ولذلك.. لمسوا فيه الصدق، والتواضع، والانضباط، والتضحية، والبعد عن الإغراءات والمظاهر، وحاولوا أن يجاروه في ذلك، كل حسب استطاعته، فأحبوه قائداً، وأخاً، وزميلاً، ورفيق درب، وحزنوا على غيابه من أجل ذلك كله. حزنوا عليه شخصياً، وكانهم خسروا فرداً من عائلتهم، خسروا أباً أو أخاً أو صديقاً عزيزاً. وأدركوا في لحظة الفراق المرّ، مدى أهمية الخلق والنظافة والتواضع والانضباط لدى القائد الكبير، وأدركوا دون أن يقولوا، مدى فداحة فقدان هذه الصفات لدى قادة آخرين، يعايشونهم، ويراقبون كيف يعيشون وكيف يمارسون،

وبخاصة بعد أن باتت هذه المسألة في غاية الأهمية، في الواقع الفلسطيني الراهن، وحين بدأ المناضلون يفكرون بالأخذ بدل العطاء، وبالمكسب والريح بدل الإقدام والتضحية.

نقول كل ذلك من دون أن نقلل من القيمة الفكرية، أو من القيمة النضالية للراحل جورج حبش. فالرجل كان شديد الإيمان بأن قضية فلسطين هي قضية عربية، وهو حين جاء إلى النضال الفلسطيني المباشر من النضال القومي في «حركة القوميين العرب» أدّى الدور الأبرز في تأسيسها وإطلاقها، جاء وهو مشبع بذلك البعد العربي للنضال الفلسطيني، ذلك البعد الذي يقف على النقيض من كل تلك النظريات التي تقول الآن، إن حل قضية فلسطين هو حل فلسطيني، وإن تطبيق ذلك هو في حل من نوع «اتفاق أوسلو» المنفرد.

وهو حين شعر بأنه أعطى كل ما يقدر عليه لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وكأمين عام لها منذ تأسيسها، لم يتردد في أن يتخلى عن موقعه هذا، مسلماً الراية إلى المناضلين الذين اختارهم وهيأهم لأداء الأدوار القيادية، فلبّوه ولم يخذلوه، شهداء وأسرى، من أبو علي مصطفى إلى أحمد سعادات. وحين تخلى عن دوره القيادي الأول، لم يذهب إلى بيته للراحة والاستجمام، بل كلف نفسه بمهمة أشد وأقسى، فأنشأ مركزاً للأبحاث، وسعى لأن يجمع حوله كل طاقة فلسطينية أو عربية. وطرح على نفسه وعليهم سؤالاً واحداً كبيراً: لماذا فشلنا؟ لماذا فشلت الحركة الوطنية العربية في تحقيق الوحدة وبناء الاشتراكية؟ ولماذا فشلت الثورة الفلسطينية في إنجاز شعار التحرير؟

مات جورج حبش، وهو يطرح هذا السؤال على نفسه كل يوم، وعلى كل زائر يجلس إليه، مات وهو يأمل أن تتمكن مجموعة من الباحثين والمفكرين في تقديم إجابة عن هذا السؤال الكبير، ومن أجل التحرك نحو المستقبل من جديد.

لم يمّت جورج حبش وهو يندب الماضي. مات وهو يتطلع إلى تحريك المستقبل. تحريكه بالفكر أولاً. ثم يأتي بعد ذلك دور الإرادة والنضال. وهذه هي رسالته التي يجب أن تبقى حية بين الناس.

العدد السابع - السنة الأولى - نيسان (أبريل) ٢٠٠٨

وثيقة الإدانة الأميركية

كشفت وثيقة مجلة (فانيتي فير) جريمة أميركية. جريمة التواطؤ مع فئة من الناس من أجل إحداث فتنة داخلية عمادها المال والسلاح والدم.

حدث ذلك في غزة، وعبر الجنرال دايتون وخططه الأمنية، ومن خلال بضعة أشخاص باعوا أنفسهم للشيطان، وخدعوا زملاءهم الآخرين من خلال القول لهم إن ما يفعلونه هو دفاع عن «السلطة الوطنية»، إلى أن وقع الصدام الواسع، وانتصرت الإرادة الوطنية على الجريمة المخططة والمنظمة.

تروي الوثيقة تفاصيل عن مراحل الإعداد والتخطيط، وتحدث عن كبار المتواطئين بالاسم. ولا لزوم لنا نحن لاستذكار تلك التفاصيل، فقد عرفناها وعاشناها بأنفسنا، حتى أننا اكتونا بناها. ولكن الأهمية الخاصة للوثيقة أنها تفضح المتواطئين، تشهّر بهم على مستوى العالم، وتفضح المسؤولين الأميركيين الذين يمارسون دائماً الوسائل نفسها من أجل استمرار نفوذهم.

وقبل أن يكون المحافظون الجدد في قلب البيت الأبيض، وقبل أن يطرحوا شعاراتهم عن الشرق الأوسط الجديد، وعن الفوضى الخلاقة، وعن الديمقراطية والانتخابات، كانت جهودهم منصبة على أميركا اللاتينية، تلك البلاد الشاسعة التي يعتبرها رجال البيت الأبيض حديقتهم الخلفية. لقد أوغل رجال البيت الأبيض فساداً في تلك الحديقة الخلفية، قبل أن يصل شرهم إلى غزة، وقبل أن يعرف الفلسطينيون اسم الجنرال دايتون الذي جاءنا تحت شعار مساعدتنا في بناء الأجهزة الأمنية، وإذا به يبني ما يولد الفتنة وقتل الإخوة والمناضلين. ففي نيكاراغوا، ذلك البلد الفقير في أميركا اللاتينية، تحالف رجال الدين مع اليساريين، وأطلقوا ثورة مسلحة ضد عائلة فساد وديكتاتورية عرفت باسم عائلة سوموزا. وحققت الثورة المسلحة نجاحها في ١٩٧٩/٧/١٩، وأصبح دانييل أورتيغا زعيماً للبلاد، فماذا فعلت الولايات المتحدة الأميركية؟ عملت سرا على تشكيل عصابات (الكونترا)، وموّلت تلك العصابات من طريق الإتجار بالمخدرات، وكان صاحب كلمة السر في تلك العمليات هو الرئيس الأميركي رونالد ريغان.

التاريخ الأميركي حافل بأحداث مماثلة، لعل من أبرزها ما حدث في التشيلي. فبعد أن وصل إليندي إلى الحكم بواسطة الانتخابات التي تتغنى بها الولايات المتحدة الأميركية، بدأت تتأمر عليه سراً من أجل إسقاطه، إلى أن تم ذلك على يد الجنرال بينوشيه الذي نظم أكبر مجزرة معاصرة، حيث قتل معارضيه بالجملة في ملاعب كرة القدم، بينما كانت الديموقراطية الأميركية تصفّق له. وبالاستناد إلى هذه الخبرة المديدة في التأمر على الشعوب ومصالحتها، تم تكرار العمل نفسه في قطاع غزة، وضد حكومة إسماعيل هنية التي جاءت عبر صناديق الاقتراع، وعبر مديح دولي هائل لشفافية التجربة الديموقراطية الفلسطينية.

لقد جاءت النتائج عندنا مخالفة لكل ما خطط له الجنرال دايتون، وكان لا بد من معاقبة أولئك الذين أفضلوا الخطة الأميركية وأسأؤوا إليها، أولاً حين نجحوا في الانتخابات، وثانياً حين أفضلوا الخطة الموضوعية لإسقاطهم، فأعلن الحصار عليهم بقرار أميركي، وبُنيت قوى أمنية للقضاء عليهم بقرار أميركي، وشنّت الحملات العسكرية الإسرائيلية عليهم بقرار أميركي، وقتل المدنيون مع الأطفال والنساء بقرار أميركي. وهنا نسيت أميركا شعار الانتخابات، ونسيت شعار الديموقراطية كما هي عاداتها دائماً.

في هذه اللحظة جاءت وثيقة مجلة (فانيتي فير)، لا لتقول لنا ما نعرفه نحن بدقة، بل لتكشف للمواطن الأميركي حقيقة نظامه، وحقيقة زيف الشعارات التي يرفعها. وإذا كانت حرب احتلال العراق قد بُنيت على الكذب، فإن الوثيقة الأميركية الجديدة، تكشف أن الحرب على الديموقراطية الفلسطينية قد بُنيت على الكذب أيضاً.

... وما يؤسفنا حقاً ليس هذا الكذب الأميركي، بل تواطؤ ذلك النفر الفلسطيني معه.

العدد الثامن - السنة الأولى - أيار (مايو) ٢٠٠٨

هل يستطيع كارتر أن يكون عادلاً؟

حين تكون «إسرائيل» غير قادرة على تقبُّل جيمي كارتر، الرئيس الأميركي الأسبق، الذي أنجز لها اتفاق كامب ديفيد بين مناحيم بيغن وأنور السادات، وأخرج نتيجة لذلك مصر من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، فإنها لن تكون قادرة على تقبُّل أي إنسان آخر، يختلف ولو درجة واحدة مع تصورهما للاحتلال والسيطرة والهيمنة.

حجة الإسرائيليين في التصرف بوقاحة مع كارتر، وإلى حد رفض استقباله، ورفض السماح له بالذهاب إلى غزة، أنه يريد فتح حوار مع حركة حماس. وإسرائيل، ومن ورائها الرئيس جورج بوش، تصنّف حركة حماس حركة إرهابية لا يجوز التفاهم معها، ولا يجوز الحوار معها، حتى من قبل الرئيس الفلسطيني الراحل، فكيف إذا كان الحوار مع رئيس أميركي سابق؟

وقد يقول إسرائيلي ما، إن السبب الحقيقي لرفض الحوار هو الكتاب الذي أصدره كارتر قبل فترة، وخيّر فيه «إسرائيل» بين «السلام» والذهاب بإرادتها نحو مواصلة الاحتلال للفلسطينيين، وإنشاء نظام تمييز عنصري (أبارتهايد). ولكن هذه الحجة ساقطة ومرفوضة، لأن ما قاله كارتر يقول أكثر منه وأقسى، قادة إسرائيليون في مواقع المسؤولية والسلطة. حتى إيهود أولمرت، رئيس وزراء «إسرائيل»، يقول شيئاً قريباً مما قاله كارتر، فهو يخيّر الإسرائيليين بين اتفاق سلام تنتج منه دولة فلسطينية، أو بقاء الاحتلال ومواجهة الديموغرافيا الفلسطينية، وزوال يهودية دولة «إسرائيل». وإذا استثنينا اختلاف الكلمات المستعملة من قبل كارتر أو من قبل أولمرت، وجدنا أن المضمون في النهاية واحد.

وهنا لا بد من أن نلاحظ أن الرئيس الأسبق كارتر، في مهمته الجديدة التي أعطاها الرفض الإسرائيلي صدى عالمياً، يعمل في العمق لمصلحة إسرائيل. فهو يريد «تهدئة»، أي يريد وقف المقاومة الفلسطينية المسلحة للاحتلال. وهو يريد أن يكون ذلك بالاتفاق. بينما يسعى وزير دفاع أولمرت، الذي أصبح رمزاً عالمياً للقتل الإجرامي المنظم، إلى أن يكون ذلك بقوة الطيران والمدافع والرشاشات. وحين لا يستطيع أن ينجز هدفه، يصبح اقتراح كارتر خلاصاً له ولجيشه. لكن

«إسرائيل» تفرض مهمة كارتر، لأنها لا تريد أن تفكر، ولأنه ليس مسموحاً لها أن تفكر، ولأنها دولة (وظيفة) وليست دولة كالدول الأخرى. ووظيفتها أن تكون أداة التنفيذ للمشاريع الإمبريالية. ألم يسبق أن قامت بوظيفتها هذه عام ١٩٥٦ لمصلحة الإمبريالية البريطانية والفرنسية، حين كانت رأس الحرية في العدوان الثلاثي على مصر؟ وما هي الآن تمارس دورها، دور الدولة الوظيفية، في فلسطين، وفي تهديد لبنان وسوريا، وفي قتل علماء العراق، وفي رفض حوار التهذئة مع غزة ومع الضفة الغربية، لمصلحة الإمبريالية الأميركية، التي أخذت دور الدول الإمبريالية السابقة، وجاءت حاملة مشروع «الشرق الأوسط الجديد».

ومن المؤلم أن نلاحظ هنا، كيف يتجند العالم الغربي بأكمله، لدعم موقف «إسرائيل»، وتخطئة الموقف الفلسطيني مهما كان نوعه. فحين يقاوم الفلسطينيون الاحتلال، يبدأ الغربي بالحديث عن الإرهاب. مقاومة الاحتلال، إرهاب، ويجب وقف الإرهاب والذهاب إلى الحوار. وحين لا يجدي الحوار، ويذهب بعض الفلسطينيين إلى القيام بعمليات استشهادية، لا يرى العالم الغربي منبع المشكلة، بل يرى نتائجها فحسب، ويبدأ الحديث عن استفظاع قتل المدنيين «الإسرائيليين»، بينما يتلاشى الحديث عن قتل المدنيين «الفلسطينيين». وحين يتجاوز المقاتلون الفلسطينيون مع هذه «الانتقادات» الغربية، وينظمون مقاومة فوق أرضهم المحتلة، وضد جنود جيش يهاجمهم، ويقتلون جنوداً «إسرائيليين» في الميدان، كما حدث في غزة خلال الشهرين الماضيين، يرتفع في وجهنا شعار «التهذئة». وهذه كلها: «الإرهاب»، و«قتل المدنيين»، و«التهذئة»، شعارات إعلامية، يستتبطها الغرب من خلال دعمه الأعمى لـ«إسرائيل». وحتى حين يوافق الفلسطينيون على شعار التهذئة، ويطلبون مقابلاً له، مثل: التهذئة المتبادلة، والتهذئة الشاملة لغزة والضفة الغربية، ورفع حصار الجوع عن المدنيين الفلسطينيين، وفتح المعابر، معابر السجن الكبير، يتهم الفلسطينيون بالتطرف، وبطرح مطالب تعجيزية، ويبدأ البحث عن صيغ أخرى للتهذئة، تريح «إسرائيل»، وتضمن استمرار احتلالها.

نقول كل هذا، لنوجه كلمة صغيرة إلى كارتر وجهوده: أيها الرئيس الأسبق، نبارك جهودك، لكن لو أنكم تطلقون مرة واحدة من التفكير في مصالح شعب فلسطين، لا من مصالح دولة «إسرائيل» وعدوانها واحتلالها. أيها الرئيس الأسبق: هل يجوز أن تتساوى مصالح الظالمين مع مصالح المظلومين؟ أيها الرئيس الأسبق، ألم يحن الوقت لتقولوا للعالم الغربي كفى وحشية بحق الإنسانية؟

العدد التاسع - السنة الأولى - حزيران (يونيو) ٢٠٠٨

أبيع مملكتي بحصان

تقدمت الولايات المتحدة الأميركية منذ عام ١٩٤٨، عبر رؤسائها واحداً بعد الآخر، نحو تقديم دعم لـ«إسرائيل» يصل إلى حدّ التبنّي. لكنه تبنيّ سياسي، استراتيجي. أما الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، فقد أدخل تغييراً أساسياً على هذه المعادلة، فقد انتقل من تبني السياسة إلى تبني الأيديولوجيا، فهو لا يدعم «إسرائيل» فقط، بل يتبنى رؤيتها التوراتية لأرض فلسطين.

لذلك وصف القادة الإسرائيليون خطابه في الكنيست بأنه «خطاب مذهل»، وقالوا إنه «خطاب صهيوني»، وقالوا إن «من النادر سماع خطاب صهيوني بهذه الدرجة من قادة إسرائيل».

في هذا السياق، كان طبيعياً أن يبدأ بوش زيارته لفلسطين المحتلة، بزيارة موقع معركة «المسادا»، تلك المعركة الرمزية التي جرت أيام الرومان، حيث حوصرت مجموعة من اليهود، قرروا في ما بينهم الانتحار والقتال حتى الموت. وفي هذه الرواية التوراتية يرتبط تاريخ اليهود بتاريخ فلسطين، فهي أرضهم التي يطردهم منها الرومان أو العرب أو الفلسطينيين. هكذا كانت بداية خطاب بوش أمام الكنيست: «هذه الأرض لليهود منذ عهود التاريخ السحيقة، والآخرون دخلاء عليها»، ومنهم الفلسطينيون الذين كانوا يستذكرون على بعد أمتار منه بالذكرى الستين لنكبتهم وطردهم من وطنهم.

ارتبطت هذه الرؤية التوراتية، في خطاب بوش الفريد من نوعه، برؤية المحافظين الجدد للعالم. خلاصة هذه الرؤية أن على الولايات المتحدة أن تخوض حرب الخير والشر، حرب الخير على الشر، حرب أميركا على العرب، وحرب «إسرائيل» على الفلسطينيين. ولا توجد ضمن هذه الرؤية بالطبع، فسحة مكان حتى للتسويات السياسية. لا بد من أن تنصّر «إسرائيل» أولاً، ثم تقرر هي بعد ذلك ماذا تعطي للفلسطينيين. تنصّر «إسرائيل» أولاً، تنصّر فوق أرضها التاريخية، ثم تقرر هي إنشاء دولة فلسطينية في مكان ما، وفوق مساحة ما. الحق هو لـ«إسرائيل» ودولة للفلسطينيين. الأرض لـ«إسرائيل» ودولة للفلسطينيين. وعلى أساس هذا الفهم، يتحول الموضوع من إنشاء دولة فلسطينية، إلى تحديد مفهوم هذه الدولة ومواصفاتها، لأن هذه الدولة لا تتطلق

من الحق، بل مما يقرره الإسرائيليون حسب مصالحهم!

ولقد ألقى بوش خطابه الفريد هذا، بينما يتحدث العالم كله عن فشله، وعن فشل سياسته، وعن فشل المحافظين الجدد برمتهم. وهو من خلال هذا الواقع، يتلو، ربما، خطابه الأخير في معركة أوشكت على الانتهاء دون نصر. إن نصر بوش الوحيد هو الفوضى التي أثارها في كل أراضي الشرق الأوسط، العربية وغير العربية، ولكن هذه الفوضى «الخلاقة» لم تستطع توليد رؤيته الديموقراطية، ولدت فقط إعلاناً بفشل سياسته، ولذلك تحول بوش من السعي للانتصار، إلى السعي لمنع الآخرين من الانتصار. وهو يقود الآن سياسة خلاصتها، تجميد الوضع في «إسرائيل»، وتجميد الوضع في فلسطين، وتجميد الوضع في لبنان. لم يعد بوش يطمح إلى انتصار حلفائه، إنه يطمح فقط إلى بقائهم في الصورة، كعنوان فقط للقول بأن سياسته لم تفشل. لقد فشل ريتشارد الثالث (في مسرحية شكسبير) في الحرب، وبقي وحيداً في أرض المعركة، ولكنه لم يمُت، بل أطلق صرخته الأخيرة: «أبيع مملكتي بحصان». حصان ينجو به بنفسه.

وهنا لا بد من أن نتذكر، أن بوش ألقى خطابه وسط سيل من المقالات الإسرائيلية والصهيونية والأميركية، تتساءل كلها عن «إسرائيل»، هل ستبقى أم ستزول؟ وهو بصيحاته في خطابه ضد النضال الفلسطيني (الإرهابي والشرير)، يكرر صيحة ريتشارد الثالث: أبيع مملكتي بحصان. وهو يحلم بحصان نووي يدمر إيران، أو يحلم بحصان توراتي يدمر به النضال الفلسطيني ضد الاحتلال. وهو إذ يبدأ بـ«المسادا»، يبدأ بنموذج الانتحار. الانتحار الذي ينتج مأساة، ولكنه لا يستطيع أن ينتج انتصاراً. ومن كان يشك بذلك. فليسأل التاريخ.

العدد العاشر - السنة الأولى - تموز (يوليو) ٢٠٠٨

ديكتاتورية على مقياس القانون

يخوض الإسرائيليون منذ مدة، حرباً ضروساً من أجل تثبيت هوية يهودية لدولتهم. يفعلون ذلك تحت ستار حماية أنفسهم من الذوبان. يحسّون بأن هذا الذوبان يتسرب إلى مسام أجسادهم بعد ستين عاماً من تأسيس الدولة وبنائها.

هذا الخوف الدائم من كل ما هو حولهم لا يشير إلى حشود الأعداء من حولهم. إنه يعبر عن شيء آخر داخل نفوسهم. إنهم يخافون من أنفسهم. يخافون من أفكارهم. يخافون من مشاريعهم. يرون في أعماقهم أنها كلها كاذبة وخادعة ومعرضة للانكشاف والزوال في لحظة ما.

قبل أسابيع ناقشوا في الكنيسة كيف يمنعون الفلسطينيين من الترشح للكنيسة الإسرائيلي. بضعة أشخاص في الكنيسة لا يتجاوزون العشرة، يخيفون دولة «إسرائيل»، وهم يخططون لكيفية منعهم من الترشح، وبحجة أن الترشح ممنوع على كل من يزور دولة معادية. والتعميم هنا ضروري، ولكن المقصود هو النواب العرب، وزيارة الدول العربية. يريدون قطع صلة الفلسطينيين بجذوره العربية. يريدون فلسطينياً من دون هوية، فلسطينياً مصنوعاً خصيصاً ليتلاءم مع يهودية دولة «إسرائيل».

ويفعل الإسرائيليون كل ذلك تحت شعار الديمقراطية، وبوسائل ديمقراطية. فحق الترشح للانتخابات مضمون بقانون ديمقراطي. والمنع من الترشح للانتخابات مضمون أيضاً بقانون ديمقراطي. فالديموقراطية الإسرائيلية صالحة لكل حال ولكل مآل. تتفع للانتخابات، وتتفع لمنع الانتخابات.

يروى هنا أن «المرحوم» إسحق رابين الذي كانوا يلقبونه بـرجل السلام، كان مهووساً بالقانون، وكان يصرّ على أن لا يفعل شيئاً إلا حسب القانون. وهو من شدة حرصه على هذا الهدف النبيل، كان يصطحب معه في كل جولاته رجل قانون مختصاً. وإذا أراد مصادرة أرض في مكان ما، سأل إن كان هذا الإجراء قانونياً أو لا، وإذا كان الجواب سلبياً، أمر من حوله، فيصكون له قانوناً يناسب الحال. وهكذا تتم المصادرة، ولكن حسب القانون، وتواصل «إسرائيل» بذلك

تقاليدها الديمقراطية العريقة.

والذي يجري في الكنيست الإسرائيلي الآن، ليس إلا استمراراً لهذا الهوس الإسرائيلي بالقانون. وهم منذ أن اكتشفوا (في مؤتمر هرتسليا الأول عام ٢٠٠٠) أن الديموغرافيا الفلسطينية تتهددهم، بدأوا بسن القوانين الديمقراطية للتخلص من هذه الديموغرافيا. فإذا كانت هناك حاجة للقتل يمكن أن يتم ذلك حسب القانون. وإذا كانت هناك حاجة لمنع الأحزاب والمنظمات، أو حاجة لكمّ الأفواه وحجب الأفكار فالقانون هنا ضروري وضروري جداً.

لقد بدأ كثير من الإسرائيليين رحلتهم الاستعمارية إلى فلسطين وهم مليئون بالخوف مما حولهم. خوف من حضارة أوروبا التي تلفظهم. وخوف من النازية التي اضطهدتهم. وخوف من المجتمع العربي الكبير حولهم. ولكن الإسرائيليين تحالفوا مع الولايات المتحدة الأمريكية الفاتكة القوة، وتغلبوا بواسطتها على مخاوفهم كلها، إلا أن الخوف نبت مجدداً من داخل نفوسهم، وأصبحوا يخافون من كل شيء. من الفلسطيني العابر في الطريق. من الطفل الذاهب إلى المدرسة. من المرأة التي تحمل الزاد لابنها في السجن، حتى أصبح الخوف هو القانون الأول في «إسرائيل». وعند هذه النقطة بالذات، ستتوقف «العبرية» الإسرائيلية، وسيُكتشف أنه ليس ممكناً على الإطلاق معالجة الخوف بقانون. الخوف يهزم صاحبه حين يكون قادماً من الخارج، ولكن الخوف يذيب صاحبه حتى يتلاشى حين يكون نابعاً من الداخل. وهذا ما يواجهه الإسرائيليون الآن. إن خوفهم هذا هو حرب على الزمن. وما من أحد انتصر في حرب على الزمن.

العدد الحادي عشر - السنة الأولى - آب (أغسطس) ٢٠٠٨

رغبة الانتساب إلى مجزرة

كانت «إسرائيل» تستطيع تنفيذ صفقة تبادل الأسرى مع حزب الله قبل سنتين، وبالتحديد قبل تموز/يوليو ٢٠٠٦. ولكنها اختارت أن تشنّ الحرب، وأن تدمر مناطق مدنية كبيرة، قبل أن تفعل ما فعلته قبل أيام. عبّر هذا الموقف عن خطأ في الحسابات أفقد الجيش الإسرائيلي هيئته ومكانته، ولكنه عبّر بشكل أدق عن رغبة القائد الإسرائيلي إيهود أولمرت في ارتكاب مجزرة تتسبب إليه. وقد فعل.

هذه الرغبة لدى أولمرت بالانتساب إلى مجزرة، ليست رغبة فردية. إنها نزعة شاملة لدى القادة الإسرائيليين. كل تاريخ «إسرائيل» هو تاريخ قادة يرتكبون مجازر ويشتهرون بها. وكل قادة «إسرائيل» يمكن جرهم إلى محكمة الجنايات الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وهناك تعليمات إسرائيلية للجنرالات بأن لا يتجولوا في عواصم العالم، خوفاً من اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة، إذا هم خرجوا من إطار الحماية الإسرائيلية.

ديفيد بن غوريون مؤسس دولة «إسرائيل»، مُدان رسمياً، وبوثائق إسرائيلية، بتهمة التخطيط الطويل المدى، لارتكاب جريمة التطهير العرقي بحق الفلسطينيين في فترة الصراع بين عامي ١٩٤٧-١٩٤٨، وذلك تنفيذاً لخطة «داليت» التي وضعها مساعده، ونفذها ضباطه، والتي نتجت منها مأساة اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم الآن حوالي ٦ ملايين نسمة.

موشي دايان بطل «إسرائيل» العسكري، يمكن محاكمته بالوقائع، وبصور وأفلام وشهادات إسرائيلية، بتهمة قتل المدنيين والأسرى المصريين، في حربَي عام ١٩٥٦ و١٩٧٦. المؤرخ الإسرائيلي (أوري ميليشتاين) يؤكد ذلك في كتاب له صدر عام ١٩٩٤، وهو يسجل اسم الضابط (بنيامين بن أليعازر) رئيس حزب العمل في ما بعد، كمنفذ بواسطة وحدة (شاكيد) العسكرية، وبأوامر مباشرة منه.

آرييل شارون الضابط، ثم رئيس حزب الليكود، ثم وزير الدفاع، ثم رئيس الوزراء، له تاريخ حافل بارتكاب المجازر، من مجزرة قبية عام ١٩٥٣ إلى مجزرة صبرا

وشاتيلا في بيروت عام ١٩٨٢. وهو أول من أدخل منهج الاغتيال العمد بدل الاعتقال والمحاكمة، عندما تصدى للقضاء على الفصائل الفدائية في قطاع غزة بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٢.

مناحيم بيغن، الزعيم اليميني الشهير، عاش ومات على أمجاده في ارتكاب مجزرة دير ياسين في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٤٨، واعتبر أن المجزرة هي المؤسس الفعلي لدولة «إسرائيل». ولكن القدر انتقم منه، وقضى أيامه الأخيرة مصاباً بمرض الكآبة وهو جالس وراء نافذة منزله يطلّ منها على قرية دير ياسين، لتذكره لحظة بلحظة، وثانية بعد ثانية، بالجريمة التي ارتكبها.

الجنرال الكبير إسحق رابين، وأحد أبطال الجيش المعدودين، كان ضابطاً برتبة نقيب عام ١٩٤٨، وهو الذي أشرف على ارتكاب مجازر اللد، داخل جامع دهمش الذي قتل بداخله ١٦٠ امرأة وطفلاً لجأوا إلى الجامع للاحتباء به، لكنه أبادهم جميعاً، قبل أن يأمر أهالي المدينة بالخروج منها جماعياً تحت زخات الرصاص. أغلق جامع دهمش بعد المجزرة، ولم تفتح أبوابه من جديد إلا بعد ٤٩ عاماً حين تم تنظيف دماء المجزرة التي وقعت فيه.

الجنرال إيهود باراك وزير الدفاع الآن، تخصص في نوع آخر من المجازر، إذ عمد إلى ممارسة القتل المباشر، وببيديه أحياناً، فقاد وأشرف على عملية قتل القادة الثلاثة في بيروت يوم ١٠/٤/١٩٧٣، ثم قاد وأشرف على عملية اغتيال القائد أبو جهاد في تونس يوم ١٦/٤/١٩٨٨.

وشمعون بيريس رئيس «إسرائيل» الآن، يداه مضمختان بدماء مجزرة أهالي بلدة (قانا) في لبنان عام ١٩٩٦. يوم شن الحرب على لبنان باسم حرب «عناقيد الغضب»، ولم يتورع جيشه عن الإغارة على موقع للأمم المتحدة، لأن المدنيين لجأوا إليه للاحتباء من القذائف والغارات، فقتل ١٠٦ كلهم من النساء والأطفال.

قائد بعد قائد، ومجزرة بعد مجزرة، تكتب كلها تاريخ «إسرائيل»، وتاريخ جيش «إسرائيل»، وتاريخ جنرالات «إسرائيل». قادة وجنرالات لا يتباهون إلا بارتكاب المجازر، ولم يحاكم أحد منهم حتى الآن. ولا بد أن يحاكموا يوماً ما.

العدد الثاني عشر - السنة الأولى - أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨

محمود درويش: الشاعر الذي حاور الموت وهو يحلم بفلسطين

في جلسة ضمت سياسيين أوروبيين وشخصيات فلسطينية، بادر مسؤول أوروبي إلى القول بطريقة أدهشت الجالسين: أنتم الفلسطينيون شعب مزعج. أثار هذا القول جواً من التوتر، ولكن هذا التوتر ما لبث أن زال، حين واصل المسؤول كلامه، وقال: لقد وُضعت الخطط لتذويبكم والتخلص منكم، ولكنكم برهنتم عن حيوية فائقة، وبدلاً من الذوبان بزغ بينكم شعراء وروائيون وموسيقيون وأكاديميون ورجال أعمال وقادة سياسيون، وبرهنتم من خلال هؤلاء أنكم شعب عصي على الذوبان.

إزاء هذه الرؤية الأوروبية لحيوية الشعب الفلسطيني، يمكن أن نذكر أسماء عديدة، وفي كل مجال من مجالات الإبداع والنجاح، ولكن اسماً واحداً سيبرز من بين الأسماء كلها، ليكون علامة مميزة يقرّ الجميع بتميزها، هو اسم شاعرنا الراحل محمود درويش. الشاعر الذي خرج من القرية «البروة» إلى المدينة «حيفا»، على غرار ما يخرج الكثير من أبناء القرى إلى أجواء المدن. لكن هذا الشاب الريفي استطاع، منذ سن مبكرة، أن يصبح نجماً من نجوم المدينة، فالشعر الذي صدح به أصبح أغنية على لسان الجميع.

كان حرياً بهذا الشاب الشاعر أن يطرب لهذا النجاح المبكر، ولكنه أبى أن يفعل ذلك. تطلع بعينه إلى الأفق العربي، ورأى أنه لا بد له من أن يرتاد ذلك الأفق. وربما أدرك بعمق أنه سليل تراث شعري عربي عريق، وأنه لا بد له من أن يخرج من شرنقة الاحتلال لكي يتمكن من الالتحام أكثر وأكثر مع التراث الشعري الذي ينتمي إليه، وهنا بدأت مغامرته الكبرى، وفرض عليه أن يعبر المحيطات لكي يصل إلى وطنه العربي، ولامه الكثيرون حين سار في موسكو تحت العلم الإسرائيلي كجزء من «شبيبة إسرائيل»، ولكنه أدهش الجميع حين خرج من الصف، وركب الطائرة متجهاً إلى مصر، وكانت مصر أول من أدرك المغزى العميق لما فعله الشاعر الشاب، فأرسلت وزير إعلامها ليستقبله في مطار القاهرة.

وبدأت منذ ذلك الحين رحلة محمود درويش الشعرية الأعمق، فبعد أن صدح من هناك، من الداخل تحت الاحتلال، بشعره النضالي والغنائي (كما يقول نقاد الأدب)، وبعد أن وصل شعره النضالي والغنائي هذا إلى كل بيت عربي، بتفاعل

من بعيد، بينه وبين زميل مماثل له في الإبداع (حين تولى غسان كنفاني نقل شعره إلى القراء العرب للمرة الأولى، وخاصة في كتابه «الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال ١٩٤٨-١٩٦٨»)، بدأ الشاعر محمود درويش، من القاهرة، تجاربه الأولى في تطوير أدائه الشعري. ومنذ قصائده الأولى هناك، بدأ يغيّر في أساليب الأداء، وبدأ يغيّر في صياغة صورته الشعرية، وبدأ يتطور ويتطور إلى أن أصبح شاعراً على مستوى العالم.

كانوا يكتبون عنه مادحين ويقولون: إنه شاعر القضية الفلسطينية، وهو لم يكن يحب هذا الإطراء، إذ كان يتطلع إلى أن يصبح شاعراً من شعراء الإنسانية، يروي عن فلسطين كقضية تهّم الحسّ الإنساني متجاوزاً الإطار السياسي للقضية. كان يريد أن يصبح شاعراً عربياً لا شاعراً فلسطينياً. وقد شهدت الأيام أنه تطور وتطور، وأنه أحب لغته العربية، وذاب بين سطورها، واستطاع من خلال ذلك أن يصبح شاعراً عربياً، وشاعراً إنسانياً. وفي وسط ذلك، كانت فلسطين، وكانت التراجيديا الفلسطينية، حاضرة دائماً، كما هي الحرية والعدالة حاضرة في كل إبداع إنساني. وهكذا ولد ونما وتبلور محمود درويش الشاعر، وأدى رسالته كما كان يريد ويأمل ويتطلع، وأدى لقضية فلسطين خدمة لا يقدر عليها سواه، خدمة الموهبة الإبداعية التي تسند نضال شعب، الخدمة التي يصل صوتها إلى أمكنة لا يستطيع صوت رصاص أن يصل إليها.

من المؤكد أن نقاد الأدب سيواصلون الكتابة عن محمود درويش وإبداعه. إبداعه كفنّان يخدم القضية النضالية حتى لو لم يكن ذلك هو هدفه المباشر. ولكن محمود درويش كانت له جوانب أخرى جديرة بالإشارة إليها، فمحمود درويش الشاعر هو أيضاً محمود درويش الناثر. وقد تعاونت معه في مجلة «اليوم السابع» في باريس، وكتب فيها سلسلة من المقالات النثرية، أعتقد جازماً (حتى أنه أيدني في ذلك) أنها كانت من أنضج ما كتبه من شعر. وقال لي: إن لغة النثر فسيحة أكثر من لغة الشعر. ومحمود درويش الناثر هو الذي أبدع في «اليوم السابع» مراسلاته مع زميله سميح القاسم، وهي مراسلات أسبوعية دأب على كتابتها، وشغلت اهتمام الكتاب والشعراء والنقاد في العالم العربي كله، حتى إن محمد حسنين هيكل قال لنا في حينه: لقد استطعتم من خلال هذه المراسلات إحياء تراث فن الرسائل في الأدب العربي.

وهناك أيضاً محمود درويش ثالث، هو محمود درويش السياسي. وهنا لا نستطيع أن ننسى أنه بدأ حياته عضواً في الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وهو حزب كان تسعون بالمائة من أعضائه فلسطينيين، وشكل في مرحلة ما، النافذة

الوحيدة المتاحة أمام الفلسطينيين للوقوف في وجه العنصرية الصهيونية. ثم واصل محمود درويش عمله السياسي بعد أن التحق بدائرته العربية الأوسع، وفي القلب منها الدائرة الفلسطينية، فاختر عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وشارك في العديد من الوفود الفلسطينية التي كانت تجوب العالم، وتلتقي مع كبار زعماء العالم. وما من شك في أن وجود محمود درويش في تلك الوفود كان يضيف عليها لمسة إضافية لا يستطيع توفيرها سواه. ولكن من المؤكد أيضاً أن تلك المهمات فتحت أمام محمود درويش عالماً ما كان ليتاح له أن يتعرف به إلا من داخل العمل السياسي. ومن المؤكد أيضاً أن هذا العالم السياسي الفسيح سيكون له تأثيره في عمق رؤيته الشعرية الإنسانية العالمية. ولكن هذا هو عمل نقاد الأدب المحترفين، وهو ما ننتظره منهم.

حين خرج محمود درويش من إطار فلسطين الجغرافي الضيق إلى إطار الوطن العربي الكبير، لم يكن خروجه جغرافياً فقط، بل كان أيضاً خروجاً نحو العالم الشعري العربي الضارب جذوره في أعماق التاريخ. وفي العالم الشعري العربي هذا كانت المرأة، وكان الغزل، تراثاً جميلاً وعميقاً ومتوعاً، وقد انجذب محمود درويش نحو عالم المرأة، ومن دون أن ندري حدود انجذابه لها كشاعر أو حدود انجذابه لها كرجل. وفي انجذابه هذا كانت المرأة موجودة دائماً في شعره، موجودة بعمق. وبالتأكيد كانت موجودة أيضاً في حياته، وموجودة بعمق، ولا يقلل من ذلك أبداً أنه تزوج مرتين، وأنه زواجه في المرتين بعد أشهر قليلة. وهذا أيضاً نوع من العمل ننتظره من النقاد، حتى يتسع مجال رؤيتنا لعالم محمود درويش الشعري، وتجلياته الحياتية. والذين عايشوا محمود درويش وعرفوه عن كثب، عايشوا وعرفوا انجذابه الشديد نحو المرأة، وعايشوا وعرفوا نفوره من سيطرة أي شيء عليه من شأنه أن يحد من حرية حركته، أو حرية قلقه، أو حرية تأمله، أو حرية حركته اليومية العادية.

لقد حرص محمود درويش على أن ينطلق إلى حيفا في أواخر أيامه، وهناك اكتملت دائرة رحلته في المنفى، وهناك خاطب الموت قائلاً: إن الموت مثلي لا يحب الانتظار.

لقد عايش الموت في قصائده. عايشه وحاوره وعاتبه وشتمه. وكان يعرف أن الموت لا بد سيأتي، وهو استقبله في قصائده كشاعر، قبل أن يستقبله كإنسان. فإن.

يرحمه الله.

العدد الثالث عشر - السنة الثانية - تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨

مباراة في التطرف المتصاعد

إيهود أولمرت زعيم إسرائيلي متطرف، كان يؤمن طوال حياته بأرض «إسرائيل» الكبرى، أرض «إسرائيل» التوراتية. وهو من خلال «الاشتباك السياسي» الذي خاضه مع الرئيس محمود عباس، تأثر بأقواله وشروحه وحججه، حسب قول صحيفة إسرائيلية، حتى أنه أعلن رسمياً أنه لم يعد يؤمن بما آمن به أربعين عاماً. قال «بعظمة لسانه» إن أرض إسرائيل الكبرى هدف مستحيل. وقال بواقعية «فخيمة»: يجب أن نعرف بجيراننا وأن نقسم الأرض معهم. وهكذا بدأ أولمرت حياته السياسية متطرفاً وانتهى معتدلاً.

هكذا تقول التحليلات الصحافية، والبعض منها بقلم كتاب عرب مرموقين.

ولكن ما هي الحقيقة في هذا الموقف؟ الحقيقة أن أولمرت بدأ حياته السياسية متطرفاً وأنها متطرفة. فهو كان يتطلع إلى «أرض إسرائيل الكبرى»، و«أرض إسرائيل الكاملة»، و«أرض إسرائيل التوراتية»، وانتهى داعياً إلى اقتسامها مع الفلسطينيين. وبالأرقام نقول إنه بدأ حياته السياسية متطرفاً مطالباً بمائة بالمائة من الأرض، وانتهى «معتدلاً» مطالباً بتسعين بالمائة فقط. فيا لروعة هذا الاعتدال! ومسؤولية الكرم العربي الآن أن نكافئ أولمرت على اعتداله، وربما كان يستحق منا أن نتنازل له عن خمسة أخرى بالمائة، لنكسب صداقته إلى الأبد. ولكننا، بكل أسف، لن نستطيع مكافأته على كرمه، فهو لم يعد رئيساً للوزراء، ولم يعد رجل «إسرائيل» المفاوض.

بدل أولمرت في السياسة الإسرائيلية هو تسيبي ليفني، القادمة إلينا من «الموساد» الإسرائيلي. امرأة توصف في الصحف الإسرائيلية بأنها أشد تطرفاً من أولمرت. ولا ندري هنا كيف سيستطيع «الاشتباك السياسي» أن يخفف من غلوائها، وأن يحولها من وحش إلى ملاك. وهذا التحول من وحش إلى ملاك ليس بلاغة لفظية، بل هو حقيقة. فتسيبي ليفني قادمة إلينا من عالم عائلتها، أبا وأما، كانا مسؤولين قياديين في منظمات حزب حيروت الإرهابية بقيادة مناحيم بيغن. وتلك المنظمات هي التي ارتكبت مجزرة دير ياسين مثلاً قبل نشوء «إسرائيل». وتسيبي ليفني قادمة إلينا من عالم «الموساد» حيث كانت عضواً فاعلاً فيه، قادت وأشرفت بنفسها على قتل قادة فلسطينيين في أوروبا،

كان آخرهم مأمون مريش، أحد كوادر حركة فتح، الذي قتل اغتيالاً في العاصمة اليونانية. وبهذه الشخصية المتأصلة في ممارسة الإرهاب عاثلياً وسياسياً ومخابراتياً، لا نعتقد أن نظرية «الاشتباك السياسي» التي يريد الرئيس محمود عباس أن يعرب بها ومن خلالها، ستكون قادرة على إعادة تحويل الوحش إلى ملاك، لأن السياسة هي فن الممكن كما يقولون.

لكن ماذا لو لم تفرز ليفني بالانتخابات في حزب كاديما، هل كان من الممكن أن يبرز زعيم إسرائيلي آخر معتدل؟

تحدث قائمة المرشحين للانتخابات عن الجنرال شاؤول موفاز. وهو يوصف بأنه أشد تطرفاً من ليفني. ويوصف أيضاً بأنه صاحب نظرية تقول بأن التفاوض يجب أن يكون تحت شعار «السلام مقابل الأمن»، وهنا تغيب الأرض ويغيب الشعب الفلسطيني فقط عن طاولة المفاوضات. والأهم من ذلك أن موفاز مطلوب للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب، من قبل الإسرائيليين أنفسهم، الذين وجهوا له تهمة الإبادة البشرية في حربه على الفلسطينيين حين كان جنرالاً في الجيش، وكان يطلب من ضباطه «سبعين رأساً» فلسطينياً في كل يوم من أيام المواجهة.

حسناً.. ماذا بعد موفاز؟ هناك مرشح آخر هو بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود، ورجل المحافظين الأمريكيين الجدد في السلطة الإسرائيلية، الذي عطل المفاوضات مع الفلسطينيين ثلاث سنوات كاملة استجابة لطلبهم، حيث كان رئيساً للوزراء من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩.

نحن إذاً أمام منظومة حديثة من الرجال والنساء، تبدأ حديثاً من منحيم بيغن إلى آرييل شارون إلى إيهود أولمرت إلى تسيبي ليفني إلى شاؤول موفاز إلى بنيامين نتنياهو، وكلهم.. كلهم متطرفون، وكل واحد يمضي يأتي بعده من هو أشد تطرفاً.

وهنا لا بد من أن نقف ونسأل عن هذا المجتمع الذي لا ينتج إلا المتطرفين، والذي يتعهد في كل مرة إنتاج زعيم جديد أشد تطرفاً من سلفه. إنه مجتمع مريض، ينتقل من تطرف إلى تطرف، ومن زعيم يميني إلى زعيم أكثر يمينية، وهذا ما يسمى في عصر العولمة «الأصولية». وأصحاب العولمة في العالم كله، وفي واشنطن خاصة، يشنون الحرب على الأصولية، ولكنهم يمتدحون ويمجدون أصولية إسرائيل ويسمونها ديموقراطية!

العدد الرابع عشر- السنة الثانية - تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨

أحداث عكا

اشتباكات العرب واليهود في عكا عشية عيد الكيبور، ليست حدثاً عابراً يمكن أن يُنسى، أو يمكن ترك أمر معالجته لرجال الشرطة. إنه حدث يأتي في سياق ممتد. حدث له ما قبله وما بعده.

عام ٢٠٠٠ انعقد مؤتمر هرتسليا الأول الذي حضرته النخبة الإسرائيلية كاملة. النخبة القادمة من الجامعات، ومن مؤسسة الجيش والمخابرات، والنخبة القادمة من الأحزاب والشركات وميدان الأعمال. الجميع التقوا وقالوا إن «إسرائيل» في خطر، والخطر الذي يتهدها هو الخطر الديموغرافي، والحل هو في التخلص من الفلسطينيين وطردهم إلى خارج «دولة إسرائيل».

عام ٢٠٠٠ أيضاً، حصلت مواجهة بين المتظاهرين العرب في الناصرة ورجال الشرطة. بادر رجال الشرطة إلى فتح النار على المتظاهرين وقتلوا ١٣ شخصاً. كان تصرف الشرطة غير طبيعي، وكان استعمالهم للعنف غير مبرر، وتعاملوا مع «المواطنين» كأنهم أعداء. لكن كيف يمكن أن لا نجد رابطاً بين ما دعا إليه مؤتمر هرتسليا وما مارسه رجال الشرطة في الناصرة؟ إن من يدعو إلى الترحيل والترانسفير على لسان كبار القادة والزعماء، لا بد أن يتوقع ترجمة لذلك في أوامر ضباط الشرطة لرجالهم.

عام ٢٠٠٧ تتطور الأمور أكثر. يطلب رؤساء أجهزة المخابرات اجتماعاً سرياً مع قادة الدولة. يقولون لهم إن خطراً كبيراً يدبّ وينمو في أوساط الفلسطينيين. يقولون لهم إن للفلسطينيين قادة ومؤسسات، وقد بدأوا يدرسون ويبحثون ويفكرون ويضعون برامج للعمل، ولا بد من القضاء عليهم الآن وفوراً، وقبل أن يتحول كلام القادة إلى حالة جماهيرية. وفوراً تبدأ حملة كبيرة عنوانها «تهويد دولة إسرائيل». وفوراً تبدأ حملة كبيرة على كل من يرفع شعار «دولة لكل مواطنيها». وفوراً تبدأ حملة استدعاءات للتحقيق لكل قادة اللجان والجمعيات الفلسطينية.

عام ٢٠٠٨ تخرج نتائج هذه السياسة إلى العلن. في الضفة الغربية حيث الاستيطان، وحيث المستوطنون، تبدأ ظاهرة تنظيم المستوطنين وتسليحهم

وقيامهم بعمليات ضد أبناء القرى الفلسطينية، وبحجة أن هؤلاء الفلاحين هم الذين يهددون المستوطنين، ويمنعونهم من التمتع بالأراضي التي سرقوها. وفي السياق نفسه تبدأ حملة في كل مدن الساحل المختلطة، ومن عكا إلى حيفا ويافا والد والرملة، تقول بأن «الأغلبية» اليهودية في هذه المدن مهددة من «الأقلية» العربية. وتقول بأنه يجب طرد العرب من هذه المدن. وحين تحدث اشتباكات بين أهالي عكا، يأتي المستوطنون المسلحون من الضفة الغربية لنصرة «الأغلبية» المهتدة. ويمتد بذلك شريط التطرف من مناطق الاحتلال الحديث إلى مناطق الاحتلال القديم.

وهنا يبادر الكتاب والمنظرون والمحللون للحديث عن المشكلة. ويكادون جميعاً أن يقولوا كلاماً واحداً: إن حرباً أهلية قادمة على الطريق داخل دولة «إسرائيل»، وإن المتطرفين والمتعصبين والعنصريين هم سادة الموقف، داخل الدولة التي تتغنى بديموقراطيتها. لكن لا أحد يهتم بذلك.

ومن هنا أهمية أحداث عكا. ومن هنا ضرورة متابعتها باهتمام خاص. فهي مؤشّر على حالة صدام قادمة، يخطط لها كبار قادة الدولة منذ مؤتمر هرتسليا حتى الآن. وهي مؤشّر على انزياح دولة «إسرائيل» نحو التعصب والعنصرية وسياسات التطهير العرقي، وسط حالات من الصمت يمارسها المؤيدون المتلفعون بثياب الديموقراطية. وحين تزداد حرارة النار، سينتشر اللهب بسرعة، وسيتجاوز عكا إلى سواها من المدن، وقد تنشأ من داخل ذلك انتفاضة فلسطينية ثالثة من نوع جديد. انتفاضة يمتدّ فيها التلاحم الفلسطيني من داخل فلسطين، إلى الضفة وغزة، إلى البلاد العربية. وقد تشهد هذه الانتفاضة أنماطاً جديدة من الصدمات، صدمات بين المواطنين، وصدمات مع المستوطنين، وصدمات مع المحتلين، وصدمات مع رجال الشرطة. ونكون بذلك أمام حالة من الغليان، غليان يبدأ بكلمات في هرتسليا، وينتهي باشتباكات دامية في الأزقة والشوارع.

العدد الخامس عشر - السنة الثانية - كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨

فاضل الربيعي يحدّق في أرض التوراة

تظهر مئات الكتب يومياً ثم تمضي إلى حال سبيلها. نادرة هي الكتب التي تظهر ثم تبقى. من هذه الكتب كتاب صدر حديثاً حمل اسم «فلسطين المتخيّلة»، أي فلسطين التي تخيلها المستشرقون، ولا سيما دارسو التوراة والمشرّفون على ترجمتها إلى العربية. وللكتاب عنوان فرعي ثانٍ هو «أرض التوراة في اليمن القديم» أي ليس فوق أرض فلسطين.

مؤلف الكتاب هو العراقي فاضل الربيعي، وقد عكف على إنجازهِ في هولندا حيث كان يقيم، وعبر جهد استمر ثماني سنوات.

والناشر هو دار الفكر الإسلامي في دمشق. ويقع الكتاب في مجلدين يضمّان ١٢٠٠ صفحة.

سبق للدكتور اللبناني كمال الصليبي، وهو المؤرخ المقتدر، أن أصدر كتاباً قبل ما يزيد على عشر سنوات، حمل عنوان «التوراة وُلدت في جزيرة العرب»، أمضى في تأليفه اثني عشر عاماً في أثناء إقامته في ألمانيا. ولم تشر الجامعة التي كان يعمل فيها الكتاب إلا بعد عملية تحكيم قامت بها مع عدد من الجامعات المماثلة، وكلها أجازت نشر الكتاب كعمل علمي محكم.

الآن، يأتي فاضل الربيعي، معلناً تقديره لجهد الدكتور الصليبي، الذي أثار الموضوع وطرحه للنقاش. ومعلناً في الوقت نفسه، أن حجج الدكتور الصليبي لم تكن مقنعة كفاية، وهو هنا، في كتابه هذا «فلسطين المتخيّلة»، يريد متابعة هذا البحث التاريخي الشائك وتعميقه. فهل نجح في محاولته؟ أستطيع أن أسجل، أن فاضل الربيعي قد نجح في مسعاه، فهو جاء إلى المعركة بأسلحة جديدة مبتكرة، هي أسلحة ثلاثة:

أولاً: الشعر العربي القديم. يقول الربيعي إن الشعر العربي القديم هو أهم قاموس جغرافي في العالم، وهو يتضمن وصفاً مذهلاً للبيئة العربية أمكنة وبشراً. ويستكشف القارئ ذلك حين يطل على المناقشة وتطوراتها.

ثانياً: كتاب هام جداً في هذا المجال، ولم يتم الالتفات إليه من قبل، وهو الكتاب التراثي الذي يحمل اسم «صفة جزيرة العرب»، ومؤلفه الحسن بن أحمد

بن يعقوب الهمداني. وهو كتاب حققه العلامة اليمني محمد بن علي الأكوغ، وطبعته في بغداد عام ١٩٨٩ دار الآفاق، وهو كتاب فريد من نوعه، يقدم وصفاً تفصيلياً لكل المواقع الجغرافية الكبيرة والصغيرة في جزيرة العرب، والعشائر التي كانت تسكنها، ومواقع المياه والجبال والأودية القريبة منها.

ثالثاً: التوراة نفسها، والوصف الذي تقدمه للمعارك التاريخية، وأسماء الأماكن والجبال والأودية التي جرت فيها تلك الأحداث. هنا يقوم المؤلف بعمل مهم جداً، فحين أدرك في أثناء تأليف الكتاب أنه لا بد له من قراءة التوراة بلغتها، ذهب إلى الجامعة وتعلم العبرية، واكتشف بنفسه هنا أن مترجمي التوراة افترضوا أن أحداثها جرت فوق أرض فلسطين، وبدأوا يترجمون التوراة ويتحدثون عن جغرافيتها على هذا الأساس.

المؤلف فاضل الربيعي، يغزل على مدى صفحات الكتاب كله، نسيجاً تاريخياً وثقافياً محكماً، مستمداً من هذه المصادر الثلاثة، فهو يبدأ بالموقع التاريخي كما ورد ذكره في الشعر العربي القديم، وفي أرض اليمن بالذات، ثم يعرّج على كتاب الهمداني ليستخرج منه الوصف الجغرافي الذي قدّمه للمكان نفسه في اليمن وليس في فلسطين، ثم يصل إلى ذروة المقارنة، حين يستخرج وصف التوراة للحدث أو للموقع أو للمعركة التاريخية التي جرت، وما أوردته من وصف تفصيلي للمكان الذي جرت فيه. وتكون النتيجة أن المصادر الثلاثة تلتقي وتتفاعل وتؤكد أمراً واحداً، هو أن هذا الموقع هو في اليمن وليس في فلسطين، وأن تلك المعركة جرت في أرض اليمن لا فوق أرض فلسطين. وبناءً على ذلك يقول إن ما فعله مؤرخو التوراة هو إنشاء «فلسطين متخيلة»، جرت فوقها أحداث التوراة، بينما جرت أحداث التوراة الحقيقية فوق أرض اليمن.

يقول ناشر الكتاب إنه تخوّف من جرأة الموضوع، وأراد أن يستشير بشأنه، فلجأ إلى مؤرخين يمينيين كبار يقيمون في الولايات المتحدة الأميركية، وكلهم شجعوه على النشر، وكلهم قالوا له: بالنسبة إلينا هذه بديهيات.

إنه كتاب يفتح الآفاق. كتاب علمي من الدرجة الأولى. كتاب جريء. لا بد من الاهتمام به. ولا بد لعلماء التاريخ من مناقشته بكل جدية.

العدد السادس عشر- السنة الثانية - كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩

كذبة السلام الاقتصادي

تتقدم نظرية «السلام الاقتصادي»، وتضع نفسها في واجهة الأحداث، على أنها الاختراع السحري العجيب، الذي سيحقق الاتفاق والسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بعد أن فشل الاتفاق وفشل السلام بينهما على امتداد مفاوضات استمرت خمسة عشر عاماً، من اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ حتى نهاية هذا العام ٢٠٠٨.

أصبح الجميع مقتنعين الآن، في داخل «إسرائيل» وخارجها، بأن الذهاب فوراً نحو «السلام السياسي» أمر غير ممكن، وهو يحتاج إلى تمهيد، والتمهيد يكون بإنجاز «سلام اقتصادي»، نتفاوض عليه خمسة عشر عاماً أخرى، ونطبقه خلال خمسة عشر عاماً تالفة.. إذا سار كل شيء على ما يرام.

ويقولون الآن في «إسرائيل» إن صاحب هذه النظرية هو بنيامين نتياهو زعيم حزب الليكود، والمؤهل للفوز في الانتخابات الإسرائيلية القادمة، حيث سيصبح رئيس الوزراء الجديد. لكن هذا القول ليس صحيحاً، وهو يحتاج إلى تصويب. فنظرية «السلام الاقتصادي» طرحها رسمياً توني بلير، الذي أصبح بعد أن فشل في قيادة بريطانيا، مندوباً دائماً للجنة الرباعية الدولية المكلفة الإشراف على المسيرة السلمية، وهو جاء منذ اليوم الأول لينعى هذه المسيرة، وليبشر بسلام اقتصادي تتبع قوته من الحصار الإسرائيلي ومن الجوع الفلسطيني.

وجاء بعده خلفه غوردون براون، وأتحفنا بزيارة إلى القدس ورام الله، ثم أتحفنا بخطاب في الكنيست، تحدث فيه عن السلام الاقتصادي باعتباره الاكتشاف المعجزة، وباعتباره الطريق الوحيد نحو السلام المنشود. لقد أراد براون أن يحوّل الشعار إلى «نظرية»، حتى أنه بشرنا بأنه فكر في هذا الأمر قبل أن يصبح رئيساً للوزراء، وأن لديه «خطة طريق» لتحقيق ذلك.

والبند الثاني في نظرية «السلام الاقتصادي» هذه، أن مخترعها إسرائيلياً، ليس نتياهو بل هو موسى دايان. عام ١٩٦٨، بعد احتلال كامل الأرض الفلسطينية وأراض عربية جديدة، اجتمعت الحكومة الإسرائيلية برئاسة ليفي أشكول، وطرح دايان في الاجتماع تصوّره للسياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

ارتكزت خطة دايان على ثلاثة أمور: الاستيطان الواسع، والسيطرة الإسرائيلية في الضفة وغزة كوجود دائم، وانخراط وتكامل اقتصادي بين «إسرائيل» و«المناطق». وكلمة «المناطق» هي البديل عن الكلمة الكاملة التي تشير إلى «المناطق المحتلة». وقال دايان أيضاً: العرب سيعملون داخل «إسرائيل»، والمدن الفلسطينية ستحصل على الكهرباء من «إسرائيل». ويتحسن بذلك مستوى معيشة السكان، ويتحولون إلى معتمدين على «إسرائيل»، ويصبحون ممتتين لفضلها.

كان دايان بهذا التصور الساذج للأمور، يطرح على «إسرائيل» أن تقيم «نظاماً استعمارياً متطوراً» حسب وصفه، فد «إسرائيل» ستحكم وتسيطر، والفلسطينيون سيأكلون جيداً، ولن يطلبوا التحرر أو الاستقلال.

ومن يراقب مسيرة «إسرائيل» منذ أن طرح دايان نظريته حتى الآن، يجد أن هذه النظرية قد واجهت الفشل مرات ومرات: العمل الفدائي، حرب الاستنزاف، حرب ١٩٧٣، حرب بيروت ١٩٨٢، الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ويجد أنه من أجل الدفاع عن هذه النظرية أنشأت «إسرائيل» الطرق الالتفافية، وأنشأت الجدار العازل، وأنشأت الحواجز التي تشل الحياة في الضفة الغربية.

لكن نتياهو يأتي في عام ٢٠٠٨، فتياً ونشطاً وحتى «متغندراً»، ليبشّر بأنه سيعيد اعتماد نظرية دايان من جديد. يبشّر بالاقتصاد الحر بدلاً من الحرية، ويصرّ على أنه سيجتّر تجربة دايان من جديد.

ملاحظة أخيرة هامة. لقد جاء دايان بنظريته من داخل «حزب العمل»، المعتدل واليساري، كما يقولون. ويأتي نتياهو بنظريته من داخل «حزب الليكود»، اليميني المتطرف، كما يقولون. فكيف تأتي نظرية واحدة من نبعين مختلفين، ويفصل بينهما أربعون عاماً، إن لم يكن ماء النبعين من جوهر واحد؟

العدد السابع عشر- السنة الثانية - شباط (فبراير) ٢٠٠٩

هدية غزة

تمتعت «إسرائيل» دائماً بدعم عالمي كبير، تضاءلت أمامه كل مظاهر الدعم التي لقيها الشعب الفلسطيني، الذي كان هو وأرضه ووطنه المجال الحيوي للجريمة الإسرائيلية الدائمة. أوروبا كلها، من دون استثناء، كانت ترفع صوتها مؤيدة قيام دولة «إسرائيل». المعسكر الاشتراكي بأكمله كان يعلن موقفاً ضد الحركة الصهيونية، ولكنه يعترف بوجود دولة «إسرائيل».

أما الولايات المتحدة الأميركية فقد جعلت «إسرائيل» جزءاً أساسياً من استراتيجيتها الدولية، ومن استراتيجية السيطرة على المنطقة العربية ونفطها بشكل خاص، وغلفت ذلك بأفكار تتحدث عن القيم الحضارية (الديموقراطية) التي تجمع بين الطرفين.

وتمتعت «إسرائيل» بالإضافة إلى ذلك بدعم اقتصادي غربي وأميركي. التعويضات الألمانية أولاً. ثم التبرعات الأميركية ثانياً. ثم القروض الأميركية الرسمية والسنوية (حوالي ٣ مليارات دولار)، وهي التعويضات والقروض التي مكنت «إسرائيل» من بناء البنية التحتية للدولة، ومن بناء الجيش الذي قاتل العرب مرات عديدة؛ بناؤه بالمجان.

وحين آن أوان دعم الاقتصاد الإسرائيلي لكي تصبح دولة قادرة على العيش، أعطتها الولايات المتحدة الأميركية حق إنتاج أسلحة أميركية. ثم بادرت إلى أن تفرض على كل دولة من دول العالم الثالث، تريد شراء سلاح من أميركا، أن تشتري هذا السلاح من «إسرائيل». وهكذا توافر لـ«إسرائيل» اقتصاد متميز، إنما هو بالذات اقتصاد أميركي لا إسرائيلي.

ولقد استمرت هذه الصورة من الدعم اللامحدود لـ«إسرائيل». ومن التجاهل اللامحدود للمأساة الفلسطينية، ما يقارب خمسين عاماً. وحدها الثورة الفلسطينية استطاعت أن تدفع العالم إلى التنبيه لقضية الشعب الفلسطيني والتفاعل معه. لكن الإعلام الغربي والأميركي ما لبث أن اخترع نظرية الإرهاب ليوافق بها الثورة الفلسطينية، وما لبث أن اخترع نظرية الاعتراف بـ«إسرائيل» شرطاً أساسياً من شروط الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني، مع أن هذه

المعادلة تلغي سلفاً ٩٠٪ من حقوق الشعب الفلسطيني.

لكننا نقف الآن أمام حالة عالمية جديدة، حالة صنعتها مأساة غزة وبطولات غزة. مأساة غزة التي تبلورت من خلال التدمير الإسرائيلي، ومن خلال القتل الإسرائيلي. وبطولات غزة التي تبلورت من خلال صمود الناس وتحملهم للألام، وممارستهم العجيبة للصبر، التي مكنت المقاومين من الصمود والبقاء، ومنعت الجيش الإسرائيلي من الوصول إلى أهدافه.

هذه الحالة العالمية، صنعتها التظاهرات الشعبية التي عمّت العالم، ضد «إسرائيل»، وضد حرب «إسرائيل» على غزة، وضد القتل والتدمير الإسرائيلي.

هذه الحالة العالمية الجديدة، صنعتها المطالبات العالمية بمحاكمة قادة «إسرائيل» السياسيين، ومحاكمة جنرالاتها العسكريين كمجرمي حرب.

هذه الحالة العالمية الجديدة، قلبت الصورة لأول مرة منذ ٦٠ عاماً، ووضعت «إسرائيل» في موضع المتهم والمدان، ووضعت الشعب الفلسطيني في وضعية المضطهد والمناضل الصامد في آن واحد.

وما نتعلمه من هذا، أن الحقيقة تظهر دائماً مهما حاول المجرمون والمستعمرون العمل على إخفائها.

ما نتعلمه من هذا، أن نضال الشعوب له النصر في النهاية مهما كانت آلة التدمير التي تقف في وجهه كبيرة وضخمة.

لقد دخل العصر الإسرائيلي في مرحلة الأفول. ودخل العصر الفلسطيني في مرحلة البزوغ. وهذه هي هدية غزة إلى العالم ولشعبها الفلسطيني. هدية غالية عزيزة، مغلفة بالدم والدموع.... والصمود.

عن معنى نجاح اليمين الإسرائيلي

فوز اليمين في الانتخابات الإسرائيلية، ليس مسألة انتخابية فقط. إنه في العمق، وفي الأساس، مسألة ذات دلالة خطيرة على «إسرائيل» نفسها، وعلى حلفاء «إسرائيل» الكبار الداعمين لها، في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. فهذا اليمين الإسرائيلي أصبح سمة اجتماعية وليس سمة حزبية. وأصبح شبه منفرد بالساحة بعد أن تحطم اليسار بكل درجاته. وأصبح تياراً نامياً باستمرار وليس مجرد تيار موجود يتنافس مع تيارات أخرى.

اليوم.. يمكن إطلاق وصف واحد على الحياة السياسية في «إسرائيل». إنها «اليمين» الذي يعني التطرف، التطرف المنفتح على العداء والفاشية والعنصرية، وعلى كل ما يرتبط بها من انحرافات فكرية وإنسانية، تجد تجلياتها في دعوات التهجير العرقي، والتمييز العنصري، والمجاهرة بالاستعداد لمواجهة الآخرين بالتدمير الكامل للمدن، أو حتى باستعمال القنابل الذرية الصغيرة والكبيرة.

لقد كان حزب الليكود هو الحزب اليميني القائد في «إسرائيل» لسنوات طويلة، وحين وصل لأول مرة إلى الحكم عام ١٩٧٧ بزعامة مناحيم بيغن، اهتز كل من لديه ذرة ثقافة إنسانية خوفاً من هذا التغير الخطير. أما اليوم فقد تبدلت الصورة، أصبح الليكود مقبولاً، وأصبح يُعدّ حزباً معتدلاً، لماذا؟ لأنه أصبح يواجه حزب «إسرائيل بيتنا» الذي يشتم بيمينيته وعدوانيته، حتى أصبح تطرف الليكود بالنسبة إليه اعتدالاً. وبينما كان الكثيرون يرون أن بنيامين نتنياهو هو المجسد للشر السياسي المطلق في «إسرائيل» (على غرار ما كان عليه آرييل شارون)، أصبح بالإمكان وصف نتياهو بالاعتدال، وهو لقب قد لا يعجبه، ولكنه سيخدمه سياسياً في السنوات المقبلة. إذ حين يقول أفينغور ليبرمان إنه لن يتفاوض مع الفلسطينيين، يتواضع نتياهو ويشهرهم بأنه لن يوقف التفاوض معهم، بل سيفاوضهم فقط في شؤونهم المعيشية، أما السياسة والوطن والمصير فهي قضايا لا علاقة لهم بها.

لقد تعودنا أن نتناول مسألة التطرف في «إسرائيل» دائماً من زاوية تأثيرها على الفلسطينيين، ولكن المسألة أصبحت أكثر خطورة، وأصبحت تتعلق بمجتمع

يشكل خطراً على نفسه، وعلى حلفائه بالدرجة الأولى. فاليمينية والشوفينية والعنصرية، ليست مسائل نقبلها هنا ونرفضها هناك. إنها قوة تدميرية، تنمو من دون توقف على غرار الخلايا السرطانية، فتقتل كل ما قد تصيبه، وكل ما يحيط بها. لا يستطيع الإنسان أن يكون إنسانياً أو ديموقراطياً أو أخلاقياً أو أية صفة إيجابية أخرى، وأن يكون في الوقت نفسه حليفاً للعنصرية في «إسرائيل» أو في أية دولة أخرى، لذلك فإن المستقبل القريب سي طرح على الكثيرين، وبخاصة الأوروبيين والأميركيين، سؤالاً وجودياً عن: ماذا تدعون في «إسرائيل»؟ وهل يمكن الإسرائيلي أن يكون «ديموقراطياً» مع أوروبا، و«فاشياً وعنصرياً» مع نفسه ومع العرب ومع الفلسطينيين؟

لقد شاهدنا أثناء الحرب على غزة شبه تحول شامل في موقف الشارع الأوروبي المناهض للسياسة الإسرائيلية، وارتبط هذا التحول والاحتجاج عبر التظاهرات الشعبية الضخمة، بالموقف الراض للتمييز والقتل اللذين مورسا في غزة. لكن ما يجب التنبه له، أن هذا الغضب الشعبي الأوروبي والعالمي، لم تكن غزة سوى عنوان له، أما في العمق فقد كان يتغذى من مواقف شوفينية وعنصرية يتراكم الرفض لها يوماً بعد يوم، قبل حرب غزة بكثير، وهي تفاعلت وانفجرت عند أحداث غزة، كاحتجاج مباشر عليها، وكاحتجاج متراكم على فكر يميني فاشي عنصري، كان ينمو قبلها، وهو الذي قاد إليها.

لقد كانت أحداث غزة، نموذجاً لما يمكن الفكر الفاشي الإسرائيلي أن يكشف عنه. وهو ما أخاف أحرار العالم. وهو ما دفعهم للتظاهر احتجاجاً على سياسة «إسرائيل». وهو ما يجب أن يحرص عليه الفلسطينيون، فيعمقوا طرح قضيتهم بوصفها قضية عدالة إنسانية، ضد كل ما هو شرير.

العدد التاسع عشر - السنة الثانية - نيسان (أبريل) ٢٠٠٩

نفاق الحضارة التي تدعي الديمقراطية

قبل سنوات، نجح نائب عنصري في انتخابات سويسرا، فقامت قيامة «إسرائيل»، وشنت حملة إعلامية كبرى، بدا معها أن الديمقراطية في العالم، أصبحت كلها في خطر، وأن قيم الحرية ومحاربة العنصرية أصبحت مهددة.

اليوم ينجح في «إسرائيل» حزب عنصري، ويصبح هذا الحزب القوة الثالثة فيها، ويتحالف معه بنيامين نتنياهو ويصبحان معا الحزبين الحاكمين في الكيان، وينال زعيم الحزب العنصري هذا وزارة الخارجية، وتصبح وزارة الخارجية كلها تحت إمرته، ومع هذا كله، فإننا لا نسمع أبدا كلمة استهجان أو استنكار لهذا الذي يجري. إذ لم تعد العنصرية خطرا يتمثل في هذا الشخص أو ذلك، بل أصبحت القوة الحاكمة والموجهة للحكم والسياسة.

وهناك أحزاب غربية، شاركت «إسرائيل» دائما في حملاتها على الظواهر العنصرية في العالم، ولكن حين أصبحت العنصرية جزءا أساسيا من الحكم فيها، صممت كل الأحزاب الغربية، بل واصلت التعامل مع «دولة إسرائيل» على أنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وستواصل التعامل مع وزير الخارجية الجديد على أنه من نتاج الديمقراطية المقدسة والمقبولة.

هذه السياسة الغربية المناقفة، برزت بوجه آخر، وبحجج سياسية مختلفة حين نجحت حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية الأخيرة. وحين اعترض على حركة حماس، رغم الانتخابات الديمقراطية التي أشاد بها الجميع، قيل: نحن مع الديمقراطية التي أدت إلى نجاح حماس، ولكننا ضد حماس التي تتبنى مواقف لا نقبلها. ولم تكن هذه الصيغة سوى خدعة لغوية لتبرير الوقوف ضد نتائج الديمقراطية التي يحاول الغرب أن يرهبنا بها، ثم يتخلى عنها حين ترهبه ديمقراطية الشعوب ونتائجها. لكن اللافت أن الغرب تخلى حتى عن هذه الخدعة اللغوية في التعامل مع أحزاب العنصرية الإسرائيلية، فلم يقل نحن نقبل ديمقراطية الانتخابات الإسرائيلية، ولكننا نرفض سياسة الحزب العنصري الذي فاز. وقريبا سنجد الغرب كله يتعامل مع وزير خارجية عنصري، ويقول لنا بوقاحة: لماذا تستغربون؟ هذه هي الديمقراطية. ويبقى أن نشير إلى الفارق الضخم بين المسألتين، فما رفضه الغرب في التجربة الفلسطينية هو

التعامل مع حقوق حركة تحرر وطني تتاضل لتتخلص من الاحتلال، وما قبله الغرب في التجربة الإسرائيلية هو التعامل مع عنصرية مؤهلة ومنظمة في أحزاب وصلت إلى الحكم بالانتخابات، ومن دون أن ننسى أن النازية وصلت إلى الحكم بالانتخابات أيضاً.

إننا نشهد على امتداد العالم، عملية نفاق سياسي في التعاطي مع الموضوع الفلسطيني، ومع القضية الفلسطينية، ومع الشعب الفلسطيني، وقد أدمن الغريون التعاطي مع هذا النوع من النفاق. ولعل المرارة أصبحت كبيرة جداً عند مواصلة استعمال هذا النفاق بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة وأهلها. لقد دمرت «إسرائيل» كل المرافق التي تمكّن قطاع غزة من مواصلة الحياة الطبيعية، وقتلت عدداً كبيراً من المدنيين ومن الأطفال بالذات، ثم انتهى الأمر بساسة الغرب إلى عقد المؤتمرات، ليس من أجل إدانة عدوان «إسرائيل»، وليس من أجل محاكمة مجرمي الحرب فيها، وليس من أجل مساعدة المنكوبين الفلسطينيين، بل من أجل محاصرة غزة، ومنع ما يسمونه تهريب السلاح إليها. وهكذا، بدلاً من محاصرة «إسرائيل» وعدوانها وجرائمها، يحاصر الشعب الذي تعرض للعدوان ولارتكاب الجرائم. إنه النفاق، نفاق الحضارة التي تدعي الديمقراطية.

العدد العشرون - السنة الثانية - أيار (مايو) ٢٠٠٩

أمن مصر القومي

يتذكر الطلاب العرب الذين درسوا في الجامعات المصرية، أن أساتذتهم كانوا يعلمونهم دروساً متوالية عن أمن مصر القومي. كانوا يقولون لهم إن أمن مصر يبدأ من فلسطين. وكانوا يستشهدون على ذلك بسرد تفاصيل الحملات العسكرية التي كانت تتعرض لها مصر. فبعض الحملات في زمن الإسكندر، كانت تأتي من فلسطين إلى القاهرة ومصر عبر سيناء. وبعضها في زمن نابليون، كانت تأتي إلى مدن مصر، ثم إلى سيناء، ثم لا تستطيع أن تقول إنها سيطرت على مصر إلا بعد أن تذهب إلى فلسطين وتسيطر عليها، وعند ذلك تكون قد اكتملت لنابليون السيطرة على مصر.

لكن هذه السيطرة النابليونية انهزمت في حادثين. انهزمت أمام أسوار عكا حين استعصت على أساطيل نابليون أيام حاكمها (الجزار). وانهزمت داخل القاهرة نفسها حين اغتال شاب سوري (سليمان الحلبي) الجنرال كليبير احتجاجاً على الاحتلال الفرنسي وجرائمه.

ويتذكر الطلبة العرب أيضاً، أن أساتذتهم في الجامعات المصرية كانوا يعلمونهم قائلين إن أمن مصر يأتي من النيل، من نهر النيل الذي ينبع من أواسط القارة الأفريقية (بحيرة أوغندا)، ثم يسير مخترقاً السودان إلى مصر، وأن نهر النيل هو شريان الحياة في مصر، وأن مصر سميت بسبب ذلك «هبة النيل».

وكان الأساتذة يقولون لطلابهم: لذلك.. إن ما يجري في السودان هو جزء من أمن مصر، ومصر معنية دائماً بنوع الحكم الذي يتولى السلطة في السودان، وإن السياسي السوداني يعرف ذلك، ولهذا فما من زعيم سوداني، وما من حزب سوداني إلا سعى إلى إنشاء علاقة وثيقة بمصر، سواء كان في السلطة أو ساعياً إليها.

في ضوء هذه الدروس التي تعلمها الطلاب العرب على أيدي أساتذتهم المصريين، فإنهم يدركون الآن، كم أن مصر مهددة بسبب وجود دولة «إسرائيل» التي تسيطر على فلسطين، وكم أن مصر مهددة بسبب أحداث دارفور، وبسبب التدخل الأجنبي في دارفور، وبسبب وضع العراقيل أمام مصر لكي لا يكون لها

دور قيادي في معالجة أزمة دارفور. وحين يتحدث بعضهم عن احتمال تقسيم السودان، بين شمال وجنوب، وبين شرق وغرب، يهتز كرسي أي حاكم مصري مهما كان اسمه، وبخاصة حين نفترض أنه لا بد لحاكم مصر أن يكون ملماً بتاريخها، وبأسس أمنها القومي، كما تفرضه الجغرافيا السياسية، والجغرافيا المائية، وعبر التاريخ في مختلف عصوره.

.. وقدماً قال الراوي: جاء على مصر زمانٌ برز فيه رجل عجيب غريب. قال إن اسمه (سامي) نسبة إلى السمو. وقالوا إن اسمه شهاب بن شهاب الدين وهو من سلالة صلاح الدين. وقالوا إنه كان يخرج إلى القتال دون أن يحمل سلاحاً ظاهراً أو خفياً. وقالوا إنه كان يطلب من الناس أن يتبعوه فيتبعونه دون جدل. وأصبح هذا الرجل الغريب القادم من مكان بعيد، حديث الناس أجمعين. وظل اسمه غير محسوم لديهم، إلى أن جاء إمام المسجد يوماً وقال لهم، إنه متيقن، بعد درس واستطلاع عميقين، من أن الاسم الحقيقي للرجل الذي يتحدثون عنه هو (السامي شهاب)، أو (الشهاب السامي)، وأنه درس التاريخ وتعمق فيه، وأنه أراد أن يحمي أمن مصر، فلم يجد وسيلة لذلك سوى دعم أهل فلسطين، لكي يتخلصوا من حكم «إسرائيل» التي يهدد وجودها أهل مصر.

لم يفهم البدو المنتشرون في سيناء معنى هذا الكلام، ولكنهم تذكروا مما يتناقلونه حتى الآن عن أجدادهم أنهم أخبروهم، عن يوم جاء فيه الصليبيون إلى مصر بقيادة ملك الفرنجة، وأن ملك الفرنجة جاء في حملته التاسعة، لأنه أصبح على يقين أنه لكي يستطيع الصليبيون السيطرة على فلسطين، فلا بد لهم أولاً من السيطرة على مصر.

الشهاب السامي- قال الراوي- فهم الدرس. فهم أنه لكي تحفظ أمن مصر، فلا بد أن تحارب الفرنجة في فلسطين.

العدد الحادي العشرون - السنة الثانية - حزيران (يونيو) ٢٠٠٩

وزير خارجية حسب المقاس

حين يذهب الإنسان إلى السوق ليشترى بذلة، يدقق طويلاً كي تكون البذلة على مقاسه، أما بنيامين نتياهو، رئيس الوزراء، فهو رجل طموح، ولذلك فإنه يجتهد طويلاً، ويخطط ويناور، لا من أجل بذلة، بل كي يصنع وزير خارجية على المقاس.

الكل يعتقد خطأً، أن نتياهو زعيم حزب «الليكود»، خاض الانتخابات وحصل على عدد من الأصوات، وأن أفيغدور ليبرمان زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، خاض الانتخابات أيضاً وحصل على عدد من الأصوات..

وحين جاء أوان تشكيل الوزارة نشأ تحالف ضروري بين الحزبين، وهكذا أصبح نتياهو رئيساً للوزراء وأصبح ليبرمان وزيراً للخارجية، لأن ليبرمان وضع هذا الشرط من أجل التحالف، ولأن نتياهو قبل الشرط مضطراً.

وفي داخل هذه الحكومة، بدأ ليبرمان يتفنن في إطلاق التصريحات. فهو يريد تهجير العرب من «إسرائيل»، وهو يريد منعهم من الترشح لانتخابات الكنيست، وهو لا يريد سلاماً مع سوريا، وهو يرفض إنجاز سلام مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وهو لا يؤمن بحل الدولتين، ويرى أن الحكم الذاتي هو أقصى ما يستحقه الفلسطينيون. وبسبب هذه التصريحات وُصِف ليبرمان بأنه رجل متطرف، وبسبب وجود هذا المتطرف أصبح نتياهو رجلاً يوصف بأنه معتدل.

ولكن الإسرائيليين يعتقدون أن هذا التطور للأحداث ليس صحيحاً، وأن التطور الصحيح هو أن نتياهو هو الذي صنع ليبرمان، صنعه على مقاسه، تماماً كما يصنع قمصانه وأحذيته وجواربه. وتأكيداً لذلك، يروي لنا الكتاب الإسرائيليون في صحفهم، أن ليبرمان انتسب إلى حزب الليكود عام ١٩٨٣، وبعد ذلك بعشر سنوات، أي في عام ١٩٩٣، أصبح ليبرمان مديراً عاماً للحزب تحت قيادة نتياهو. وفي عام ١٩٩٦ حين أصبح نتياهو رئيساً للوزراء قام بتعيين ليبرمان مديراً لمكتبه، وعرف ليبرمان منذ ذلك الحين، وحسب الصحف الإسرائيلية، بأنه رجل المهمات القذرة لنتياهو. وقد أمضى ليبرمان في هذا المنصب سنة واحدة فقط، لماذا؟ لأنه اضطر للاستقالة بعد أن اعتدى بالضرب العنيف على أحد الأطفال.

لكن ننتياهو لم يتخلّى عن ليبرمان. ولاحظ أن أنصار ليكود يتقلصون، لأن حزباً آخر أكثر تطرفاً بدأ يكتسبهم، هو حزب المهاجرين الروس «إسرائيل بعليا» بزعامة ناتان شيرانسكي، فقرر تدمير حزب شيرانسكي، وأوكل المهمة إلى حليفه ليبرمان. أنشأ ليبرمان حزب «إسرائيل بيتنا»، وبدأ يفوض في نبع التطرف الروسي هذا، ويسحب أصوات المهاجرين الروس إلى ميدان ننتياهو، وما إن جاءت الانتخابات الأخيرة حتى أصبح حزب ليبرمان هو الحزب الثالث في «إسرائيل»، واستطاع ننتياهو بالاستناد إليه أن يشكل الوزارة الإسرائيلية، وكان لا بد من تقديم جائزة تقدير للبرمان. وهكذا عُيّن وزيراً للخارجية، وزير خارجية على مقاس ننتياهو، وزير خارجية يقول كل ما من شأنه أن يجعل من ليبرمان رجلاً متطرفاً، ويجعل من ننتياهو بالمقابل رجلاً معتدلاً.

يتباهى ليبرمان ويقول: «أنا أريد أن أكون رجلاً مغفلاً»، لماذا؟ لأن المغفل وحده هو الذي يستطيع أن يتحمل آراء السياسيين الإسرائيليين الذين يتحدثون عن التسويات السياسية. ويتباهى ليبرمان ويقول بأن «إسرائيل» تخوض حرباً تشبه حرب الشوارع، مع الفلسطينيين ومع حزب الله ومع إيران، وفي حرب الشوارع، يقول، عليك أن تبحث عن فتوة الحارة وتحطم عظامه. وهكذا يجب الإغارة على إيران، وقصف السدّ العالي في مصر، وقطف رأس حزب الله، وقتل نصر الله وعدم الانتظار إلى أن يختبئ.

إن ما يقوله ليبرمان، هو ما يؤمن به ننتياهو فعلياً، وهو سبق له أن عطّل مفاوضات التسوية ثلاث سنوات كاملة، عملاً بنصيحة المحافظين الجدد حتى قبل أن يحكموا. وأهمية ليبرمان الآن، أنه يريح ننتياهو من إعلان هذه المواقف بنفسه، فينال هو صفة التطرف وينال ننتياهو صفة الاعتدال. إنه وزير خارجية حسب المقاس لكل من يرغب.

أوباما .. أوباما .. سبحان مغير الأحوال

شاع في الإعلام، أن بنيامين نتنياهو رئيس وزراء «إسرائيل»، هو العدو السياسي اللدود لباراك أوباما، لأنه يرفض خطته للتغيير. يرفض شعار حل الدولتين، ويرفض وقف الاستيطان. واحتدم الصراع حتى ليخيل للمتابعين أن حزبين نشأ في العالم، حزب أوباما الأميركي وجل أعضائه من المسلمين والعرب، وحزب نتياهو وجل أعضائه من الإسرائيليين والمعادين للحزب الديمقراطي الذي استطاع أن يتربع في البيت الأبيض من خلال شخص أسود.

لكن الوقائع على الأرض تقول شيئاً آخر مناقضاً، تقول إن نتياهو تكشف عن صديق لأوباما، صديق مخلص وودود. ولذلك قصة تُروى.

لقد رفع أوباما شعار التغيير، وهو قال وشرح ودعا بكفاءة الأستاذ الجامعي القدير، إلى تغيير علاقات أميركا مع العالم الإسلامي. وبما أنه يعرف أن القضية الفلسطينية تكمن في عمق أعماق العالم الإسلامي هذا، فقد ركز على ضرورة إيجاد حل عادل وسريع وإيجابي لها. لكن نتياهو هذا القادم من أعماق اليمين الإسرائيلي، وقف له بالمرصاد، وقال: لا. لا نقبل بالتخلي عن أرض إسرائيل التاريخية. لا نقبل بتمكين الفلسطينيين من بناء دولة تهددنا. لا نقبل بالتنازل عن القدس عاصمتنا الأبدية. لا نقبل بأن لا يسلم الفلسطينيون بهوية دولتنا اليهودية. لا نقبل بالتخلي عن منابع المياه، أو عن الأجواء، أو عن مياه البحار الإقليمية. وبسبب ذلك كله فإننا لا نقبل أيضاً أن نتفاوض مع الفلسطينيين على أساس شعار حل الدولتين، ولا نقبل بوقف الاستيطان الذي هو الرمز الحقيقي للصهيونية. وحين تجمعت هذه اللآءات كلها، بدا كأن كل خطة أوباما للتغيير مهددة بالزوال والتلاشي، وأصبح الأمر يحتاج إلى منقذ يمد يد العون إلى رئيس أكبر دولة في العالم.

وتشاء الصدفة، الصدفة التي لا وجود لها في علم التاريخ، أن يكون المنقذ المنشود هو نتياهو نفسه، فهو الذي صنع المشكلة، وهو الذي سيحلها بكلمة سحرية من عنده. وهكذا تم الإعلان عن خطاب سيلقيه نتياهو على طريقة أوباما. وفي جامعة بار إيلان علي غرار جامعة القاهرة، ويسرّب فيه خلسة الدواء السحري اللازم. وقد تمثل هذا الدواء في كلمة واحدة وحيدة، نطقها

نتيهاهو فإذا بها تفتح الأبواب المغلقة، وتصبح الترياق الذي يأتي من العراق، كما تقول الأساطير.

لقد ملأ نتيهاهو خطابه، على طريقة السحرة، بكل ما هو مناقض للدولة الفلسطينية. وضع أحجية هنا. ووضع حجراً هائل الحجم هناك. وباباً مغلقاً في الرواق. ووحشاً أسطورياً أمام الباب الذي يفتح على مجال الضوء، حتى إنه يمكن أن يتوه كل من يقرأ أو يسمع أو يشاهد. ثم ابتعد قليلاً عن كل هذه الخدع، وسجل على الحائط بخط باهت لكنه مقروء: الدولة الفلسطينية. وحين عُرض الأمر برمته على الرئيس الأميركي، بدا الرئيس الأميركي بائساً ومرتبكاً ومحبطاً، وهو ينقل بصره بين الأحاجي والوحوش، ثم انفجرت أساريه، وانتشى من الفرح وهو يشاهد تلك الكلمة السحرية مكتوبة على الحائط. رأى أنها كلمة لم يخطها بشر، بل كانت كلمة تتبع من عمق الأشياء، فتغلب على الأحاجي والوحوش، وتتربع وحيدةً وسيدةً للمشهد السياسي كله.

وهكذا.. فإن أوباما نسي كل الفوضى التي جاءت في خطاب نتيهاهو. نسي الماضي والحاضر. نسي التاريخ والجغرافيا. ونسي الصراعات والاتفاقات. ونسي الصحيح والكاذب. نسي الألاعيب. ونسي المناورات. وتذكر شيئاً واحداً فقط، هو أن نتيهاهو جاء ومعه الكلمة السحرية «الدولة الفلسطينية»، مكتوبة على حائط من نار. حتى إن أوباما تفاعل بأن خطته في التغيير ستمضي نحو حالها، والفضل في ذلك يعود إلى نتيهاهو. نتيهاهو الذي نستطيع حتى أن نغفر له، أنه نسي الشرط الثاني الداعي إلى وقف الاستيطان.. فسبحان مغير الأحوال. لقد استقبل بالأحضان، ولم يطلب أحد منه شيئاً. لم يطلبوا منه حتى أن يعترف بشروط اللجنة الدولية الرباعية.

العدد الثالث والعشرون - السنة الثانية - آب (أغسطس) ٢٠٠٩

أوباما . . الخطيب الدائم من دون فعل

يتصرف بنيامين نتنياهو رئيس وزراء «إسرائيل»، على أنه نداءً للرئيس الأمريكي باراك أوباما . أوباما يعرض ونتنياهو يرفض . أوباما يصرح ونتنياهو يردّ عليه . أوباما يطلب ونتنياهو يتجاهل الطلب .

في الجهة المقابلة، يتصرف أوباما على أنه أمام خصم عنيد هو بنيامين نتنياهو، ويجب تطويعه بعناية، وبرقة، وبهدوء .

أحياناً ينسى أوباما أنه رئيس الدولة الأعظم، ويظهر كطبيب يعالج مريضاً نفسياً، يتحمل منه الغضب والصياح وحتى التلويح له بالأيدي مهدداً . وأحياناً ينسى نتنياهو أنه رئيس حكومة «إسرائيل» التي تتلقى كل المساعدات من البيت الأبيض لتعيش، فيخطط، ويعلن، ويرفض، ويبني، ويظهر كقائد عسكري يكاد يهاجم مقر الرئيس الأمريكي في البيت الأبيض .

ما الذي يحدث حتى تظهر الأمور بهذه الصورة الخالية من كل منطق؟

نسجل هنا أربعة مواقف أعلنتها إدارة أوباما، وفيها إحراج كبير لـ«إسرائيل»: الموقف الأساسي الداعي لوقف الاستيطان بالكامل . الموقف الداعي إلى ضرورة أن تتضمن «إسرائيل» إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية . الموقف المذكور بقرار محكمة العدل الدولية ضد الجدار العازل واعتباره غير شرعي ويجب هدمه . وأخيراً الموقف الرفض لبناء ٢٠ وحدة سكنية في حي الشيخ جراح في القدس . أربعة مواقف أساسية . كان يكفي موقف واحد منها لكي يدفع «إسرائيل» باتجاه بيت الطاعة . لكن بيت الطاعة لا يزال خالياً، وبدلاً من أن يُهيأ للسكن، تجري المفاوضات المكثفة لإرضاء الزوجة الغاضبة، وتتخذ المفاوضات الشكل الآتي: مفاوضات أمريكية - إسرائيلية بشأن الاستيطان، تحيط بها حملة إعلامية مكثفة تقول إن الطرفين على وشك الوصول إلى حل وسط . ثم اجتماع يعقده الرئيس أوباما مع كل أطراف اللوبي اليهودي في واشنطن، ويبدل جهده في اللقاء لكي يقنعهم بموقفه، ولكي يطمئنهم إلى أنه لن يتراجع عن دعم «إسرائيل»، والمحافظة عليها لتبقى أكبر قوة عسكرية بوجه العرب . وأخيراً بروز نغمة جديدة في خطابات نتنياهو تقول وتكرر أنه أبلغ

العرب ضرورة أن يقدموا شيئاً لإرضاء «إسرائيل». وهي كلمات عامة تحدد طلباً محدداً، اسمه التطبيع المبكر مع «إسرائيل».

بالمقارنة بين هاتين الصورتين، صورة أمريكا التي تعرض، وصورة «إسرائيل» التي ترفض، تبدو الأمور غير منطقية على الإطلاق. فثمة قضايا ملموسة ومحددة تتحدث عنها أمريكا، وثمة بالمقابل محاولة للعلاج عبر اجتماعات ترضية، تظهر أمريكا كأنها هي المخطئة، وهي المذنبة بحق «إسرائيل».

لماذا تظهر الأمور بهذه الصورة؟ بسبب نقطة واحدة فقط، هي أن الرئيس أوباما لم يقرر حتى الآن سوى أن يتكلم. ولم يقرر حتى الآن أن يفعل شيئاً. يريد أن يقنع العرب بالكلام. ويريد أن يقنع «إسرائيل» بالكلام. ويريد أن يحل أصعب المسائل الدبلوماسية العالمية العالقة منذ نصف قرن بالكلام. بينما تكفي لحظة فعل واحدة حتى يصبح أهم رئيس في التاريخ الأمريكي الحديث، وبواسطة إقدامه على حل مشاكل مستعصية، بموقف عملي إرادي واحد.

لماذا يحدث ذلك؟

ربما لأن الرئيس أوباما جاء مكلفاً تحسین صورة أمريكا في العالم، بعد أن شوها بشراسة، المحافظون الجدد، ودميتهم جورج بوش، ولم يأت قط ليحل مشاكل أمريكا مع العالم. وهو لذلك يلجأ إلى الخطابات ولا يلجأ إلى الفعل. وبهذا سيكون رئيساً أمريكياً «آخر»، ولن يكون أبداً رئيساً أمريكياً فاعلاً، وبالأخص بالنسبة إلى «إسرائيل»، وبالنسبة إلى الشعب الفلسطيني. بينما يتمنى الكثيرون أن يكون العكس هو الصحيح.

ثمة حاجة إلى من يذكر أوباما بأنه أصبح يقيم في البيت الأبيض، ولم يعد أستاذاً يحاضر في مدرج الجامعة.

العدد الرابع والعشرون - السنة الثانية - أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩

حرب أميركا على الكنعانيين

إذا كنت من النوع الذي يحب الرعب، حتى إنك تسعى إلى رؤية ذلك النوع من الأفلام التي تتفنن في اختراع مشاهد رعب لم تخطر على بالك من قبل، فثمة في السوق العديد من أسطوانات الأفلام التي يمكن شراؤها والاستمتاع بها إلى حد الرعب المرعب. أما ما سيحدث بعد ذلك، فيعتمد على قوة أعصابك. فهناك من يعجز عن النوم، وهناك من يخاف من تذكر الخوف، وهناك من يعتقد أن الرعب سيأتي بكل مخاطره لحظة إطفاء الضوء. وهكذا.

ومع الزمن، ومع العادة، ومع رؤية الأفلام والمشاهد، يعتاد الإنسان رؤية الرعب، ولا تعود المناظر المرعبة قادرة على إثارته، أو تحريك مشاعره، فيسعى إلى الحصول على ما هو أغرب، ثم على ما هو أكثر غرابة، وهكذا.

ولكن أصبح لدينا الآن هدية نقدمها إلى هواة أفلام الرعب هؤلاء. ففي السوق كتاب يستطيع أن يلبي مطالبهم، بل يستطيع أن يتفوق على أي فيلم يمكن شراؤه أو مشاهدته. وبالتأكيد فإن هواة أفلام الرعب سيستخفون بهذا الكلام، إذ هل يمكن كتاباً، أي مجموعة من الصفحات نقرأها بعيوننا ونحن جالسون، أن ينوب عن مشاهد كاملة، مشاهد حية، يتجول فيها بشر بين البيوت، رجالاً ونساءً، يحملون المعاول، ويشحذون السكاكين، ويطلقون النار من أسلحة أوتوماتيكية، ويجزّون الأعناق، ويتلذذون برؤية الدم يتدفق من الرقاب والصدور، هل يمكن كل هذه المناظر أن تنوب عنها كلمات، مجرد كلمات مرصوفة في كتاب؟

إن السؤال مشروع، وإن الاستتكار مبرر. لكن ماذا لو أصررنا وقلنا لكل هواة أفلام الرعب: نعم، نحن لدينا كتاب، كتاب واحد، يتحدى كل أفلام الرعب. ويمكن بعد أن يهتدي إليه هواة أفلام الرعب، أن يقبلوا على شرائه بكتافة، حتى ليصبح من المحتمل أن يفلس أصحاب الأفلام، وأن تكسد تجارتهم.

احفظوا معي اسم الكتاب: أميركا والإبادة الثقافية.. لعنة كنعان الإنجليزية.

واحفظوا معي اسم المؤلف: منير العكش.. ابن مدينة حلب السورية القادم إلينا من جامعات أميركا ومعاهدها.

واحفظوا معي اسم الناشر: دار رياض الريس للكتب والنشر- بيروت.

اشتر هذا الكتاب، واجلس في فراشك، وابدأ بالقراءة عمّا يسمونه «اكتشاف الرجل الأبيض لأميركا». وحين تصل إلى الصفحة العشرين قد يحدث معك ما حدث معي. لقد أغلقت الكتاب، وتوقفت عن القراءة، وقمت من فراشي، وأشعلت النور القوي، لأتخلص من الخوف الشديد الذي انتابني. وفي اليوم التالي عجزت أن أعود إلى قراءة الكتاب، خشية أن تعود إليّ مشاعر الخوف السابقة نفسها.

من أين يأتي كل هذا الخوف؟ من كتاب تاريخي، علمي، موثق، وكل مصادره أميركية، يرويها كتاب، وباحثون، وقضاة، ومؤرخون، وسياسيون، ورجال دين. وهم يروون كلهم بافتخار لا حد له، ما فعلوه مع الإنسان «الهندي» الذي جاؤوا إليه في بلاده أميركا، فحاصروه وحاربوه وقتلوه. الإنسان «الهندي» الذي جاؤوا إليه في مزارعه وبيوته، فسلبوا الزرع، وهدموا البيت، واغتصبوا النساء، ثم حولوا كل ذلك بعد أن انتصروا إلى شيء اسمه «الحضارة». حضارة كانت مفرداتها كما يأتي: السلب، القتل، الاغتصاب، نشر الجراثيم، اغتصاب الأطفال بشكل منهجي في المدارس. وكان من أبسط نتائج ذلك، أن الأطفال بدأوا بالانتحار ليتخلصوا من الاغتصاب اليومي، وأن الآباء بدأوا بالانتحار ليتخلصوا من الإحساس بالذلل وهم لا يستطيعون حماية أبنائهم.

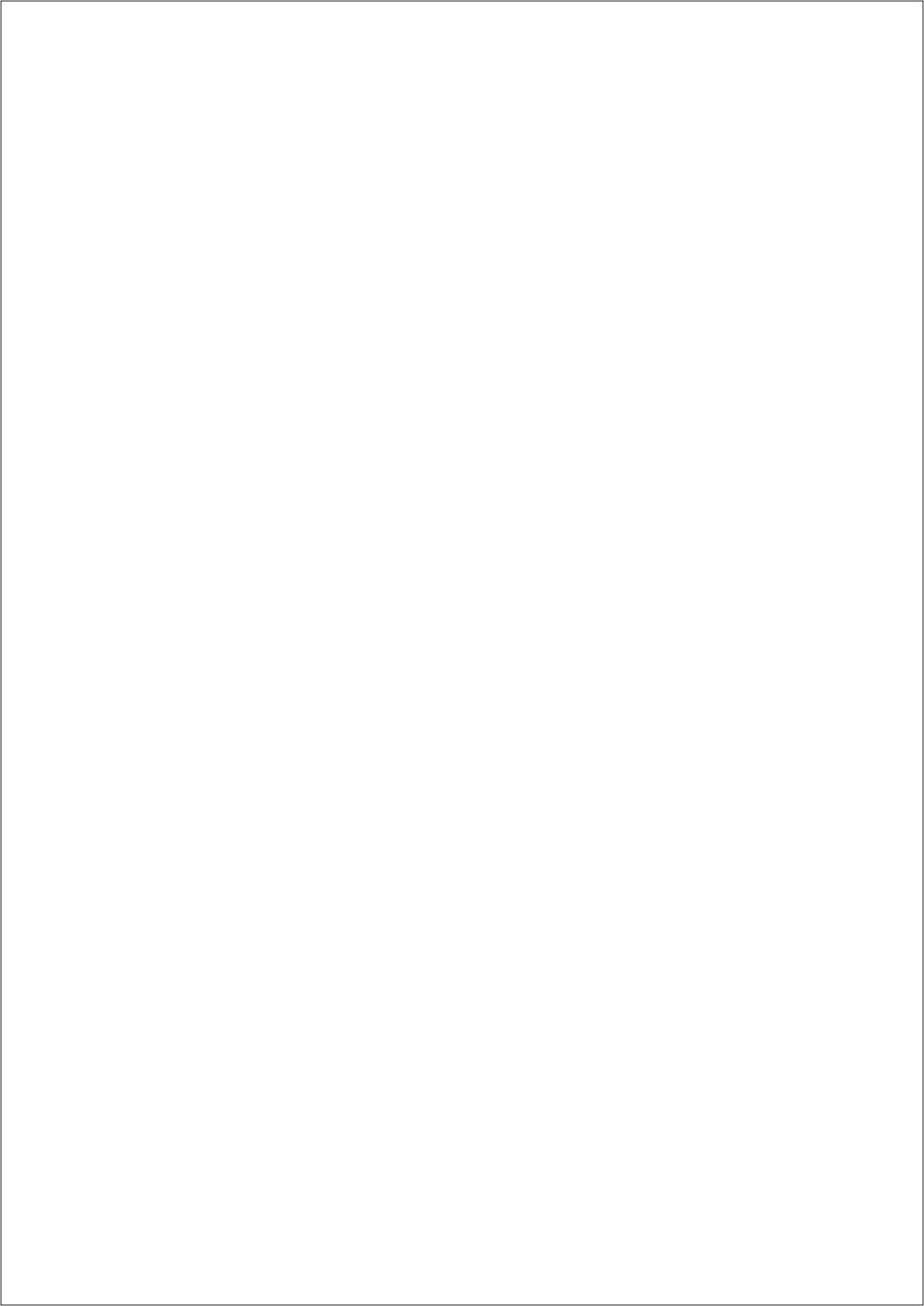
عناوين الرعب هذه مع كل تفاصيلها، أخذها الرجل الأوروبي من تأويل مشوّه لتراث التوراة، من «يشوع الذي أمره الله أن يبني الكنعانيين (أي الفلسطينيين) الذين لم يكونوا يختلفون عن هنود اليوم»، كما تسجل ذلك محاضر جلسات الكونغرس الأميركي الرقم ٣٣ في الجلسة الرقم ٢٣.

إنها الحضارة التي ولدت «إسرائيل»، أو تراث «إسرائيل» الذي أوجد هذه الحضارة.. سيان. ولكن فيلم الرعب الحضاري هذا استمر ٥٠٠ سنة أو يزيد، وهم يواصلونه مع الشعب الفلسطيني حتى الآن.

اقرأوا الكتاب، لتفهموا «إسرائيل» من خلال أميركا، أو لتفهموا أميركا من خلال «إسرائيل». وستصبحون عندها من هواة أفلام الرعب.

**مجلة العودة
كلمات على طريق العودة**

**«تحت الخيمة»
حسام شاكر**



العدد الأول - السنة الأولى - تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٧

النكبة لم تكتمل بعد

للنكبة مفهومها الأوسع. هي إن تصوّرناها مجرد فعل «فيزيائي»، قوامه الاقتلاع والإحلال، فإنّ الجانب غير المرئيّ منها يتجلّى في العدوان على الذاكرة. ذلك الأخير هو «الشقّ المعنوي» من النكبة. لذا، فإنّ «مشروع النكبة» في نطاقه الأوسع لم يكتمل بعد، وقد لا يكتمل إلا إذا تخلّى الفلسطينيون عن ذاكرته.

بهذا تتضح المعادلة: إذا كانت النكبة هي اقتلاع الإنسان من وطنه، فإنّ العدوان على الذاكرة يرمي إلى اقتلاع الوطن من الإنسان. يكون مفهوماً بالتالي، لماذا كان الاستهداف المباشر للذاكرة التاريخية الفلسطينية، ولماذا محاولات انتزاع فلسطين وهويتها من الوعي الجمعي للأجيال التالية من شعبها، بل ولماذا السعي لتغييب فلسطين عن الوعي الإنساني؟

ليس خافياً أنّ مشروع الاحتلال راهن مبكراً على اهتراء الذاكرة الفلسطينية وتلاشيها، بمفعول الاقتلاع والتهجير والانقطاع بين الأجيال. كانت المراهنة أنّ جيل النكبة «سيموت»، وأنّ الجيل التالي «سينسى». بدا واضحاً أنّ جيل النكبة لم يطمس الذاكرة، بل أحاطها بوعيه وتشبّث بها، فكانت رمزية المفتاح والخيمة والتفني بيافا وحيفاً وعكاً وبيسان شاهدةً على ذلك.

لقد جاءت الاستجابة الفلسطينية التلقائية، بالتشبّث بالهوية والخصوصية، التي تصلبت واكتشفت ذاتها أكثر من أي وقت مضى، فغداً صقل الهوية الفلسطينية بحد ذاته مشروعاً موجّهاً ضدّ الإلغاء والطمس. تحقّق بالفعل نوع من اتصال الذاكرة وتميرها إلى الجيل الثاني بعد النكبة، الذي أكدّ إرادة العودة ورفض المساومات عليها. أما الجيل الثالث، فقد اتجه إلى مأسسة مشروع الذاكرة والهوية، وعبر بها إلى القرن الحادي والعشرين.

ينبغي أن نقرّر أنّ الذاكرة ليست الماضي، بل هي الوعي بالتاريخ والجذور والهوية، وإدراك الخصوصية، وهي أيضاً الوعي بالذات، وعياً يتصلّ بالواقع وينفتح على المستقبل. يعني ذلك أنّ استلهاً الذاكرة ليس اتجاهاً ماضوياً، بل هو استجابة واعية لتحدي المستقبل الفلسطيني، واستعداد رشيد لصدماته. هو تعبير عن إرادة البقاء، فسؤال الذاكرة هو «أن نكون أو لا نكون»، ما دامت

الذاكرة هي حاضنة الشعب الذي تُسلب أرضه.

وضمن معادلة الصراع الشاملة، لا يفوتنا ما تمثله الذاكرة من ثقل هام في قضية فلسطين، أما استبعادها من الخطاب الفلسطيني في أي مرحلة، فلا يؤشر إلى إضعاف جوهرى للموقف الفلسطيني العام وحسب، بل من شأنه أن يعود بعواقب وخيمة في حمى البحث عن «الحل النهائي». فبين أيدينا مثلاً رؤى تروّج لقابلية الكيانية الفلسطينية لأن تختبئ وراء جدران الاحتلال في بؤر معزولة. هم يسمّون ذلك «دولة»، ويضمنون لها رفرقة الأعلام، واشترطهم أن تكون «قابلة للحياة»، أما «اللاجئون» فأمرهم يتعلق بحل «متفق عليه».

علينا اليوم، في هذا المنعطف الحرج، أن ننجز مهمة الاستدراك والمراجعة، بأن نصلح من خطابنا الرسمى والشعبي، وأن يتعاضد خطابنا السياسى والثقافى، وننفذ عنه غبار المراحل وكبواتها.

نعاود القول: لا يُسمَح للذاكرة الجمعية الفلسطينية بأن تستقر في أعماق النسيان، ولا أن تستجيب لمطالب الطمس والاقتناص والإلغاء. إنه فعل الممانعة المبدئى الذي يقتضيه الموقف وتتطلبه حماية الذاكرة المستهدفة. ليس من المقبول أن يُستدرج الإنسان الفلسطيني بعد كل هذه الأشواط الماراتونية لمطلب التجرد من ذاكرته، والتصل من هويته، والخروج من ذاته، بل وتقمص رواية الآخر له. لا ينبغي أن نطالب ذاكرة الجيل الجديد بأن تتوقف عند حدود الجدار العنصرى. فالذاكرة الفلسطينية لا تتوقف عند إشارة حمراء، ولا ينبغي لها ذلك. وهذه الذاكرة غير معنّية بالتكليف مع ما تراه «الرباعية» أو بمجاراة السلوك التصويتى في مجلس الأمن. ولمن لم يفهم بعد: من يحتمل أن يضع ذاكرته تحت رحمة أولئك الذين باعوا أمم العالم حكاية أسلحة الدمار الشامل؟!؛

العدد الثاني - السنة الأولى - تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧

ورقة الخريف الأخيرة

يصفونها بالديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. ويقولون إن جمهورها يتمركز في المعادلة، لا على أطرافها. حتى صانعو السياسة، فلسطينيا وعربيا ودوليا، ينشغلون بأراء الإسرائيليين ويرصدون اتجاهاتهم ورغباتهم، كما يتحسبون لتحوّلاتهم ومفاجأتهم.

يتحدّث المسؤولون والمحللون عن تلك المؤشرات بأصوات مسموعة. يسعفهم هذا في تقديراتهم وتخميناتهم، أو حتى لتبرير خطوات ومواقف ينبغي تسويقها. يُقال مثلا من باب الإقناع والمحااجة أو الردع: إن الإسرائيليين «مقتنعون الآن بهذا الأمر»، أو إنهم «رافضون لتلك الخطوة»، وعلى الجميع التسليم بهذا.

ذلك شأن الجمهور الإسرائيلي، لكن ماذا عن الشعب الفلسطيني وما يريد؟ هذا الشعب الذي يتذرع به الجميع، حتى بوش ذاته، من دون الالتفات إليه أو الإنصات لما يقول.

يريد الشعب الفلسطيني أرضاً وحقاً وحرية، وخياره هو المقاومة، ومشروعه هو الخلاص من الاحتلال، ولو بخطوات مرحلية. لكنّ ما يُقال في هذا الرواق المستتر أو ذلك المؤتمر المغلق أو تلك الجولة التفاوضية المتكتم عليها، هو شيء آخر بامتياز.

سنكتشف مرة أخرى أنّ النتائج مرتبطة بمقدماتها. يذهب «المسؤولون» الفلسطينيون إلى خريف تسوية جديد، مع إعفائهم من المساءلة أو المحاسبة عمّا سلف. لم يفتحوا آذانهم كي يسألهم أحد عن متاهة طويلة اجتازوها والتصقت باسم العاصمة النرويجية. لم يفتحوا باباً للنقاش أو المشاورة بشأن اتفاقات صاغوها وترتيبات أبرموها بالجملة، وحصد الشعب الفلسطيني ثمارها التي لا تثير الإعجاب.

ولأنّ المساءلة غير واردة في التقليد الرسمي الفلسطيني، فإنّ الإجابة جاهزة: هناك «تفويض شامل». إنها الذريعة التي تعني أنّ بوسعك أن تتفاوض وتواصل التفاوض، وأن تبرم الاتفاقات تلو الأخرى، وتعود إلى بيتك مباشرة. لا حاجة لأن تجتاز قنطرة مشاورة أو مساحة مساءلة، فالتفويض الممنوح لك هو أن تذهب إلى آخر الشوط الذي لا يبصر أحد نهايته، من دون أن تخضع للمحاسبة

أو الاستجاب. يمكنك أن تخرج على الشعب بمفاجآتك الجديدة، لتصادر خياراته كلها بجرّة قلم هنا أو إعلان منمّق هناك. بوسعك أن تتحدّث ليل نهار عن ملامح «الحل النهائي»، من دون أن تستند إلى مرجعية اسمها أولئك الذين سيدفعون الثمن وسيحملون النفقات من حقوقهم ومكتسباتهم ومستقبلهم.

هي حالة فلسطينية من التدهور، تمنحنا الانطباع بأنّ ثقافتنا الرسمية لا تتسع لمطلب المسؤولية. ليست هناك فرصة للسؤال أو المناقشة. لم تبق لجمهورنا الذي مرّفته المنافي وحاصرته حالة التشطي الراهنة منابر فعلية سوى الفضائيات ونقاشاتها الصاخبة، ومع ذلك تطلّ من خلالها الوجوه ذاتها التي عاقبها الفلسطينيون في انتخابات مدوّية. حتّى عندما تحدّثت صناديق الاقتراع وأحدثت اختراقاً ديموقراطياً، سرعان ما أسكتت منابر «التشريعي»، يليق بـ«المجلس الوطني» الراقد في سجل الذكري.

ربما تحمّل شعبنا شيئاً من تلك المعادلة في ما سبق. ليس لأنّ التجربة الديموقراطية كانت مقنعة، بل لأنّه رأى في البدء قيادة في مواقع النضال والمنافحة، أبصرها في الخنادق ورهن الاستهداف. كان يسعّ الفلسطيني وقتها أن يحسن الظنّ بمن يمسكون بالزمام ويتكبّدون المشاقّ. فقدت تلك المعادلة صلاحيتها، بعد أن تبخّرت الرمزية وتبدّلت المواقع واختلطت الأوراق واتسعت الشقوق.

كان علينا أن نلاحظ جيداً المدى الذي بلغه الانقسام بين الحالة الشعبية ومن يتصدّرون المشهد الرسمي. لنذكر فقط كيف خاض الفلسطينيون المعركة اليومية على الأرض في ذروة «انتفاضة الأقصى»، فيما هناك من سارعوا إلى إبرام اتفاقات جانبية وصياغة وثائق تتلمّص من حقوق الفلسطينيين المركزية، وبضمنها ما أتى على حق العودة ذاته فقوّضه تقويضاً، على الورق. حدث ذلك في ذروة تضحيات فلسطينية تفوق الوصف، أما الضالعون في تلك الخروق فما زالوا يلوّحون بما هو قادم من مفاجآت.

هو مسلك سياسي لا تتقصه الذرائع. هم يغامرون بقضية لها تاريخ من التضحيات، وينبغي أن يكون لها مستقبل لائق. وبكلمة، فإننا إن لم نستدرك ما جرى، ونكفّ عما يتسارع الآن من تجاوزات مذهلة، فإنّ شعبنا سيتكبّد مزيداً من الأثمان الباهظة والخسائر الفادحة.

على جوقه القرار الرسمي أن تسمع ذلك جيداً، وتعي المقصد، كي لا يشهد الخريف الراهن سقوط الورقة الأخيرة.

العدد الثالث - السنة الأولى - كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧

موسم الخروج من الذات

مصافحات دافئة وإيماءات لطيفة عبر أربع عشرة سنة، إعلانات تلو الأخرى وتصريحات تتلاحق. مع ذلك كله ما زلنا مجرد «فلسطينيين».

لن نعثر على نصّ واحد أو تصريح عابر، أو حتى إيماءة جانبية، عن «الشعب الفلسطيني»، فهناك «فلسطينيون» فقط. يريدوننا حفنة من البشر، بلا هوية أو تاريخ أو جذور، وبلا مستقبل أيضاً.

الخطاب الإسرائيلي وما والاه لا يسقط ذلك عبثاً، فالحديث عن «الشعب الفلسطيني»، يعني بالضرورة أنّ لنا ذاكرة وتاريخاً، وأننا نرتبط بوطن، وهو ما يعيد القضية إلى مرتبها الأول، ويستدعي ثنائية النكبة والعودة.

مقابل ذلك، هناك من يدفعنا لأن نتحاشى الاعتراف اللائق بأنفسنا، ويشغلنا بسؤال الاعتراف بالآخر. ذلك يجردنا من قوة الحق لمصلحة حق القوة، ويطوّقنا بالعجز عن التحسّب للآخر المناوئ لنا مناوأةً وجودية.

واضح تماماً أنّ الشعب الفلسطيني رغم كل تلك الأشواط التفاوضية غير مُعترف به، من أولئك أنفسهم الذين اقتلعوه، وعمدوا جاهدين إلى إلغائه من الوعي والإدراك. لم يتورّعوا عن نفي وجودنا، كما في الشعار الصهيوني الكلاسيكي: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، بل أثاروا تساؤلات كالتي عبّرت عنها غولدا مائير: «وأين هو الشعب الفلسطيني؟».

مقابل هذا الاستعلاء على فلسطين وتاريخها وهويتها وعلى وجود شعبها، انهمك المستوى الرسمي الذي يتصدّرنا، في التوجّه إلى التسوية فاقداً ذاكرته. لا يعبأ «مفاوضنا» الفلسطيني بهذا كله. ولذا فإنّ الجانب الإسرائيلي معضًى من الأسئلة الشائكة وليس مُطالباً بأي مراجعة في هذا السجل. عجز الذاهبون منّا إلى «أنابوليس» عن طرح الأسئلة الجوهرية، لذا فقد وجب عليهم أن ينشغلوا بالإجابة عن إملاءات متلاحقة يطرحها عليهم «شركاء التسوية»، وآخر ابتكاراتها الإقرار بيهودية الكيان الاحتلالي.

لنعدّ بذاكرتنا إلى الوراء قليلاً. فحتى «وثيقة الاستقلال» (١٩٨٨) اعترفت ضمناً بدولة الاحتلال، وما شهدته أيلول ١٩٩٣ هو تجديد «الاعتراف» المباشر، بل أكد

مسألة «حق» المشروع الصهيوني في الوجود على أرض فلسطين. هي محطات عدة حافلة بالتجاوزات، كما في سنة ١٩٩٨ عندما قام أعضاء المجلس الوطني من مقاعدهم تكريماً لكلينتون الذي زار غزة وقتها، فألغوا «الميثاق» وعطلوه بما يتساوق مع الاعتراف بالكيان الصهيوني والتنازل عن الحق التاريخي، فضلاً عن شطب المقاومة من الوثيقة التي أخرجت من المعادلة كرمي لتسوية مية.

كانت اندفاعات ماراثونية يصعب استيعابها، باتجاه التسليم بالأمر الواقع الاحتلالي. لكن هذا كله لا يُشبع النهم الإسرائيلي. فأخيراً طرح فريق أولمرت مطالب جديدة، تتعدى تنفيذ الجانب الفلسطيني طوعاً المرحلة الأولى من «خارطة الطريق» (تعني الوكالة الأمنية عن الاحتلال)، إلى المطالبة باعتراف يغوص في الأعماق، بأن الكيان الاحتلالي هو «دولة يهودية».

بات واضحاً في خريف المنعطفات، أن كل ما سبق من أعطيات مدفوعة من رصيد الحق الفلسطيني لم يكن كافياً لاسترضاء الخصم. هناك ظمأ لا يرتوي، وينبغي على مفاوضنا الفلسطيني أن يندفع لتلبية نداءاته.

ما طالبت به حكومة أولمرت عشية «أنابوليس» لا يعبر عن مسلك جديد، بل هو تجسيد لنزعة متأصلة في التعاطي مع الجانب الفلسطيني والأطراف العربية، منذ انطلاق قاطرة التسوية المتهالكة.

في مؤتمر مدريد (١٩٩١)، ألقى إسحق شامير خطاباً في الوفود العربية أعاد فيه ترويح مزاعم «الحق التاريخي» في فلسطين، فقال: «على مدى آلاف السنين قال شعبنا في كل فرصة على إثر شاعر المزامير: لن أنساك يا أورشليم، وعلى مدى آلاف السنين تمنينا لبعضنا البعض أن نكون في أورشليم».

تلك هي أجواء التسوية بالمعيار الإسرائيلي، وبه نفهم لماذا جاء إسحاق رابين يوم «المصافحة التاريخية» في حديقة الزهور بالبيت الأبيض (١٩٩٣) ليعلن أنه قادم من «أورشليم، العاصمة القديمة والأبدية للشعب اليهودي».

مع أفول الزعامة الرمزية عن المشهد الرسمي الفلسطيني، بدا التملص من الرواية الواقعية لقضية فلسطين ملمحاً طاغياً لمدرسة «الواقعية السياسية». تهامس بعضهم من قبل بأن علينا تجميد ذاكرتنا الفلسطينية إلى أن تحين فرصة انبعاثها. ولكن الذي حدث أن هناك من أصدر إشارات الحنو على ذاكرة الآخر المغتصب، وربما تقمص بعض ثناياها إن لزم، وكفيها هنا خطاب ألقاه محمود عباس في العقبة في حزيران ٢٠٠٣، تحدت فيه عن عذابات الآخرين

«عبر التاريخ»، ناسياً عذابات شعبه المتواصلة من الماضي إلى الحاضر. نكتشف قبل «أنابوليس» وبعده، أن ملابسات التسوية المتناقضة تحشرنا في الزاوية وتملي مطالب لا نجسد عليها. هي ترغمنا على الخروج من الذات، وأن تنحني ذاكرتنا إزاء ما حاكه الآخر من «ذاكرة» مصطنعة. بات علينا أن نتحدث عن «تل أبيب» وننسى يافا، وأن نسلم بالقدس المهوَّدة لمصلحة التفاوض على أحياء فيها، وأن نمجّد خطوط الرابع من حزيران، قبل أن يبدو بعضنا «أكثر واقعية» بالحنين إلى خطوط أيلول ٢٠٠٠، وربما إلى مسار الجدار العنصري الذي يدمغ حاضرنا ويمزق مستقبلنا.

العدد الرابع - السنة الأولى - كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨

تنازلات مؤلمة

«تنازلات مؤلمة» يتحدث عنها المسؤولون الإسرائيليون من موسم تفاوضي إلى آخر. وما يتضح في خلفية الصور التذكارية من كل جولة، أنها «تنازلات» لا تمس واقع الاحتلال ولا تأتي على مصالحه.

فمنذ «المصافحة التاريخية» التي دشنت حقبة أوسلو، اتضح المنطق الإسرائيلي المدعوم أمريكياً، الذي يحاول بيع الفلسطينيين توليفة من الرموز. وظيفته التسوية في هذا الشق لم تتجاوز منح الانطباع بالاستقلال الفلسطيني وتحقيق السيادة. وقد قيل وقتها عن صفقة الانطباعات تلك: إن الفلسطينيين تستهويهم الرموز، فامنحوهم إياها.

هكذا رُفِعَ الحظر عن الأعلام الفلسطينية، وعن الشارات واللافتات، وحتى عن المسؤولين الذين دخلوا عبر البوابات الاحتلالية التي ما زالت إلى اليوم في مواضعها تقريبا. رُفِرَت الأعلام وتزايدت الألقاب الرسمية وتناثرت المناصب، وكأن قطار التحرير بلغ محطته الأخيرة.

بعد أن أردناها دولة، حصلنا على «محكمة أمن الدولة». ولقاء مطالباتنا بالاستقلال، منحونا البساط الأحمر لاستقبال الوفود على وقع المعزوفات. ولأن الدولة تقتضي جيشاً، أغرقوا الساحة بغابة الأجهزة وقياسرتها، أولئك الذين لم يمنعوا أيّاً من التوغلات المتواصلة تحت العلم الفلسطيني. حتى طابع البريد الفلسطيني بات متاحاً للتداول، لكن قيمته ظلّت مدفوعة بالشيق، في مفارقة تختزل المشهد برمته.

ما جرى لم يتعدّ مقايضة الحقيقة بالرمز، والتخلي عن الجوهر لقاء المظهر. هو منطق تفاوضي مستحکم فرض ممارسة متأصلة في صلب عملية التسوية المزمّنة. لكنّ المفاصل الجوهرية لتلك العملية تبقى اختباراً لقابليّات ذلك المنطق على الاستمرار. فمباحثات كامب ديفيد الثانية، انهارت وقتها لأنّ الشعب الفلسطيني وقف بالمرصاد لأيّ توقيع يقرّ ابتلاع القدس في معدة الاحتلال. وقتها استشاط باراك حنقا لأنّ توليفة الرموز البديلة عن بؤرة الصراع كانت سخيّة برأيه. ظلّ مصمّمو العملية التفاوضية أنّ بضعة أميال في النطاق الأوسع

للمدينة قابلة للتسويق على أنها «القدس» التي ينشدها الفلسطينيون. بل كانت ضاحية أبوديس وقتها تتأهب لتلميع قد يجعل منها عاصمة الدولة المرسومة على الورق، ولن يتطلب الأمر سوى خيال خصب يستحضر الأقصى والقيامة والصور العتيق، استحضارا شعوريا وحسب، في احتفالية تجلجل فيها الحناجر التي أنهكها التفاوض.

إن كانت كامب ديفيد الثانية قد نزعت القناع عن التسوية، ليبصر الحالمون وجهها الحقيقي، فإن تيار القبول بالرمز بديلا من الجوهر لم ينكفئ. في اتفاقية المعابر مثلا، لسنة ٢٠٠٥، أمكن العثور على أشياء عدة سوى المعابر، فالعبور الفعلي السلس من قطاع غزة إلى العالم الخارجي بات حلما بعيد المنال. وما حدث وقتها أن أحد أباطرة الأمن الفلسطينيين أبرم اتفاقا، اكتشف العالقون على جانبي رفح أنه أوصد القصب الوحيدة التي يتنفس عبرها مليون ونصف مليون فلسطيني. أما الرسميون الفلسطينيون فلم يترددوا وقتها في الحديث عن «إنجاز» لا مثيل له، كما فعلوا إثر كل كارثة تفاوضية، وليس اتفاق الخليل الذي باع قلب المدينة للاحتلال سوى شاهد آخر.

الطامحون إلى تسجيل «إنجازات» في سيرهم الذاتية ليسوا قلة في الساحة الفلسطينية. وقد احتفى أحدهم في النصف الأول من التسعينيات بأنه «مهندس أوصلو». استدعى الأمر ابتسامات وأحاديث صحفية دافئة عن التجربة التفاوضية التي جرت تحت الطاولة، في مكان ما بالنرويج. صدرت كتب مخصصة للدعاية والترويج، تسوق التفاصيل المثيرة عن أمسيات التفاوض السري وكيف قضى أولئك أوقات الفراغ معا. لكن العمر الافتراضي لتسويق «إنجازات» كهذه لا يدوم طويلا، وهو ما أدركه «مهندس الاتفاق» ذاته، الذي يتحاشى اليوم الإشارة إلى دوره في هندسة الإخفاق.

لا يمكن استغلال الشعوب المجربة، أو بيعها للتغليب الزاهي دون المحتوى الحقيقي. لنذكر فقط أن أيلول ٢٠٠٠ كان موعدا لإجراء إعلان دولة فلسطينية، وأن مواطنينا الواعين جيدا لم يكثرثوا حينها بذلك التأجيل المتكرر. فالعبرة واضحة، لا مصلحة فلسطينية في دويلة ممزقة الأشلاء ومقطعة الأوصال وغارقة في بحر الاحتلال ومستعمراته. ومن يتصدر المطالبين اليوم بدولة كهذه، ليسوا سوى فرقاء السياسة الإسرائيليين، ومعهم بوش الذي أفاق على «رؤيا» تبشر بدولة «قابلة للحياة»، أي عالقة خارج تصنيفات السيادة.

اليوم، مع انطلاق قاطرة المباحثات الجديدة، وتوزيع الطواقم على اللجان التفاوضية المشتركة، يكون الموعد قد حان مجدداً لالتقاط مزيد من الصور التذكارية، والتأهب لتسويق «إنجازات» أخرى قصيرة الأجل.

وفي أول الأمر وآخره، يبقى الشعب الفلسطيني صاحب الكلمة، وسيكتشف الجميع مرةً أخرى أنه الرقم الصعب، الذي يستعصي على معادلات الحل التي تضع الاحتلال ثابتاً فيها.

العدد الخامس - السنة الأولى - شباط (فبراير) ٢٠٠٨

عائد إلى حيفا

(في وداع الحاج صالح طرسوسي)

أَدْرَكَ أَنَّ الَّذِينَ انْتزَعُوهُ مِنَ الْوَطْنِ أَعْجَزَ مِنْ أَنْ يَنْتَزِعُوا الْوَطْنَ مِنْهُ. أَبْصَرْنَاهُ وَهُوَ يَعْيشُ الْعُودَةَ، وَيَحْدُو لِلْقَافِلَةِ الَّتِي تَمْضِي صُوبَ الْوَجْهَةِ. كَانَ يَجْسُدُ الْحَلْمَ وَيُبْعِثُ الْأَمَلَ، يَخُوضُ التَّحَدِّيَّ وَيُنْثِرُ الْبُشْرَى. لَمْ يَأْبَهُ بَسْنِي عَمْرَهُ الَّتِي تَنْتَقِدُ بِهِ إِلَى قَدْرِ مَحْتَمٍ، وَلَا بِمَتَاعِ الْجَسَدِ الْمَنْهَكِ وَأَوْجَاعِهِ الَّتِي تَتْرَاكُمُ، فَالْأَعْبَاءُ الثَّقَالُ تَهُونَ، تَهُونَ حَقًّا عَلَى مَنْ يَحْمِلُ فِلَسْطِينَ عَلَى عَاتِقِهِ، حَتَّى الرَّمَقُ الْأَخِيرُ.

أَنْجِزْ «الْحَاجَّ صَالِحًا» حِصَّتَهُ مِنَ الْأَعْبَاءِ. خَاضَ مَسِيرَةَ طَوِيلَةٍ بَيْنَ الْأَشْوَاكِ وَالصَّخُورِ، وَشَقَّ دَرُوبًا وَعَرَةً لِمَنْ بَعْدَهُ.. ثُمَّ رَحَلَ.

رَحَلَ، وَجَمِيعُنَا يَقُولُ: لَا تَرْحَلْ.. مَا زَالَتْ فِي الشُّوْطِ بَقِيَّةٌ، فَالزَّمَانُ أَوْشَكَ أَنْ يَسْتَدِيرَ لِفِلَسْطِينَ، وَلَعَلَّنَا نَسْتَحِثُّ الْخَطِيَّ فَتَعْيشُ اللَّحْظَةَ وَنَعِيشُهَا.

رَحَلَ، وَبِرَحِيلِهِ نُوَدِّعُ جِيلًا نَتَشَبَّثُ بِبَقَايَاهُ وَنَتَمَسَّكُ بِتَلَابِيهِهِ. أَلَيْسُوا هُمْ مِنْ عَاشُوا النُّكْبَةَ لِحْظَةً بِلِحْظَةٍ؟! تَجَرَّعُوهَا بَعْيُونَ الطُّفُولَةَ الَّتِي أَلْقَى بِهَا فِي الْخِيَامِ الْمَمْرُوقَةَ بَيْنَ حَقُولِ الشُّوكِ. تَجَمَّدَتْ طُفُولَتُهُمْ، فَاحْتَفَظُوا بِالْمَشَاهِدِ الْأَخِيرَةِ قَبْلَ الْاِقْتِلَاعِ، الْمَشَاهِدِ النَّادِرَةِ، قَبْلَ أَنْ تَكُونَ نُكْبَةً وَتَكُونَ خِيَامًا. وَبِمَشَاهِدِهِمْ الْمَلُونَةَ تَلَّكَ حَمَلُوا فِلَسْطِينَ بِحَيَاتِهَا وَعَبَقَهَا وَمَفَاتِيحِهَا، إِلَى الْأَبْنَاءِ وَالْأَحْفَادِ، إِلَى مَخِيمَاتِ لُبْنَانَ، وَمَنَافِي أَوْرُوبَا، إِلَى الدُّنْيَا بِأَسْرَهَا الَّتِي عَلَيْهَا أَنْ تَعْيشَ فِلَسْطِينَ وَتَعِي الْمَظْلَمَةَ.

كَانَ «أَبُو نَازِمٍ» يَحْمِلُ فِلَسْطِينَ حَقًّا عَلَى عَاتِقِهِ، وَيَضُمُّ بَيْنَ ذِرَاعَيْهِ «هَادِي»، حَفِيدَهُ الَّذِي أَبْصَرَ النُّورَ بَعَيْنَيْنِ بَارِقَتَيْنِ تَلْمَحَانِ حَيْفَا الرَّاقِدَةَ بِانْتِظَارِ الْعَائِدِينَ، مِنْ فَيِينَا.

وَفِي فَيِينَا، تَطَوَّرَتْ قِصَّةُ «الْحَاجَّ صَالِحًا» مَعَ الْعُودَةِ. فَالْعُودَةُ تَحَوَّلَتْ مَعَهُ إِلَى غَرْسِ يُوْرُقٍ وَيَسْتَوِي عَلَى سَوْقِهِ. أَصْبَحَتْ الْعُودَةُ مَشْرُوعًا يَتَعَاطَمُ وَبِرَنَامَجَا يَتَوَسَّعُ، بَاتَتْ إِرَادَةً تَتَأَجَّجُ.

لَقَدْ فَهِمَ الْمَعَادِلَةَ وَأَدْرَكَ الْمَنْطِقَ وَاسْتَوْعَبَ الدَّرْسَ. فَمَنْ يَزْرَعُ بِأَزْلٍ، يَحْصُدُ

مؤتمرات العائدين، في لندن وبرلين وفيينا.. وفي مالو وروتدام، ومن بعدها كوبنهاغن. لن تتوقف المحطات، ولن نطيل الانتظار، ولن نصغي للقاعدين. طويلة هي الطريق، ولا سبيل سواها، وغالية هي الضريبة، ولا مناص منها. هي العودة كما جرّبها، وكما عاشها قبل أن يمضي.

مضى «أبو ناظم» بصمت، يتقدّم الذين يصنعون الفلك في مناف بلا ضفاف، ينسج الأشرطة ويوقد الهمم. كان واثقاً بأنّ الماء سيعلو ذات صباح، وأنّ السفن المتناثرة في بؤر الأمل ستبحر لا محالة، تلك هي السنن التي لا تخطئ عناوينها عندما يحين الأوان.

رحل «الحاج صالح»، قبل أن يصاحبنا في بقية الرحلة، في الأشواط الهائلة منها ربّما. كان باسمًا، في اللحظات التي فارقنا فيها. إنها ابتسامة المؤمن، الوثائق بسلامة الوجهة واستكمال المسيرة، ولا يهمّ عندها إن كان سيلامس الشاطئ بقدميه أو لا، فقد أبصر فلسطين حقا في خيط الأفق، وأبصرته هي أيضا بعد أن أدّى الرسالة، ومضيا.

رحل الحاج صالح طرسوسي، في ذروة العودة إلى حيفا، العودة التي لم تعد مجرد كلمات مسطّورة في نصوص الأمم. رحل الجسد في فيينا العالقة في المنعطف، وبقيت الروح في تألقها. فما زال ابن حيفا البارّ، يتقدم العائدين الذين قضوا على الطريق ذاته، يحدو للمسيرة ذاتها، لكنها الآن تستحثّ الخطى وتسرع في الإياب.

مأزق الخطاب الفلسطيني

إذا كان الانقسام أحد عناوين المرحلة الفلسطينية، فإن ما سنكتشفه أنّ الصدع في الخطاب العام غائرٌ في العمق. فالخطاب الذي طالما تصدّر الموقف الرسمي الفلسطيني كان باهتا للغاية. ومع رحيل الزعامة التي مثلها ياسر عرفات، انقشعت مقولات وشعارات كانت تمثل في الواقع قصبّة التنفس الأخيرة للخطاب الرسمي المأزوم والمرتبك.

لم يتردّد الراحل عرفات، حتى في أوج التسوية البائسة، عن الحديث عن استعادة القدس، وقرب «رفع العلم الفلسطيني على مساجدها وكنائسها». فهو، بحسّهِ الخاص للمزاج الفلسطيني العام، كان يدرك أهمية هذه الإشارات التي جسّدتها اللافتة الشهيرة «لا ولن يكتمل حلمي بدونك يا قدس». فشعارات الميدان مطلوبة في التعاطي مع القلق الشعبي الكامن من مآلات التفاوض غير المتكافئ. وإن لزم الأمر، كان «الخيار» مستعداً للصعود فوق الطاولة الرسمية ليتردّد «للقدس راجعين.. شهداء بالملايين»، رافعاً شارة النصر التي احتفظ بها حتى مشهده الأخير.

أما أداء محمود عباس، الذي أمسك بالزمام بعد الفراغ الكبير، فلم يعكس أية استمرارية لما مضى، إلا في بعض ثيايا الكارثة التفاوضية ربما، التي كان من أبرز مصمّميها بامتياز. لا مجال في خطاب منظومته الرسمية لـ«الحلم» بفلسطين أو القدس، لأنه كان وما زال عنوان «مدرسة الواقعية» بكل تطبيقاتها المعروفة. هو رأى أنّ التبشير بـ«الحلم» الذي لا يمكن تحقيقه بالمفاوضات، مسألة عبثية. لذا، لم تعد الحاجة قائمة للصعود إلى الطاولة الرسمية في رام الله، وإلقاء هتافات عن الشهداء والعودة، فذاك خطاب عفا عليه الزمن، أو هو «كادوك». لنتذكر تلك المفردة الفرنسية، التي تبدو في دلالاتها أشبه بالأحجية، وكيف مثّلت قبيل مرحلة أوسلو أحد عناوين الانعطاف الكبرى في الخطاب الرسمي الفلسطيني، من «الثورة» إلى «السلام»، ومن «المعركة» إلى «التفاوض»، ومن «تحرير فلسطين» إلى «إقامة دولة».. قابلة للحياة.

هذه الانعطاف جاءت حادّة للغاية، ما استدعى ابتداءً نحت مقولات تمثل القنطرة بين خطابين، من قبيل «سلام الشجعان». لا حاجة اليوم إلى أنياط

الشجاعة تلك، لأن اجتماعات التسسيق في القدس (حيث يكمن الحلم) لا تستحقها.

في المحصلة، يبدو الخطاب الفلسطيني العام في مأزق فعلي، إذ تتنازع الضغوط وتتناوشه التجاذبات. وفي مرحلة تتواصل فيها قوافل الشهداء، ينخفض سقف الخطاب الذي يتبنّاه مثقفون وأدباء وفنانون، كان يفترض بهم أن يرفعوا السقوف الواطئة. بدا وكأنّ ما يجري هو عملية تكييف طوعية تمارس للوعي الفلسطيني الجمعي، بالقبول بفلسطين «القابلة للحياة» والكفّ معها عن مواصلة «الحلم». يتوقف ذلك الشقّ من الخطاب العام عند حدود هزيمة حزيران، بل عند أقدام الجدار العنصري. لا مجال لإطلاق البصر لما يتجاوز الخطوط التي قرّرها شركاء التفاوض الإسرائيليون ورسمتها آلة حربهم في الميدان، كما أنّ «العودة» تتحوّل في ذلك السياق إلى كلمة مزعجة ومربكة أكثر من أي وقت مضى.

يسأل بعضهم: ما الفرق بين مقولات متحدثين فلسطينيين قفزوا إلى دائرة الضوء، وبعض نظرائهم على الجانب الآخر من الجدار؟! الواقع أنّ لدينا طائفة من الرسميين تمضي في التعبير عن نزعة التماثل مع بعض النسخ «المعتدلة» من الخطاب الإسرائيلي. فرضية ليس مرغوبا الحديث عنها، وقد تؤكدها دراسة علمية للمحتوى.

معضلتنا أنّ الخطاب الرسمي منهمك منذ عقدين أو أكثر في مسار التراجع، دون أن تعترضه إشارات حمراء من جوقة الثقافة والأدب والفنون، إن وجدت حقاً. فالمغامرون بتحوير الخطاب الفلسطيني وإخضاعه لعمليات إعادة الإنتاج المتوالية، يفعلون دون أن يخشوا مقاومة ثقافية صلبة. فلا يتطلب الأمر أن نكون بارعين كي نستنتج أنّ الخطاب أدخل قسراً في مراحل عدّة، لكنّ مرحلته الراهنة تبقى أكثرها ارتباكاً.

ينبغي أن يُقال لأصحاب الأقلام والأصوات والمنابر من كل الألوان: لا حاجة لنا إلى خطاب يعجز عن إحداث فارق ما عمّا يقرّره السياسي المنهمك في تمييز العبارات بين جولات التفاوض. لا حاجة لنا أيضاً إلى من يعجزون عن الاعتراض، لأنّ المثقف والكاتب والإعلامي وحتى الأديب، يتحوّلون في هذه الحالة إلى نسخ رديئة من الناطقين الإعلاميين الذين يردّدون بطريقة آلية مقولات ليسوا مقتنعين بها.

منذ أن أفقنا ذات صباح على مشروع بلا أفق، اضطرب الخطاب وافتقرنا إلى الأصوات الناقدة، وانكشف الخلل البنيوي في النظم والهيكل المهيمنة. فمع تفكك الظهير السوفياتي والولوج إلى حقبة أو سلو، عاش طيف من أولئك «صدمة ثقافية»، تبدلت معها مواقعهم وتحشرت كلماتهم وتبعثرت مقولاتهم. فالخطاب «الجديد» الذي بشر به بعضهم في البدء، لم يكن سوى رجوع الصدى لقرار سابغ على المنظومة برممتها، التي هم أبواق لها. هم ملتحقون بمقطورة ما، مع العسكريين الذين جيء بهم من المنافي المبعثرة، ومع الناطقين الذين تحولوا من مكاتب «إذاعات الثورة» إلى منصّات الحديث المصمّمة على طريقة البيت الأبيض.

الخطاب الفلسطيني اليوم يمضي بلا «خريطة طريق»، لكنّ الشعب الفلسطيني قادر على فرض مقولاته في نهاية المطاف.

العدد السابع - السنة الأولى - نيسان (أبريل) ٢٠٠٨

الحلم الفلسطيني .. ومضات في ستينية النكبة

في البدء كان الحلم.. الحلم الفلسطيني الذي يبيغ مومضاً لنا في ستينية النكبة، ينثر البشري حيث تثبت باقتدار، وتستوي على سوقها. فيوما ما، سنصحو ونجد شبانا ينهمكون في غسل باحات المسجد الأقصى المبارك بماء الورد، ونشتم عبق المباخر في فضاءات القيامة والمهد.

يوماً ما سيعقد علماء مسلمون ورجالات كنائس مؤتمراً تاريخياً في ساحة البراق، ويطلقون «العهد الإسلامي - المسيحي لاستعادة هوية القدس العربية». يعرض معماريون من أنحاء العالم مخططات لإعادة إنشاء حي المغاربة المدمر، والرباط تمول المشروع التاريخي بعد أن تبعث «لجنة القدس» من مرقدتها.

تحرر طوائف يهودية حول العالم وثيقة اعتذار للشعب الفلسطيني عن «الحقبة الصهيونية»، ملتزمة الصفح جراء الكوارث التي تخللتها، وتعلن أن الكيان البائد ليس ممثلاً لليهود، بل كان عبئاً عليهم.

البرلمان البريطاني يلتئم بغرفتيه ليقرر بطلان «وعد بلفور»، معلناً استعداد المملكة المتحدة لتحمل مسؤولياتها التاريخية إزاء كارثة الشعب الفلسطيني.

ذات يوم سيقوم فلسطينيون ولبنانيون، في أجواء أخوية، مهرجاناً عالمياً عند «بوابة فاطمة»، احتفالاً بتفكيك آخر مخيم فلسطيني وعودة المهجرين إلى مدنهم وقراهم المحررة، و«الأونروا» تنقل مهامها إلى إعادة إعمار المدن والقرى الفلسطينية.

سفينة العودة الأولى التي أرخت مرساتها على ساحل يافا ستلهم الفنانين، وتلهب خيالات الشعراء الخصبية، والحجيج الآمنون إلى القدس وبيت لحم والناصره سيعودون في نهاية زيارتهم للأرض المقدسة بنماذج مصغرة من السفينة، منحوتة من خشب الزيتون الفلسطيني.

تفتح متزهاتٌ فسيحة أبوابها للجمهور، بمرافقها المشيدة من حطام المستوطنات الكئيبة، والحركة الحرّة تساب على «الطرق الالتفافية» العنصرية التي أقيمت يوماً ما للمحتلين حصراً. ستتهمك ورش عمل في استبدال اللافتات المزورة للمواقع والتلال والوديان، بأخرى تنتمي إلى المكان والتاريخ والرواية المستعصية على التزوير.

يجتاز أطفالنا جانبي الجدار، ويتساءلون عن مساراته التي شقت أرضهم ومزقت ماضيهم، قبل أن تأتي عليه معاولهم وتحوله إلى كتل تتقاسمها متاحف العالم. تنظم مدارس مصرية وأردنية وفلسطينية، رحلة استجمام مشتركة لتلاميذها، على شاطئ أم الرشراش الفلسطيني الجنوبي، الذي استعاد اسمه المنسي. وبروح الوثام، تتشابك أيادي الأطفال في سلسلة بشرية متصلة على الشاطئ المتحلق من طابا إلى العقبة، تعبيراً عن استعادة المنطقة تواصلها التاريخي ونسيجها الطبيعي.

يؤول معسكر الاعتقال «أنصار ٣» إلى متحف صحراوي مفتوح، فريد من نوعه، يستقطب الوفود الزائرة من أنحاء العالم، كي تجرب مغامرة المبيت القاسي في «كتسيبوت»، بدون سجان هذه المرة. سيهزأ جميعهم بوهم «الكيبوتس» الذي بيع طويلاً للعالم على أنه مجتمع العدالة، قبل افتضاح حقائقه.

وفي غمرة الجهود، يطلق خبراء البيئة من أنحاء العالم برنامجاً لإحياء البحر الميت، الذي استنزفه الكيان السابق، فيما يضع اقتصاديون وممولون للمسات الأخيرة على مشروع «الصندوق العالمي لإنصاف الشعب الفلسطيني وتعويض العائدين».

تتلاحق تعاقدات سينمائية لإنجاز أعمال عالمية عن بطولات أقصيت طويلاً عن الشاشات. سلسلة من الأفلام تسجل إقبالا قياسيًّا عند شبابيك التذاكر، عن الذين شقوا الأنفاق الطويلة بأظفارهم وخرجوا لضباط الاحتلال من تحت الأرض، وعن أمهاتهم اللواتي جهّزنهم وودّعنهم بابتسامات تصحبها عبارات التشجيع.

تتجز هوليوود، أخيراً، فيلمها الروائي الذي طال انتظاره «الشيخ ياسين» فيحصد سريعاً جوائز الأوسكار، بعد أن تقلد الفيلم المخصص لراشيل كوري السعفة الذهبية.

هي ومضات من الحلم الفلسطيني.. ومضات تبرزغ في آفاق الأمل، ولست أشك في أننا سنصحو ذات صباح، ونجد الحلم قد استحال إلى حقيقة. تلك حتمية فلسطينية تفصلنا عنها مسافة زمنية لا أكثر. ما يجدر بنا ليس الانتظار، بل العمل الدؤوب وبذل التضحيات الجسام التي لا مناص منها.

وللمرتابين أقول: ليس في عالمنا الصغير ما يستأهل التنازل عن أمانينا الكبيرة،

وليس في قاموس الظلم والتعسف ما يُقْنَعُنَا بِأَنْ نُحَرِّرَ صكوكَ البيع، بيعِ ذواتنا
وكَيُونَتِنَا وَحَقًّا فِي أَنْ نَكُونَ.
لينفتح الأفق أمام الحلم، لتتجدد البشرية في ستينية النكبة، لنعقد العزم على
الاستمرار والمواصلة صوب الوجهة.. وإنَّ غدا لناظره قريب.

احتفالهم بنكبتنا

وقائع مشهودة وبرامج ترويجية، معزوفات وأيقونات على جدول الأعمال. لكنهم يتواطؤون على كنس الشعارات الكبرى تحت البساط. تلك هي النسخة الستون من احتفالات الاحتلال بالنكبة الفلسطينية.

تتجرّد ستينية الاحتلال من المقولات القادرة على تخدير أشد المتحمسين لها. فأبني انبهار يستحق فغراً الأفواه، بعد أن انقشعت الرتوش عن التجربة؟ هكذا ببساطة، باتت الشعارات العريضة، التي تسيدت المشهد الترويجي لعقود خلت، منتهية الصلاحية.

يتقاطر ذوو الأوزان السياسية الثقيلة، من عواصم القرار الدولي إلى فلسطين، دون أن يجدوا ما يجتروونه من شعارات أخاذة عند مقامات الذكرى المطوّقة بالأعلام الزرقاء والبيضاء. هم فقط يجددون طقوس التعهد بتحمل أعباء المشروع، مهما تفاقمت عجلته وتعاضمت كلفته. من يجرؤ منهم، مثلاً، على التفتي بما قيل طويلاً عن «طهارة السلاح الصهيوني»، في عصر الصور المتدفقة من بيت حانون ومخيم جنين وقانا؟!

حتى في التعبئة الداخلية لجمهور الاحتلال، سيذكرون الجيش في ذيل القائمة، إن لم يسقط منها تماماً. هذا ما آل إليه الجيش الذي ظل ركناً ركينا في تصوّر الكيان عن ذاته وفي صورته للعالم. لا تليق بالاحتفالات الطقوسية، مشاهد الجنود المرعوبين على تخوم غزة، أو استحضار المحسوبين على «جيش لا يقهر» وهم يلوذون بجوف دبابة حصينة.

سيغيب أيضاً عن الصدارة، ذلك التباهي السمج بنموذج «الكيبوتس». لأنه لا أحد سيعثر اليوم على تلك «التعاونيات» الصهيونية التي بيعت أسطورتها للعالم. فتلك التي غرسها العدوان في أراض مغتصبة، وافترشت بشتى اللغات مطبوعات بالأبيض والأسود.. ومن بعدها الترويج الملوّن، أسلمت الروح في نهاية مطافها. لم تحظ حتى بإهالة التراب عليها، فالحانقون الكثر يتحسّرون ربّما على دعم سخّي لم يزحزحها من غرف الإنعاش. تلك باختصار قصة «المجتمع الزراعي الذي ينعم بالمساواة والعدالة والوثام»، حيث لم يكن شيء من تلك المفردات قط.

وفيرةً هي المقولات الساذجة التي كنسوها تحت البساط، بدءاً من تمجيد الذين «زهروا الصحاري وجفّفوا المستنقعات»، وكأنهم اكتشفوا العالم الجديد الذي لم تطأه الأقدام من قبل، وانتهاءً بنكتة «الاحتلال النظيف».

شعارات تهاوت، وأزيحت معها لافتة «الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط». ليس لأنّ سيّد البيت الأبيض مشغول بـ«ديموقراطية» أخرى علي ضفاف الرافدين، بل لأنّ «الديموقراطية» التي طالما مجدّوها قضمت برلماناً بأكمله وأخلت مقاعده، على طريقته الخاصة تماماً.

احتفالاتهم بنكبتنا ستملاً الأفق بلا جدوى، لأنّ مأزقهم يبدأ من الدعاية لقصة التأسيس. فالمقولات المشبّعة بالأساطير، غير قابلة للتماسك أمام ما يخرج به مؤرّخون ترعرعوا في الفناء الخلفي للمشروع الصهيوني ذاته. والأهم من «المؤرّخين الجدد»، هو تحدّي الحقيقة الفلسطينية التي تعلق في حلق كاتبها النصوص المزيفة. فما عسى أولئك أن يسطروا اليوم؟ وأية روايات جديدة سينسجونها للعالم، حتى عندما تُخصّص لهم معارض الكتب في باريس وتورينو؟ مفتاح واحد يقتلع الأسطورة من جذورها، ويفرض التساؤلات على من يرغب في تشغيل عقله والتملّص من الوهم. مفتاح يلوّح به طفل في مخيم، أو نظيره في أرجاء الشتات، مبرهننا للجميع على أنّ المستقبل عالق بين أصابعه هو.

لن تتوقّف المحطات عند تساقط الشعارات وتفكك المقولات التي استنفدت أغراضها المركزية ربما. لن تتوقف، لأنّ التساؤلات المقبلة تتسلّل إلى صميم المشروع. تساؤلات ستصل إلى يوم انحنى فيه هرتزل مطلقاً من شرفة فندق «الملوك الثلاثة» ببازل. كان العنوان الذي يلوّح في أفقه هو الاستحواذ على فلسطين. كان استحواذاً مشروطاً في ظاهره، بأن يحل المشكلة التي برّرت التأسيس. هم في احتفالاتهم الستينية يعرضون الصورة الحاملة ذاتها، مع تجريد الشرفة المطلّة على الرايين من التساؤل، عمّا إذا حملت «دولة اليهود» التي أرادها هرتزل الحل الصحيح.. أم أنها راكمت العضلات؟!

حتى من يتحاشون تشغيل عقولهم، فإنّ أوهامهم ستتبدّد في العاجل أو الآجل. هي مهمة ترعاها الصور الجديدة التي شيّدها المشروع لذاته وعن ذاته، بناها لنفسه، وعن نفسه للعالم. صور رمادية، متفاقمة وممتدّة، بطول الجدار الكئيب الذي دُفنت تحته شعارات كثيرة ومقولات وفيرة. جدار سيرتطم به كثيرون، بمن فيهم المتقاطرون إلى مقامات الذكرى.. في ستينية الأوهام.

العدد التاسع - السنة الأولى - حزيران (يونيو) ٢٠٠٨

«نكبة».. بكل اللغات

لا ينبغي على الشعب الفلسطيني أن ينفرد بالنكبة في وعيه أو وعي محيطه القريب حصراً، بل يجدر الدفع بهذه الكارثة إلى صميم الوعي العالمي بأسره. يستدعي ذلك، ضمن ما يستدعيه، الوقوف عند أهمية المصطلح، والتأمل في مخزوناتة الهائلة، والانطلاق به صوب آفاق جديدة.

فلا يبالغ من يرى أنّ ستينيّة النكبة، باعتبارها «ذكرى ممتدة» على الأقل، تحمل مخزونا للتعريف بالمصطلحات الفلسطينية، من «نكبة» و«عودة»، وما في حكمهما.

ما يزيد من جدوى تعميم المصطلح الفلسطيني، أنه وما يماثله، ينطوي على مميّزات تواصلية فائقة التأثير، توحى بأصالة الفعل الذي ينبع عنه الحدث، وبتفردّه، أي بنموذجيّته ونوعيّته المتميّزة وأهميته الخاصة، إلى درجة أنه يصبح مثلاً عابراً للأمم والثقافات والألسن.

في التجارب الحديثة فيض من الشواهد. يكفينا مثلاً أنّ من يتولّى التحذير من ممارسة عنصرية ما في أي مكان، قد يغترف من وعيه مفردة «أبارتهيد»، المستقاة من تجربة الفصل العنصري جنوب الأفريقي، بكل ما انطوى عليه من مظالم. سيّضح أنّ التميّز في المصطلح يشي بالتميّز في مضمون دلالاته أيضاً.

ولن نبتعد أكثر، فقد حققت الانتفاضة التي فاجأت الرأي العام العالمي سنة ١٩٨٧، نجاحاً لافتاً في سجال المصطلحات هذا. ولم ينهض ذلك من فراغ، فقد تبين وقتها أنّ المفردات الشائعة في التداول الإعلامي والسياسي ليست مؤهلة لاستيعاب الحدث الفلسطيني الكبير، بكل ما ينطوي عليه من خصوصيّة. هكذا برزت مفردة «انتفاضة» لتسدّ تلك الثغرة التعبيرية، ولتركب معها الدعاية الترويجية لسياسات الاحتلال وإجراءاته حينها. وقد عبّرت نفاذيّة هذه المفردة عن نزعة فلسطينية راسخة لتأكيد الذات في مواجهة مشروع الإلغاء الصهيوني للكينونة الفلسطينية، بل كانت تلك ربما، هي الرسالة المركزية التي بعثت بها الانتفاضة إلى أمم الأرض: نحن هنا.. ولا تعايش مع الاحتلال.

تضعنا تلك التجربة إزاء الكيفية التي تُسَعَف المصطلح الفلسطيني في تثبيت نفسه بجدارة، ضمن النقاش العام في شتى أقاليم المعمورة. فبعد عشرين عاماً خلت، تحقّق التطوُّر الأهمّ مع مفردة «الانتفاضة»، التي أصبحت لفظة متعارفاً عليها إعلامياً وثقافياً وسياسياً في شتى اللغات، تعبيراً عن حالة فلسطينية جماهيرية متأججة في مواجهة الاحتلال... ولكن تلك لن تكون خاتمة المطاف.

لعلنا نعي أنّ ذلك الاستحداث، قطع الطريق على التعبير عن تلك الحالة الانتفاضية بمفردات ذات دلالات غير إيجابية، مثل التمرد أو الشغب، أو الاضطرابات أو الصدمات، أو حتى القلاقل وما في حكمها.

يتّضح جانب آخر من الأهمية، عبر كون المصطلح مؤهلاً لأن يحمل في طيّاته حزمة مفاهيم وتصوّرات وانطباعات مصاحبة، وهو ما قد يتحقّق على نحو أوفر للمصطلح الحادث على لغة ما، ممّا يَفِد إليها من بيئة مغايرة أو لغة أخرى.

وبعد أن نجحت مفردة «انتفاضة» في انتزاع ذلك الامتياز، أخذت مفردة «نكبة» (Nakba) تتردّد ببطء تعبيراً عن الكارثة المنهجية التي مورست بحق الشعب الفلسطيني سنة ١٩٤٨. ربما أتاحت خمسينية النكبة (١٩٩٨) زخماً نسبياً لإبراز هذه الكارثة ومعها مصطلحها الأصيل بصورة متجدّدة، لكنّ هذه المفردة لم تحقّق شيوعاً واسعاً حتى الآن. ربما كان ذلك عائداً لافتقارها للتطوّرات الإخبارية المتواصلة، كالتي مثلتها الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في نهاية عام ١٩٨٧ ومن بعدها «انتفاضة الأقصى». لذا، يتعيّن إطلاق حملات لتعميم مفردة «نكبة» وإشاعتها على نطاقات أوسع، وتأكيدتها كذلك في تحرّكات الستينية الجارية في أرجاء العالم.

في الستينية وما بعدها، يجب العمل على تثبيت المصطلح الفلسطيني في التداول العام لقضية العودة بارتباطاتها، لينتزع المصطلح موقعه اللائق به في الرأي العام العالمي ككل. ويقتضي ذلك أساساً تعزيز المعرفة بمصطلح «نكبة» (Nakba) وخلفيّاته وملابساته، واعتماد مصطلح «عودة» (Awda) للدلالة على مشروع مقابل لمشروع صناعة الكارثة الفلسطينية، وخاصة أنها الكارثة التي لا تزال متواصلة بلا هواده.

لقد دهمنا مشروع الاحتلال بمصطلحاته، وحاصرنا بها طويلاً كما الأسلاك

الشائكة والجدر الرمادية المتعالية في أنحاء الوطن. وقد آن الأوان لإنعاش المصطلح الفلسطيني الأصيل، وتمكينه من فرض الحقائق الفلسطينية التي لا تحتمل التبديل، وهو ما ينسجم على أي حال مع التاريخ في اتجاهه الذي يؤشر للحرية والمجد في فلسطين.

العدد العاشر - السنة الأولى - تموز (يوليو) ٢٠٠٨

على فلسطين أن تدفع الثمن

الخبيبة المبكرة هي نصيب الحالمين بتغيير جوهرى عبر صناديق الاقتراع الأمريكية. فالتصريحات تبشّر الفلسطينيين بأنّ المفاضلة بين باراك أوباما وجون ماكين هي بين «الأسوأ» وما هو أكثر من ذلك.

يأتي سباق البيت الأبيض، هذه المرّة أيضاً، على حساب فلسطين وشعبها.

فأحدهما يمنح القدس بكاملها للاحتلال متحدثاً عن «دولة يهودية» (نموذج عنصري يلغي حق العودة ويؤذن بالترحيل الجماعي للفلسطينيين)، بينما يلوح الآخر بورقة الوطن الفلسطيني، ومكانه المحدد ليس سوى شرق الأردن.

من القسطنطين القول إنّ موسم تسويق المصالح على حساب الحقوق الفلسطينية لا يقتصر على الانتخابات، كما لا يتوقف عند الحدود الأمريكية. فالاستنتاج ذاته تقريباً يدهمنا على اختلاف المقاييس وتنوع الظروف، وما نشهده ليس أقل من عملية خذلان دؤوبة للعدالة في فلسطين، نعاينها وهي تمضي وسط جمهرة المنخرطين في التواطؤات القائمة.

ليس جديداً أنّ كثيرين في هذا العالم يؤثرون السلامة بممالة الاحتلال وغض الطرف عن فظائمه. هي الخطيئة المتجددة التي تقترفها دول ونظم، أحزاب ومؤسسات، ومعها أطراف من المسؤولين والمثقفين والإعلاميين والمتحدثين، بل وحشود من الزعماء الدينيين وقادة الرأي كذلك. يلوذ هؤلاء بصمتهم خشية دفع الضريبة، وخوفاً من تكبّد الأعباء الباهظة، وتجنباً لاستدراار المتاعب المؤرقة.

آخرون، لا يكتفون بخذلان الحق والعدالة في فلسطين، بل ينزلقون إلى الخندق الآخر، ليس فقط استجابة لموقف راسخ، بل ولحماية مصالحهم التي يرونها تمرّ بخنادق الاحتلال ومتاريسه، والشواهد عصية على الحصر.

لا حاجة لأن نشغل كثيراً بـ«العالم الديمقراطي» وراء البحار، فقد فهموا الدرس جيداً حتى في بعض العواصم الشقيقة. باتت الوصفة معروفة: افتحوا السفارات الإسرائيلية، تراج ملفات كثيرة تتوء بحملها الأنظمة.

تُرشد الوصفة أيضاً إلى خيارات عدّة، منها: أطلقوا مبادرات السلام، كي تفلتوا

من الاتهامات والانتقادات التي تحاصرکم، وكي تتطفئ المطالبات بالإصلاحات التي تؤرّقکم. كلما أتيتم على الحقوق الفلسطينية أكثر فأكثر، تمكّنتم من ترتيب أوراقکم الداخلية بلا إزعاج، استبداداً وتوريثاً وقمعاً، وإذا ما تورّطتم بالحصار؛ فستحظون بالأضواء وسيُكّال لكم المديح.

لا ريب في أنّ هذا النهج مطلوب أيضاً، ضمن الصراعات البينية في العالم العربي والإسلامي. بهذا يبدو منطقياً أن تتراشق الأطراف المتنازعة باتهامات الاستتواء بالورقة الإسرائيلية. طفا ذلك أخيراً على السطح، من الصحراء في أقصى الغرب وحتى إقليم دارفور، وصولاً إلى كردستان الباغثة عن مستقبل ما.

يبدو أنّ المعادلة نافذة حقاً في قارات عدّة. فالساسة في مآزقهم الداخلية، يعثرون على ضالّتهم في تصريح أو لفظة، يبرهنون بهما على حماستهم الزائدة لاحتلال فلسطين. ليس لهذا من كلفة سوى من الرصيد الأخلاقي في الأساس، لأنّ على فلسطين أن تدفع الثمن.

حتى قادة مسلمي الغرب، الذين باتوا في عالم 9/11 تحت وطأة المطالبات المتصاعدة بإثبات حسن سلوكهم وبراءة ساحتهم، بوسعهم أيضاً أن يجوزوا أوسمة الاعتدال بلا عناء، بمجرد أن يبعثوا بالإشارات إيها، على حساب قضية فلسطين. لقاء قصير مع سفير إسرائيلي أو مع منافحين عن الاحتلال، هو بمثابة العصا التي تحيل المتشدّد إلى معتدل، فتفتّح له الردهات الموصدة، ويحظى بالتمجيد الإعلامي.

من يقلّب بصره في اتجاهات شتى، فسيكتشف أنّ عملية التسويق على حساب الحقوق الفلسطينية تمضي بنسخها المتعدّدة على قدم وساق. من المبالغة أن نصف ما تقوّه به أوباما وماكين بأنه ضرب من المفاجآت، أو الاختراقات الصادمة للوعي. فذلك انسجم ببساطة مع السياق الجارف، وهو إشعار جديد بأنّه يُراد لفلسطين، أكثر فأكثر، أن تدفع الثمن، وأن تتحوّل إلى شماعة جاهزة لتحمل الأعباء الثقال. وفي ذلك ما يؤكد على الأقل، أنّ الوقوف في خانة العدالة والإنصاف، له ضريبته، وهي في الشأن الفلسطيني باهظة حقاً.

المفاجأة التي لم تعد كذلك، أنّ هذه المعادلة الصارخة رسّخت أقدامها منذ زمن في الساحة الفلسطينية ذاتها. فلدينا اليوم «معتدلون» يجوزون «الإعجاب»، وقد نالوا ذلك بإسرافهم في التودّد إلى «الشريك الإسرائيلي». تكفي ملامح الوجوه

ولغة الجسد إزاء أصغر وزير في حكومة الاحتلال، لتشي بكثير من الرسائل. تفاقمت الحالة، لتعلق الساحة الفلسطينية مع جمهرة من هذا النحو، من السياسيين والمتحدثين ومسؤولي المؤسسات وناشطي «المجتمع المدني». فمعهم حزمة من اللافتات والمقولات التي تتحرى التعليمات غير المكتوبة، وتمارس الرقابة الذاتية، فتتقيّد بالإطار العام المحدّد للأقوال والأفعال والإيماءات.

لن يبالغ من يكتشف أنه من البقاع القاصية حتى الرقاع الدانية، تتحوّل فلسطين إلى معيار دقيق للعدالة، ومحك فعلي للإنصاف. هي باتت اختباراً صارماً، يمحصّ الشعارات والمقولات، فتتساقط على أعتاب الحق الفلسطيني، أو تُصقل مبرهنّة على صدقيتها.

العدد الحادي عشر - السنة الأولى - آب (أغسطس) ٢٠٠٨

زيارة إلى القدس

قفزة إضافية إلى الورا، تلك التي تمثلها زيارة لم تختطف الأنظار. فالرئيس الفلسطيني يزور شمعون بيريز، المتوج رئيساً للكيان الاحتلال، في مقر الرئاسة ذاته في القدس المحتلة.

زيارة الثاني والعشرين من تموز، رغم كل ما تخللتها من تصريحات جديدة بالإعجاب الأمريكي والثناء الأوروبي، لم تختطف الأنظار كثيراً، ربما لوفرة الزيارات واللقاءات التي عُقدت في القدس في الأسابيع والشهور الأخيرة. زيارات مضى فيها بلا تردد، رأس الهرم في مشروع الدولة الفلسطينية «القبلة للحياة»، التي يكثر الحديث عنها والتبشير بها.

وفي غمرة التغطيات الإعلامية المتسارعة، ينهمك المتابعون في التقاط التصريحات التي قد تشي بالمحتوى السياسي لتلك الزيارات وما يتخللها من مباحثات. إلا أن خصوصية المكان جديرة بأن تفرض قراءة أعمق في الخلفيات والدلالات والأبعاد، بما قد يعين على فهم جوانب تبدو مطموسة من الحالة الفلسطينية الراهنة.

فماذا يعني أن يخترق رئيس فلسطيني، كل الحواجز والسدود والأسوار، فتفتح له ولمعاونه حصراً، لتمكينه من الانتقال إلى الجانب الآخر، وأين هو؟ في القدس.

ولمن قد ينسى، فإنها القدس، شرقية كانت أو غربية، التي تتمحور حولها الأدبيات والشعارات والمقولات، والتي طالما تحاشى المستوى الرسمي الفلسطيني الاقتراب منها نظراً للحالة الاحتلالية المفروضة عليها. بل لم يُقدم الراحل ياسر عرفات على ذلك، حتى دُبر له العزل والحصار وصولاً إلى الاغتيال (سواء أكان اغتيالاً مادياً أم معنوياً). أمّا اليوم، فما نشهده هو زيارة واحدة كل أسبوعين، تقوم بها رئاسة الرسمية الفلسطينية بالمعدل إلى زهرة المدائن التي اقتطفها الاحتلال، علاوة على زيارات مُعلنة أو مُتكتّم عليها تتولاها طواقم المفاوضات والمنسقين بلا هوادة أو حرج.

زيارات استمرت بلا كلل، يُعزى وثقى لم تفصمها الحملات العدوانية لجيش

الاحتلال ولا أعمال القصف التي حصدت أرواح الفلسطينيين، ولا حتى سياسات الحصار والتجوع، أو الاستيطان والتوغلات والحواجز.

تُظهر الصور التي توزعها الوكالات مشاهدًا لا يطيب للفلسطينيين أن يتمعن فيها. فوجوه الرسمية الفلسطينية تغمرها أمارات الارتياح على نحو نادر، فهي في حضرة رأس الهرم الاحتلالي، أو حتى من يُلونه في الرتبة. ثم تأتي انحناءات موثقة بالعدسات، من أجل طقوس الاحتضان الدافئة، أو لمجرد تسطير الكلمات الفلسطينية المنمّقة في سجل الذكرى، الخاص ببيت أولمرت، الذي يحتضن المسؤولين الفلسطينيين في أجواء تبدو حميمة حقا.

هي زيارات متلاحقة تقصد معاقل القرار الاحتلالي في القدس، بما لا يمنح الانطباع بأن الأمر يتعلق بعملية تفاوضية جدية من أساسها. هي تبدو انزلاقاً مكانياً وتدهوراً معنوياً إلى الخندق الآخر، لا يتيحان تكافؤاً على الطاولة. هو انزلاق في الصورة والشكل، كما في الخطاب والأداء أيضاً، أما الشعار فتبخّر من أساسه منذ زمن.

يجلس الرسمي الفلسطيني في القدس التي يلتهمها الاستيطان كل صباح، ليتولى مهمة «التفاوض» تحت شعارات الاحتلال الصارخة، كالتي تنادي بأحقّيته المزعومة ب«القدس الموحّدة»، مطوّقاً بلوحات ومقتنيات مبرزة بعناية كي تروّج لأسطورة «العاصمة الأبدية للشعب اليهودي».

أما الطريق نفسها إلى القدس، فلا تكون مفروشة بالورود دوماً، فأحد الرسميين البارزين، يندفع للقاء وزيرة الخارجية المتشددة تسيبي ليفني، في القدس ذاتها أيضاً، رغم إخضاعه ل«تفتيش خشن»، عند حواجز الاحتلال العسكرية، أسوةً بمواطنيه على الأقل. هي واقعة لا تحتاج إلى خبراء نفسيين لفك ألغازها، كي ترشدنا إلى مدى توازن النتائج التي يمكن توقعها من حالة تفاوضية مترنّحة كهذه.

لا تتجرّد هذه الحالة في واقعها، عن نهج استرضاء الخصم، واستحثاث «الإعجاب»، كالذي يعبر عنه عادة نموذج «مديرة المدرسة»، الذي تجسّده وزيرة الخارجية الأمريكية. فهي تمنح مكافآت المعنوية المتواصلة كلما حطت في رام الله المحتلة. وبدون هذا الاسترضاء وذاك الإعجاب، لا يغدو الإقبال على القدس من بواباتها الاحتلالية الكبرى قابلاً للفهم أو الاستيعاب.

يبقى السؤال: لماذا ينبغي للفلسطيني، مقدسياً كان أو غير مقدسي، أن يتحمّل

هذا كلّه؟ لماذا يجب عليه أن يتجرّع مرارته لقاءً تلو آخر وإيماءةً إثر أخرى ومشهداً في أعقاب مشهد؟

ليس سراً أن أفواهاً مكّمة، كرهاً أو طوعاً، ترى أن ما يجري بدأب يوحى بالمرقوق عن «المشروع الوطني»، وأنّ التقديرات الرائجة تتحدّث عن أن ما يدور تحت الطاولة يبعث على الريبة وقابل لكل التكهنات، كما عودتنا سيرة مهندسي التسوية الشاحبة أنفسهم.

لقد نبّه الرئيس محمود عباس في زيارته المريرة لمقر الرئاسة الإسرائيلية، إلى أن المطلوب هو التصرّف من أجل الأجيال المقبلة، «وإلاّ فإنّ التاريخ سيلعننا». هي مفرداتٌ تستحقّ التوقف عندها وقراءتها بعناية. هذا لمن يدرك أن للتاريخ حساباته التي لا تهاون فيها، وأنّ الأجيال القادمة لن تبقى مكّمة الأفواه على الأرجح.

العدد الثاني عشر - السنة الأولى - أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨

عودة المانحين

يعود موسم المانحين مجدداً إلى جدول الأعمال الفلسطيني، بعد انقطاع يقارب عقداً من الزمن.

لنتذكر ما حدث من قبل: قفز تعبير «المانحين» في التسعينيات إلى صدارة التداول السياسي في الساحة الفلسطينية. بدا «إنجازاً» كسب هؤلاء جميعاً «لمصلحة الشعب الفلسطيني»، وما يحتاج إليه من تمويل ودعم وتنمية.

انطلقت مؤتمرات المانحين آنذاك لتكون مواسم للأعطيات والهبات، والحديث الرسمي الفلسطيني هو عن اغتنامها لترويج مشروعات واعدة: المطار، والميناء، وجملة المرافق والخدمات.

من كان يجروء من ذوي الأقلام والآراء والأشعار وقتها، على تناول جوقة المانحين بالنقد؟! لا صوت علا على الامتيازات المُعدّقة على الذين أثبتوا «إخلاصهم لعملية السلام»، وأمعنوا في «المصافحات التاريخية».

من ناشدوا من أعماقهم وحذروا من عواقب ما يجري، لم يلتفت إليهم، إن وجدوا منابر عبرها يتحدثون أو فيها يكتبون. فحتى الصحف التي كان عليها أن تتسع لهؤلاء، ما كان لها أن تنهض لولا «مخصّصات» تنتهي أطراف خيوطها بأعطيات المانحين وهباتهم، الذين أمسكوا بمفاصل الوضع الفلسطيني.

لم يعد خافياً أن المسعى الذي انخرط فيه المانحون آنذاك، هو تشكيل طبقة فلسطينية مرتبطة وجودياً بالاتفاقات، وبثمرتها: سلطة الحكم الذاتي.

شريط التطورات اللاحقة معروف تماماً، من تشكيل غابة الأجهزة الأمنية عبر أعطيات المانحين، إلى متلازمة الفساد الناشئة عن نظام الامتيازات الذي شيده المانحون ضمن مشروع السلطة.

كان هناك ما يُعري في المعادلة السخية، فالحديث عن المشروعات والبرامج ملاً الأسماع والأبصار. في قطاع غزة مثلاً، كانت لمسات المانحين حاضرة في اتجاهات شتى، من «المشفى الأوروبي» إلى «الحي النمساوي»، ومن المطار «الدولي» إلى حاويات قمامة مكتوب عليها «هدية من الاتحاد الأوروبي»، ليبصر الجميع ثمار التسوية.

تدفقت الأموال في المسارات المحددة: السلطة بعملاقها الوظيفي الذي وُلد مترهلاً، والأجهزة المتعددة الأسماء والشارات التي لم تحم شعباً ولم تحفظ أمناً، وبعض المجتمع المدني الذي ضمّ متقاعدي «النضال» وأوى شخصيات ارتبطت بمشروع تشكيل الطبقة الجديدة.

ثم امتدّ شريط الحدث الفلسطيني، الذي يبرهن مجدداً على استقلالية الإرادة وأصالة الفعل. فالموعد مع «انتفاضة الأقصى»، لتتبخّر وعود المانحين، وبدأ تلويحهم سريعاً بورقة «الفساد»، واكتشفوا فجأة «إساءة استغلال» أعطياتهم!

كان مشروع الدويلة الفلسطينية المرتقبة بموجب الاتفاقات، قد تحوّل في غضون ذلك إلى جهاز واسع للاستيعاب في الوظيفة العمومية. عشرات الألوف سبق إلحاقهم بوظائف على أسس غير شفافة غالباً، لتدعيم طبقة المرتبطين وجودياً بالحالة التي أوجدتها الاتفاقات.

الثلث المتأخر لهذا كله، أنّ أيّ تحوّل في التوجّهات الرسمية الفلسطينية كان يعني وقتها، الاستعداد لتحمل أعباء الرواتب وتمويل المشروعات والبرامج، والاستغناء عن الامتيازات. أو بمعنى آخر، اندلاع ثورة مجتمعية تندفع إليها الطبقة المرتبطة بالمشروع الذي رعاها المانحون، وشعارها رغيف الخبز ونشيدها قعقة الأنية الخاوية.

في ذروة «انتفاضة الأقصى»، ضغط المانحون بوسائل شتى، ولنسأل «المؤسسات غير الحكومية» المرتهنة للدعم الحكومي الخارجي، عمّا كانت تساوهم عليه هيئات مانحة بوزن «المعونة الأمريكية».

أكثر من ذلك، كان المانحون أنفسهم يشيخون بوجوههم بعيداً عن مشاهد الميدان: آليات الاحتلال وهي تسحق سيارات الإسعاف التي مؤلّوها في شوارع رام الله، وقصف المنشآت المدنية التي أقيمت بأعطياتهم، وتحويل المطار الدولي إلى مهبط للغربان.

وعلاوة على الدور الذي قام به المانحون قبيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة (٢٠٠٦)، الذي يقتضي البحث والتقصّي والإفصاح، وبخاصة تمويل مرشحين مفضّلين مع ترهيب الناخبين من التصويت بإرادة مستقلة، فإنّ ما قالته صناديق الاقتراع في ساعة الحقيقة أيقظ فوراً سياسة الحصار الخانق من مرقدها.

لا يقتضي الأمر عناءً يُذكر، فعندما حان وقت العقاب، نُزعت أجهزة التنفس الاصطناعي عن السلطة المغدّاة بالأمصال، وأُخرج المشروع برمته من العناية المركزة إلى زناينة موصدة بإحكام.

جاءت الإرهاصات مع التصريحات عميقة المغزى، التي أخذت تدلي بها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في جولاتها في المنطقة، بأن واشنطن سترتقب الكيفية التي سيوفر بها الفائزون في الانتخابات ميزانية السلطة ورواتب البيروقراطية المتضخمة. ثم انقطعت الرواتب، وتم حجب أبسط الحقوق كالعوائد الضريبية التي يدفعها الفلسطينيون أنفسهم في مناطق «ج» (حسب اتفاقات أوسلو) والتي تجيها سلطات الاحتلال.

من الصعب القول في هذه الحالة: «ربّ ضارة نافعة»، ومع ذلك فلا مناص من الإقرار بأنّ التوجّه إلى الحرمان من الأعطيات قد صلب الساحة الفلسطينية. لقد أضرب ذلك في الأساس بنظام الامتيازات ومتلازمة الفساد. ومع كل جوانبها المأساوية، أسدت سياسة الحصار خدمات غير محسوبة، عندما تحرّر مزيد من الفلسطينيين من الارتهان لرغبات المانحين.

هكذا يبدو مفهوماً ذلك الاندفاع الضاري لتجديد نظام الامتيازات القديم، بمجرد العثور على «شركاء» من داخل الساحة التي يُراد الإمساك بخطامها المنفلت من يدي «الرباعية». في اجتماعات المانحين والمستثمرين التي أعقبت مؤتمر أنابوليس، قفزت التعهدات إلى مليارات الدولارات. تصفيق حارّ أسدل الستار على أعمال تلك الملتقيات، وانصرف الحشود صوب إعادة تشكيل الطبقة المرتبطة وجودياً بمشروع لا أفق له.

العدد الثالث عشر - السنة الثانية - تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨

حالة بيروقراطية مترهلة في الشتات

ما هو الإنجاز الذي تحقّقه «سفارات فلسطين» في العالم؟ إن من يتصدّى للإجابة عن سؤال كهذا لن يجد بين يديه ما يعتدّ به، فالأداء الملموس غائب برمّته عن المشهد.

بدأت الحكاية عندما افتتحت منظمة التحرير ممثليات، أو بعثات، في عديد البلدان حول العالم.

أخذت التجربة تتوسّع منذ أواخر السبعينيات، وتعاضمت في الثمانينيات من القرن الماضي، لتتحوّل الممثليات إلى «سفارات دولة فلسطين»، بغضّ النظر عن مدى الاعتراف الرسمي بهذا التوصيف من جانب الدول المعتمِدة لتلك البعثات.

مثّل ذلك التوسّع تعبيراً عن اتجاه قيادة منظمة التحرير، الساعي لمراكمة الاعتراف من دول العالم بدولة فلسطينية (أو «دولة قابلة للحياة» لاحقاً)، خاصة بعد «إعلان الاستقلال» من المنفى (الجزائر، ١٩٨٨). ثمّ انتعش هذا الاتجاه إثر توقيع اتفاقات أوسلو وقيام السلطة التي حظيت بترحيب ودعم مباشرين من فاعلي «المجتمع الدولي».

ولكن السؤال المشروع عن الإنجاز بقي قائماً. وما قد نستحضره هنا هو «إنجاز» واحد ربما، لم يكن سوى افتتاح مزيد من البعثات والسفارات حول العالم، لكن دون أن يُحاط الشعب الفلسطيني علماً بما يتعدّى رفع اللافتة من إنجازات لن يعثر عليها أحد. لقد تکرّست في غضون ذلك حالة بيروقراطية مترهلة في الشتات، تستنزف موارد مالية لشعب محاصر، ولم تنجح حتى في كسب التفاف أبناء الشعب الفلسطيني حولها.

القول بالترهل ليس رجباً بالغيب، بل هو وصف واقعي لحالة متكسّسة وممتدّة، تجري مكافأته بالصمت المستشري عن استئناس الرقّاد طويلاً. ليس من جدل فلسطيني عام بشأن الأمر، فالتقاش ينفذ غباراً كثيفاً يعكّر صفو الأجواء.

هو ترهل يبدأ بالنزاع المألوف بشأن مرجعية السفارات: لخارجية المنظمة أم لخارجية السلطة؟ ولنتذكر كيف تقلبت المرجعية من هذه إلى تلك وبالعكس،

بحسب تحوُّلات الطقس السياسي الفلسطيني وأمزجة شخصيات القيادة. ترهّلت الحالة البيروقراطية، منذ التوجّه لافتتاح مكاتب تمثيلية تركّز على ما هو محدود من بروتوكول العمل الدبلوماسي أساساً. لم يصاحب ذلك تقدّم جوهريّ في طبيعة التحركّ ومضامين الأداء من جانب الممثلات أو السفارات، إلا في ما يتعلق بمدى الكفاءة الفردية المفترضة لبعض السفراء ومعاونيهم ربّما، لو تحرّينا الإنصاف.

لعلّ ما هو أهمّ، ذلك التحوُّل في طبيعة بيروقراطية الشتات الرسمية تلك، من أولوية إبراز القضية والتعريف بها وحشد الجهود التضامنية معها، إلى «رعاية العلاقات الثنائية». لكنها مجرد علاقات خاضعة لثنائية «مانح. مستفيد»، خاصة بالنسبة إلى السفارات المتأثرة في الدول الغربية، وكذلك النفطية.

اضمحلّ الخطاب، فأجاد الحضور «الدبلوماسي» الفلسطيني منذ أواسط التسعينيات إبراز مفردات التسوية الشاحبة. ولن نكون بارعين إذا ما اكتشفنا أثر ذلك في انفضاض قطاعات المتضامنين مع القضية الفلسطينية، عن تلك السفارات والممثلات، ولن تشفع أعلام فلسطين وحدها هذه المرّة في اجتذاب الجماهرة.

فما الذي بقي بحوزة معظم هذه البعثات لتقدّمه من برامج جماهيرية ومضامين إعلامية للشتات الفلسطيني وللمتضامنين مع القضية؟! هل من خرائط للبلاد المحتلة؟ هل بقي الميثاق ومواده التي تمت توريثها؟ وهل يمكن العثور على صور مطبوعة تدين قادة الاحتلال الذين تتوالى مشاهد عناقهم والاجتماع إليهم بدفء؟ ما الذي بقي باختصار يُقدّم للشتات والعالم في زمن التحوُّلات الحادّة؟

ليس من التعسّف القول إنّ السفارات الفلسطينية تمثل امتداداً لأزمة البيروقراطية الفلسطينية، سواء ضمن منظمة التحرير أو السلطة. وما يفاقم الأزمة، أن تسود النظرة إلى هذه البعثات باعتبارها غير معنية بالدفاع عن حق العودة، أو أنها معبّرة في الأساس عن طرف في الساحة الفلسطينية وليس عن مجمل الشعب بأطيافه، أو أنها ضالعة في مشهد الصمت عن الحصار وتمريره.

أن يكون الفلسطينيون شعباً في الشتات، إنما يفرض التزامات إضافية على سفارات تحمل علمهم المغموس بتجارب النضال. ولا مجال للانهماك في

حفلات الاستقبال، أو الانخراط في البروتوكول، عندما تُترك الملفات المتناقلة بلا اكتراث.

لنسأل مَنْ أبحروا صوب غزة مخاطرين بأرواحهم عمّا قدّمته لهم سفارات فلسطين؟ ولنتوجّه بالسؤال ذاته إلى مَنْ تألّقوا بستينية النكبة حول العالم؟ لنستعلم من فلسطينيي أوروبا عمّا يقوم به السفراء المبعّجون نحو مؤتمراتهم وجهودهم؟ أما المخيمات وأزقتها الضيقة فلديها الكثير مما تجيبه بكل تأكيد عن أسئلة شبيهة.

لسنا بحاجة لأن نستصحب طبيعة الحضور «الدبلوماسي» الإسرائيلي في الخارج، لنكتشف عمق الأزمة وخطورة الترهّل في حالة «سفارات فلسطين»، وبما لا يمكن تبريره بالفارق في الإمكانيات. فالجانب المقابل يواصل إنعاش «الدبلوماسية الشعبية» والجهد الدعائي والترويجي، ساعياً إلى الحفاظ على مواقع متقدمة في المشهد، بالشراكة والتواصل مع قوى الضغط ومجموعات التأثير الناشطة لمصلحة مشروع احتلال فلسطين. أمّا «سفارات فلسطين» فقد تخلّت منذ زمن عن أي صلة حيوية مع قوى التضامن مع القضية الفلسطينية، فأهملت الدبلوماسية الشعبية في ظل التركيز على أشكال رتيبة من الحضور الرسمي، وأهملت مخزون التفاعل الواسع مع قضية بحجم عدالة الحق الفلسطيني.

لن يبالغ من يستتج أنّ سفارات فلسطين آخذة بالانعتاق من المعادلة بالكامل. وإن كان لفلسطين من سفارات حقيقية، كما يُقال بصوت مرتفع، فهي جمعيات واتحادات ومؤسسات فلسطينية أو تضامنية، تخطت دور الممثلات الرسمية وتجاوزته بمراحل، وتبرهن أنها الأجدر برفع اللافتة وتقديم المضمون، والعمل من أجل فلسطين كما ينبغي أن يكون.

العدد الرابع عشر - السنة الثانية - تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨

الرأي العام .. ومعادلة الصراع

تبدو أسطورة «تحوّل العالم إلى قرية صغيرة» نكتة مسلية. فباستثناء محطات حرجة، تعجز السياسة الدولية وملفاتها المؤرّقة عن إشغال الجماهير في العالم الغربي.

حتى لو ابتعدنا عن فلسطين، فإنّ مأساة راوندا في أوساط التسعينيات، مثلاً، بكل ما فيها من مئات ألوف الضحايا، لم تستحق الاهتمام بالمقارنة مع سنتات مضافة إلى ليتر البنزين.

وربما اختلف التصرف لو قررت المنظومة تسليط الأضواء على البؤر المعتمة. ثمّ إنّ القوى السياسية الفاعلة ليست معنية بالابتعاد عن شواغل العمل والخدمات والرعاية الاجتماعية، فذلك ما يستحوذ على الجمهور الذي يقترع في ساعة الحقيقة. وليس ذلك بالمستغرب، فالأحزاب الجماهيرية، مثلاً، لم تتبلور في الغرب بناءً على السياسة الخارجية واتجاهاتها، كما أنّ صخب المواسم الانتخابية المتعاقبة في أوروبا قلماً يلتفت إلى الخارج إلا بقدر ما يعود بانعكاسات ملموسة على الداخل.

حقيقة الأمر أنّ السياسات الخارجية للديموقراطيات الغربية لا تصوغها الشعوب، بل يستأثر بها صانعو القرار وموجّهو السياسات ورأسمو الاستراتيجيات، دون اعتراضات شعبية تُذكر، لأنّ الجمهور راضٍ بالرواية الرسمية عمّا يجري خارج الحدود. فالنظام السياسي يعزل الخارج عن الداخل، ليحرّر الأداء الخارجي، الخاضع لمنطق الأمن القومي وتقديرات المصالح وضغوط القوى النافذة، من المسألة. هكذا تنتهي الديموقراطية عند حدود الدولة، ففضائلها ليست مصمّمة لـ«سياسة العالم الداخلية»، وما ديكتاتورية مجلس الأمن عنّا ببعيدة.

مع ذلك، فبوسع الرأي العام في الغرب ذاته أن يتفاعل بطريقة تفوق التوقعات، لكن دون الإفراط في التفاؤل. فحتى التظاهرات المليونية التي تدفقت في لندن لم تفلح في إثني حكومة بلير عن الغوص بقواتها في رمال العراق. إلا أنّ التظاهر كان قراراً صائباً تماماً، وما زال كذلك. ويكفي أنّ الجماهير نزعمت بتحركاتها العارمة القناع الأخلاقي عن الحرب، بل كان علينا أن نتوقع أسوأ

ممّا عايشناه لو أنّ «تحالف الإرادات»، كما سمّاه بوش، مضى في حملة الغزو بلا اعتراضات.

هكذا تُرمَى حجارة كبيرة في البركة الآسنة بين الحين والآخر، دون أن يتخلّى الماء العكر عن ركوده. وبهذا تتفاعل ظاهرة المتضامين الغربيين مع فلسطين وقضيتها، ولكنّ محصلة المسار العام للمشهد الغربي الإجمالي، سياسياً ومجتمعياً، باقية على شاكلتها المعتادة تقريباً.

لا تتوقف المفارقات. فحتى لو سحقت جرافة إسرائيلية الناشطة الأمريكية راشيل كوري، فإنّ واشنطن لن تتوقف عن إرسال مزيد من الجرافات لمواصلة السحق المنهجي. أمّا بيانات إبداء القلق وطلب التوضيحات، الصادرة عن العواصم الغربية إثر كل «حادثة» كهذه، فلا تتعدّى التصرّف الآني ودواعي البروتوكول، ويبقى المشهد الاستراتيجي الكلي مضبوطاً في الاتجاهات المحدّدة سلفاً.

حتى تضحيات الأوروبيين الذين خاطروا بالإبحار إلى شاطئ غزة المعزول عن العالم بسفن صيد صغيرة، لم تكن كافية كي تقرّر السياسة الخارجية الأوروبية رفع الحصار في سنته الثالثة. ليس ذلك مبرراً لوقف الإبحار، بل بالعكس، هو مدعاة لمواصلته وتكثيفه، دفعا باتجاه إنضاج ظروف مواتية لتفاعل معادلات جديدة، وهي قابلة للتشكل على نحو أسرع في مرحلة عالمية تستشرف التحوّلات.

في الشأن الفلسطيني يقتضي الأمر توجّهاً فاعلاً لمخاطبة الرأي العام حول العالم. فمن العبث التفريط بالإعلام وإهمال التواصل مع الجماهير أينما كانت، بينما يتواصل الصراع على الوعي من خصوم الحق والعدالة في فلسطين.

ولعلّ الوعي يمثل نقطة الافتراق بين تضحيات راشيل كوري و«سلبية» الجمهور الذي نشأت بين أكنافه. ذلك أنّ كوري أبصرت الحقائق وأدركت الواقع بلا رتوش، فحرّضها ذلك على الانطلاق. ثمّة معركة إذاً على وعي الجماهير، في الغرب وغيره من الأقاليم، وهو ما ينبغي، فلسطينياً، إدراجه ضمن إدارة الصراع.

لكنّ إطلاق مخزون الوعي والفعل لدى الرأي العام، لا يبرّر تجاهل قوانين الحراك الجماهيري وحدود التأثير الممكن ضمن الهوامش المتاحة. من هنا أيضاً يكون على إدارة الصراع أن تسعى إلى تثير المكتسبات والبناء عليها

وتوظيفها في اتجاهات ملموسة الأثر، دون أن تُخلي جميع مواقع الصراع بذريعة التفرغ لمهمة «إقناع الرأي العام العالمي».

فالجهد الإعلامية والتواصلية لا تستدعي إهمال متطلبات الصراع. وفي التطبيق العملي ينبغي وضع مضامين الإعلام والتواصل في خدمة القضية بكليّاتها إجمالاً وبتفريعاتها وروافدها تفصيلاً، لا أن تتعارض ذريعة «مخاطبة العالم» مع المصالح العليا للشعب ومشروعه، فتصبح علاقات عامة لفريق المتنفذين لا للوطن بهومومه وقضاياه.

لسنا بحاجة إلى أن نستلهم العبر من الخصم الذي يمنح الانطباع بأنه يدير معركته الإعلامية والتواصلية بعناية فائقة، دون أن يخلي مواقع الصراع الأخرى. فالتعويل على الرأي العام يكتسب قيمته الأهمّ بالاتساق مع مجمل إدارة الصراع. ثم إنّ «العالم قد يعطف على الضعفاء، ولكنه لا يعترف إلا بالأقوياء»، كما هي المقولة التي تصادفنا في كراسات مهترئة تحمل شعار منظمة التحرير.

قطعاً ليس منتظراً من مكوّنات الشعب، كالفصائل والقوى والمؤسسات والجمعيات واللجان، أن ينخرط كل منها في مسارات الصراع جميعاً على التوازي. لكن الواجب يحتم توجه مجمل الجهود صوب إنتاج محصّلة تكاملية، بما يغطي مساحات العمل الفلسطيني من جانب، وينوع من أدوات الفعل والتأثير، ويحقق ميزة التخصص والانتشار كذلك.

سنكتشف بالتالي خطيئة استراتيجية اقترفها نفر من النافذين الفلسطينيين، مضوّاً في عزل المسارات المتضافرة بعضها عن بعض، وافتعلوا التناقض في ما بينها. فبعض من كان يتحدث إلى «العالم» أسرف في البرهنة على حسن النية تجاه مشروع الاحتلال. وهناك من واصل المقاومة في الزمن الصعب وجرى التشهير به وخوض المزايدات في إدانته، وربما السعي لحشد المجتمع الدولي ضده.

هو نهج أسدل الستار على عملية إدارة الصراع مع العدو، ليتحوّل الاهتمام تلقائياً إلى التناقضات الداخلية التي فتّشت عن العدو في الداخل. ويبقى السؤال العالق فلسطينياً: أما آن أوان المراجعة؟

العدد الخامس عشر - السنة الثانية - كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨

الأمر الواقع الفلسطيني

ما انفك المشروع الصهيوني يحاول فرض الأمر الواقع الاحتلالي. فقد جرى تثبيت الوقائع الكارثية على الأرض، وتكريسها في كل اتجاه. فالقائمة تطول، من الاستيطان المتفاقم، إلى تغيير المعالم، ومن قضم الأراضي إلى الجدار التوسعي، ومن التهام القدس إلى حمى التهويد.

لكنها مجرد تفاصيل جزئية في عيني الناظر إلى المشهد الكلي. فالاحتلال هو «الأمر الواقع» الكبير الذي يُراد للإنسان الفلسطيني، صاحب الشرعية في الأرض والديار، أن يندفع للتسليم به، ويدعن لاستحقاقاته، بل وأن يلتمس بموجبه شهادات حسن السيرة والسلوك من قادة الاحتلال، الذين باتوا يوزعونها علانية على بعض المتصدرين للمشهد الفلسطيني، من «الجديرين بالثقة والإعجاب».

لم يغب منطق الأمر الواقع، كذلك، عن ملف اللاجئين. فقد عوّل المشروع الصهيوني على عامل التقادم، محاولاً قطع الطريق على حق العودة. هو تعويل تأسس على الافتراض، بأن مضيّ عهد طويل نسبياً على مجموعة بشرية في مكان استقرار استثنائي ومؤقت، قد يحيلها إلى وضعية دائمة تترسخ شيئاً فشيئاً، لتبقى «فكرة العودة» مجرد أمني لا متسع لها في الواقع. وحسب هذا المنطق، يكون مفهوماً اعتبار عودة اللاجئين مطلباً غير واقعي، في عرف طائفة من الساسة والمتحدثين، والتعامل مع الاستيطان الإحلالي في فلسطين على أنه واقع لا يقبل المسائلة أو المراجعة.

تعيد عملية المراوغة هذه إنتاج ذاتها باستمرار في ملفات متلاحقة، ليطلب من عامل الزمن أن ينتقص من الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف. هي عملية تقوم على افتراض أنّ التقادم يؤسس لما يوصف بـ«أمر واقع»، سواء في واقع الوطن المغتصب أو في واقع اللجوء ذاته.

كذلك يجري توظيف ورقة التقادم لتناسي الالتزامات المتأخرة. فإذا كانت الأطراف الفاعلة دولياً قد تراخت مع الاحتلال، وتواطأت معه ستة عقود كاملة في الإفلات من القرارات الدولية، ومنها ما يتعلق بحق العودة، فإنّ عامل

التقادم من شأنه هنا، كما يأمل القائمون على المشروع الصهيوني على الأقل، أن يباعد بين آمال الفلسطينيين في تفعيل حق العودة وإنفاذ القرارات الدولية ذات الصلة. فإذا كان الانصياع لم يتحقق في مراحل خلت، فإن احتمالاته مستقبلاً لا تبدو جديّة وفق هذا المنطق.

مقابل هذه التلاعبات اللفظية المدعومة بممارسات ذات سطوة على الأرض، يجب التسلّح بمنطق فاعل ينافح عن الحقوق الفلسطينية، ولا يوارىها خجلاً تحت وطأة الزخم المقابل، أو يدسّها في التراب استجابة لإملاءات لا تتقطع، أو يمرّرها بموجب مقتضيات تدفق أموال المانحين.

فابتداءً، لا مناص من التذكير بأنّ الحقوق لا تسقط بالتقادم، فهذه مسألة ثابتة، مهما بدت لهذا الفريق أو ذاك حقوقاً ضائعة ولا سبيل لاستردادها، فهذا يُحمل على التخمينات الظنيّة التي لا تستأهل إسقاط الحقوق الثابتة والمطالب الكبرى على أعتابها.

ثم إنّ الأمر الواقع الجوهري الذي يعرفه الشعب الفلسطيني أنّ هناك مخيمات قابضة على جمر الحقوق، وملايين اللاجئين المتشبهين بحقهم في العودة، رغم مضيّ ستة عقود على النكبة.

فلا ريب بالتالي أنّ الأمر الواقع الفلسطيني عصيّ على الطمس أو الإلغاء، كشمس الحقيقة لا يحجبها غريبال التزييف. فهناك شعب قارع الاحتلال، وما زال يقارعه، متكبداً ضرائب باهظة لم تعرفها أي من حركات التحرر الإنسانية الأخرى، ومع ذلك فما زال يواصل المسيرة.

لم يتبلور منطق الأمر الواقع الفلسطيني من شعارات مرفوعة ولا عبارات منمّقة ولا زخم دعائي ولا تلاعبات مراكز النفوذ الدولي، بل صنعته إرادة شعب يتسلّح بقوة الحق ويعوّل على عدالة التاريخ.

وللأمر الواقع الفلسطيني منطقته الذي يستعصي على المساومات المحجفة. وبهذا، لا مشروعية للهرولة إلى تسوية لا تُرجع حقاً ولا تستردّ أرضاً، لا تكبح توسّعاً ولا تُجلي احتلالاً.

يتذرّع المهرولون بأنّ مشروع الاحتلال رسّخ أمراً واقعاً في فلسطين ينبغي الإقرار به والتعامل معه بـ«واقعية». لكنّ الواقعية الحقّة لها منطقتها الذي لا تخطئه العين. فلو سلّم شعب جنوب أفريقيا بوصفة الهرولة لزرع حتى يومنا

هذا تحت واقع «الأبارتهايد». وبمنطق الخضوع للأمر الواقع إيّاه، ما كانت الجزائر لتتعتق من فرنسا، وما كان جدار برلين لينهار، بل ما كان العالم ليعلم حربه على الجوع والفقر والأوبئة، ما دامت جميعاً من تجليات الأمر الواقع.

لدى تجريد المسألة سنكتشف أنّ معادلة الصراع على فلسطين، هي في جوهرها، تدافع بين أمر واقع ونقيضه. أحدهما يفرضه المشروع الصهيوني ونموذجه الاحتلالي، والأمر الواقع الآخر يدفع به الشعب الفلسطيني، ويتجسّد بتصميمه على استرداد الحق الراسخ الذي لا يقبل المساومة.

لعلنا نلاحظ كيف تدخلت عملية التسوية البائسة، التي استحوذت على صدارة المشهد في العقدين الماضيين، كي ترسخ الأمر الواقع الاحتلالي في الأساس، بوعي أو بدونه. لقد أعادت التسوية تعريف المطالب الفلسطينية على نحو لا يأتي على مصالح الاحتلال المباشرة، بل يخدمها ويسعى لاستدامتها. لقد بلغ الأمر درجة المطالبة بإقامة «دولة فلسطينية»، لمجرد أنها حاجة أمنية للمشروع الصهيوني، كما في رؤية بوش. أي إنها دولة ليست مطلوبة لذاتها، بل تأسيساً على مصالح الكيان الاحتلالي الإستراتيجية، الذي يحتاج إلى كيان «قابل للحياة يتعايش معه بأمن وسلام وجنباً إلى جنب»، حسب الرواية.

ينبغي أن نعترف بأنّ الساسة الفلسطينيين مقصرون حقاً، أيّما تقصير، في استدعاء الأمر الواقع الفلسطيني، والاستناد إليه، واستثماره سياسياً، بينما هم مشغولون بتسويق «إنجازات» وهمية للرأي العام. لقد بلغ الأمر، لهول المفارقة، حدّ تدهور الخطاب الرسمي المتعلق بحق العودة، بالتزامن مع ستيينية النكبة التي مثلت ذروة تجسيد المطالبة بتفعيل هذا الحق كأمر واقع.

ولنا أن نقول، إنّ السياسي الذي لا يرتكز على الأمر الواقع الفلسطيني، لن يبقى له سوى الانصياع لسطوة الأمر الواقع الاحتلالي. هكذا نفهم أيضاً بعض ملابسات اختلال قواعد اللعبة، التي جعلتنا مرتهنين لخطوات «حسن النية» وإجراءات «بناء الثقة»، التي تقدمها حكومة الاحتلال وسلطاتها العسكرية، وما علينا سوى تسويقها في سجل «الإنجازات».

العدد السادس عشر - السنة الثانية - كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩

ملف اللاجئين .. عبء أم رافعة؟

من يتتبع السلوك التفاوضي لفريق الرسميين الفلسطينيين يدهمه الانطباع بأن التعامل يجري مع ملف اللاجئين على أنه عبء. فما يبدو للجميع، أنّ هذا الملف بات متعلقاً بمحصّلات عديدة من البشر تحتاج إلى تصريف، وأنّ الجانب الإسرائيلي نجح في فرض إطار عام للمداولات، عنوانه رفض تفعيل حق العودة، واعتبار ذلك ثابتاً من ثوابت المفاوضات.

لن يحتاج تأكيد هذا الانطباع إلا للاستماع إلى تصريحات متعاقبة لكبار الرسميين الفلسطينيين، وقراءة ما بين سطورها. فعلى المفاوضات الفلسطينية الانشغال بحل المعضلة الإسرائيلية في ما يتعلق بالمخاوف الديموغرافية الناجمة عن مسألة اللاجئين، ربما قبل انهماكه بحل للملف يقوم على أساس تفعيل حق العودة. ولا جديد في الأمر، فقد تجرّد الخطاب السياسي الفلسطيني في جناح التسوية، من سلسلة المسلمات أو الثوابت باسم «الواقعية السياسية»، بل نمت في ثنايا الموقف نزعة اعتذارية تراعي توقعات الآخر وتحاول التماشي مع ثوابته، لأنّ ثوابتنا عندما تغيب تُفسح الطريق لثوابت الخصم كي تتقدّم.

بيد أنّ ملف اللاجئين ليس عبئاً يحتاج إلى تصريف على مسارات التسوية، بل هو قابل بجدارة لأن يكون رافعة لأيّ موقف فلسطيني يبحث عن أوراق القوّة.

فمكّان القوّة تتعدّد في ملف اللاجئين هذا، وتتأتى من عوامل عدّة، كالإسناد الشعبي، ومنطق الأمر الواقع الفلسطيني، والموقف الإقليمي من التوطين، علاوة على العامل الجوهري المتمثل بقوة الحق.

فمن المنظور الشعبي، هناك حماية يوفرها الشعب الفلسطيني لحق العودة. يعني ذلك بحسابات القوّة السياسية، أنّ الذي يتبنّى حق العودة مسنود شعبياً، وأنّ الذي يسقط حق العودة سيضطر إلى البحث عن «شرعية خارجية»، توفر الدعم السياسي والإسناد المادي وتكيل عبارات الشاء والإعجاب في كل جولة.

وأما منطق الأمر الواقع الفلسطيني، فينتأى من حقائق قائمة على الأرض لا يمكن أيّ طرح سياسي أن يتجاوزها، فهناك لاجئون، وهناك مخيمات. وقد كان التمسك بالعودة ولا يزال هو الخيار الذي يحظى بالالتفاف الشعبي الفلسطيني.

ويكفي استمرار تركّز الشقّ الأعظم من اللاجئين الفلسطينيين في مناطق قريبة من فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، سواء في الضفة والقطاع، أو الأردن ولبنان وسورية، وهي حقيقة من شأنها أن تكون ذات أثر إيجابي بالغ على مشروع العودة الفلسطيني مستقبلاً. ولكن ما يدعو للحذر أنّ التعامل مع ملف اللاجئين بمنطق التفاوض الحالي، يتّجه إلى تفكيك هذه الحالات، ومحاولة تصريفها عبر منافذ متعدّدة كالتوطين والتهجير وما إلى ذلك. ولقد قيل الكثير عن خطورة تفكيك حالة فلسطينيي العراق، وما آل إليه مخيم نهر البارد، وما يمكن أن تثيره هاتان الحالتان من تأويلات.

ولا شكّ في أنّ الموقف العربي الرسمي، الراض لخيار التوطين، لحسابات عدّة، يمثل بدرجة أو بأخرى عامل قوة لموقف فلسطيني متمسك بأحقية العودة وضرورة تفعيلها. ومن الخطورة أن يتم على هامش المسار التفاوضي، استخدام الجانب الفلسطيني الرسمي، لإقناع أطراف عربية بالتسليم بمخططات ما للتوطين، مقابل إعطيات مالية سخية لن تتردّد أطراف النظام الدولي في تقديمها لإمرار ما هو مرسوم.

وليس من الجائز في سياق البحث عن مكامن القوة في ملف اللاجئين، إغفال عامل الحق. وما يزيد من أهمية ذلك العامل أنّ قوة الحق في الحالة الفلسطينية مسنودة بموقف قانوني وحقوقى دولي عام، وآخر له صفة خصوصية تتعلق بقضية اللاجئين وبحق العودة خاصة، كالتقرارات الدولية التي نصّت صراحة على حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وليس بعيداً عن ذلك سنكتشف أنّ التعامل المناهض لحق العودة، ينصرف إلى فرض نصوص ذات وزن دولي للالتفاف على ما هو مقرّر في هذا الشأن، ويمكن الرباعية أو حتى مجلس الأمن، أن يقوموا بدور وظيفي في هذا الاتجاه.

ويبقى ملف اللاجئين منطوياً على مخزونات فلسطينية هائلة، من الإيرادات الفعالة والمطالبات الحثيثة الضاغطة باتجاه التمكين لحق العودة. فاستجماع أوراق القوة يقتضي استثمار تلك المخزونات، دون تناسي حقيقة أنّ الصراع في حالة فلسطين له وجوه عدّة، أحدها أنه صراع إرادات. ومن الثابت أنّ الشعب الفلسطيني استطاع أن يجتاز أشواطاً واسعة وطويلة لم تكن في الحسبان، وما كان له أن يجتازها لولا استجماعه للإرادة.

وتأسيساً على الوعي بمكامن القوة تلك، تبرز الحاجة إلى خطاب سياسي

فلسطيني جديد في ما يتعلق بحق العودة، فإذا ظلّ الجانب الإسرائيلي يشدّد على ثوابته وخطوطه الحمراء حتى في ذروة محطات التسوية واحتفالياتها، فأين هي الخطوط الحمراء التي يطرحها جناح التفاوض الفلسطيني؟

بهذا يجب إدماج «الخطوط الحمراء» في الطرح السياسي الفلسطيني، مع استذكار أنه لا يوجد طرح سياسي فاعل بلا خطوط حمراء، وأنّ حق العودة يقع في صدارة الثوابت الفلسطينية.

إلا أنّ هذه المعادلات مصيرها التجاهل من أي اتجاه سياسي يسعى إلى «حلّ بأيّ ثمن»، وخاصة مع الاندفاع إلى تسوية مبنية على اختلال جسيم في التوازنات، بل في ظل انقسام يضعف الساحة الفلسطينية ويبدّد أوراق مفاوضاتها.

ويبقى السؤال المشروع قائماً عن مبرر الزجّ بملفات جوهرية في ملابسات تفاوضية خاسرة.

العدد السابع عشر - السنة الثانية - شباط (فبراير) ٢٠٠٩

بعد الحروب تأتي الاستحقاقات

لن تكون الحرب على غزة حدثاً تاريخياً عابراً، ما دامت تطوراً تصعيدياً فاق التوقعات بضراوته، وحطم الرهانات بنتائجه. أي إننا في لحظة تاريخية دقيقة، لها ما بعدها.

جميعهم يكتشفون اليوم، أنها حرب إسرائيلية تم خوضها بترتيبات مسبقة على جانبي الأطلسي، وضمن اصطفاً متعدد المستويات راهن على سرعة الإنجاز الميداني لـ«سحق المقاومة»، و«تغيير الوقائع».

لا يتطلب استنتاج ذلك سوى العودة إلى مواقف شتى الأطراف قبيل العدوان، وسلوكها على مدى ثلاثة وعشرين يوماً، وما أعقب ذلك من تفاعلات، وإدراك الخيوط الناظمة للمشهد.

إلا أن غزة صنعت مفاجأتها الجديدة، فكما أدّى الحصار الخانق على مدار سنتين إلى تماسك جبهتها الداخلية وتصلب مقاومتها المتعاضمة، فإن الحرب الضارية أخرجتها من رهانات «الضربة القاضية» إلى خانة الراحين، ما دامت «الضربة التي لا تميّتي تزيدني قوّة».

لم تكن الحرب الإسرائيلية مطلوبة لنتائجها الميدانية المأمولة وحسب، بل من أجل فرض قائمة من الإملاءات السياسية على الجانب الفلسطيني. ليس سرّاً أن أحد الإملاءات لم يتجاوز إفساح الطريق أمام تسوية أكثر إجحافاً بعد «تغيير الوقائع» في غزة، ويبدو أن بعض الرسميين الفلسطينيين طاب له الذهاب بعيداً في المراهنة على ذلك. لننتذكر فقط أن دفع المنطقة إلى ما سُمي «عملية سلام الشرق الأوسط» تمّ ضمن الإملاءات المترتبة على حرب الخليج (١٩٩١)، فكانت جولة مدريد، ثم اختراق أوسلو، وما ارتبط بذلك من كوارث تفاوضية تدفع الساحة الفلسطينية استحقاقاتها حتى اليوم.

لكن إخفاق الحرب على غزة، يتيح فرصة نادرة للجانب الفلسطيني، للتحرّر من التزامات شديدة الوطأة. ويمنح ذلك فرصاً شبيهة للعمق العربي والإسلامي، بل وللفضاء العالمي أيضاً. لكن ما يحتاج إليه الأمر هو قيادات رسمية وسياسية وشعبية، ترقى إلى مستوى المسؤولية التاريخية، وتتمتع بالأهلية لالتقاط الرسالة.

نجد في النطاق العالمي من فهم المغزى على طريقته، فسارع إلى اتخاذ مواقف وخطوات غير مسبوقه. أحد عناوين ذلك التحول، تمثل في التخلص من السفارات الإسرائيلية، كما جرى ابتداءً في أمريكا اللاتينية. ويمكن تتبع ارتفاع سقوف الخطاب السياسي، في ساحات عدّة حول العالم، إزاء السطوة الإسرائيلية. يمكن العثور على ذلك لدى ساسة بارزين، من هوغو شافيز وأركان حكومته، إلى رجب طيب أردوغان في تركيا، وصولاً إلى ميغيل دي سكوتو، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة. لا شك في أنّ هؤلاء جميعاً، وغيرهم كثير على امتداد المشهد الدولي، يدركون أهمية الاستقواء بوقائع غزة، التي لم تتغير رغم الحرب الضارية التي تحقق لها الدعم الغربي والغطاء الإقليمي.

يبقى أنّ الحراك الجماهيري الهائل، وتفاعلات القوى السياسية والشعبية ودوائر النخب، عربياً وإسلامياً وعالمياً، جاءت جميعاً بمثابة التعبير الواضح عن مخزون التحوّلات التي تتيحها اللحظة السانحة. لكنّ قابليات الاستثمار في اللحظة التاريخية تبقى هائلة.

فلا شكّ في أنّ هناك المزيد مما ينبغي فعله وتطويره، لاغتنام استحقاقات المرحلة، وفي مقدمة ذلك ضرورة الاندفاع لرفع السقوف الواطئة، وتحطيم أغلال معنوية لا يوجد مبرر للتساهل معها. وعلينا قبل ذلك وبعده أن نعترف: لو كانت هناك قيادة رسمية فلسطينية في مستوى المسؤولية، ل جاءت المهمة أكثر يسراً.

فبالطبع، هناك وجه آخر للصورة، ليس فقط في المستوى الدولي الذي تجنّدت بعض أطرافه في الجيش الإسرائيلي، وليس في المشهد العربي الرسمي وحده، الذي يجوز الإسراف في تشديد النكير عليه. فأعمق من ذلك، سنكتشف أنّ أزمة الرسمية الفلسطينية باتت مع هذه الحرب وفي أعقابها أكثر تعقيداً. إنها عاجزة حتى عن توجيه لفتة عتاب لحلفائها الذين يمنحونها «الشرعية» لقيادة «كل الفلسطينيين»، فضلاً عن أن نتوقع منها الدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني.

في خضمّ تحوّلات اللحظة، لا ينبغي الالتفات إلى مسؤولين عاجزين ومتحدثين صامتين، ولا لمن يستمرّون لفتات الإعجاب من خصوم شعبهم، بل يجب المضيّ إلى برنامج عمل تفاعلي، فلسطينياً، وعربياً، وإسلامياً، وعالمياً، يفتح على آفاق جديدة، يفرض الاستحقاقات في الاتجاه الصحيح لعجلة التاريخ.

كلام في الاتجاه المعاكس

للشعب الفلسطيني الحق في الدفاع عن نفسه، وينبغي ضمان الأمن الفلسطيني في كل الأحوال. وقبل ذلك وبعده، يجب الاعتراف بحق فلسطين وشعبها في الوجود. بل على العالم وقف الإرهاب الإسرائيلي، وبذل قصاراه لوقف «تهريب» أفئك الأسلحة والذخائر إلى جيش الاحتلال. كذلك يجب وقف إطلاق الصواريخ والقذائف التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين.

أجل، المفاجأة في محلها. فتلك عبارات لا تجد متسعاً لها في خطاب الأطراف المسكة بزمام النظام الدولي.

فعلي النقيض من ذلك، يتناقل المتحدثون أنفسهم كلمات مغايرة تماماً، يجعلونها ثابتاً في الخطاب الدولي، لا يقبل النقاش. هم يُسمعون العالم صباح مساءً، تصريحات أحادية الاتجاه ومشبعة بالانحياز، بل تتضح أحياناً بروح عنصرية مستترة، تمنح الإنسان على أحد الجانبين قيمة أدنى بكثير مما هي على الجانب الآخر، إن تم الاعتراف بقيمته أصلاً.

ليس في الأمر جديد. ألم يطالبوا الضحايا الفلسطينيين طويلاً، تحت وطأة العقوبات الجماعية، بـ«الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود»؟ حتى دون أن يطالبوا الجلاد بشيء يُذكر.

هم لا يكتفون بهذا، عندما يردّدون على مسامع العالم أجمع، أن «لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها». ولا يتحرّج هؤلاء في التشديد على «ضرورة ضمان أمن إسرائيل».

يصعب على المرء أن يتحاشى عبارات دأب قادة ومتحدثون على استدعائها وحشرها في ثنايا تصريحاتهم. هم يقولونها بمناسبة وبدونها، بما يبعث على تبدل أذهان السامعين، الذين يُحظر عليهم طرح الأسئلة على أنفسهم، أو تشغيل عقولهم إزاء قصف لفظي لا ينقطع.

عبارات كهذه تصلح لأن تكون نقطة التقاء في الخطاب الخارجي لعهود الإدارة الأمريكية. وهي المشترك بين تصريحات المسؤولين على جانبي الأطلسي، واللازمة التي لا غنى عنها لمن يريدون للعالم أن يقتنع برواية مفروضة بسطوة

الأمر الواقع وغازرة الضخّ الدعائي.

مقابل ذلك الزخم المضلل، ثمة حاجة لزخم مكافئ، ينبع من حقائق الصراع ومقتضيات التوازن وروح الإنصاف. لا يجوز تمرير القصف اللفظي، الذي يغطي على قطف رؤوس الأطفال وأمهاتهم في فلسطين. اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ليس مقبولاً التساهل مع عبارات كهذه، يدفع الأبرياء ثمنها من أرواحهم، ويتكبّد شعب بأكمله ضربيتها من حرّيته وحقوقه وأمنه.

وقبل ذلك وبعده، ينبغي التلويح بالمطالبة بالحق الفلسطيني في الوجود، والعودة وتقرير المصير، والسيادة والتحرّر من الاحتلال، والعيش بكرامة كذلك. ينبغي القول بوضوح إنّ «للشعب الفلسطيني الحق في الدفاع عن نفسه». ويجب التأكيد في كل مناسبة، أنّ علينا «ضمان أمن الشعب الفلسطيني».

لكنّ الصفاقة تبلغ مداها بمن يطالبون بالأمن للقاعدة الحربية الضخمة المسماة «إسرائيل»، فيما يتناسون أمن المدن ومخيمات اللاجئين والقرى المكشوفة للطيران الحربي، التي تحوّل أطفالها وأمهاتها إلى عناوين للقصف بقذائف أمريكية وأوروبية.

وقد يكمن الشيطان في التفاصيل. فليسوا قلة أولئك الذين يحاولون إمساك العصا من منتصفها، عندما يطالبون بـ«وقف الإرهاب والعنف». ولن نكون بارعين عندما نقرأ في ثنايا المفردات المنتقاة بعناية، أنّ «الإرهاب» هو المفردة المخصصة للجانب الفلسطيني ومقاومته المشروعة، بينما «العنف»، مجرد العنف، هو التعبير المخفف عن الفظائع الإسرائيلية المسكوت عنها.

يذهب هؤلاء إلى ما هو أبعد من ذلك، فهم يقيمون الدنيا ولا يقعدونها ضد «تهريب السلاح إلى غزة»، بينما يتجاهلون التدفق الضخم والمنظم لأفتك أنواع الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية، إلى أعتى جيوش المنطقة.

وإزاء محاولة إشغال العالم بحكاية تزوّد المقاومة الفلسطينية بما يدعم قدراتها المتواضعة، ينبغي تسليط الأضواء على زخم الحقائق، بشأن دول وأجهزة وشركات وعمليات تمويل، تمدّ منظومة الحرب الإسرائيلية بمقومات الاستمرار والتعاظم والتوسع العدواني. ومن يتحدث عن «الأنفاق» فعليه أن يسمع الكثير عن «الجسور الجوية».

وفي التفاصيل تكمن المفارقات. فالصواريخ الفلسطينية محلية الصنع، تمثل

مُعْضَلَةٌ بالنسبة لهؤلاء. إنها، كما يقولون، «تستهدف المدنيين الإسرائيليين»، حسب زعمهم. كأنهم لا يمانعون في أن تستهدف المقاومة الجيش الإسرائيلي، بينما شغلوا أسماع العالم وأبصاره بأسر أحد جنوده في القطاع، ودون استذكار محنة اثني عشر ألف أسير، بينهم أمهات وأطفال.

دعونا نناقش المزاعم. ففي مواجهة الصواريخ «التي تستهدف المدنيين»، هناك خياران يكتسبان للوهلة الأولى طابع التوازن. الخيار الأول هو منع الإمدادات العسكرية عن «الجانبين» كما تطالب بذلك «العفو الدولية» مثلاً (كأن ترسانة الاحتلال ستعجز عن التصنيع!). ويقضي الخيار الثاني بتقديم أسلحة متطورة للجانب الفلسطيني كي يُتاح له توجيهها بدقة صوب أهداف عسكرية إسرائيلية، بدلاً من صواريخ لا يمكن التحكم بها.

وفي الخيار الثاني، يجب أن يُقال للجانب الفلسطيني، إنَّ كل ما عليه هو «تحاشي المدنيين ما أمكن ذلك»، و«تجنّب الإفراط في استخدام القوة»، أسوة بما يُقال للجانب الإسرائيلي إثر كل جريمة حرب. هذا ما نتوقّع فعله وقوله، لو كانت هناك عدالة حقاً.

قد يقودنا الاستنتاج إلى أنَّ المطالبين بـ«منع التهريب» إلى القطاع، هم شركاء في المسؤولية عن قصور قدرات الصواريخ الفلسطينية. فليس من شك أنَّ حجب أسلحة أكثر تطوراً عن الجانب الفلسطيني، سيؤدي إلى «قصف عشوائي» لا يمكن تحاشيه، فالنتائج مرتبطة بمقدماتها.

في المجتمع الدولي ثمة من يتغنّى بشعارات لا يلتزم بها ومقولات يعجز عن الامتثال لها. نرى وفرة ممن يروّجون بعين واحدة، ويسمعون بأذن واحدة، ويشطرون الحقائق أو يستبدلونّها بعبارات التضليل.

التضليل هي المفردة الأقدر على وصف خطاب يكتسب زخماً متجدداً، حتى عندما تقترب آلة الحرب الإسرائيلية الفظائع. لكنّ الفظائع ذاتها عليها أن تكون محرّضاً إضافياً لكل من يتحرّون الإنصاف، كي يفككوا ذلك الخطاب ويفضحوا ذرائعه الواهية ومركزاته الهشّة، ويقذفوا بالكرة إلى الملعب الآخر. لعل جمهرة المتفرجين تشغل عقولها، أو تفتح أفواهها، ولو لمرة واحدة.

العدد التاسع عشر - السنة الثانية - نيسان (أبريل) ٢٠٠٩

شيء من المنطق

إن كان المشروع الصهيوني يَحَسَبُ أنَّ الزمن يسير لمصلحته فهو واهم. فقد اجتاز الشعبُ الفلسطينيَّ الاختبارَ الكبير بكل ما فيه من مسارات شاقة ومخاضات عسيرة، وما بقي لا يعدو مسألة وقت، يَقْصُرُ أو يَطْوُلُ.

كان يُفْتَرَضُ أن يَكْتَبَ «المنتصرُ الإسرائيليُّ» التاريخَ على طريقته، فيجعل من ستينية النكبة، التي نودَّعها، ذكرى ملحمية يروي فيها الواقعة التاريخية وفق الطريقة التي

تحلوه له. لكنَّ فلسطين بقيت حاضرة، تدمغ المشروع الصهيوني والمتورطين معه بقرائن الإدانة، حتى بعد ستين سنة من محاولة ضمها من المكان والزمان والوعي.

ظَلَّتْ فلسطينُ حاضرةً، وكان يُفْتَرَضُ بالجميع أن يستذكروا قضيتها، كلَّ على طريقته، ضمن وقائع «حدث في مثل هذا اليوم». لكنَّ القضية اليوم تصنع الحدث العالمي بزخم هائل، لم يكن بوسع أحد قبل عقود، أن يتوقع استمراره.

أما على الجانب الآخر من الصراع، فإنَّ كلفة القاعدة الحربية المتوغلة في الشرق العربي الإسلامي، تتفاقم يوماً بعد يوم. وعلى الحريصين حقا على تلك القاعدة الحربية و«أمنها»، أن يختصروا الزمن، فينظروا في خيارات التفكيك الآمن لهذا التجمُّع الاستيطاني الإحلالي، بدلاً من إسعافه بمزيد من الوهم العسكري والأمني والسياسي. ولنكن واقعيين: لن يعثروا من بين المؤشرات المتصاعدة على ما يمنحهم الطمأنينة بشأن المستقبل، ما استمرَّ التمترس بمنطق تأسره أمانِيّ الماضي أو تختطفه مراهنات اللحظة الراهنة، فلا يعي المتغيِّرات ولا يستشرف المآلات.

فأي مستقبل لمشروع استيطاني يتسيده قطعان المستعمرين الحاملين السلاح، ومن حولهم آليات عسكرية تحرسهم في كل اتجاه؟ إنها بركة أسنة لا ينهض بها كيان ولا يُصنَعُ بها مستقبل. حتى أوروبا القريبة، ليس بوسعها تحمُّل حالة كهذه بين أحشائها، لأنها ستقوِّض مستقبل القارة من الداخل.

وأي مستقبل لكيان يطوِّق ذاته بالجدران الرمادية المتعالية وغيرها من شواهد

«العنف البنيوي»؟ لنسأل عن الخبرات الأوروبية في هذا الشأن. لنسأل عن الستار الحديدي وما آل إليه؟ عن جدار برلين الذي حطّمته المعاول؟ بل عن خط ماجينو العملاق الذي احتمت به فرنسا، فاكتشفت متأخرة أنها وقعت أسيرة له؟

يواجه المشروع الصهيوني مأزقَه مع الديموغرافيا الفلسطينية، وكلّما أمعن في «التعامل» مع هواجسه السكانية اضطر للانكشاف أمام العالم أجمع، بعقيدة عنصرية صارخة لا يمكن التواطؤ معها طويلاً، وهي تتضح بممارسات العزل والطرّد والانتزاع، وبشبهة الضمّ والطمس والإحلال. واهمّ من يراهن على مفعول التضليل. فالجدران والأسيجة والحواجز، والمستعمرات والطرق الالتفافية والمعازل السكانية، ترسم مشهداً مربعاً لا يمكن توريته في زمن البث المباشر وفضاءات «غوغل إيرث».

بشيء من المنطق سيكتشف الجميع أنّ إذكاء روح المقاومة هو المردود المباشر لسطوة القوة الإسرائيلية، المتعالية بإسناد أمريكي وأوروبي لا محدود. وعليه يكون سؤال المرحلة: أي مستقبل لمشروع يحتمي بجيش فاشي لا يُتقن سوى القتل الجماعي، وحتى دون أن يحرز إنجازاً ميدانياً لافتاً للأنظار؟ أي مستقبل لاستراتيجية الاحتماء بخيار الدمار الشامل، الذي تعبّر عنها «عقيدة الضاحية»، التي صاغها القادة الإسرائيليون بأنقاض لبنان وأنضجوها بأشلاء الأطفال مع أمهاتهم في غزة؟

طال الزمن أو قصّر، ستدرك أوروبا، أوروبا بالذات، أنّ استمرارها في النزول إلى الخندق الإسرائيلي له كلفته. شعارات كبرى تتبخّر كل يوم بهذا الانحياز، ومقولات مركزية تفقد معناها بهذا الاصطفاف، ورصيد أخلاقي مفترض ينفد. والحقيقة، أنّ أوروبا تخطئ عندما تتصوّر أنّ بوسعها بناء علاقة صحيّة، آمنة ومستقرة، في عالم قريب ومتداخل، من خلال التشدّد في المراهنة على القاعدة الحربية الإسرائيلية. حتى تعهّدت المانحين في «إعادة الإعمار» وغيره، لن تفلح في معالجة المآزق، فما يستقرّ في وعي المنطقة وضميرها هو محاسبة شركاء التدمير لا مكافأة مانحي التعمير.

ليس جديداً أنّ من يزرع الاحتلال يحصد المقاومة، لكن ما ينبغي أن يشغل الأذهان هو الحصاد المتوقع لإذلال أمة والاستهانة بشعوبها، بطريقة منهجية تغفل تقديرات المستقبل.

واضحٌ أنّ المشروع الصهيوني سارع إلى حفر قبره بيده، عندما أمعن في استئثاره مناعة المحيط الذي استزرع فيه قسراً. لقد فضحت حربُ غزة هذا المشروعَ في وُعي أجيال قادمة في العالم العربي والإسلامي، وصولاً إلى أقصى التخوم. حتى مبادرة السلام العربية التي منحت وعود «التطبيع» السخية، ليس بوسعها أن تلقي طوق النجاة لمستقبل المشروع الصهيوني في المنطقة. فأقصى مفعول المبادرة هو خدمة العلاقات العامة المأزومة لعواصم تتحسّس طريقتها في مرحلة تاريخية حرجة.

تتآكل تجربة احتلال فلسطين وتترهلّ، ليس تحت وطأة الفراغ القياديّ المزمّن في التجربة وحسب، بل لأسباب أخرى كذلك. ويبقى أنّ ليبرمان ومن حوله هم التعبير المتجدّد عن الانسداد الكبير، وعن عجز «الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» عن الاستمرار في لعبة الأقنعة أشواطاً إضافية.

أما «الرباعية» بشروطها وإملاءاتها، فتستحقّ كلمة أخيرة: إن لم يكن الشعب الفلسطيني، أي الشعب الذي أريد لكيانيّته أن تُمحي ولذاكرته أن تُطمس ولوجوده أن يندثر، هو من سيكسب الجولة الممتدة، بصموده وثباته والتفاف شعوب الأمة ومناصري الحرية حوله، فلماذا كل هذا الإمعان في استدرار الاعتراف منه بشرعية الاحتلال؟

مساحات التفكير المنسية

كم بلغت مساحة الأراضي التي استحوذت الصهيونية عليها؟ كم اشترى المستعمرون من الأرض؟ وما مسؤولية إقطاعيي الخارج عن عمليات البيع؟ لعلها الأسئلة التي شغل بها الفلسطينيون وأنصارهم طويلاً، في غمرة الردّ على الصهاينة وأشياعهم.

فالحركة الصهيونية لم تأت إلى فلسطين ومعها وفرة من المال وحسب، بل كثير من الخطط التوسعية والشعارات والذرائع الدعائية كذلك.

لا شكّ في أنّ التمحيص يكشف لنا عن تهافت أكذوبة «بيع الفلسطينيين لأرضهم». لكنّ الذي لا ينبغي أن ننساه هو ما تطوي عليه تلك الادعاءات الصهيونية المهترئة من سذاجة.

فالذي يمتلك أرضاً معيّنة، كأن يشتريها مثلاً، يمكنه أن يستخدمها، ولكنّ هذا الاستخدام يجب أن يكون بشكل مشروع فقط. فلا يحق لأحد شراء أرض ليتخذها قاعدة هجوم على الآخرين مثلاً، كذلك لا تمنحه هذه الملكية أحقية فرض السيادة السياسية على الأرض.

لا يجيز امتلاك الأراضي إعلانها مكاناً مستقلاً، فضلاً عن اتخاذها «دولة». ولو كانت الملكية تعني أحقية فرض السيادة على الأرض، لوجب على الجميع إعادة رسم خريطة العالم، بما يبيح للإقطاعيين وكبار مالكي الأراضي أن يرفعوا ما يحلو لهم من الأعلام بألوان الطيف. وربما اكتشفت شتى الحركات الانفصالية وصفة باهرة، وتطلب الأمر تحويل اجتماعات «الجمعية العامة للأمم المتحدة» من قاعتها بنيويورك إلى ملعب لكرة القدم.

ثم إنهم لا يكفون عن القول إنّ «إسرائيل دولة ديموقراطية».

علينا أن نناقشهم: إن كنتم مُعجّبين بتلك «الديموقراطية»، فلماذا لا تجرّبون العيش فيها؟! اذهبوا واختبروا «متعها» هناك، لا عن بُعد. لكن عليكم أن تجرّبوها حقاً، أن تعيشوها عند الجدار العنصري، وعند حواجز الضفة، وفي الخليل القديمة، من دون أن تتجاهلوا قطاع غزة. جرّبوا الديموقراطية هذه في

القدس.. المحتلّة بقسوة رغم كل ما فيها من مقدسات وحضارة وتاريخ عريق وآثار، مروراً بحي البستان وبيوته الموعودة بالتدمير.

من ينعمون بالنظم الديموقراطية هم أكثر من وجب عليهم فضح الاحتلال البشع وممارساته القسرية. لكن ما نسيه كثير من هؤلاء أنه لا ديموقراطية مع الاحتلال، ولا ديموقراطية مع محاولة إخضاع شعب في بلاده بقوة الآخرين، ومنعه من تقرير مصيره.

إنّ وصف دولة احتلال بأنها ديموقراطية قد بعث برسالة خاطئة إلى العالم أجمع، لا إلى المنطقة وحدها.

في أوروبا نادراً ما يُشغَلون بمسائل كهذه، فهي مساحات تفكير منسيّة. وإنّ المرء ليدرك عمق المفارقة لدى أولئك المتحمّسين للمشروع الصهيوني، عندما يتحدثون عن عذابات اليهود وضرورات «تعويضهم» بكيان لهم، على نفقة فلسطين. فالسخاء نحو الصهيونية ومنظّماتها يتحوّل إلى تجسّس وارتباب، إذا ما طرح السؤّال المعاكس: ولماذا لم تقتطع أوروبا مساحات منها للكيان المُصطنع؟! تتجمّد في نقاش كهذا فكرة التكفير عن الخطيئة التاريخية، إذا ما طلب من أوروبا ذاتها أن تدفع الاستحقاق الذي دفعه الشعب الفلسطيني.

وطالما شهدنا، وما زلنا نشهد، مسلسل التعويضات الأوروبية المتصاعدة لليهود عمّا لحق بهم خلال العهد النازي وإبان الحرب العالمية الثانية، فإنّ الباب ما زال مفتوحاً أمام تعويضات سخية، تتدفّق إلى من سُلبت منهم حقوقهم يوماً ما. لكنّ الباحث اليهودي الأمريكي نورمان فنكلستين، أزاح الستار عن «صناعة الهولوكوست»، وكيف تحوّلت التعويضات إلى عملية اقتصادية تدرّ الأرباح الفلكية على المنظمات الصهيونية في الأساس، لا على المتضرّرين من اليهود في الغالب.

وما قد يشغل الذهن هو مصير العقارات الأوروبية التي كانت لليهود، من مبان وأراضٍ ومتاجر، وما زالت أعيانها قائمة ووثائقها محفوظة. من حقنا أن نفترض أنّ مستوطنين فلسطين المهجّرين إليها، لو استعادوا أصول عقاراتهم، لا تعويضات مالية عنها، لما وجد كثير منهم ما يبّرّ بقاءهم غير الأمن في «الشرق الأوسط الملتهب».

لا مصلحة للصهيونية بالتعويضات الفعلية إذا ما ترتّب عليها استقرار هائل لليهود في أوروبا. فالمال هو المطلوب، أي قيمة التعويض، رغم أنّ منطلق التعويض

يقوم أساساً على إرجاع أصل الشيء إن وُجد، لا قيمته المفترضة. ولأنّ زخم التضليل يكبح قدرة الناس على تشغيل عقولهم، يبدو حقّ العودة الفلسطيني غير مفهوم بالنسبة إلى قطاعات من ذوي الأذهان المتكلسة. أعني أولئك الذين يمنحون الحقّ لأيّ يهودي بالعودة إلى فلسطين، ويرون ذلك «حقاً تاريخياً» وإجراءً مستساغاً بموجب «قانون العودة اليهودي»، لعام ١٩٥٠. هم لا يرون في القانون هذا عنصريةً تذكر، فلا مشكلة لديهم في تدفّق اليهود، والمتهودين، والمشكوك في يهوديتهم، بموجبه، إلى فلسطين المحتلة. إنّ عودة الفلسطينيين، بموجب المنطق الذي يحمله هؤلاء في رؤوسهم، لها مدخل عنصريّ واحد بالتالي: أن يخوض شعبنا عملية تهوّد جماعية، فيبيت الفلسطينيين في أرضهم وديارهم، وتُحلّ القضية في دقائق معدودة. هراءٌ كهذا يمكن توقّعه، وسماعه، مرة تلو الأخرى، في بواكير الألفية الثالثة، وفي ذروة موسم حقوق الإنسان. حقاً.. فإنها لا تغمى الأبصار، لكن تغمى القلوب التي في الصدور.

العدد الحادي والعشرون - السنة الثانية - نيسان (أبريل) ٢٠٠٩

هل هو صراعٌ على سُلطة؟

هل يصحّ القول بأنّ منشأ أزمة البيت السياسي الفلسطيني هو الصراع على السُلطة؟ لطالما تردّد ذلك التعبير، «الصراع على السُلطة»، بشكل بارز أو ضمنيّ، باعتباره التفسير الجوهرى للانقسام السياسي الفلسطيني بكل مفارقاته وتطوّراته الجسيمة وتفاعلاته العنيفة.

إلا أنّ النظرة الفاحصة جديرة بأن ترسم هالة من الشكوك حول دقّة الفرضية التي تفسّر الواقع الفلسطيني الراهن بالاحتراب على السُلطة. ففي مركز الأزمة صراع على الوُجهة، لا على السُلطة.

صحيح أنّ السُلطة مغرية في المشهد الفلسطيني اللصيق بالترتيبات مع «المجتمع الدولي» والتسيقات مع الإسرائيليين والأمريكيين. فتدفّقات المانحين، وامتيازات المال والأعمال، وصلاحيات «في آي بي»، كلها قد تغوي الباحثين عن المنفعة لأنفسهم ولأولادهم ومقربيهم بخوض المنافسات التي تطيب لهم. لكنّ عقود الملايين الوفيرة التي ترشح ملفاتها بين الحين والآخر، وصفقات الدعاية والإسمنت والهواتف النقالة، لا تفسّر وحدها الولوج بالسُلطة والصراع القائم، مهما تكاثرت المنتفعون، والمتسلّتون، والباحثون عن نصيبهم من الكعكة.

أما في المشهد الفلسطيني اللصيق بالمقاومة، فلا تصمد فرضية الصراع على السُلطة. ذلك أنّ السُلطة في حدّ ذاتها تمثل عبئاً جسيماً على المقاومين والممانعين، بكل تبعاتها من حصار وعدوان واستهداف. فماذا يبقى من امتيازات تُرجى عبر سلطة يُتسابق إليها؟!

أن تكون وزيراً في غزة، فذلك يعني أنك مرشّح للاغتيال. أمّا إن كنت رئيساً للوزراء فإنّ أنفاسك وحركاتك وسكناتك مرشّحة للرصد، ولن تجد مكتبا فيه تعمل أو مسكناً إليه تأوي أو معبراً يفتح لك بوابته. على مسؤولي السُلطة هؤلاء أن يُحصوا الشهداء ويتفقّدوا الجرحى من ذويهم بين موسم وآخر، كما هو الواقع منذ سنوات.

هناك حقيقة جوهرية للصراع الداخلي، هي تحديد الوُجهة، بين خيارات المقاومة ورهانات التسوية. كل ما عدا ذلك تقريباً، مجرد عناوين جانبية.

فالتجاذب الحادّ يتعلّق في المقام الأوّل بالاستحواذ على القرار الفلسطيني، والتمكين للنهج، وإنفاذ أي من البرامج التي لا تشترك سوى في التسمية «البرنامج الوطني».

واضح من دروس السنوات التي خلت، أنّ مبررات الانقسام السياسي الفلسطيني واقعيّة جداً، وأنّ الافتراق في البيت السياسي الداخلي هو تحصيل حاصل، خاصة مع إدراك الملبسات الإقليمية والتدخلات الدولية والمؤثرات الإسرائيلية.

تقول بعض الفصائل التي تشعر بأنها تقف في الهامش، إنّ هذه السلطة لا تستأهل التناقص عليها. وهذا حقّ معزول عن سياقه. فما ينبغي أن يُقال أيضاً، إنّ الصراع على الوجهة ليس أمراً هامشياً. ومن هنا تصرّفت القيادات الفلسطينية طويلاً بمنطق يراعي الاستحواذ على «الشرعية»، التي تؤهل لشرّعة القيادة، التي تحدّد الوجهة وتعتمد البرنامج وتصنع القرار. وقد كانت الجولات الانتخابية، ولا تزال، باباً كبيراً من أبواب حياة تلك الشرعية أو خسرتها، لذا لم يكن الصراع ليبتعد عن صناديق الاقتراع. هكذا بدأ «العرس الديموقراطي» سنة ٢٠٠٦ زاهياً.. وانتهى دامياً، لأنّ النتائج لم تكن مقبولة من فريق السلطة التقليدي، ولا في المستوى الإقليمي، ولا بالنسبة إلى الفاعلين دولياً.

لقد تفاقم الصراع على الوجهة بشكل حادّ في التقليد السياسي الفلسطيني، كما كان يبرز بوضوح في محاولات الاستئثار بالشرعية الانتخابية، من كفاءات التعامل مع نتائج الانتخابات، والتلويح المستمرّ بانتخابات مبكرة، ورفع لافتات الاستفتاء الشعبي. بل حتى أصغر اتحاد طلابي، وأضيق نقابة عمالية، يخضعان باستمرار لمواكبة دقيقة للغاية من كبرى القيادات الفلسطينية مع كل جولة اقتراع. فهل تصمد هنا فرضية الصراع على السلطة؟ وأي سلطة يمثلها اتحاد طلاب جامعة مفتوحة، أو نقابة عمالية لا مقرّ لها؟!

أمّا إذا سلّمنا بأنّ منظمة التحرير قد آلت مع مرضها العضال وتجاهلها المزمّن إلى مجرد هيكل على الورق، فإنّ ما بقي منها ليس سلطة بمعنى الكلمة، بل العبارة الشهيرة «الممثل الشرعي والوحيد للشعب». إنها عبارة لن يفرط فيها فريق يرفع لافتة «البرنامج الوطني». بمعنى آخر، لا أمل لمن انتظروا طويلاً إعادة بنائها، أو إصلاحها على أسس ديموقراطية، إلا إذا تعيّرت موازين القوى وملبسات الواقع الفلسطيني بشكل جوهريّ.

بهذا يكون على الذين أيقنوا أنّ الأزمة تتعلق بقيادة الشعب والتصرف في القضية صوب هذه الوجهة أو تلك، أن يعيدوا تعريف عملية الحوار الفلسطيني . الفلسطيني ليتركز على المضامين لا الأشكال . فلا معنى لإطلاق تصريحات تنادي بالكف عن «الصراع على السلطة»، سوى أنها معزوفة متكررة باعثة على السأم . وبكلمة أخرى، فإنه لا غنى عن تسمية الأشياء بأسمائها، وخوض مراجعات فلسطينية في المضامين والأداء والخطاب، على أمل أن يكون البرنامج الذي يستظل به البيت الفلسطيني وطنياً بحق .

العدد الثاني والعشرون - السنة الثانية - تموز (يوليو) ٢٠٠٩

داخل الداخل

بدأت حكايتهم مع النكبة، عندما خُيِّل للمشروع الصهيوني أنه أنجز عملية الاقتلاع، ولم تبق سوى «كسور عشوية» من الشعب الفلسطيني، حسب أنها ستحل في مفاعلات الإخضاع المنهجي لـ«دولة اليهود».

لكنّ نموّهم وحضورهم فاقا كلّ التوقعات المسبقة من أيّ طرف كان. فهم يناهزون اليوم نحو مليون ونصف مليون. ومؤشراتهم الديموغرافية تقضّ مضاجع الصهاينة المشغولين بالإطلالة على مستقبل محفوف بالهواجس.

لسنا بحاجة إلى تنبؤات عبثية، كي نستنتج أنّ فلسطيني ٤٨ سيجسّدون تطوّراً فائق الأهمية خلال العقد القادم، ليس بالحساب العدديّ بالأساس، بل بالتطوّرات النوعية التي تتشكّل بواكيرها. فقد نضجت تفاعلات الوعي بالذات لديهم منذ زمن، ولعلّ ما يختمر تحت السطح الآن هو استكشاف خريطة الطريق للعبور إلى صميم المشهد الفلسطيني، دون مفارقة المكان. هم ماضون نحو خيارهم المحتوم، في مقارعة المشروع الصهيوني في مربّعه الأول، وعلى طريقتهم الخاصّة في «السّهل الممتنع». بهذا، يخطئ المرأهون على أنّ فلسطيني ٤٨ سيلبثون في بطن الحوت إلى يوم بيّعثون، لأنّ الحوت ذاته هو الذي سينفق جراء مرضه العضال.

مقارعتهم لمشروع الاحتلال سيكون لها خصوصيّتها وتفردّها. لقد أطلقوا في خطابهم المتجدّد مفردات خاصة، ونحتوا مصطلحات مميّزة، وابتكروا أدواتهم التي توسّع هوامش الممكن في الفعل، وفتحت آفاقاً لبرامج العمل الشائك تحت سقوف الاحتلال وبين جدرانها.

عنايتهم تبدو فائقة ببعض المفردات، إدراكاً لما تختزنه وراءها من تصوّرات ومواقف. فبدلاً من «دولة إسرائيل» أصبحوا يتحدّثون عن «المؤسسة الإسرائيليّة»، وأتقنوا فوق ذلك لغة الترميز والإيحاء، المفعمّة بشحنات الوعي متنامي المنسوب. هكذا مثلاً، تحوّلت القدس إلى عنوان لفلسطين، وإلى برنامج عمل نشط لأجلها وعبرها، ينخرط فيه الجميع من شتى الأجيال والمناطق. لكنّ خيار الترميز والإيحاء تعبير عن مرحلة لها ما بعدها في التعبير الصريح، قد نكون ولجناها بالفعل.

مَنْ أُريد لهم يوماً أن يكونوا مُلحَقين بالاحتلال، أو مجرد «عرب إسرائيل» كما كان يُطلق عليهم، باتوا الآن بجدارة «فلسطينيي ٤٨»، ليستذكر الجميع أنهم إن لزم، أكثر جذرية في الانتماء ولو بحسابات التاريخ والجغرافيا المجردة. لقد باتوا يُبرهنون في كل موسم أنهم ليسوا في الهامش، بل في «داخل الداخل».

فلسطينيو ٤٨، هم اليوم، قادة وجماهير، يزدادون حضوراً في ميادين عدة، ينعشون مشروع العودة الفلسطيني، ويتصدون لحماية القدس، وتبنيه الأمة إلي أن «الأقصى في خطر»، ويواجهون حصار غزة، بل وينشطون ثقافياً وإعلامياً وسياسياً، وقانونياً وتوثيقياً كذلك. ولا تتوقف الشواهد التي تختطف الأنظار. كان يكفي، مثلاً، أن يبرز نشاطٌ وقُدْهم في مؤتمر ديربان الثاني بجنيف (٢٠٠٩)، كما لم يتحقق لوفود عريضة. أما في مؤتمرات فلسطينيي أوروبا بالآفها المؤلفة، فقد ظلوا في مركز الحضور. ومن كفر كنا وأم الفحم تخرج باستمرار فرقهم الفنية التي تتغنى بالعودة في تجمعات الشتات.

تبدلات قيادية جرت وتجري، تعبر عن مكنونات الانعطاف الكبرى لدى فلسطينيي ٤٨، فتوارت أسماء ولافتات لحساب أخرى جديدة. وفي ظلال ذلك يصعد جيل ثالث أو رابع إلى الصدارة، يتقن شد القوس حتى النقطة القصوى دون الانكسار، ليسدد الرمي كما ينبغي أن يكون.

لم يأت ذلك كله من فراغ، فتفاعلات الوعي بالذات كانت لها تراكماتها، بفعل الممارسة الحية تحت الاحتلال، ومروراً بمذبحة كفر قاسم (١٩٥٦)، وواقعة يوم الأرض (١٩٧٦)، وصولاً إلى هيئة الجليل والمثلث مع اندلاع انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠). لكن النكبة ظلت المحطة المركزية بلا منازع، التي تصقل هذا الوعي باستمرار. وها هو الخامس عشر من أيار (مايو)، يتحوّل إلى موسم تستأنف فيه الأرض والديار تواصلها مع الجذور، بعد أن حسب الاحتلال أنه اقتلعها.

جرى ذلك كله رغم الخذلان المرير الذي لاقوه من الرسمية الفلسطينية، عندما أخرجهم اتفاق أوسلو من حيز الاهتمام باعتبارهم «شأنًا إسرائيليًا»، واستذكرهم المفاوضات ضمن بند «التبادل السكاني» وحسب، مقابل غلاة المستوطنين.

في كل الأحوال، يبقى فلسطينيو ٤٨ شهوداً على أن مشروع الاحتلال يتآكل من أحشائه، يتقوّض حتى وهو في ذروته، بكل ما في ذلك من مفارقات. ألم يظلوا راسخين في الأرض رغم توهم بن غوريون أنه «أكمل المهمة» سنة النكبة؟ ومع اتساع رقعة الاحتلال (١٩٦٧)، التقطوا أنفاسهم الحبيسة، بالتواصل مع

شعبهم في الضفة والقطاع، لتُحدث «النكسة» استفاقةً غير محسوبة من صدمة النكبة. ولا تبتهي المفارقات.. فمع إخراج مصر من دائرة الصراع (١٩٧٩) شرعوا، مثلاً، بالتواصل مع الأفق العربي ثقافةً وتنقلاً. وتكتمل المفارقة بعزل القدس عن الضفة بدءاً من عهد أوسلو، ليجد فلسطينيو ٤٨ أنفسهم إلى جانب المقدسين في مواجهة المسؤولية التاريخية التي لا تتأتى لغيرهم، بالمرابطة في المقدسات وإنعاش الهوية العربية في المدينة العتيقة التي يفترسها التهويد.

مع كل مولود جديد منهم، يُبطل فلسطينيو ٤٨ نبوءة «دولة اليهود» التي خرج بها هرتزل في نهاية القرن التاسع عشر. وإلا، لما كان المشروع بحاجة إلى تجديد العهد مع ذاته في القرن الحادي والعشرين، بدفقة عنصرية إضافية عنوانها الإقرار القسري بـ«يهودية الدولة». في ما سبق كان سؤال المراقبين يتعلق بأزمة الهوية التي يواجهها «أولئك العرب» وراء الخط الأخضر بين «الأسرلة» و«الفلسطنة»، لكنّ الانتماء الفلسطيني الراسخ بدد الأوهام، وألصق أزمة الهوية بدولة الاحتلال ذاتها ومجتمعها الاستيطاني.

جانب من معضلة الكيان مع فلسطينيي ٤٨، أنّه جرّب الخيارات الممكنة التي تتمحور حول الاقتلاع والعزل والضغط والتذويب والتضليل. ولم يبقَ له سوى «الخشونة»، وهي بدورها تصقل الانتماء الفلسطيني لأجيالهم الجديدة أكثر فأكثر، بعد أن سقطت شعارات «التعايش» المضلّة منذ زمن.

ولو لم يكن فلسطينيو ٤٨ عنواناً لتحدٍّ كبير، لما كان «برلمان» الاحتلال مشغولاً بسنّ تشريعات سخيفة تحظر ما يُقال وما يخالج الصدور، من قبيل التلفظ بمفردة «النكبة» أو استذكارها. ولو لم يكن فلسطينيو ٤٨ في صميم الحدث، لما حلم الفاشي ليبرمان بالصعود إلى مراتب الحكم والحديث في محافل الأمم. هكذا يتآكل المشروع من داخله أيضاً، فعندما تسكنه الهواجس، يتصدّر الذين تخلّوا عن لعبة الأفتعة، التي لم يعد لها متّسع في ظل المخاوف الوجودية المتفاقمة.

العدد الثالث والعشرون - السنة الثانية - آب (أغسطس) ٢٠٠٩

الفالسطيني الجيد

لم تأت حقبة التسوية السياسية الممتدة لعقدين من الزمن بشعارات ولافتات وحسب، بل حملت للشعب الفلسطيني وجوهاً وأسماء، افترشت مشهداً سياسيين والأكاديميين و«المجتمع المدني». من أولئك من حاولوا إقناعنا بأنهم يتقنون الحديث «باللغة التي يفهمها العالم»، وأنهم فرسان «الخطاب الفلسطيني الجديد».

ومنذ أن تم اعتمادهم بوصف «المعتدلين»، أفسح لهم في المنتديات والمجالس الدولية، متحدثين بنبرات واثقة بهذه اللغة أو تلك.

كان ذلك في ذروة التسوية السياسية، التي أيقن الجميع لاحقاً أنها وُلدت ميتة.

لكنّ الفصول التالية معروفة جيداً، من استمرار الاحتلال، وتفاقم الاستيطان، وتهويد القدس، إلى انتفاضة الأقصى، وموجات الاغتيال، وحصار غزة، فالحرب عليها. ومع كل منعطف حاد، أخذ أولئك يخفقون تباعاً، يتوارون عن الأنظار، ليظهروا فجأة تحت بؤرة الضوء، مرّة في منتدى هنا، وأخرى عبر مبادرة هناك.

ألجمت هذه الجمهرة ألسنتها عن فضح الاحتلال في شتى المنابر، وبدت مدمنةً خطابها القديم، بكل مفرداته الجوفاء وثماره العقيمة.

لم يلتفتوا إلى التوغلات والاعتقالات والحواجز والاستيطان وتمزيق الضفة. ولم يكلفوا أنفسهم عناء المشاركة في التصدي لحصار غزة، وهي تجوع كما لم يحدث في التاريخ، لكنهم برعوا في صياغة المقولات الذرائعية التي تغطي على العدوان المركب.

أطبّقوا شفاههم بينما كان القصف يتواصل، ولم يحدثوا العالم «باللغة التي يفهمها». بل لم يعودوا يستذكرون أرقام الهواتف التي يحتفظون بها من جولاتهم في عواصم الدنيا.

حتى عندما اضطرّ بعضهم إلى التظاهر يوماً ما، بعد أن انتفض العالم، تسمّروا

بصمت في زاوية، برزوا فيها بربطات العنق ومعاطف الفراء الفاخر، حاملين ربّما بعض الشموع في الأيدي.

بقليل من العناء يكتشف المرء كم يعيش هؤلاء انفصاماً عن شعبهم. وهو انفصام بكل معنى الكلمة، تكتمل حلقاته باتكالمهم على الدعم المادي المنتظم الذي يفيض به المانحون عليهم، فيستشعرون بذلك وطأة الكلمة وضريبة الموقف وكلفة خيارات الشعب الفلسطيني، التي لا قبل لهم بها.

أما من يراقب مشهد «المنظمات غير الحكومية»، العاملة في الساحة الفلسطينية، فسيعثر على وفرة من اللافتات والواجهات التي نشأت خلال حقبة التسوية، ويستقرئ بعضها رغبات المانحين، ويراعي أمزجتهم، ويتماهى مع اهتماماتهم. «الفلسطينيون الجيّدون» موجودون بكثافة في بعض ثايا هذا المشهد، فقد أمسكوا ألسنتهم وحبسوا أفلامهم وجمّدوا مواقفهم، إزاء قضايا وحالات كانت جديرة بأقصى درجات الاهتمام والعناية.

فليسوا قلّة أولئك الذين سُغّلوا في سنوات خلت بمهامّ «التثقيف على الديمقراطية». لكنّ بعضهم لم يشعر بأنّه معنيّ بالمطالبة باحترام خيارات الشعب ونتائج الديمقراطية، عندما قالت صناديق الاقتراع قولتها الفاصلة.

وبعضهم، مثلاً، رفع بإخلاص، شعارات «مناهضة العنف ضد المرأة»، لكنه أدرك أنه سيخرج عن السياق لو قام بتنزيلها على العنف الإسرائيلي ضد المرأة الفلسطينية: عنف القصف، وعنف التنكيل، وعنف الحواجز، وعنف الحصار. اهتمامات أولئك مختلفة في الواقع، فهي تتوجّه حصراً لتناقضات اجتماعية داخلية، حسب تفضيلات المانحين.

لافتات لا ينشغل بعضها حتى بمعاينة الأسيرات في السجون، إلى درجة أنّ الزجّ بوزيرة شؤون المرأة، أو برلمانيات فلسطينيات، خلف قضبان الاحتلال، لم يكن مدعاة لأيّ موقف ذي بال على مدى أعوام خلت، ما دام أنّ أولئك انتخبين ديموقراطياً على خلاف رغبات «الرياعية».

وحتى إن توارى بعض هؤلاء، فإنّ جمهرة السياسيين «المثيرين للإعجاب»، بتعبير إدارة بوش، ظلت حاضرة ولم يملكها القنوط، بل ما زالت تحصد المديح لقاء كل «إنجاز» تحقّقه.

يتصرّف أحدهم كوسيط بين شعبه و«شركائه» الإسرائيليين، ليكتشف مع

مرور الوقت أنه ينزلق إلى خانة أولئك «الشركاء» أكثر فأكثر. وفي غمرة أدائه المخلص، لا يتورّع عن إطلاق التصريحات النارية ضد أي فعل مقاوم، فبالنسبة إليه، السلام أهم من فلسطين، والمفاوضات أهم من النتائج. إنه معني كما يبدو بالبحث عن أنصاف الحلول، أو أرباعها، أو أعشارها، أو أدنى من ذلك، ما دام هو في المشهد.

تفقد المفردات معناها لدى أولئك، فهم يتحدثون عن بناء مؤسسات دولة، بدون دولة. وعلى طريق الدولة الموعودة، التي تتحوّل إلى شعار محنّط، يغدو التعاون المنهجي مع الاحتلال مدوّنة سلوك توجيهية للمسؤولين والأجهزة والمؤسسات.

منذ أن دخلنا مرحلة أنابوليس، يُعاد النفخ في هذه الحالات الفلسطينية «الجيدة». ففي ظلّ المشهد، الكثير من الإسناد السياسي والدعائي الخارجي، وتدفّقات وفيرة من الأموال المعلنة. أما في ظلّ الإدارة الأمريكية الحالية، فتبدو مهمة نحت «الفلسطيني الجيد» أكثر إلحاحاً من أيّ وقت مضى، على التوازي مع بناء أجهزة الوكالة الأمنية عن الاحتلال.

تتألّق مرحلة إبراز «الفلسطيني الجيد» في ذروتها الآن. ومواصفاته باتت معروفة: إنه فاقد للذاكرة تقريبا، لا يتحدّث بمنطق الحقوق والعدالة، لا ثوابت لديه سوى مقولات التسوية، ولا معنى لفلسطين بالنسبة إليه على الجانب الآخر من الجدار العنصري.

العدد الرابع والعشرون - السنة الثانية - أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩

قطيعة تاريخية

يعتلي أحدهم منصّة الحديث، بريطة حريرية ملتقّة حول عنقه بعناية، وبهندام فاخر يلائم البثّ المباشر، ثم يبدأ بالحديث. يسترسل، دون أن يبخل على مستمعيه بعلوّ النبرة، وحشرجة الصوت، ومسح دمعة مفترضة أمام العدسات، قبل أن يخلص إلى شعارات تلحن سابقاتها.

يستذكر أيام الخنادق، ويستحضر غابة البنادق، قبل أن يطرح «برنامج السياسي».

يسرد سلسلة ممتدة من أسماء الذين سقطوا على الدرب. تطوّقه صور الذين رحلوا على درب الأشواك، ولو نطقت بعض المعلقات لطالبت بإخراجها من الأروقة، وعدم الزجّ بها في لعبة الاستعمال الباعثة على السأم.

يسرد سلسلة ممتدة من أسماء الذين سقطوا على الدرب. تطوّقه صور الذين رحلوا على درب الأشواك، ولو نطقت بعض المعلقات لطالبت بإخراجها من الأروقة، وعدم الزجّ بها في لعبة الاستعمال الباعثة على السأم.

هو مشهد مألوف، يُساق فيه «النضال» رغماً عنه إلى المذبح، حيث تُصدّر مخاضات الحديد والنار لمصلحة التّيه الجديد، بذرائعه التي تُحشّر على عواهنها في نصوص وبلافات وخطابات تتجنّد فيها المفردات والشعارات بما يخالف معناها الظاهري.

لا مفاجأة حتى الآن. فهذه التلاعبات ليست ابتكاراً للساحة الرسمية الفلسطينية، وتجارب الأمم تُعلّمنا الكثير عن مسالك مشابهة. كم من أسماء أُدرجت ابتداءً في صفحات البطولة والنضال، قبل أن تؤول إلى خانات غير متوقّعة، لا تغري بتسليط الأضواء عليها. يكفيها الاستفسار عمّا آل إليه بعض «قادة» التحرّر الوطني عبر «العالم الثالث»، وقد تحوّل بعضهم إلى متعهّدي محمّيات وشركاء لاستعمار جديد تبدّلت به الأشكال وتغيّرت معه الألوان. ولنسأل عن جنرالات فرنسا، الذين أسبغت عليهم نياشين البطولة في الحرب العالمية الأولى، قبل أن يتواطأ بعضهم مع المحتل النازي في الحرب الثانية مباشرة. لنعدّ إلى ما سطره فلاسفة التاريخ عبر العصور، عن مآلات «قادة الثوار» الذين يبيعون ماضيهم،

وكيف يتحوّلون إلى حفنة من المنتفعين المتنفذين.. أو «الأوليغاركيين».

هو الماضي الذي يُغري بعض المحسوبين عليه باستثماره في مغامراتٍ شتى، واستعماله في اتجاهات معاكسة تماماً لمغزى التجربة البائدة. لا يكُلّ المتعطشون للشرعية التاريخية عن التلويح بـ«نضالي»، يصوغون صفحاته على الطريقة التي تحلو لهم. يلوّحون بالماضي نفسه، عليهم يسحرون أعين الناس بعيداً عن إبصار الواقع، أو يحجبون عنهم إمكانية تشوّف المآلات الكارثية التي تُتسجّ دون استئذان.

تلويح الرسميين بالشرعية المستلّة من ماضي التجربة، هو التعبير الأوضح ربّما عن القطيعة التاريخية التي أسرفوا فيها. ينهمكون في التفتيش في أعماق السنين عن قصص نضالية، كي لا يسأل أحد عن «نضالهم» في اللحظة الراهنة. لقد عميت أبصارهم حتى عن وقائع النضال اليومي الحيّ لشعبهم في كل اتجاه، في غمرة انهماكهم بذرائعية «حدث في مثل هذا اليوم».

لا بأس في الأمر. من يُرد الاستراحة فليفعل، لكن من دون أن يُغرق السفينة بمن فيها لمجرد أنه استطاب الانحدار إلى القعر، ودون توريط من قَضوا نحبهم بما لم يفوضوه إليه. فنضال الأوائل حُجّة على اللاحقين، لا شهادة امتياز أبدية تسوّغ للمنقطعين تاريخياً عن التجربة الولوغ في الكبائر. وإن كان من شرعية تاريخية فإنها تُملي، ابتداءً، ذاك السؤال عن مسالك العبث التي تم خوضها بلا مساءلة، وعن مبررات نقض الغزل من بعد قوّة أنكاثا.

ويبقى الحق أبلج: لا معنى لسجلات النضال، إن جيء بها ديباجةً لما يناقضها. ولا ثمن للرصاص «الأولى» لمن يعتزم أن يحشوا بها بندقيّة رخصها الاحتلال. ومخطئ من يحسب أنّ شعبه جمهور من المستمعين وجوقة من المتفرّجين، مهما تكاثر المصفّقون في الأروقة.

**مجلة العودة
كلمات على طريق العودة**

**«في الصميم»
ماجد الزير**

العدد الأول - السنة الأولى - تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٧

«امتحان» ملف لاجئي العراق

يمثل إعلان كل من دولة تشيلي وقبلها البرازيل في القارة الأمريكية الجنوبية عن استعدادهما لاستقبال عدة مئات من اللاجئين الفلسطينيين في العراق علامة بارزة لما وصل إليه هذا الموضوع من خطورة. وتحوي هاتان المبادرتان دلالات سياسية على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي في شأن طريقة حل المشكلة بالخصوص أو معضلة اللاجئين الفلسطينيين بالعموم من قبيل مواقف الأطراف وطريقة تعاطيها العملي وآفاق الحل إن تبلور لديها.

إن ما يحدث لفلسطينيي العراق، من محاولات لتهجيرهم إلى أقاصي الدنيا، يُعدّ مظهرًا لمؤامرة دولية بقيادة أمريكية لحساب الدولة العبرية توافقت على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بكل الطرق خلاف تطبيق حق عودتهم إلى قراهم ومدنهم التي هُجروا منها قبل ستين سنة. ويسهر الكيان الصهيوني، بدعم أمريكي مطلق، على ضمان بقاء مقولة «استحالة عودة اللاجئين» حاضرة في الذهن العالمي. ويحاول انتهاز أية فرصة لتكريس هذه الرؤية عبر وسائل عدة أبرزها تسهيل هجرة الفلسطينيين وتوطينهم في مناطق بعيدة عن فلسطين. وتوفّر الدول الأوروبية وكندا والمؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة مساعدات لوجستية في المجال ذاته سواء بالدراسات أو بتسهيل السفر. وتأتي خطوتنا تشيلي والبرازيل في السياق ذاته. ويُعدّ الحال المأساوي لفلسطينيي العراق تربة خصبة لتحقيق مشروع كهذا، وبالفعل فقد ورد عن لاجئي العراق أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين توزع عليهم استبانات تتضمن رأيهم في التخلي عن حق العودة إلى فلسطين مقابل تسهيل الهجرة إلى دول أكثر أمانًا من العراق.

ولا يمكن هذه المحاولات أن تتحقق إلا إذا كان هناك تجاوب من اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم كأفراد في القبول بالهجرة المنظمة إلى أماكن عدة في العالم. ودون تقديم أعداء لأهلنا في العراق وغيرهم ممن يعيشون ظروفًا مشابهة، فماذا نتوقع من أشخاص يتعرضون للقتل والتشريد والاضطهاد، مع عدم وجود حالة تضامن شعبي حقيقي معهم ترقى إلى مستوى ما يتعرضون له. وفي ظل شعورهم بالعزلة وانقطاع السبل، وهم في النهاية بشر!

علينا مراجعة أنفسنا كأصحاب قضية، قبل أن نلقي باللوم على القوى الدولية في انحيازها لوجهة النظر الصهيونية في موضوع اللاجئين. ونعتقد أن مشكلة فلسطينيي العراق تمثل حالة يمكن أن تكون نموذجاً حقيقياً في التصدي للمخطط الصهيوني الأمريكي الرامي لإسقاط حق العودة. فلو كانت هناك حالة إجماع فلسطيني على هذا الملف، وحمله وفد فصائلي موحد ضمن استراتيجية واضحة وآليات تحرك على أكثر من صعيد، سواء سياسي أو دبلوماسي أو إغاثي اجتماعي، بحيث يشعر القاصي والداني بأن لفلسطينيي العراق ظهراً من إخوانهم وهم ليسوا وحيدين في محنتهم، لكننا رأينا بالتأكيد نتائج أفضل مما آلت إليه الأمور من سوء.

إن استثناء موضوع فلسطينيي العراق من التجاذبات الفلسطينية الداخلية من شأنه أن يفرض حلاً عربياً لمأساة فلسطينيي العراق. وقد علمتنا التجارب خلال عمر القضية أن النظام العربي يتجاوب مع الرغبة الفلسطينية الجماعية بالعموم. وهنا نطرح فكرة تبني حل عربي جماعي في إطار الجامعة العربية وبرعاية أمينها العام، بحيث يوزع الفلسطينيون الباقون في العراق وعددهم الآن ١٥ ألفاً على عدة دول عربية، ومن شأن هذا أن يخرج الدول العربية من حرج تسهيل توطين اللاجئين على حساب تطبيق حق العودة. وليس خافياً أن أكثر من دولة عربية أبدت استعدادها لمثل ذلك إذا حصل التوافق.

يفتح نجاحنا كفلسطينيين في «امتحان» إيجاد حل للاجئين العراقيين في الإطار العربي المجال أمام حلول لمشاكل الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية لحساب تمسكهم بحق العودة مع ظروف إنسانية معيشية كريمة. ونكون بذلك قد حققنا نقاطاً مضيئة في طريقنا لاستعادة الحقوق. فإن كنا عن هذه الخطوة عاجزين فعن التي أكبر منها سنكون أعجز!!

العدد الثاني - السنة الأولى - تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧

عندما تنتفض الشعوب !!

مرّت الذكرى السابعة لانتفاضة الأقصى المباركة من دون أن تأخذ ما تستحق من الإحياء والتكريم. ولا يبرر هذا التقصير التطورات الجسيمة التي تمر بها القضية الفلسطينية من قبيل الانقسام الحاد في الصف الفلسطيني..

فالمكاسب الكبيرة الاستراتيجية التي سجّلتها الانتفاضة المباركة مثلت منحى مهماً في طريق استعادة الحقوق. وأعطت الانتفاضة مؤشرات واضحة على مآل الصراع مع العدو الصهيوني، بأنه محسوم لمصلحة استعادة الأرض ورجوع الشعب إلى دياره، ما يستحق دائماً الوقوف لاستذكّار دروسها وتأكيدّها.

لقد أسهمت انتفاضة الأقصى في إيجاد حالة نهوض في جسم الشعب الفلسطيني، وعبر الشعب عن وحدته في داخل الوطن وخارجه، وجسدت فعاليات الانتفاضة المشتركة في الشارع ما عزز هذا. وأوجدت الانتفاضة مدرسة تربية للأجيال الجديدة وعلمتهم أبجدية الصراع وماهية المفردات الحقيقية للقضية. وكان لدعم فلسطيني ٤٨ للانتفاضة دور في تسليط الضوء على قضيتهم، وإثبات أنهم جزء أصيل من الشعب الفلسطيني الواحد.

كذلك شكلت الانتفاضة رافعة للعمل الوطني الفلسطيني لدى فلسطينيي الخارج، وجسّرت بينهم وبين إخوانهم في الداخل، ما دفعهم إلى المزيد من التأطير للعمل المؤسسي الذي يرسّخ الفعل الدائم والاستراتيجي لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الداخل.

وللانتفاضة فضل في إيجاد صور نادرة في التضحية والفداء. وهي التي قدّمت نماذج من القيادات قضت دفاعاً عن أرضها ومبادئها. وتلك التي تقبع في سجون المحتل الجلاد للغرض ذاته. وأمّهات وآباء قدّموا فلذات أكبادهم الواحد تلو الآخر. أو أطفال أصبحوا نجومًا تضيء سماء العالم العربي والإسلامي لعظم ما سطرّوا من قصص ندرت في التاريخ. ومن الأهداف التي حققها الشعب أيضاً، الرجوع الجماعي إلى فتح كل الخيارات في الصراع العربي الصهيوني، ومن أهمها الكفاح المسلح المشروع في القانون الدولي وتسابق الفصائل في تسجيل نقاط في إيلام المحتل وإشغاله من جديد. ونعتقد أن هذا

هو العامل الأهم الذي دفع المحتل إلى الهروب من جحيم قطاع غزة. وصعّبت الانتفاضة بالتالي المهمة على عرّابي التسوية في الساحة الفلسطينية. ونقصد هنا أصحاب اتفاق أوسلو الذين لا يرون سبيلاً سوى طاولة المفاوضات حلاً للقضية. وخربوا أيما خراب بهذه الرؤية التراجعية.

وكشفت انتفاضة الشعب الفلسطيني الوجه الحقيقي للكيان الصهيوني أمام الرأي العام العالمي. فكان القتل والتدمير والتخريب الذي يصعب إخفاؤه أمام الإعلام المفتوح والفضائيات التي تتسابق على نقل الخبر لحظة وقوعه. ومثل انتخاب شارون رئيساً لوزراء الكيان الصهيوني ذروة الإجرام. وبين أن الوحشية ليست مقصورة على بعض قادة الجيش وجنوده، بل هي متجذرة في كل قطاعات العصابات الصهيونية التي تسكن أرض فلسطين.

يكفي أن جوائز أفضل صور في غير مناسبة عالمية كانت تحصدتها الانتفاضة. وكذا لم تجد محكمة العدل الدولية بدءاً من تجريم جدار العزل العنصري الذي ضربه المحتل في الضفة الغربية.

ومن ناحية ثانية، خلقت انتفاضة الأقصى تعاطفاً مع الشعب الفلسطيني في المحيط العربي والإسلامي وتعدّاه إلى العالم أجمع، وولّد هذا برامج عملية دائمة لدعم صموده، سواء كان ذلك مادياً مباشراً أو سياسياً أو إعلامياً، ما شكّل حالة صعود في مواجهة المشروع الصهيوني في العالم، وعرف العالم الأبعاد الحقيقية للقضية وأهمها قضية اللاجئين وحقهم في العودة لديارهم التي هُجروا منها عام ٤٨. ومن زاوية أخرى مهمة، دلّت الانتفاضة للإسرائيلي وللعالم ما للمسجد الأقصى من مكانة مقدسة تهون دونها الدماء، ما يشكل حصانة دائمة للمقدسات في فلسطين.

أخيراً أثبتت الانتفاضة أن لدى الشعب الفلسطيني أوراقاً كثيرة يستطيع من خلالها أن يُفشّل أية مشاريع من شأنها التفريط بحقه. وأنه قادر على التأثير في المعادلة السياسية وأنه اللاعب الرئيسي الذي يمكن أن يقلب الطاولة وقتما شاء. وهكذا حال الشعوب الحية إذا انتفضت!!

العدد الثالث - السنة الأولى - كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧

حركة عالمية متعاظمة لدعم فلسطين .. فهل من مستثمر؟!

منذ أن تم الإعلان الأممي في سنة ١٩٧٧ عن التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر يوماً تضامنياً مع الشعب الفلسطيني؛ تحولت الذكرى الأليمة لإصدار قرار التقسيم «الرقم ١٨١» القاضي بوجود دولة إسرائيلية في فلسطين؛ إلى ميدان تسابقي للمنظمات الأهلية الداعمة للقضية الفلسطينية في شتى أنحاء العالم.

تحاول هذه المؤسسات من خلال تلك المناسبة التعبير بوسائل متنوعة وابتكارية أحياناً عن عدالة قضية فلسطين وإظهار مدى الظلم الواقع على شعبها. وقد تعدت هذه الحركة البعد الشعبي إلى الرسمي وشبه الرسمي، وانضوى تحت لوائها عشرات البرلمانيين في العديد من الدول.

ففي لندن التأم تحالفٌ يجمع ستاً وخمسين مؤسسة مجتمع مدني تتخذ من بريطانيا مقراً لها، مكرّساً الثامن والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر للتضامن مع الشعب الفلسطيني في البرلمان البريطاني. وفي هذه الفعالية يتواصل البريطانيون مع ممثليهم في البرلمان ويحثونهم على طرح عدالة القضية الفلسطينية وتبني مطالب الشعب الفلسطيني العادلة. واللافت للانتباه في طبيعة المؤسسات تنوعها الحرفي والعرفي والديني والأيدولوجي والسياسي، وهو ما يؤكد ما للقضية الفلسطينية من وضوح في أحقيتها، وأنها عامل جمع للعديد من مناصري العدالة. لقد اجتاز هذا التحالف خطوة متقدمة في التأثير على الرأي العام بنشر إعلان مدفوع الأجر في يومية «الغارديان» الواسعة الانتشار، ليجرز موقفه ومطالبه.

ومن بين ما يعطي أهمية للمضامين السياسية لهذه الحملة، أنها ضد الحصار اللاإنساني المضروب على قطاع غزة، بل هي أيضاً مع الديمقراطية الفلسطينية والتمسك بنتائج الانتخابات. كذلك فإنها تجرّم المستوطنات والجدار العنصري في فلسطين، بينما هي ضد التمييز بين التيارات السياسية الفلسطينية من قبل الأطراف الغربية.

إن حملة كهذه تقفز على الارتباك الذي عاشته حالة دعم القضية في العالم

منذ توقيع اتفاقات مجحفة بحق الشعب الفلسطيني، وهي تتجاوز أيضاً واقع الخلاف داخل الساحة الفلسطينية فتلتزم بنصرة الحق المطلق، الذي هو أكبر من النزاعات الداخلية.

في كل الأحوال؛ يُعدّ هذا الموقف متقدماً بشروط ملحوظ عن الموقف الرسمي العربي المشارك في «أنابوليس»، فضلاً عن موقف الفلسطينيين المشاركين في المؤتمر، الذين لا يبدون اكتراثاً بعذابات الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة إن لم يكونوا مشاركين بصورة أو بأخرى في ذلك الحصار الجائر أو يروق لهم بقاؤه.

لعلنا نخرج بنتيجة من التناقض الغريب بين هذه المواقف؛ بأن القضية الفلسطينية أكبر من أن يحدها موقف هنا أو هناك. فهي واسعة بكبر العالم، وإمكانية الفكّك من حالة حصار مطبق أو ظلم مركّب تبقى واردة وممكنة وملموسة، وما يتطلبه الأمر هو توظيف الفرص ومراكمة الجهود.

النشاط المدني في بريطانيا هو جزء من نشاط مواز في معظم العواصم الغربية وعواصم العالم الأخرى، أخذ شكل التفرّغ والاحتراف للعمل لفلسطين، وأضحى جزءاً من المعادلة السياسية، كذلك فإنه معترف به رسمياً سواء من الأمم المتحدة أو المؤسسات الإقليمية الرسمية الأخرى في غير موقع عالمي.

لا ننكر أنّ منظمة التحرير الفلسطينية عندما كانت في أوج حضورها ساهمت في بلورة مثل هذا التوجّه، الذي دعمه العمل العربي المشترك عندما كانت له صفة التماسك النسبي. إلا أنّ حركة التضامن لم تتطّفّى مع خبوء دور المنظمة وتشردم الصف العربي، بل أضحّت الآن مستقلة بتوّعها ولا يمكن اعتبارها كتلة واحدة، ما يصعبّ توجيهها لمصلحة لون سياسي فلسطيني واحد، من هنا فإنّ القضية الفلسطينية بالعموم هي المستفيدة من حياديتها.

إنّ مجمل القوى والتجمّعات والمؤسسات التضامنية تتسّق مع الفلسطيني الناشط بغضّ النظر عن انتمائه، وتركز على إبراز شخصيات فلسطينية من الداخل.

وبينما تستعد هذه القوى بأشكالٍ تنسيقية أو منفردة لإحياء ستينية النكبة على مدار عام ٢٠٠٨، بات واضحاً أكثر من أي وقت مضى أنّ الصهاينة في العالم لم يعودوا يتحركون في فراغ مندور لهم.

وإننا نعتقد أنّ مثل هذه التحركات لا تتجزأ عن كفاح الشعب الفلسطيني

التراكمي لاستعادة حقوقه. فالمعركة شاملة وتحتاج إلى توظيف كل الإمكانيات لحشدّها في مواجهة عدو شرّس ومتمكّن وصاحب نفوذ على مستويات عدة في العالم.

إنّ من مقتضيات تجاوز الخلافات التي تعصف بساحتنا الفلسطينية، أن نوحّد الجهود لمقارعة المحتل الغاصب، عبر برامج متكاملة في مختلف المناحي، وعلى امتداد جغرافيا فسيحة ومتعددة المواقع.

العدد الرابع - السنة الأولى - كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨

ستينية النكبة .. ذكرى ممتدة

عملية بحث سريع عن كل ما يتعلق بالذكرى الستين لنكبة فلسطين التي ستصادف الخامس عشر من أيار/مايو المقبل، سواء عبر صفحات الشبكة الإلكترونية (إنترنت) أو من خلال الإعلام بأنواعه، تعطي انطباعاً بأن مهمة الكيان الصهيوني في الاستمرار على أرض فلسطين أضحت غير سهلة، وأن رهانه على الهروب من جريمته بتقادم السنين أمامه عقبات. لعل أهمها أن ذاكرة الشعب الفلسطيني الفردية والجماعية ما زالت تعيش الأحداث كأنها الساعة.

تسابق لافت نلاحظه لإحياء الذكرى بين المؤسسات الرسمية والشعبية وعلى اختلاف إقامة الشعب الفلسطيني في البلاد. وللبحث عن التميز كان التكبير في إطلاق الحملات. واعتبروا أن الذكرى هي على امتداد السنة بكاملها، وليست فقط يوم الحدث ذاته أو الشهر الذي وقعت فيه. وفي هذا إشارة إلى كثرة الأفكار وتنوعها والجاهزية العالية للتفاعل مع الحدث. وكذلك الحرص على إظهار ما للمناسبة من أهمية لدى الشعب الفلسطيني.

يعكس هذا الإيحاء التطور الحادث في قطاعات معتبرة لدى الشعب الفلسطيني في مجابهة المحتل، وأن حالة الوعي ارتفعت بوتيرتها، وأفرزت تنوعاً بالأنشطة. وكان التخصص عند تلك المؤسسات وتعدد مجالات الاهتمام عوامل مهمة في الإبداع. والكل ينتهز المناسبات للتذكير بمعاناة الشعب. وتجلّى ذلك بوضوح في الذكرى الستين للنكبة. وهذه المرة استفادت القضية من هذا التنافس الإيجابي بالمجمل، وبالرغم مما يمرّ به الشعب من حالة انقسام، إلا أن الحراك العام يتجه نحو مقارعة المحتل.

ومن المحمود أيضاً الحرص على توحيد الجهود والتنسيق لإقامة فعاليات مشتركة في مناطق عدة، وخصوصاً في الداخل والمخيمات. وهذا يعدّ عاملاً قوياً في إعطاء زخم للأنشطة. وفي الوقت نفسه لا يمنع ذلك من تكثير الأنشطة في هذه السنة لكل من يستطيع من المؤسسات مع الحرص على عدم التضارب. فأعتقد أنه لا يمكن حصر هذه الذكرى الممتدة عبر سنة كاملة في فعالية أو أخرى أو حصرها بمؤسسة أو اثنتين.

الفرصة كبيرة لأن تتحول مثل هذه الذكريات إلى محاضن تربية للأجيال الجديدة في تعريفها بالقضية، وربطها ببرامج عملية تعرفها بجوانب خفية في القضية يصعب إيصالها مباشرة، وهي أيضاً مناسبة لتسيق فلسطيني عالمي لإحياء هذه الذكرى وتكون نموذجاً لمناسبات أخرى في طور تشكيل حركة فلسطينية عالمية للتمسك بالحقوق، على رأسها حق العودة.

لا بد أن يشكل هذا التتبّه المبكر لدى عدد غير بسيط من أبناء الشعب الفلسطيني عامل تحفيز لدى البعض الآخر سواء في الداخل أو في الشتات الذين لم يعطوا الذكرى حقها من الإعداد والإحياء، فالموضوع يحتاج إلى أن يرى العدو الصهيوني منا كل تمسك بالحقوق، وهو الذي يُعدّ العدة لكي يحتفل بجريمته بتأسيس كيان له على أرضنا، ويحاول تحشيد العالم الغربي معه في هذا الاحتفال. وهنا تأتي أهمية أن تكون أدبيات إحياء الذكرى من قبل أبناء الشعب الفلسطيني بعدة لغات، وهذه مهمة فلسطينيي الغرب بالتحديد. فبقدر أهمية أن نحیی الذكرى في المخيمات لإبقاء حالة الارتباط بالوطن والتمسك بالحقوق، بقدر أن يعلم العالم بأسره مضامين هذه الرسالة بقوتها ونصاعتها.

تبقى ضرورة التنبه إلى انتهازية بعض المحسوبين على الشعب الفلسطيني في تصدّهم لإحياء الذكرى، وهم الذين لم يعودوا معنيين من خلال واقعهم العملي بكل ما يتعلق بنكبة ٤٨، وهي غير مطروحة على أجندتهم السياسية، وأقصد هنا أصحاب اتفاق أوسلو، الذين تجاوزوا عن جريمة المحتل سريعاً ليتعاملوا «بواقعية» مع نتائج سلموا بوجودها، دون محاولة تغيير حقيقي لها.

في مسألة التعويض

خلال ستة عقود خلت، أخذ مفهوم تعويض اللاجئين الفلسطينيين، بدلاً من عودتهم إلى ديارهم التي هُجروا منها عام ٤٨، يلازم كل الرؤى التي طرحت لحل القضية الفلسطينية بشكل عام، وفي مسألة حق العودة على وجه الخصوص.

لقد دأبت السياسة الإسرائيلية، وهي المتبناة أمريكياً، على تفسير القرار الأممي الرقم ١٩٤ على اعتبار التعويض المنصوص عليه بديلاً للعودة، وليس كما يفهمه الشعب الفلسطيني من أنه حق حتمي مع تفعيل العودة. وللأسف؛ فإن التعامل الرسمي العربي، بما في ذلك المبادرة العربية، يفهم في سياق اعتماد مبدأ التعويض على أساس التخيير، وهو ما لا يبتعد عمّا جاء في «وثيقة جنيف» المحسوبة على بعض الفلسطينيين.

مكامن القلق الفلسطيني مما يدور، لها ما يبررها، وخاصة بعد ما جاء أخيراً في «رؤية» الرئيس الأمريكي بوش، التي تحدثت عنها بعد لقائه الرئيس عباس في رام الله. فهو عندما عرض مشروعه خصّص بنداً في «الحل» الذي يطرحه لملف اللاجئين، ملوّحاً بالتعويض أساساً لإغلاق هذا الملف. ومع ذلك؛ فإن بوش يدرك ما لموضوع حق العودة من وزن سياسي لا يستطيع أحد تجاهله أو تجاوزه. والفضل في ذلك يعود للاجئين أنفسهم الذين حافظوا على حقوقهم وأكدوا تمسكهم بحق العودة. ولا شك في أنّ هذه الصلابة الشعبية الفلسطينية صعبت المهمة على العدو الصهيوني، الذي يشعر بخطورة عدم الوصول إلى صيغ توافقية مع الفلسطينيين على إبطال حق العودة.

ولأنّ ملف اللاجئين يقف عقدة أمام منشار التهام الحقوق الفلسطينية؛ حرص بوش على التلويح بورقة التعويض، آملاً أن يجد من خلاله منفذاً لتفكيك صلابة الموقف الفلسطيني في ما يتعلق بحق العودة.

ولا ريب هنا أنّ التعويض حق طبيعي لكل أبناء الشعب الفلسطيني عن كل ما جرى بحقهم خلال سني العذاب، وحتى لقاء ما عانوه قبل النكبة. فالأمر يتعلق بضیاع الممتلكات ووقوع أضرار مباشرة وأخرى غير مباشرة، بعضها ظاهر وجلي، وغيرها غائر ومستتر. ولا بدّ من أن يكون واضحاً، أنّ المعنى بمسألة

التعويض هو كل من سبّب بشكل مباشر جريمة التهجير، أي العدو الصهيوني وعصاباتة التي ارتكبت المذابح قبل النكبة وبعدها، وبريطانيا التي كانت مُنتدبة على فلسطين، والأمم المتحدة التي شرعنت لقيام الكيان الاحتلالي. ومع هؤلاء يأتي في مراتب المسؤولية عن عذابات الفلسطينيين كل من ساهم في استمرار هذه المأساة، وإدامة حال اللجوء، بدعم الكيان الاحتلالي وتقويته على حساب الحق الفلسطيني.

نؤكد ذلك، ونقرّر بوضوح أيضاً أنّ طرح هذا الملف له أوانه. فمما يعود بالأذى الكبير على القضية الوطنية الفلسطينية، التداول فلسطينياً بموضوع التعويض الآن، لجهة قبوله، أو حتى إجراء حوار بشأنه لمصلحة استمرائه. فتهجير الفلسطينيين موضوع سياسي من الدرجة الأولى، وإن كانت له أبعاد إنسانية صارخة. ولا يعقل البحث في علاج النتائج قبل التطرق لأصل المشكلة. إنّ الحق الجوهري هنا يأتي بتحقيق العودة فعلاً للديار التي هُجّر منها الفلسطينيون سنة ١٩٤٨، أما القضايا الأخرى، من قبيل التعويض، فلاحقة وغير لاغية.

نشير إلى هذا ونحن نستحضر محاولات إضفاء صفة الاستثنائية على كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، خلافاً لما جاءت به القوانين الدولية وما جرت عليه السنن في حل القضايا الأخرى التي فيها شبهة بالقضية الفلسطينية، لذا فإنّ هذا المنحى الاستثنائي يجب أن لا ينطلي على الفلسطينيين أو يسلموا به، لأنه يأتي على حقوقهم الجوهرية قبل أي شيء آخر.

ثم علينا أن ندرك مسؤولياتنا: فمن أجل تحصين أبناء الشعب الفلسطيني من أن يضعف بعضهم بمفعول ظروف الحياة القاسية التي فرضت عليهم في مخيمات اللجوء أو في بعض الدول العربية الأخرى؛ نرى ضرورة تبني حملات توعية شاملة لمواجهة عواقب الإنزال الأمريكي في فنائنا الخلفي، وتصليب جبهة الحق الفلسطيني. ومن ذلك؛ أولوية وضع قانون وطني يحرم التعامل مع التعويض. وينبغي بشكل مواز التحدث مع الدول العربية التي تستضيف لاجئين، وتبيان خطورة استمرار أوضاعهم المعيشية المأساوية وأثر ذلك على ضياع الحقوق. فمن شأن التدهور المعيشي والحرمان من كرامة العيش أن يضعف النفوس التي يجتاحها القهر ويفترسها الفقر والتعاسة، فتعجز عن التعامل مع أية بدائل للانعتاق من الظروف الخائفة المفروضة عليها.

مؤتمرات أوروبا وأمريكا لحق العودة والقيمة الاستراتيجية

دأبت مؤسسات أهلية فلسطينية في القارتين الأوروبية والأمريكية، على عقد مؤتمرات سنوية في ذكرى النكبة، لتأكيد تمسك الفلسطينيين في المنافي بحق العودة وعدم تنازلهم عنه.

لقد أصبحت هذه التجمعات علامة بارزة في النضال الوطني الفلسطيني، في طريقه لاسترجاع الحقوق. فهي ليست مجرد تجمعات تنقضي؛ بل محطات مهمّة في المجهود الجمعي التراكمي الفلسطيني، الذي يُبنى عليه في رسم صورة لمستقبل فلسطيني منعتق من المحتل.

تأتي أهمية هذه الفعاليات في دحضها للرؤية الإسرائيلية، التي حاولت عبثاً خلال سني الصراع؛ المراهنة على أن تقادم السنين وتباعدا الجغرافيا كفيلاّن بطي صفحة القضية للأبد، بالنسبة إلى الفلسطينيين في الشتات الغربي. كذلك كان الافتراض هو أن رغد العيش الذي يمكن أن ينعم به الفلسطينيون في المنافي الأوروبية والأمريكية؛ من شأنه أن يخلق ظروفاً تُفقد الأجيال الجديدة هويتها، وتسليخ أولئك الفلسطينيين الجدد من جذورهم. فالتعويل كان أيضاً على قوة الصّهر الثقافيّة المجرّبة في الغرب، في تذويب عُرى الارتباط المتينة مع الأرض والدار اللتين لا تراهما العين. لقد بنى هؤلاء فرضياتهم وآمالهم على تجارب اللجوء التي عرفتها بعض الشعوب الأخرى، والتي أسّست عليها نظريات وتقديرات لمستقبل الهوية وفرص تبلورها.

وبالقدر نفسه؛ فإن حيوية هذه المؤتمرات، تتأتى كذلك من كونها تساهم في إعادة رسم الأمور في الإطار الصحيح. فهذه الفعاليات هي ردّ بليغ على جهود حثيثة سعت لتزوير إرادة الشعب الفلسطيني، من قبل بعض المحسوبين عليه، والذين ادعوا عدم رغبة الفلسطينيين في العودة إلى مدنهم وقراهم التي هُجّروا منها سنة النكبة. يبرّر أولئك إقدامهم على التوقيع على اتفاقات وتفاهات من شأنها التفريط بالحقوق الفلسطينية، وعلى رأسها حق العودة؛ بالادعاء أن الفلسطينيين يريدون ذلك ويبحثون عن خيارات واقعية. كان يُتوقع أن تكون السوق الرائجة لهؤلاء هم فلسطينيو الغرب، بافتراض أنهم الشريحة الأسهل في التخلص من «عبئها» في طور التعامل مع الشعب كجاليات؛ وليس كوحدة

واحدة متماسكة على تعدد مواقع الانتشار، وفي التعامل مع ملف اللاجئين باعتباره قضية إنسانية مع استبعاد الطابع السياسي ومسألة التاريخي منه. لا يمكن أن يُستهان في كون هذه المؤتمرات طوّرت حالة من التفاعل مع المجتمعات الغربية، وخاصة في العواصم والمدن التي التأم بها الساعون بدأب إلى العودة. وقد برز ذلك بوضوح في مؤتمريّ مالمو (الرابع ٢٠٠٦) وروتterdam (الخامس ٢٠٠٧) لفلسطينيي أوروبا، عندما صنع الانعقاد الحافل بشعارات العودة وتوجّهاتها؛ حدث الساعة بكل تفاعلاته ومؤثراته. لقد نقل ذلك صورة صادقة عن الفلسطينيين في تمسكهم بحقوقهم، أينما كانوا، وشجّع ذلك شخصيات أوروبية ذات وزن على المشاركة في أعمال المؤتمرات وفعاليتها، كرئيس الوزراء الهولندي الأسبق دريس فان آخت، والعديد من النواب، وممثلي القوى السياسية والمجتمعية.

ما يجري تطويره في سياق هذه المؤتمرات وعلى صعيد ترتيب أمور الجاليات الفلسطينية في الغرب؛ بلورة حالة حوار على الصعيد الداخلي، ترمي لاستنهاض أداء الجاليات بشكل شامل، والاهتمام بمساحات عمل جديدة؛ سواء على صعيد المرأة الفلسطينية، أم الشرائح الشابة، أو مع القطاعات الغربية. كذلك لا نقلل هنا من أهمية تواصل الجاليات مع بعضها، وأهمية التأسيس لبيئة اجتماعية منسجمة ومتعاضة. لقد ساعد هذا على تمكين جالياتنا من زيادة كفاءتها في النفاذية على أكثر من صعيد في الغرب الأوروبي، وأفرز كادرا قيادياً من الفلسطينيين في أوروبا. وما زال هناك الكثير بالطبع مما ينبغي عمله وتطويره.

لا يخفى أنّ مثل هذه المؤتمرات أوجدت نموذجاً داخل الساحة الفلسطينية لما يمكن أن يكون عليه العمل المؤسسي، وأشاع معه جوّاً تنافسياً محموداً، انعكس إيجابياً على الأداء العام ووتيرة النشاط.

وفي عامنا هذا؛ تزداد أهمية مؤتمرات العودة في الذكرى الستينية، حيث يتصاعد التفاعل مع الأحداث وتتكثف الجهود الرامية لإثبات الذات، مع إدراك الجميع أيضاً أنّ التحدي يبقى قائماً، وخاصة مع إعداد الدولة العبرية لأنشطة واسعة للترويج لروايتها المتعلقة باغتصاب فلسطين وصناعة النكبة؛ من قبيل أن تحتفل الجالية اليهودية في بريطانيا بذكرى تأسيس الكيان داخل قصر الملكة وفي ظلّ تاجها، أي إنّ مياها كثيرة تجري في الوادي، وعلى الجميع النهوض بمسؤولياته.

الصراع على فلسطين . . وجدلية الأرض والإنسان

يعيش الفلسطينيون، أو آخر شهر آذار/ مارس وأوائل نيسان/ أبريل من كل سنة، مناسبات لأحداث يزاحم بعضها بعضاً. أحداث كانت من الوزن الثقيل حين حدوثها. فرغم التباعد الزمني والافتراق المكاني والتباين السياسي أحياناً في ملاسبات هذه الأحداث، إلا أنّ ما يجمع بينها هو ارتباط الإنسان بأرضه وتمسكه بها، ما يؤكد أنّ العروة بين الفلسطيني وفلسطين وثقى ولا انفصام لها.

فمن الثورة الفلسطينية الكبرى التي انطلقت في ١٥/٤/١٩٣٦ ضد الاستعمار الإنجليزي، إلى معركة القسطل في ٨/٤/١٩٤٨ التي ارتقى فيها القائد عبد القادر الحسيني، وصولاً إلى مذبحه دير ياسين المروّعة في اليوم التالي. وتلاحقت الأيام الفلسطينية ليكون من بينها «يوم الأرض» في ٣٠/٣/١٩٧٦، في الهبة الجماهيرية التي قابلتها سلطات الاحتلال بسفك الدماء.

وضمن السجل الطويل تستوقفنا محطات عدة، من بينها وقائع الربيع الدامي سنة ٢٠٠٢، أو ما سمّاه جيش الاحتلال «السور الواقي»، بما تخلّله من اقتحام إسرائيلي همجي لمدينة الضفة وحصار لمخيم جنين الذي سطر أروع ملاحم البطولة والتضحية.

ولا شك أنّ أحد عناوين الملحمة الفلسطينية هو استهداف قائد فلسطيني كبير على مقعده المتحرك بغزة، بصواريخ الاحتلال. فارتقاء الشيخ أحمد ياسين شهيداً بنيران الطائرات الإسرائيلية في ٢٢/٣/٢٠٠٤ هو محطة بالغة الدلالات تستلهمها الأجيال الفلسطينية في صراع الإرادات الطويل.

تفسيرات عدّة لما حدث في فلسطين خلال مئة سنة خلت، لكنها تبقى ببساطة تعبيراً عن صراع الإنسان حول الأرض وما يعكسه من اغتصاب للحقوق وتشبّث بها. فمن جانب؛ يتمثل الصراع في سرقة الصهاينة لأرض فلسطين وطرد أهلها منها؛ ومن الجانب الآخر تتجسد القضية في الحرص المستميت لأصحاب الأرض على استرجاعها وعدم التنازل عنها. وبين هذا وذاك تتلاحق الأحداث ويُصنع التاريخ.

ما ينبغي أن يعيه المعتدي الصهيوني، ومن يدعمه ويتحالف معه أيضاً؛ أنّ فلسطين هي لشعبها الفلسطيني، وهي حقيقة تفرض ذاتها بقوة وسيكتب لها التمكين إن عاجلاً أو آجلاً. لم ينته التاريخ عند اغتصاب الصهاينة لفلسطين، حتى لو دعمهم العالم كله، وإنما على ثقة بأن المستقبل هو مع فلسطين ومصالحه شعبها. ومما يبرهن على ذلك هو تاريخ الإنسان الفلسطيني مع أرضه خلال سني الصراع، ومدى ما قدّم للتمسك بها، وكذلك صلابته من نجاح في البقاء داخل الأرض الفلسطينية على جانبي «الخط الأخضر».

لقد أورث مداد الدماء التي روت أرض فلسطين من أبنائها؛ تراثاً حضارياً إنسانياً للأجيال، بل وللإنسانية جمعاء، في جدلية العلاقة بين الإنسان وأرضه. ويبقى جذر الإنسان الممتد في أعماق الأرض حافزه الدائم على العمل الدؤوب لاسترجاعها، ولعله الدليل غير المباشر على ملكيتها لها وأحقّيتها بها. وهو الذي يفسر استمرار مقاومته لكل محاولات الاستيلاء عليها. إنه منطق الارتباط بالأرض والحفاظ على الحق، وما يقتضيه من العمل لاسترجاعها.

وفي مواجهة هذا المنطق الصارم تشدّد الوطأة وتتصاعد الهجمة، لاحتواء الحالة الفلسطينية التي بدت قادرة على فرض ذاتها. ضمن هذا المسعى يكون مفهوماً تماماً أن تعمد قيادة الاحتلال إلى خوض مغامرات تصعيدية متلاحقة، من قبيل العدوان الأخير على قطاع غزة المتزامن مع الحصار المشدّد.

ولكن التجربة تبرهن على أنّ الشعب الفلسطيني اجتاز القنطرة واقتحم العقبة، فالجرب المصغرة التي شنتها أعتى جيش في المنطقة لم تفلح في تسجيل أي إنجاز ضمن رقعة ضيقة من المواجهات شرق جبالها. بل تمكنت صلابته الموقف الفلسطيني، النابعة من الالتحام بين المقاومين والحاضنة الشعبية، من إرغام آلة الحرب على الانكسار والتراجع. يدرك الفلسطينيون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أنّ الضريبة باهظة الكلفة، من الضحايا والأضرار، لا بدّ من دفعها واحتمالها والعضّ على جراحها. هي روح الحفاظ على الأرض والارتباط بها، التي عبّرت عن ذاتها في شتى المنعطفات الحادة، مثلما فعل الفلسطينيون في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي.

في كل الأحوال؛ لم يفلح الصهاينة الذين سَطَوْا على فلسطين، أن يغدوا جزءاً من المحيط العربي رغم مضي ستين سنة على قيام الكيان. لا يجرؤ اليوم منظروهم وراسمو استراتيجياتهم على الاستبشار بمستقبل زاهر هائئاً للمشروع

الصهيوني على أرض فلسطين. وربما باتت الوصفة العملية هي التفكير في خيارات العودة يوماً ما إلى مواقع الانتشار الطبيعي ضمن بؤر جغرافية تتوزع على خريطة الدنيا.

وعلى الطرف المقابل يسير التاريخ في اتجاهه الصحيح، ما دام الفلسطيني تُزهق روحه ويهرق دمه فداءً لأرضه وتشبثاً بحقه. وفي المحصلة؛ فإن قضية اليوم أكثر بزوغاً وتألقاً بعد ستة عقود على النكبة. لقد اجتازت قضية فلسطين اختبار البقاء، وهي ماضية في فرض حقائقها التي تستعصي على معادلات الطمس والإلغاء.

العدد الثامن - السنة الأولى - أيار (مايو) ٢٠٠٨

ستون عاماً.. ولعودة أقرب

قد يبدو المشهد العام المباشر على صعيد الصراع العربي الصهيوني، بعد ستة عقود من نكبة فلسطين، غير باعث على الأمل في إمكانية استرجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه. ويستطيع من أراد الاستغراق في التشاؤم سرد نقاط كثيرة، تبدو منطقية في ظاهرها، لتدعيم رؤيته القائمة.

فالجانب الصهيوني متمكن من دولته بعد أن رسّخ أركانها بضمان الاستحواذ على الأرض الفلسطينية، ونجاحه في جلب المغتصبين المهاجرين من شتى أنحاء العالم. وفي المقابل؛ لم يرجع أي لاجئ فلسطيني طرد من أرضه. وبهذا استمر بقاء اللاجئين الفلسطينيين بعيدين عن ديارهم موزعين في أصقاع الأرض، حتى وصل المطاف أخيراً بدفعة من فلسطينيي العراق إلى الساحل الغربي من أمريكا الجنوبية، حيث تشيلي التي تعد واحدة من أبعد رفاق الجغرافيا عن فلسطين.

وفوق ذلك؛ فإنّ الدولة العبرية متحكمة أيضاً في مصير ما يقرب من أربعة ملايين فلسطيني في الضفة والقطاع، وتعاملهم بازدراء وامتهان منهجين. وبينما قطعت أوصال الضفة؛ فإنّ قطاع غزة يعاني تحت حصار عزّ نظيره في العصر الحديث، وهو حاصل بتواطؤ دولي.

ثم إنّ الدولة العبرية متفوقة عسكرياً، ليس فقط على الفلسطينيين، بل على الدول العربية مجتمعة. فالميزانية السنوية الإسرائيلية تمثل شاهداً من الشواهد على حجم الإنفاق العسكري الذي يفوق الوصف بالنسبة إلى كيان يمتلك زيادة على ذلك ترسانة من السلاح النووي. وعلى هذه المعطيات استند بنيامين بن اليعازر حينما هدّد إيران بأن لا يجعل فيها حجراً على حجر. ولا يخفى أنّ الجانب الإسرائيلي يعتمد في تفوقه النوعي على تحالفه الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، ما يعني دعماً غير محدود من أكبر دولة في العالم في مجالات شتى عسكرية واقتصادية، أما الدعم السياسي فيبدو عدد مرات استخدام حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن تعبيراً صارخاً عنه. أما إذا ما أخذ في الاعتبار الإسناد والدعم الأوروبيان للجانب الإسرائيلي؛ فإنّ اختلال الموازين الدولية على حساب الفلسطينيين سيكون حاداً في عين المراقب.

كثيرة هي إذاً البواعث على الإحباط من عودة الحق الفلسطيني، وتدخل في دائرتها حال الأمة العربية وما يعترئها من تفكك وفرقة، وأزمات داخلية، وأنظمة دون مستوى المرحلة، غير راغبة في إحداث تغيير حقيقي في جسم الأمة من شأنه أن يوحدنا، ويمضي بجديّة في طريق مصالحها العليا وحماية حقوقها. وما شهادته قمة دمشق من تصدعات وشروخ يبقى عنواناً على حجم التدهور الحاصل في هذا المجال.

ولعلّ ما هو أثقل وطأة؛ أن ينظر المرء إلى الوضع الفلسطيني الداخلي، من فرقة واقتتال، أفضت إلى شبه دولتين وشبه حكومتين. سيرى الناظر فئة من الشعب الفلسطيني ارتمت في أحضان المحتل أمام الكاميرات، وذهبت بعيداً في أجواء تفاوضية غير عابئة بالقتل اليومي لأبناء شعبها. أما المؤسسات المرجعية فغابت عن المشهد الفلسطيني، دون أن يرى رجل الشارع الفلسطيني بصيص نور في نهاية النفق.

كل ما سبق، مع عدم نكرانه، لا يمكن أن يكون الحكم الوحيد على استشراف مستقبل القضية الفلسطينية. بل يمكن الجزم بأنّ الشعب الفلسطيني، بعد ستين سنة من النكبة وقيام الكيان الاحتلالي، وما يزيد على قرن من بدء الصراع؛ هو في واقع الأمر بات أقرب لتحقيق آماله باستعادة حقوقه، وعلى رأسها عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها سنة ١٩٤٨.

ما ذكر من بواعث الإحباط ليس صورة كاملة للمشهد، ولا تقاس الأمور دائماً بميزان واحد، فلكل حساباته ونظراته في تحليل الأمور. والصراعات الممتدة لا يُحكم عليها بفترة زمنية معيّنة، حتى وإن نتجت من أحداثها وقائع، ما يمكن أن يدخل في دائرة الاستراتيجي وله صفة الرسوخ.

وهنا نقول إنّ المشروع الصهيوني بنى استراتيجيته الكاملة على ركنين، ولهما عوامل إسناد: طرد الشعب الفلسطيني والاستيلاء على أرضه. وكل السياسات الإسرائيلية، وفي شتى المجالات السياسية والعسكرية والثقافية والتجارية، من قبل الحكومات المتعاقبة خلال العقود الماضية؛ جاءت لتدعيم هذه الاستراتيجية. وقد راهن صانعو المشروع على عوامل عدة، منها قضية تعاقب الأجيال واختلاف الظروف بموت الكبار ونسيان الصغار، كما قال بن غوريون.

وجاءت ثقة الغاصبين بنجاح استراتيجيتهم من مقارنتهم محاولتهم مع الشعب الفلسطيني الخاطئة بتجارب الاستعمار الغربي في القارة الأمريكية، الذي

مارس سياسة التطهير العرقي بحق السكان الأصليين. وعليه؛ فسياسة القتل والاضطهاد كفيلا بإنهاء قضية الشعب الفلسطيني، كما كانت سياسة المغتصب في العوالم الأخرى.

لم يع ذلك المتعالي المتغطرس طبيعة الشعب الفلسطيني بخلفيته العقائدية والثقافية العربية والإسلامية وكوامن القوة فيه التي تستعصي على الطمس والإلغاء. ولم يخبر راسمو المشروع الصهيوني عراقة هذه الأرض وعوامل طرد الغاصب المجبولة فيها، التي لفظت كل المغتصبين من قبله.

بعد ستة عقود، ومع كل إمكانات العدو الصهيوني ومن يدعمه في العالم؛ لم يستطع أن يحقق حالة الأمن له في فلسطين. فكان أن تحوّل من مشروع توسعي، إلى حالة التوقّع خلف جدران عازلة له عن المحيط المعادي. إنّ الجدار برغم آثاره وآلامه المباشرة على الشعب الفلسطيني؛ يبقى علامة فشل لاستقرار الكيان الاحتلالي، وهو مؤشّر خوف كبير على مستقبل غير مضمون أو آمن لهذا الكيان.

كان الجدار بعد أن استنفد الصهاينة كل مخزون الشراسة والقهر على الشعب الفلسطيني، وتمثلت ذروة الهجمة على الفلسطينيين في انتخاب أرييل شارون رئيساً للوزراء، واعتباره بسجله الإجرامي منقذا للصهاينة، فانتخبوه على هذا الأساس. كل ذلك، برغم غلبته العسكرية الظاهرة؛ هو دلالة انهزام وانسداد أفق في مواجهة الفلسطينيين. ويعتبر نموذج «سديروت» وضربها بالصواريخ الفلسطينية؛ ذروة الصراع وحسابات الربح والخسارة والنظر في المستقبل. فهذه الصواريخ في نظر الإسرائيليين لها ما بعدها من تطوير ومدى متقدم، ويدل على ذلك زيارة نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني لهذه الرقعة في النقب الغربي الفلسطيني المحتل سنة ١٩٤٨.

لم تتمكن كل أدوات الضغط العالمية على المحيط العربي، برغم التواطؤ الإقليمي هنا وهناك؛ أن تجعل من الدولة العبرية كيانا مقبولا ومندمجا في المنطقة. فحالة العداء لم تسقط، والتطبيع لم يحصل، وحالة النسيان لم تتحقق.

هذه الدولة ما زالت عالية وليست فيها مقومات الصمود الذاتي، فحجم المساعدات من الخارج هي ركن أساس في استمرارها، فإن رُفِع الغطاء عنها من قبل القوى الكبرى فلن تدوم طويلا.

وما زاد من صعوبة الموقف بالنسبة إلى المشروع الصهيوني أنه أخفق في جذب

الكمّ الأغلب من يهود العالم للعيش في فلسطين المحتلة، التي لا يقطن فيها رغم كل الجهود والحملات المحمومة لاستجلابهم إليها سوى خمسة ملايين يهودي، من أصل ثلاثة عشر مليوناً يعيشون في أرجاء المعمورة. والملاحظ أنّ هذه المجموعة تعيش في فلسطين في حالة عدم تجانس، فهي عدة مجتمعات مستجلبة من أماكن شتى، بثقافات متنوعة وخلفيات لم تستطع السنوات محو تباينها.

ولم تسعف ثقافة العائلة الصغيرة عند المستجلبين اليهود الغربيين، التي تعطي معدل تكاثر ما يقرب من ٦,٢ مولود لكل أنثى مقابل ما يقرب من ٢,٢ لكل أنثى فلسطينية؛ في إحداث توازن سكاني مع من بقي في فلسطين من أبناء الشعب الفلسطيني، سواء في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ أو في الضفة والقطاع. وبهذا؛ أصبح الميزان السكاني في فلسطين التاريخية متساوياً على الجانبين بما يزيد على خمسة ملايين للطرفين الفلسطيني الأصل والمستجلب، بينما تتجه المؤشرات لرجحان الكفة الفلسطينية ليجعل الوجود الطارئ أقلية على الأرض الفلسطينية.

وفي ظلّ هذه المؤشرات المتضاربة؛ لم تعد خافية حال الرفض الفلسطينية لواقع الاحتلال. لقد تم التعبير عن ذلك في شتى المراحل، وبالأخصّ منها انتفاضتان شعبيتان كبيرتان، هما انتفاضة الحجارة وانتفاضة الأقصى، جعلتا جيل ما تحت العشرين من الشعب الفلسطيني الذي يشكّل القاعدة الديموغرافية من المنظور العددي؛ يعيش روح المقاومة ويمتلئ إصراراً على استعادة الحقوق مهما بلغت التضحيات. إنّ هذا المعطى كفيلاً وحده بصناعة المستقبل الحرّ للشعب الفلسطيني. فحسابات الاستشراق تنذر المشروع الصهيوني بما لم يتوقع صانعوه، بل أكثر من هذا؛ فالجيل الراشد من أبناء الشعب الفلسطيني انحاز بأغلبيته في انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ لخيار المقاومة رغم كل محاولات التهيب المسبقة، وهو الخيار الذي يعتمده مركز الثقل الفصائلي في الساحة الفلسطينية، الذي تأتي حركة حماس في مركزه، ويضمّ لافئات عدة برهنت على حضورها وأدائها.

يكشف المراقب للمشهد الفلسطيني أنّ الشعب أكد أنّ انحيازه إلى المقاومة لم يكن عبثياً، فكان أن صمد في وجه الحصار الجائر وسياسية التجويع الخانقة، ليفشل عملياً رهانات اشترك فيها العالم أجمع، ولم تلن لهذا الشعب عزيمة، وظل واقفاً ومستعصياً على المعادلات القسرية التي يُراد فرضها عليه.

وتساوقاً مع هذه الحقائق الملموسة والوقائع الماثلة أمام الجميع؛ تواصل إبداع الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية وإيلاهما الشديد للعدو، بل تسجيلها إنجازات ميدانية دخلت التاريخ، أجبرت المحتل على الانسحاب من قطاع غزة، وجعلته يتحاشى اجتياح القطاع كي لا يكون في مواجهة صلابة المقاومين. لم يكن ذلك الانتصار ملموساً في بعده العسكري التكتيكي وحسب؛ بل حملت الإنجازات الميدانية استنتاجات لا يمكن إغفالها في المنظور الاستراتيجي كذلك. من ذلك مثلاً الدلالات التي يمكن الخروج بها من تجربة أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط والاحتفاظ به حياً لمدة تقرب من سنتين، في رقعة جغرافية هي الأكثر اكتظاظاً للسكان في العالم، وهي كالكف المفتوحة للطيران الإسرائيلي وشبكات فاعلة من عملاء الاحتلال الذين لم يدعوا وسيلة إلا استخدموها للحصول على طرف خيط يوصل إليه. يستنتج الجميع أنّ جهازي «الشاباك» و«الموساد» لم يعودا يتفردان بتسيّد الموقف كما كانت عليه الأمور في أحقاب خلت.

وإذا اتسعت النظرة؛ فسنلاحظ أيضاً أنّ جيش الاحتلال بات من النوع الذي يُقهر، وسقطت الدعاية الصهيونية التي حاولت إرهاب العرب والفلسطينيين بترويج مقولة التفوق النوعي للجيش، التي تمثل مرتكزاً لسياسة الردع التقليدي. فاندحار ذلك الجيش من جنوب لبنان في صيف ٢٠٠٠ وكذلك تراجعته وانكفاؤه في صيف ٢٠٠٦ بعد غزوه للبنان في محاولته للقضاء على المقاومة؛ منحا الانطباع الواقعي بتبدّل الميزان وحضور معطيات جديدة خلافاً لما يشتهيّه الصهاينة.

لعلّ العلامة الأبرز في قرب استعادة الحقوق الفلسطينية؛ هو فشل الصهاينة في كسر إرادة الشعب الفلسطيني. فالصراع يمكن أن يختزل بإرادتين، والأكثر صلابة منهما هي التي ستؤول إليها الأمور. لقد نجح جيل النكبة في توريث القضية بمفرداتها الناصعة إلى الأجيال اللاحقة. فكانت فلسطين حاضرة في ذهن الأجيال؛ فلا الكبار ماتوا، حيث إنهم عاشوا إلى الأبد باستمرار فكرة الارتباط بالأرض والرجوع لها، والتي حملها أولادهم وأحفادهم، ولا الصغار نسوا، بل أضحو أكثر صلابة، بل وشراسة في طلبهم لحقوقهم. لعلّ جولة سريعة في مخيمات اللجوء في الداخل والخارج؛ تثبت مثل هذا.

لقد تجذّرت ثقافة الارتباط بالوطن من قبل أبناء الشعب الفلسطيني، ومثالها الصارخ فلسطينيو الداخل الفلسطيني المحتل سنة ١٩٤٨، الذين أزعجوا المشروع

الصهيوني بتمسكهم بالبقاء في فلسطين وعدم التخلي عنها. حدث ذلك رغم أن هذه المجموعة من الشعب الفلسطيني بدت للوهلة الأولى الأسهل في التعامل معهم من قبل منظومة الاحتلال، حيث مارس العدو سياسة «الأسرلة» والتذويب وفقدان الهوية. ويبدو أن الحسابات الصهيونية أخطأت في هذه أيضاً. فقد برهن فلسطينيو الداخل المحتل سنة ١٩٤٨ أنهم جزء أصيل في الصراع بما يقدمونه من إسناد لإخوتهم في الضفة وغزة. بل قدم أولئك المنزرعون في ذلك الشطر الأكبر من الأرض المحتلة، التضحيات والشهداء، على مر العقود، من مجزرة كفر قاسم (١٩٥٦) إلى شهداء «يوم الأرض» (١٩٧٦)، وصولاً إلى شهداء «انتفاضة الأقصى» (٢٠٠٠). ويتواصل الحضور الفلسطيني في الداخل المحتل سنة ١٩٤٨ تألقه في تطوير البرامج والمشروعات وأشكال التعبير عن الانتماء وخدمة القضية، بما في ذلك المجهود الواضح في الحفاظ على المقدسات ومقاومة تهويد المعالم التاريخية.

وبمعايير الوثائق؛ يكفي في هذا الصدد أن نقول إن الشعب الفلسطيني، حتى هذه اللحظة، يملك - قانوناً - أكثر من ٩٢٪ من أرض فلسطين التاريخية. كان بإمكان من بقي من فلسطينيي ٤٨ أن يفتتوا بملايين الدولارات من الإسرائيليين لو كان الارتباط بالوطن واهياً. وكذا حال فلسطينيي المخيمات الذين عانوا أشد أنواع المعاناة، أو أصحاب الأراضي من فلسطينيي الضفة الذين بنيت على أراضيهم مغتصبات (مستوطنات).

لم يجرؤ الإسرائيليون بعد هذه العقود على التوسع في القرى والمدن التي هُدمت وسُوِّيت بالأرض سنة النكبة، وهي تزيد على ستمائة بلدة وقرية، ولعل هذا يشكل محورا مهماً في رسم معالم المستقبل.

لقد حافظ الفلسطينيون على كيانيتهم الشعبية والمعنوية طوال العقود، فكانت حالة التكافل والتعاضد الاجتماعي على اختلاف أماكن الانتشار الجغرافي، كما كان ملحوظاً تواصل فلسطينيي الخارج مع الداخل، وتواصل الفلسطينيين معاً على جانبي الخط الأخضر إلى الحد الذي استدعى تدخل سلطات الاحتلال لسن قوانين متشددة وإجراءات استثنائية تحول دون ذلك التواصل وتعرقل حتى علاقات المصاهرة. لا شك في أن هذه الحالة تمثل خزاناً لتجدد الإرادة وللصمود، ولولا ذلك لما نجحت الانتفاضات والثورات، ولما احتفظ الفلسطينيون بعزيمتهم في وجه حصار خانق تستحکم حلقاته منذ سنتين.

ومع رسوخ هذه المعطيات الفلسطينية بكل ما ستفضي إليه؛ يمثل استمرار حال اللجوء الفلسطيني هاجساً كبيراً يقض مضاجع الصهاينة. فقد نجح الفلسطيني بالفعل في أن يجعل من لقب اللاجئ، على مضامينه الضعيفة ظاهرياً، عنصر قوة. فبات المخيم الذي يحوي اللاجئين محضناً للثورات وخراناً للانتفاضات، ودوحة يتخرج منها القادة والرموز، الذين كانوا أوفياء له. فمشهد رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية وهو يروح من مخيم الشاطئ ويغدو إليه، برغم الموقع الذي تبوأه في صدارة المشهد الرسمي؛ إنما يبعث برسالة ذات مغزى في اتجاهات عديدة، منها ما للجوء من أهمية عند الفلسطينيين، ما دامت محطته الأخيرة هي العودة للديار الأصلية.

إنّ هذه الروح يعبر عنها أيضاً فلسطينيو المهجر، الذين يؤكدون هويتهم الفلسطينية موسماً بعد موسم، ويطبقون الأنشطة والفعاليات لدعم صمود أهلهم في الداخل، مجسدين فكرة الشعب الفلسطيني الواحد، التي طالما حاول المشروع الصهيوني نفيها والفصل بين أبناء الشعب وتفتيتهم.

والمؤكد أنّ الصهاينة ليسوا محظوظين بهذا التوجّه الفلسطيني الذي يتألق حتى في مواقع الشتات عبر أقاليم الدنيا. من ذلك مثلاً؛ استعداد فلسطينيي أوروبا لإقامة مؤتمرهم السادس في الثالث من أيار/ مايو في كوبنهاغن، ويتوقعون حضور الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني من شتى أرجاء القارة الأوروبية، وهم بذلك يدحضون النظرية الصهيونية في العمق، ويدفعون عجلة التاريخ لتدور في اتجاهها الصحيح.

يُظهِر الفلسطينيون في العالم تمسكهم بحق العودة، ويعلون صوتهم ليسمع كل المعنيين بعدم تفريطهم بهذا الحق، سواء في الداخل أو الخارج على حد سواء. إنّ بقاء الفلسطينيين بأغليبتهم رغم كل هذه السنين في فلسطين التاريخية وفي دول الجوار، وبعضهم يرى مدينته أو قريته على مرمى البصر؛ لا يمكن إلا أن يكون دافعاً ومحرضاً، ومخزوناً استراتيجياً مرجحاً لكفة حسم الصراع لمصلحة الفلسطينيين.

ليست هذه التقديرات ضرباً من الرومانسية الحاملة التي تجافي الواقع لمجرد رسم الملامح المرغوبة للمستقبل. إلا أنّ المستقبل كما نتوقعه، ونأمله، لا يأتي بالركون لواقع فلسطيني وعربي سيئ، بل بملاحظة مكونات القوة في جسم الشعب الفلسطيني ورصدها واستثمارها، وتوظيفها ضمن توجّهات استراتيجية

واعية. بوسعنا أيضاً الرهان على متغيرات قيادية حتمية قادمة ستتعامل مع المخزون الاستراتيجي للشعب والأمة، لتوظفها بإرادة سياسية حازمة لمصلحة حسم الصراع. قد لا يكون هذا في سنوات قليلة قادمة، ولكنه حتماً في الأمد المنظور أو المتوقع.

ثمّة تحولات كامنة تحت السطح، وأخرى فوقه ظاهرة وبادية للجميع. إنها مؤشرات تأتي للشعب الفلسطيني بكثير من الوعود في ستينية النكبة، بأنّ العودة باتت أقرب حقاً. وعلينا أن ندرك ما يتطلبه الموقف من التعامل مع التحديات بأقصى درجات الجدية، والعبور بالقضية إلى مستقبل جدير بالشعب الفلسطيني وإرادته المتألقة وتضحياته الجسيمة. ويبقى ذلك العبور في حكم الممكن والمتاح بكل تأكيد.

العدد التاسع - السنة الأولى - حزيران (يونيو) ٢٠٠٨

أوهن من بيت العنكبوت

الدلالات عديدة على أنّ الدولة العبرية تعيش أزمة وجود بعد ستين سنة من الصراع العربي الصهيوني، وأنّ الأمور آيلة فيها إلى زوال قريب. ومن الواضح أنّ حالة العداء لذلك السرطان المزروع في قلب العالم العربي والإسلامي لم تكن في أوجها خلال العقود الستة التي خلت؛ كما هو في مثل هذه الأيام. وكل المحاولات التي بُذلت لإفراغ القضية من عناصر قوّتها لغرض تمكين هذه الدولة من البقاء قد فشلت.

ويأتي تحجيم القضية إلى الإطار الفلسطيني الضيق، وإفقادها بُعدها العربي والإسلامي؛ من أبرز تلك المحاولات الفاشلة.

قُدِّر لي أن أشارك عشية الخامس عشر من أيار (مايو) الجاري، في أمسية تلفزيونية امتدت ساعتين من الزمن، مع قناة «الرسالة» الفضائية، ذات التمويل السعودي، في دولة الكويت. وكانت استهلالاً لحلقات يومية تحمل العنوان «نحن أقوى.. نحن أبقى»، تمتد شهراً كاملاً إحياءً للذكرى الستين لنكبة فلسطين. وقدمت تلك الحلقة الدكتور طارق السويدان من الكويت، وشارك فيها الدكتور عصام البشير من السودان، والدكتور على بادحدح من السعودية. وتدخل عبر الهاتف العديد من الشخصيات والأفراد رجالاً ونساءً من المغرب وليبيا والأردن وأوروبا. لقد أجمع فيها من أعدّ وقدم وشارك؛ على أنّ التحدي مع العدو الصهيوني قائم، والأمل بعودة الحق لأصحابه في أقوى حالاته. وفاضت قريحة الجميع بالتعبير عمّا يجيش بخواطرهم، ويؤمنون به اتجاه فلسطين وشعبها. وقد لفت نظري تأكيد أخوة العروبة والإسلام أنّ القضية الفلسطينية لا تخصّ الفلسطينيين وحدهم، وزاد الدكتور البشير أنهم، أي الفلسطينيين، لا يحق لهم التنازل عن الأرض حتى إن أرادوا.

لم يكن ذلك كل المشهد في تلك الرحلة، والذي تعضد القناعة والإيمان بما تقدم من أزمة الكيان الصهيوني. فقد اصطحبني أحد زملاء مقاعد الدراسة المتوسطة، في «مدرسة الحريري» الكائنة في ضاحية حوّلي بمدينة الكويت، لزيارة الدكتور ناصر الصانع الذي استقبلنا في بيته، للتشاور في بعض هموم

الشعب الفلسطيني. وبالرغم من انشغاله الشديد في حملته الانتخابية قبل يومين من الاقتراع على عضوية مجلس الأمة، الذي عدّه المراقبون الأقوى منذ تأسيس الدولة، فلمست منه ما لفلسطين من مكانة في قلبه وعقله، وكيف أنه يتابع أدق التفاصيل في الساحة الفلسطينية.

وأتابع مع تلك الرحلة أيضاً وفي اليوم التالي، وأثناء الانطلاق لأداء صلاة الجمعة، مع زميل جامعي هذه المرة. إنه الأكاديمي الدكتور إبراهيم مهنا. حيث استوقفني، وأثناء تجاذب أطراف الحديث لافتاً نظري إلى عبارة مطبوعة على سيارة أمريكية الصنع كبيرة الحجم حديثة الطراز، يبدو على صاحبها آثار نعمة الله عليه «إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت». ولم يكتف صاحب السيارة بذلك، بل أضاف جملة باللغة الإنجليزية هي نصاً «No Normalization With Israel» أي، «لا تطبيع مع إسرائيل». يزيد من أهمية مبادرة صاحب السيارة، صغر حجم البلاد التي تنتشر فيها بعض قواعد الجيش الأمريكي وجنوده، والتي لا تُعد الكويت نشاطاً لوجودها، بل تشاطرها في ذلك دول عربية عديدة في المنطقة القريبة والبعيدة، وكله في عداد المرفوض. حرصنا على أن نسرع قليلاً لكي نرى سائق السيارة، فإذا به شاب في مقتبل العمر، معتد بنفسه، فأشرنا إليه بالتحية، فرد بسمو خلق، كأنه يعرف سبب استحقاقه لها!

وختام المشاهد خطيب جمعة ذلك اليوم، الذي خصّص حديثه للمصلين الذين ملأوا المسجد وساحاته الداخلية والخارجية، لذكرى نكبة فلسطين، وما ألمّ بالأمة من ضياع تلك البقة الغالية. وعدّد واجبات المسلمين نحو القضية، وضرورة عدم التقاعس عن نصرتها والوقوف إلى جانب أهلها.

أعتقد أن كل أرجاء العالم العربي والإسلامي فيها من مئات الإشارات التي تحاكي ما أسلفنا بذكره. ولا يحتاج كل ذي أفق، مهما كان محدوداً، أن يستخلص العبر مما تقدّم، فأزمة هذا الكيان الواهي العرى، كما وصفته عبارة ذلك الشاب، هي أكبر من أن ينتشله منها الرئيس الأمريكي بوش بعبارات الدعم اللامحدود ووعود البقاء الحاملة على الخريطة عقوداً أخرى.

العدد العاشر - السنة الأولى - تموز (يوليو) ٢٠٠٨

عمارة غزة في تركيا

يستقبلونك ببشاشة وجه وترحاب منذ أن تطأ قدمك العتبة الأولى للعمارة. منتشرون في كل أرجائها، رغم أن الساعة قد قاربت منتصف تلك الليلة. يجلس أحدهم بالقرب من البوابة الرئيسية مهاتفاً أهله الذين تركهم خلفه. إحدى علامات فرحهم أن الهاتف قد رُكب حديثاً. والكل يستطيعون التواصل مع أحبة خلفهم وراءه يلاقون مصير الحصار. هم عشرات الغزيين الذين ساقتهم الأقدار بعد معاناة إلى مستشفيات مدينة إستانبول التركية، لكي تُجرى محاولات طبية لعلاج ما بقي من أجسامهم.

وقد رتب أهل الخير على عجل منزلاً لمن انتفى سبب وجوده في المستشفى، ولو مؤقتاً.

عمارة سكنية في منطقة شعبية في إحدى ضواحي إستانبول، ترتفع في السماء بخمس طبقات. كل منها مقسّم إلى شقتين، بمعدل غرفتين للوحدة. يرقد في كل منها ثلاثة أبطال، أو ربما أخوات الرجال. فهناك جريحات أيضاً لهنّ شقة خاصة.

لكلّ منهم حكاية جرحه الخاص. وتتنوّع الإصابات وعمقها الواضح عند بعضهم إلى حدّ الذهول والصدمة لזائرهم. ويعكس كل ذلك بشاعة ذلك المحتل ووحشيته، التي تضرب شعباً أعزل ومحاصراً، بشتى أنواع الأسلحة. أجساد هزيلة تحال إلى أشلاء، ومن كتبت له أو لها البقاء يصعب عليه، بل يستحيل عليّ بعضهم، إكمال باقي الحياة كغيرهم من البشر، وهو حال غزّيّ إستانبول أيضاً.

هل نبدأ بقصة مها أبو الهطل؟ فالحامل في أشهرها الأخيرة، التي جاءها الصاروخ الأمريكي الإسرائيلي وهي تنشر ملابس أطفالها؛ كان معها أيضاً ابن أخي زوجها، ذو الأربعة عشر ربيعاً، فإذا بها تفقد ساقها، ويفقد الصبي ساقه. وتعاني مها لاحقاً آلام المخاض في إستانبول. وصادف وجودنا استدعاء سيارة الإسعاف لكي تنقلها إلى المستشفى، في إحدى نوبات الألم المتكررة.

أم نتحدث عن محمد القهوجي وجهاد أبو زيادة؟ لقد فقدا بصريهما بشكل تام أو جزئي، وغابت ذاكرة محمد مع بصره، بعد أن كانت حياة بحفظ القرآن، وهو

الذي كان يتغنّى بتلاوته إماماً للمصلين. أما عز الدين البنا، وأسامة سلامة، فسيلازمان الفراش بشلل نصفي. وأخيراً حرب صيام، الذي فقد ساقه، واستشهد خمسة من الأبطال محاولين إنقاذه، فنجا.. وقضوا!

جمعتني تلك الزيارة، على غير موعد، مع إخوة من الصومال وتونس والعراق، شكّلنا سوياً وفداً لنزور الجرحى، بصحبة راعي المشروع الخيري لاستضافة الجرحى، الأخ تحسين متولي، رئيس الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين، بالتعاون مع وقف الإغاثة الإنسانية. كنّا وقتها ممثلين عن «اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا»، الذي تمثّل فلسطين شاغلاً له، ولا يتردّد عن نصرته أهلها صباح مساء، معبراً في ذلك عن التزام راسخ من جانب مسلمي أوروبا بدعم الحقوق الفلسطينية. وأتشرف بأن أكون عضواً مراقباً دائماً في هذا الصرح. وبالعودة للوفد؛ فقد عبّرت الروح الجماعية التي سادت خلاله عن أنّ العالم العربي والإسلامي، بشعوبه وطاقاته ومؤسساته الأهلية، بإمكانه أن يقدم الكثير لأهل فلسطين، وأن يبدع في نصرتهم. وحال عمارة غزة في تركيا تمثّل نموذجاً رائداً لما يمكن أن تحدّثه وسائل الدعم من تغيير، ولو جزئياً، في المعادلة.

أكثر من هذا؛ فإنّ تواصل شعب فلسطين مع شعوب العالم العربي والإسلامي؛ يحقق معاني لا يمكن نقلها كما هي إلى أبناء الأمة، وتعريفهم بحقيقة ما يجري في الداخل. سيحقق الجميع من أنّ الاحتلال وجرائمه فوق الوصف، وأنّ التضحيات والخسائر فوق أن ترصد من بعيد، إلا أنّ ترى عن قرب. يكفى أنّ أربعتنا أجمعنا بعد انقضاء تلك الزيارة على أنها تجربة فريدة في العمر، فما كان من أعضاء الهيئة العمومية لاتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا؛ إلا أن زاروا أبطال غزة في اليوم التالي، في وفد عريض ضمّ عشرين قيادياً على مستوى القارة الأوروبية.

رفع الروح المعنوية المتبادلة بين الجرحى والزائرين في الوقت نفسه؛ هي حصيلة أكيدة لمثل هذه المشاريع الخيرية. وهي مجدبة كذلك لفهم الكيفية التي صمد بها الشعب الفلسطيني طوال العقود الماضية، والوقوف على طبيعة جراحه ومشاعره وكيف يفكر، واستشراف المستقبل بأنّ مآلات هذا الصراع محسومة لأصحاب الحق، الذين يعصّون على ألم جراحهم، ويصمدون في وجه المحتل.

ولعلّ في إنجاب مها أبو الهطل لمولود سمّته «محمد الفاتح»، ولزواج حرب صيام اللاحق لإصابته وإنجاب لطفل؛ لما يأتي بالدليل تلو الآخر على حيوية هذا الشعب، وقفزه على آلامه، مواصلاً مسيرة ستكلل بإذن الله بالتحرير والعودة.

العدد الحادي عشر - السنة الأولى - آب (أغسطس) ٢٠٠٨

قناة «الجزيرة».. إشادة لا بد منها

اتسعت دائرة الإعلام العربي فضائه العالمي خلال العقدين الماضيين كمّاً ونوعاً، وتعدّدت مشاريعه وأهدافه، وازدادت قنواته، مع تفاعل واضح من مشاهدي كل هذا الكم الهائل من القنوات التي قاربت الأربعمئة. ويبقى أن الأغلبية العظمى للشعب العربي من المحيط إلى الخليج، تُجمع على ريادة «الجزيرة» في تصدر قائمة الأكثر جذباً للمشاهدين. وأجد أن الأسباب ليست قليلة لتتبوأ مكانة كهذه.

من أبرز ما يمكن أن يُسجّل لـ«الجزيرة» من إنجاز؛ نجاحها في إشعار المواطن العربي حيثما حل، بأنها تلامس قضاياهم وهمومهم الشخصية، مع كل التحفظات التي يمكن تسجيلها. لقد ساعدتها على ذلك المهنيّة العالية مع التقنيات المتطورة، ما حسم المنافسة باكراً حتى أضحت خارج دائرة السباق لناحية صعوبة اللحاق بها. أدهشني ذات مرة حضور «الجزيرة» على كل شاشات التلفاز في قاعة «الترانزيت» في مطار إحدى العواصم العربية، التي ترعى قناة أنشئت لمنافسة «الجزيرة» ذاتها.

لا ريب في أن الاهتمام بقضايا الأمة، وقضية فلسطين في مركزها؛ قد ساهم بفعالية في أن تملك «الجزيرة» القلوب والعقول في رقعة ممتدة من العالم ترنو لتمكين الحقوق وسيادة العدالة في عالمنا الذي يعاني اختلالات جسيمة، وفي صدارة ذلك أن ينتهي الاحتلال الذي يجثم على أوطاننا. وهنا يحضر أداء القناة المتميّز في تغطية ما يتعلق باحتلال فلسطين والعراق، ما ساعد في جعل همّ القضيتين حاضراً في ضمير الأمة.

لا يمكن أن ينكر أي فلسطيني ما للإعلام عموماً ولقناة «الجزيرة» على وجه الخصوص من أثر في سياق حضور القضية المركزية للأمة ومؤشرات التفاعل معها.. ولم يقف ذلك عند حدود نقل الخبر المجرّد، على ضرورته؛ بل وصل إلى درجة التنوّع والإبداع في طرق الموضوعات. جاء المثال الجليّ على ذلك في إحياء الذكرى الستينية لنكبة فلسطين على امتداد عام ٢٠٠٨، واختيارها العنوان البليغ «حق يأبى النسيان»، وبأسلوب لا يمكن إلا أن يورث القناة الاحترام والتقدير من كل فلسطيني وعربي ومناصر للعدالة. لقد لمس الفلسطينيون تأثير هذه الحملة

الإعلامية في إحياء الذاكرة والحفاظ على حق العودة، وهذا ما دفع مؤسسات المجتمع المدني إلى تكريم القناة، في شخوص طواقمها في غير مناسبة.

لم يقتصر الجهد فوق الجغرافيا العربية، بل انتقل حيث وُجد الخبر أو ما يهَمُّ العالم العربي في مختلف أنحاء البسيطة. وهنا نذكر تجربة فلسطينيي أوروبا مع قناة «الجزيرة». فقد كانت القناة وطواقمها المهنية حاضرة في رصد فعاليات المؤتمرات السنوية الستة في أرجاء القارة، ابتداءً من مؤتمر لندن ٢٠٠٣، وصولاً إلى مؤتمر كوبنهاغن ٢٠٠٨.

لقد واكبت «الجزيرة» هذه النجاحات التي مثلتها فعاليات ذات وزن مركزي ضمن تفاعلات القضية الفلسطينية، أضحت حدثاً مهماً في «الروزنامة» الوطنية. وقد وصل الموضوع ذروته في مؤتمر فلسطينيي أوروبا السادس، الذي أحيى سبطينيّ النكبة في الثالث من أيار/ مايو الماضي. فكان أن شاهد كل من يتابع «الجزيرة مباشر» أحداث المؤتمر بجلستي الافتتاح والختام.

وقد انتقل الإعلامي البارغ غسان بن جدو، بحواره المفتوح من مؤتمر كوبنهاغن، إلى أفق مفتوح على امتداد عالمي، عندما نقل النبض الفلسطيني الدافئ من أقاصي الأرض، وجعل المتطلعين إلى العودة على تماس مع مدنهم وقراهم المغتصبة، ومع شتات شعبهم ومكوّنات أمتهم.

هذه المواكبة لفعاليات ذات وزن، حتى ولو كانت في أقاصي الأرض؛ جديرة بالتقدير، وبأن يلمس الشعب الفلسطيني على أرضه أنه ليس وحده في الميدان.

يعكس ذلك ما للإعلام من دور في تسليط الضوء على الأحداث المهمة. ولا شكّ في أن ذلك يرفع من عزيمة الناشطين في حقل العمل العام لأجل فلسطين، ومعهم جماهير عريضة تلمس بالصوت والصورة إمكانية أن تظهر الأهمية القصوى لمجهوداتها، وأن تلقى الأصداء الملائمة لإسهاماتها. ولعل ذلك يجسّد في الوقت نفسه شمولية القضية، وتشابك معادلة الصراع العادل من أجل استعادة الحقوق.

غني عن القول أن التأثير في المعادلة السياسية لا يقتصر على ساحة الصراع في فلسطين، بمحدودية رقعتها الجغرافية، بل يشمل مكوّنات متعددة، منها ما ترصده عدسة الكاميرا عبر العالم، وما يُكتَب ويُقال ويُرسَم أيضاً. فهذا كله يُسهم في إظهار أبعاد كان يصعب حضورها، ولها تأثير كقاط قوة لصالح

الشعب الفلسطيني في موازنة عسيرة مفروضة عليه. يدفع هذا إلى إعادة النظر في تعريف المصطلح السياسي والإعلامي «قلب الحدث»، لناحية النظرة الأشمل للموضوع، باستدعاء مجهودات دؤوبة ولاعبين لطالما كانوا مغيبين.

يبقى أن نقول إن «الجزيرة» لم تعد مجرد قناة، بل هي تجسّد حالةً وتبعث ظاهرةً، ما دامت قد مهّدت طريقاً وعرة لمن سلك السبل من بعدها. وبهذا؛ فلا ينسينا ما سجّلناه في حق «الجزيرة» وطاقمها الدؤوب، من جهود كبرى ونوعية بذلتها قنوات أخرى عربية رائدة، وإعلاميون قاموا بأداء رائع في خدمة القضايا العادلة؛ وخصوصاً قضية فلسطين. قنوات عدّة تستحق أن تُذكر هنا، من بين الزحام، كـ«المنار» و«الأقصى» و«الحوار» و«الرسالة» و«اقرأ» و«المجد»، وغيرها من القنوات المتحدثة بالضاد وبسواها أيضاً.

للمسيري فضل

أتشرف بأن أكون من الذين طالما تعلّموا جديداً في لقاءاتهم معه. معرفتي به ترجع إلى الأيام الأولى لتأسيس مركز العودة الفلسطيني في لندن. استضافناه في شهر تموز/ يوليو من عام ١٩٩٦، لكي يحاضر عن عقلية الترانسفير في الفكر الصهيوني. هو صاحب رؤى متميزة ومعتمّقة ومدعومة بالمعلومات والدلائل في التعااطي مع الوجود اليهودي والصهيوني في فلسطين؛ بل وحركته عبر التاريخ في العالم. ساهم بفعالية في وضع أسس تعاملنا مع قضية اللاجئين وحق العودة في الغرب الأوروبي.

نتحدّث هنا بحزن عن فراق فقيده مصر والشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، الدكتور المرحوم عبد الوهاب المسيري. برحيله خسرت القضية الفلسطينية الكثير بتوقفه عن العطاء. ولعلّ العزاء هو تركه إرثاً يمكن اعتباره حضارياً وحيوياً سيكون نبراساً للأجيال القادمة، كما كان منهلاً للسابقين الذين عايشوا الدكتور ونحن منهم. فالشعب الفلسطيني يعدّه في الصف الأول في معركة التحرير الشاملة الذي تجتمع فيه المقاومة والفكر والثقافة لتكتمل مختلف مناحي الصراع.

وهو أيضاً فقيده مركز العودة، الذي واكب مسيرته عضواً في هيئته الاستشارية. ولم يدّخر جهداً ولا وقتاً في تصويب مسيرته ومدّ يد العون بكل الوسائل لكي تبقى قضية اللاجئين حيّة عبر الأنشطة والفعاليات التي كانت وما زالت تُقام.

يرجع الفضل للدكتور عبد الوهاب في لفت نظرنا إلى الأهمية القصوى لطرح موضوع «قانون العودة الإسرائيلي» وأثره على الصراع في فلسطين، وحيوية ذلك في الدفاع عن حق العودة، وأن من الضروري تسليط الضوء على الجانب العنصري لهذا الكيان. كان يقول دوماً: لا يمكن أن نرجع اللاجئين الفلسطينيين؛ وأفواج اليهود تتدفق إلى فلسطين. وهذه وجهة نظر استراتيجية هجومية ذكية؛ بدل الانكفاء إلى موقع الدفاع السلبي.

وقد قعد الدكتور عبد الوهاب لرؤية سياسية في التعامل الفلسطيني مع الحلّ الشامل خلال محاوره السياسيين الغربيين؛ من قبيل الدفع باتجاه إلغاء «قانون

العودة الإسرائيلي» وتطبيق «حق العودة الفلسطيني»، كفاتحة لإنهاء حالة الاحتلال. نتج من هذه النقاشات مؤتمر دولي عن «قانون العودة الإسرائيلي» أقامه مركز العودة في نيسان/ أبريل من عام ٢٠٠٢ في جامعة لندن، تحت رعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية، وصدرت أوراقه الست عشرة في كتاب باللغتين العربية والإنجليزية، وللمسيري إسهامه الواضح فيه.

عايش المرحوم مع القائمين على مركز العودة فكرة إنشاء متحف فلسطين بلندن. كان مفعماً بالفكرة، ولاحقاً محتضناً للمشروع ومتابعاً له. لقد شارك في الجلسات الأولى للتقعيد للأهداف والرؤية المنشودة لمشروع المتحف.

التقيته مرة في إحدى زيارته للندن مصطحباً عقيلته الدكتورة هدى وحفيد، وشاورته في حاجتنا إلى معماري يجمع في خبرته الشرق مع الغرب وعارفاً بقضيتنا الفلسطينية ببعدها العربي والإسلامي. فأشار عليّ بالبرفيسور المعماري ابن مصر؛ عبد الحلیم إبراهيم.

وكانت نعم المشورة. فخلال ثلاثة أيام طار إلينا البرفيسور إبراهيم وجلس في لندن بمعية المسيري جلسات عمل مكثفة مقرونة بزيارات لمقر المشروع في وسط لندن. ووضع رؤية معمارية تم اعتمادها، تحوّلت الآن إلى واقع مشهود في قلب العاصمة البريطانية. وكما كان المسيري زاهداً في الدنيا ومتاعها ولم يتقاض قرشاً واحداً طوال سني تطوّعه معنا، كذلك كان صاحبه البرفيسور عبد الحلیم إبراهيم الذي أعطى خلاصة فكره، كما أخبرني، وهو الحائز جائزة الأغا خان في الفن الإسلامي؛ دون النظر إلى أجر مادي. عرفت ما تعني فلسطين وخدمتها للأصدقاء؛ حين أخبرني المسيري أثناء تلك الزيارة التي جاءت على جناح السرعة، أنه يحتاج إلى أسبوعين لكي يرتب لعشاء مع صاحبه إبراهيم في القاهرة، من فرط انشغال الأخير.

كثيرة هي الميزات التي كان يتحلى بها الدكتور عبد الوهاب المسيري. ولعلّ أوضحها تواضعه الذي في ما نعتقد أورثه منازل العلماء. وقبل ذلك وبعده حبّ الجميع واحترامهم. يكفي أنّ جنازته شارك فيها الأضداد، فقد جمعت الإسلاميين واليساريين، وممثلي الحكومة بمستوى رفيع وجموع الناس. نسأل الله لك الرحمة والغفران.. أيها الفقيه المعلم.

فتحي التونسي .. يروي!

«لم أفعل شيئاً غير اعتيادي، لكننا للأسف، في زمان أضحت فيه تأدية الواجب بطولية، وتستدعي الثناء». كان هذا هو فحوى ردّ السيد فتحي الجوادي، على الترحيب الحارّ الذي قابلناه فيه لحظة دخوله مكتب مركز العودة في لندن زائراً. كان ذلك تعليقاً منه على كيلنا المديح الشديد له على مشاركته في رحلة كسر الحصار البحرية الأولى الشهيرة، التي نجحت في أن تصل إلى شواطئ القطاع في الثالث والعشرين من شهر آب (أغسطس) الماضي، وعلى متنها أربع وأربعون شخصية من جنسيات مختلفة، موزعون على سفينتين.

يفخر فتحي التونسي بالإنجاز التاريخي. فهو مفعم بحبّ فلسطين، ولا يكاد يصدق حتى بعد رجوعه أنه ورفقاه من مناصري الحق والعدل ورفع الظلم عن المقهورين قد فعلوها. كم هو متيمّ بكرم ضيافة أهل غزة وصبرهم وقفزهم على الآلام رغم الحصار. هو مغمور بسعادة واضحة وهو يلوح بيده بجواز السفر الفلسطيني الذي منحه إياه ومن معه السيد إسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني. يبهر محدثه بتواضع لافت مقرون بطبيعة خجولة وابتسامة لا تفارق محيّاها.

اندهش ممّا رأى من نظافة شوارع غزة مع وجود الحصار الخانق. ولاحظ وأصحابه الأمن المستتب، الذي يجعل الناس يتحركون بحرية مطلقة. وتحدث عن نموذج رائع للتكافل الاجتماعي يستحقّ التسجيل، ترك أثره في انعدام وجود متسوّلين في شوارع غزة. وكل ذلك مختلطٌ بمعنويات عالية لكل من قابلهم خلال خمسة أيام قضاها في السجن الكبير. الغزيون من وجهة نظره يحبّون الحياة حال غيرهم من الشعوب، وقد روى مشاعر الفتى سائد ابن الستة عشر ربيعاً، الفاقد لإحدى ساقيه، والمصاحب للوفد في طريق العودة للعلاج، والذي عبّر عن رغبته في لعب الكرة من جديد.

الرحلة مستقلة منذ فكرتها الأولى. جاءت من شخصية أمريكية. استمر الإعداد قرابة سنتين. جمعت أموالها على مدار أشهر. كان لا بد من شراء السفينتين، فهما الآن مملوكتان لمجموعة «غزة حرّة»، ذلك لصعوبة استئجار سفن نظراً لخوف أصحابها أو ترددهم من تدميرها من قبل البحرية الحربية الإسرائيلية.

ثمنهما يقرب من ربع مليون دولار. عملوا دون كلل ولا ملل لإنجاح الرحلة التاريخية. شخصيات محترمة وذات وزن؛ تركت أعمالها وتفرغت رغم علمها بأن الرحلة قد تطول.

كثيرة هي العوامل المثبطة والمخدلة التي كان أي منها كفيلاً بعدم المضي في الرحلة. أغربها وأصعبها؛ عدم تعاون سفارتي فلسطين في اليونان وقبرص مع مناصري فلسطين من الغربيين. حدث ذلك بالرغم من مبادرة هؤلاء بالاتصال ومحاولة التواصل مع السفيرين. وانسجم موقف المحسوبين على «سلطة رام الله» في غزة مع السفارتين. وكأنّ المناصرين يقترفون إثماً أو يرتكبون جريمة في محاولة كسر الحصار. وطالما وصلت تحذيرات بطرق مختلفة بعدم الاتصال مع «الحكومة الحمساوية»، حتى لا تُحسب الرحلة عليها أو أن يوصموا بـ«الإرهاب».

فعل الإسرائيليون المستحيل لإرهابهم وتخويفهم، بل وتهديدهم بشكل مباشر وغير مباشر. رسائل عبر الجوال: «نتمنى أنكم تجيدون السباحة». رسالة أخرى لزوج متضامنة: «ودّع زوجتك»، وثالثة عبر القبارصة بأنّ مناورة بحرية إسرائيلية - أمريكية - تركية بالذخيرة الحية تجري يوم إبحار السفينتين. ثم جاء قطع الاتصالات عن كل هواتف الجوال المحمولة مع المتضامنين. لم يكن الأمر سهلاً، خاصة قبل ساعات من وصولهم لغزة. فالكل دون استثناء أصابهم إعياء شديد. لم يبقَ منهم أحد إلا تقيّاً. أما شعور الغرق والموت الوشيك فكان حاضراً.

عاشوا حالة تضامن وتعاضد وتلاحم نادرة. اتخذوا قراراً بعدم الإبحار إلا بقرار جماعي، وأن لا يُجبر أحد أو يرغم على المضي. وكانت اللحظة الحاسمة في المضي من عدمه، وحينها عبّر كل عن موقفه، وكان لزاماً أن يتحدث الجميع. فتعاهدوا على المضي وعدم الرجوع. وتمسكوا بالإبحار في اتجاه واحد، رغم أنّ سيناريو الوصول كان الأقل حظاً في سلم التوقعات مع استحضر تهديدات ضرب السفينتين في عرض البحر وإغراقهما بمن عليهما. فاضت دموع غزيرة وهم يعبرون عن مشاعرهم. كل ذلك القلق والترقب والتعب والإعياء زال في اللحظة الأولى لصعود أول غزيّ على متن السفينة الأولى، التي وصلت إلى الشاطئ المحاصر.

مواقف لا تُنسى لأناس ودول كان لهم دورٌ متميز في إسناد الرحلة. موقف

حكومتَي قبرص واليونان اللتين رفضتا كل الضغوط لثني المتضامنين عن الإبحار. والتغطية الإعلامية المتميزة في الدولتين والمتعاطفة مع الرحلة. بل السهر اليومي على أمن السفينتين من قبل حكومة قبرص. لقد بلغ الأمر حدّ الغوص اليومي تحت السفينتين لثلاثيّن، فالكل يستحضر ما جرى لـ«سفينة العودة» من تفجير قبل عقدين من الزمن. وأخيراً جاء موقف السيدة الفلسطينية نورا الشوا، التي رعت وجود المناصرين في قبرص على حسابها وفي بيتها طوال وجودهم، حتى أنهم رأوها تستحقّ موقع «السفير»، عوضاً عنّ تتكرّر لحق تمثيل فلسطين.

لم تنته حكاية تضامنهم بالوصول إلى شواطئ فلسطين. بل كانت البداية في تحويل الفعل إلى مؤسسة دولية لرفع الحصار والتضامن مع غزة. مؤسسة قائمة على علاقة وجدانية تولدت بينهم كبشر عاشوا تجربة العمر. علاقة مستمدّة الروح من رد الفعل المحلي لأهل غزة وفلسطين في رفع معنوياتهم، وكذلك من حال استنهاض التضامن الإقليمي والدولي مع المظلومين في غزة. إنه التضامن الذي اتخذ من هذه الرحلة نموذجاً يُحتذى. هي روح بدأت تتحرك بفعل مماثل، تجسد في شراكة بين الحملة الأوروبية لرفع الحصار، وحملة «غزة حرة»، ودخل حيز التنفيذ الفوري في الرحلة الثانية.

العدد الرابع عشر - السنة الثانية - تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨

فلسطينيو ٤٨.. وحالة الاستعصاء

هم المنزوعون في الأرض، فجدزهم يمتدّ ضارباً في التاريخ إلى أن يصل إلى جدّهم كنعان. هم من أصرّوا على البقاء رغم التهجير الجماعي. هم من رأوا الأرض غير الأرض، والبشر غير البشر، خلال أيام بل ساعات محدودة، كمن عاشوا كابوساً. هم من عانوا ألم الغربة وشقاءها وهم في ديارهم، ودفعوا ثمن بقائهم غالباً في تجربة عزّ نظيرها في حيثياتها ونتائجها. وليس من شك في أنّ الباحثين من الملاحم والتراجيديا من صانعي السينما العالمية سيجدون في تجربتهم أيضاً مما يلهب الخيال بقصص واقعية تهتزّ لها الأبدان.

إنهم فلسطينيو ٤٨، بحكايتهم مع الصهاينة الغاصبين، التي بدأت مع اليوم الأول للتهجير الجماعي لمعظم الشعب الفلسطيني، والتمكين للمشروع الاستيطاني الإحلالي بكيانه الذي ينتحل لنفسه الحق في التاريخ ويهيمن على الحاضر ويصادر المستقبل.

هي قصة تشابه في بعض جوانبها نشأة نبي الله موسى عليه السلام في كنف فرعون، مع فارقين فاق فيهما شرّ الغزاة الصهاينة طاغية الزمن الغابر. ففرعون لم يحكم مصر غاصباً، ولم يلحق الأذى المنهجي بموسى وهو يعيش تحت رعايته. بينما يُراد للفلسطينيين وراء الخط الأخضر أن يزرع تحت نير الغاصبين، الذين لا يمتّون إلى الأرض بصلة. وقد جرى في جوهر الأمر التعامل مع هؤلاء الفلسطينيين كأغيار، ما دامت اللافتة هي «دولة اليهود» حصراً، وكأنّ الفلسطينيين لا يملكون هذه الأرض أباً عن جدّ.

لكنّ شمس الحقيقة لا يحجبها غريبال الوهم؛ ففي المثاليّن انقلب السحر على الساحر. فلا موسى تفرعن، ولا فلسطينيو ٤٨ تأسروا! فهم ببقائهم أفسدوا على السارق هناة سرقة، وفوّتوا على المجرم الإفلات بجريمته. كانوا الشاهد الدائم على شعب كان هنا، وله الحق في هذه الأرض. لقد أسهم فلسطينيو ٤٨ في إظهار الوجه الحقيقي للمشروع الصهيوني الإحلالي الانعزالي في المنطقة. عبثاً حاول الصهاينة تسويق صورة محسّنة عن الواقع، فكانت الأسطورة تزعم طويلاً أنّ «واحة الديموقراطية» هذه تشملهم برعايتها، على قدم المساواة مع اليهود، لمجرد إفساح المجال أمام حزمة أصوات في «الكنيست» مثلاً لم تحرك

ساكناً ولم تسكن متحركاً في معادلة محبوكة بعناية.

لم تعد الرواية مقنعة لأحد منذ زمن، فهذا الوجود الفلسطيني المنزوع في أرضه التاريخية يبرهن كم أنّ المشروع مصمّم بمواصفات عنصرية، وها هو الكيان يضيق ذرعاً بالمؤشرات السكانية المجردة لفلسطينيي ٤٨، بل يتعقّب جمعياتهم الأهلية الناشطة، ويشنّ حملاته على قياداتهم الفاعلة.

كان الهالك مائير كاهانا، قد عبّر صراحة وبدون مساحيق تجميل، عمّا يُخالج الطبقة المسكّة بالزمام الإسرائيلي. فقد دعا كاهانا، في سبعينيات القرن الماضي، إلى التخلّص القسري من الوجود الفلسطيني ضمن الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، فطالب في كتابه «شوكة في عيونكم»، بمحوهم قبل أن يستفحل «داؤهم». هي أفكار لم تتبخّر باغتيالها، لأنها لم تبدأ به ولن تقف عنده، بل تتعمّل في أوساط صانعي القرار الإسرائيلي الذين يطيب لبعضهم الحديث عن الترحيل الجماعي القسري «الترانسفير» بصوت مرتفع، ودون أن يرفّ لهم جفن.

ثمة خيط يربط الأحداث الغائرة في وعي فلسطينيي ٤٨ بعد النكبة، من مجزرة كفر قاسم (١٩٥٦)، إلى أحداث يوم الأرض (١٩٧٦)، فهبّة انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠)، وصولاً إلى أحداث عكا الأخيرة. فهذا النسق المتواصل هو نتاج مشروع مكرّس للمستوطنين اليهود، لذا فإنه بحاجة إلى تبريرات بذرائع فاضحة للنهج العنصري من قبيل التلويح المتواصل بعبارة «يهودية الدولة»، بكل استحقاقاتها وتبعاتها وتطبيقاتها العملية.

أي إنّ أحداث عكا التي اندلعت في الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، ليست استثنائية. فليس من فراغ مهاجمة مئات العنصريين اليهود المواطنين الفلسطينيين وبيوتهم بذريعة «انتهاك يوم الغفران». فهي حلقة من سلسلة ممتدة. فالذين يقطفون ثمرة الاحتلال لن يتردّدوا في التصرف باستعلاء، ولا يرون إلا أنفسهم، لأنّ أبصارهم تستأنس تجاهل حقائق التاريخ ومعطيات الجغرافيا في المنطقة التي استزرعوا فيها قسراً.

إنها نفسية يفضحها ما علّق به الحاخام يوسي شيطرين، رئيس المدرسة الدينية اليهودية بعكا، إثر اندلاع المواجهات. لقد قال شيطرين إنّ «التعايش هو شعار، وفي خاتمة المطاف عكا هي مدينة مثل رعنانا وكفارسابا وحيفا، ويجب الحفاظ على هويتها اليهودية. لا أعتقد أنّ هناك خلافاً. عكا هي عاصمة الجليل، آلاف

السنين من التاريخ اليهودي. نحن هنا للحفاظ على الهوية اليهودية ولتقوية الروح ولاجتياز الامتحان القومي بشرف».

هل من رسالة أبلغ من هذه سوى الإطلاق المستمر لشعار «اقتلوا العرب»، أو ما صاح به جيران الفلسطينيين من اليهود لسنوات طويلة بقولهم: «لستم جيراناً بل أعداء».

نؤمن بأسباب كثيرة أبقت القضية الفلسطينية حيّة فلم يستطع الصهاينة طمسها ولا إلغائها، لعل أهمها طبيعة الصهاينة، التي تأخذ كل شيء ولا تعطي أي شيء.

حبذا لو أنّ المفاوضات الفلسطينية يعي هذه الحقائق. فما هو المرجو أن يتفضّل به الذي لم يتوجّه للتعامل السويّ حتى مع من يُعدّون مواطنين «عنده»، ويسلّط عليهم دعوات التهجير والطرّد صباح مساء؟ فرغم مضيّ عقود ستة من أكذوبة «العيش المشترك»؛ ما زالت الحقيقة شاخصة عن الطابع العنصري والإقصائي داخل ما يفترض أن تكون «دولة لكل مواطنيها».

وإذا كان فلسطينيو ٤٨ هم النموذج الحيّ على وهم مقولة «المواطنة المتساوية»، وزيف بعض الإجراءات الشكلية التي تغلف الجوهر الذي لا مجال للتعمية عليه؛ فإنّ السؤال لا بدّ أن يقفز إلى حال المشروع الصهيوني مع أولئك الواقعين خلف الجدار العنصري، الموعودين بدولة «قابلة للحياة» في أجزاء مبعثرة من الضفة والقطاع، مرتبهة لـ«حسن نية» الإسرائيلي وحبيسة إجراءاته في «بناء الثقة»، التي طال انتظارها.

العدد الخامس عشر - السنة الثانية - كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨

حصار و حصار

لا يمكن أن ينكسر الحصار المفروض على غزة بشكل كامل من تلقاء نفسه، أو نتيجة كرم أخلاق من فاضلي الحصار، وهم كثر. فعالم السياسة للأخلاقي بالعموم، لا يسمح بمثل هذا. فالمطلوب أن يرضخ الشعب الفلسطيني وممثلوه للإملاءات الأمريكية الغربية المخطوطة إسرائيليًا. وهكذا طال أمد الحصار. وبدا ما يمكن تعريفه بصراع الإرادات بين انتظار انهيار أهل غزة أو اقتناع أرباب الحصار بفشلهم في تحقيق مراميهم. وبين هذا وذاك تمرّ المشاهد والأحداث.

إنّ فعلاً بحجم حصار دولي يحتاج لكسره، إلى القيام بأفعال بالأبعاد العالمية وغير العادية ذاتها، حتى تستطيع أن تحدث ثقباً في جدار الحصار، سعياً لأن يتداعى شيئاً فشيئاً. ويساعد في تسريع هذا دخول لاعبين دوليين إلى جانب الشعب الفلسطيني في دعم صموده ومواجهة التجبر العالمي. وهكذا كان، في بعض المناسبات، بتكاتف مجموعات مناصرة للشعب الفلسطيني بالنجاح في كسر الحصار بحرياً من موانئ قبرص إلى شاطئ غزة. وتوالت الرحلات بعد ذلك، حتى وصلت سفينة السياسيين الغربيين، وعلى متنها أحد عشر برلمانياً، بما في ذلك من رمزية عالية لوجودهم، بل ولقائهم حكومة إسماعيل هنية، وزيارتهم للمستشفيات والمدارس، وإطلاعهم على حقائق الأمور وتفصيلها.

كما يُقال إن في الحركة بركة، والاشتغال في العمل للقضايا العادلة، ككسر الحصار عن غزة، من شأنه أن يكشف بعض الحقائق غير المعروفة، ويخلق فرصاً من الممكن أن تشكل فرجاً واختراقاً. فالمياه الدولية، مثلاً، لا سلطة لأحد عليها، ولا تحتاج إلى إذن للإبحار فيها. كذلك فإنّ اعتبار حكومة الاحتلال نفسها منسحبة من غزة يقضي بالتالي بأنها منسحبة من مياهها الإقليمية. أي إنه لا وجود لحصار بحري حقيقي على قطاع غزة. وهذا الاكتشاف يُعدّ إنجازاً لهؤلاء الغربيين، الذين تكبدوا عناء السفر عبر الأمواج بأخطاره، بما فيه خطر الموت.

على التوازي من ذلك؛ فإنّ الأطراف نفسها تقريباً التي تفرض الحصار على غزة؛ تتعامل مع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بطريقة يمكن اعتبارها حصاراً سياسياً، يحول دون رجوع الفلسطينيين إلى ديارهم. وهناك ما يمنح

الانطباع بأنّ التعامل بإيجابية مع حق العودة هو في الحقل السياسي الدولي من المحرّمات. بل حتى عند بعض السياسيين الغربيين المتعاطفين مع القضية الفلسطينية، يجد المرء صعوبة في التعامل مع تطبيق حق العودة.

لكن أسوة بدروس كسر الحصار عن غزة، يكون من الواضح أنّ فك «الحصار» المفروض على حق العودة لا يتأتى بدون إجراءات ووسائل وأساليب غير عادية. ولذا؛ فلا بد من استحضار لاعبين في كل الأبعاد والدوائر، سواء العربية منها أو الإسلامية أو الدولية، بالمستويين الرسمي والشعبي. ولعلنا نعدّ الملتقى العربي والدولي لحق العودة، من ضمن التحركات التي تصبّ في كسر الحصار عن حق العودة، استلهاماً من الفلسفة نفسها.

بل ينبغي المضي إلى شوط أبعد. فلماذا لا يرتدّ الحصار في موضوع حق العودة إلى الإسرائيليين أنفسهم، من باب إبراز نقاط ضعف مشروعهم الاحتلالي في فلسطين، وضربه في مقتل، من خلال إنعاش حق العودة الفلسطيني وفرض المطالبة بتفعيله كحقيقة تصنع الحدث وتشكل الموقف؟!

ولماذا لا نطرح قانون العودة الإسرائيلي ونحاصرهم فيه، لكونه عنصرياً وغير قانوني؟ هناك الكثير مما ينبغي قوله في هذا الشأن، وخلاصة الأمر أنّ تحقيق اختراقات نوعية وإنجازات ملموسة في هذا الاتجاه وارد بقوة، ما دام قد توافرت الإرادة ولم ينضب الإبداع.

الملتقى العربي الدولي لحق العودة .. إضاءات لا بد منها

هو ملتقى استثنائي بكل المقاييس شكلاً ومضموناً، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي، بعناوينه ومفرداته ودلالات ذلك وانعكاساته المستقبلية على كل الجهات المعنية المؤثرة والمتأثرة في مجريات القضية الفلسطينية على حد سواء، وأهمها اللاجئين الفلسطينيون وعدوهم الإسرائيلي صاحب المصلحة الكبرى في إسقاط حقهم في العودة إلى ديارهم.

دعا إلى الملتقى، الذي عقد يومي ٢٣ و ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بدمشق، قرابة ستين جهة على اتساع العالم، وخصوصاً المنطقة العربية من خليجها إلى محيطها بكل تنوعها المهني والنقابي، بل وخلفياتها السياسية المتعددة في الإطار القومي والإسلامي والأممي.

وجاء هذا الالتئام تجاوباً مع الفعاليات التي أطلقتها اللجنة العربية لإحياء الذكرى الستين للنكبة والتي انبثقت من المؤتمر الوطني الفلسطيني للحفاظ على الثوابت الذي عُقد في بدايات هذا العام.

أول ما يُسجل في هذا الصدد أنّ الملتقى حدّد عنواناً له في الإطار العربي والدولي لحق العودة وأسقط قاصداً كلمة الفلسطيني؛ لما في ذلك من إرجاع للقضية إلى مسارها الصحيح من كونها قضية عربية بالمعنى القومي والجغرافي الممتد، وقضية دولية بالمعنى الديني الإسلامي الواسع المقرون بإرساء الحق والعدل ونصرة المظلوم من أخوة الإنسانية في كل أنحاء العالم. وفلسطين في البُعدين حاضرة في قلب الأمة العربية والإسلامية، وهي مركز اهتمام عالمي كبؤرة صراع يتجلى فيها الظلم والقهر بحق الشعب الفلسطيني والحيلولة دون ممارسة حقوقه وعلى رأسها حق العودة.

إنّ من شأن هذا التعامل الجادّ مع القضية الفلسطينية أن يستدعي الأبعاد الحقيقية للصراع، ما يعني مدافعة للتوجّه الخطير والمرسوم بعناية إسرائيلياً بتنفيذ تأمري دولي وتواطؤ إقليمي للأسف، من تقزيم القضية في الإطار الفلسطيني الضيق، وترك الفلسطينيين وحدهم يصارعون كل هذه القوى. ومن هنا جاء البعد الاستراتيجي الهامّ من الارتقاء لمستوى التحدي والتعامل مع

استرجاع الحقوق بكل مضامين القوة في القضية.

تأتي أهمية دمشق من اعتبارها مضيضة للملتقى بما يحوي ذلك من دلالات، على اعتبار أنّ نسيم فلسطين يعبق بحارات دمشق وجنات مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المنتشرة في المحافظات السورية.

فسورية تستضيف ما يزيد على أربعمئة ألف لاجئ طوال ستين سنة خلت من الصراع. وتجلّى هذا الوجود بمشاركة فاعلة من اللاجئين عبر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في سورية وعلى رأسها تجمع العودة الفلسطيني «واجب»، وفي الإعداد والتحضير بإخلاص لقيام هذا الملتقى والسهر على نجاحه. وسورية تعني أيضاً أهمية التعاون الرسمي والشعبي في الإطار العربي لإرجاع الحقوق الضائعة وعلى رأسها حق العودة.

جاء الملتقى ليسلط الضوء على المخاطر التي تتهدد حق العودة، وإنّ من أسس تحصين هذا الحق التعاطي مع ما يمكن أن يغيّبه. وهنا يأتي الدور العربي الرسمي بالعموم القديم الجديد في التعامل غير السليم مع حق العودة بطريقة تفضي إلى إسقاطه.

ونسَمّي في هذا المجال المبادرة العربية التي نصت في بنودها على «حل عادل متفق عليه» دون النص على حق العودة لفلسطين ٤٨. وكذلك سوء معاملة الفلسطينيين المقيمين في بعض الدول العربية وخاصة فلسطينيي العراق ولبنان وكذا حملة الوثائق المصرية من فلسطينيي غزة.

وكلّ هذا من شأنه أن يزيد اليأس في نفوس اللاجئين، ما يعني إمكانية قبول بعضهم بالهجرة إلى أماكن بعيدة مؤقتاً، أو الأخذ بأيّة حلول تطرح خلاف العودة لفلسطين سواء كانت تعويضاً أو توطيناً أو تجنيساً.

أن يقرن الملتقى بين العروبة وحق العودة؛ يعني أنّ مُسقطي حق العودة في البعد العربي ليسوا وحدهم في الميدان، وأنّ مجهودات تبذل من شأنها مواجهة هذه التنازلات.

وبالاتجاه نفسه وفي مجال آخر؛ يأتي البعد الدولي عنواناً آخر للملتقى بما فيه من اختراق لحاجز ما يُعدّ محرماً في السياسة الدولية لجهة التعامل بإيجابية مع حق العودة. حيث نجحت الدعاية الصهيونية برعاية من الدول الغربية، في فرض مقولة استحالة عودة اللاجئين الفلسطينيين لما في ذلك من تهديد لوجود

الدولة العبرية ويهوديتها عند بعض الأطراف.

إن مشاركة شخصيات غربية برلمانية وأكاديمية وحقوقية على مدار يومين في مؤتمر لحق العودة وفي دمشق؛ يعني أنّ الرواية الفلسطينية بدأت تأخذ طريقها للعقل الغربي.

ونحن هنا لا نحدد جهة اليسار السياسي التقليدي فقط من الغرب الأوروبي، بل من تيار الوسط أيضاً، من مثل البارونة جيني تونغ الناطقة الرسمية باسم حزب الديموقراطيين الأحرار في مجلس اللوردات البريطاني، وزملاء لها من البرلمان السويسري والإيطالي واليوناني، وإلى جانبهم شخصيات نافذة من فرنسا وهولندا والسويد والنمسا وإسبانيا والدانمارك ودول أخرى. هو عصر الزمان الفلسطيني الذي بدأ فجره بيزغ.

حضور هؤلاء لم يكن ثانوياً، ولا حملة علاقات عامة مجردة من المضمون السياسي الحقيقي للملتقى، بل جاء منسجماً ومتناغماً مع رسالة الداعين إليه. ونذكر هنا السيد ديمترس تسرينوس، النائب في البرلمان اليوناني، الذي تفاعل سريعاً مع نتائج الملتقى عندما شارك في اليوم التالي لرجوعه من دمشق في الجلسة العامة للبرلمان اليوناني بكامل حضوره للأعضاء والحكومة، بمن فيهم رئيس الوزراء، والخاصة بإقرار الميزانية العامة السنوية للدولة.

إذ استهل تسرينوس الكلمة المخصصة له لإطلاع البرلمان على نتائج مشاركته في الملتقى واللقاءات التي أجراها مع المسؤولين الفلسطينيين من حركتي «حماس» و«فتح». وطالب النائب اليونان بأخذ دورها في دعم الشعب الفلسطيني، وضرورة كسر الحصار على غزة الذي عدّه ظالماً.

الحضور الكبير للملتقى الذي بلغ خمسة آلاف شخصية، ممثلة لمؤسسات في بلدانها وذات ثقل في ذاتها سياسياً ومهنياً ومعنوياً، من قبيل رئيس الوزراء الماليزي السابق محاضر محمد أو الرئيس السوداني الأسبق عبد الرحمن سوار الذهب أو المطران كابوتشي أو اللورد نظير أحمد، أو المئات من الإعلاميين المرموقين من وزن حمدي قنديل صاحب برنامج «قلم رصاص»، والفنانين وعلى رأسهم الفنانة القديرة سميحة أيوب والنقابين ورجال السياسة.

الجميع تتادوا للمشاركة وتسجيل حضورهم الفاعل، وقد رتّبوا أنفسهم في مجموعات وتقاطروا بشكل منظم على حسابهم في رحلات جوية خاصة لكثرة عددهم من المغرب والجزائر وتونس والسودان ومصر والأردن والكويت

والسعودية وقطر والبحرين وعمان وتركيا وإيران وباكستان وأوروبا، ومن أميركا الشمالية واللاتينية وأستراليا واندونيسيا وماليزيا وغيرها من الدول. وهذا يعني أنّ باستطاعة المجهود المدني والأهلي أن يكون نافذاً وفاعلاً ومؤثراً في السياسة وضاعطاً باتجاه الحفاظ على الحقوق وعدم التفريط بها.

وقد كان الحضور النوعي في أروع صورته ممثلاً بمشاركين الأسيرين المحررين سمير القنطار، عميد الأسرى العرب السابق، وسلطان العجلوني، عميد الأسرى الأردنيين السابق، في أعمال الملتقى. لقد أضفت مشاركتهما وكلماتهما وتكريمهما، بكل ما لديهما من رمزية، دفعة معنوية للمشاركين، وجعلت أعمال المؤتمر مفتوحة على مفاصل الصراع، بما فيها ملف الأسرى.

ومن القضايا الأخرى التي عني بها الملتقى؛ مسألة حصار غزة، الذي برهن الملتقى أنّه يمثل شاغلاً للأمة ولأصحاب الضمائر في هذا العالم، وقد تمخّضت مداوات الملتقى عن توجّه بضرورة تفعيل التحركات الرامية لكسر الحصار، وتحويله إلى عبء أخلاقي ثقيل على المشروع الصهيوني. وما شجّع الملتقى على ذلك، حضور عدد من طواقم سفن كسر الحصار، من شخصيات عامة وبرلمانيين ومتضامنين.

وقد ساعدت في نجاح الملتقى التغطية الإعلامية النوعية والمكثفة، التي عكست التقاط المؤسسات الإعلامية القيمة السياسية للملتقى. وهذا يُسجّل للمنظمين الذين فطنوا باكراً لأهمية حملة العلاقات العامة باتجاه المؤسسات الإعلامية، وإبراز نقاط القوة في الملتقى بحيث يضمنون أن النتيجة بحجم أهمية قضية حق العودة ووزن الحضور وأهمية المضمون.

وفي المحصلة، فإنّ هذا الحدث استطاع فرض ذاته، إلى درجة أن يعثر الباحث على سبعة وسبعين ألف موضوع عنه في محرك البحث «غوغل»، في أفضل حالات البحث بعد انعقاده بأسابيع قليلة.

يبقى القول إنّ الملتقى لم يساوم في أية قضية باتجاه تحصين الحقوق في طور استعادتها. فقد رأى أنّ كل الوسائل متاحة للشعب الفلسطيني باستعادة حقوقه، بما في ذلك حقه في المقاومة المسلحة. وقد عبّر عن ذلك بكلمتين رئيسيتين للمقاومة الفلسطينية وكذلك كلمة للمقاومة اللبنانية. وضمن الإعلان العالمي لحق العودة بنداً رئيسياً أكد هذه النقطة.

شكّل الملتقى حالة إيجابية على المستوى الفلسطيني بالغة الدلالة في ضرورة

الانشغال بالهمّ العام الفلسطيني، وطرح القضايا الجوهرية التي تعني مقارعة للمحتل وعدم ترك الساحة له، في ظل انقسام فلسطيني حادّ طغى على المشهد خلال الأشهر الماضية. وقد جنى الشعب الفلسطيني ثمار عقد الملتقى في القفز النسبي على حال الخلاف الداخلي، وتجسّد ذلك في التقاء تيارات وشخصيات فلسطينية تحت سقف واحد تعذر لقاءها بهذا الحجم والكيفية في السابق، وخاصة بما تحمل من لافتات أو عناوين متباينة أحياناً.

وبشيء من التفصيل، فإن حضور منظمة التحرير الفلسطينية بكلمة السيد فاروق قدومي إلى جانب السيد خالد مشعل ممثلاً للمقاومة الفلسطينية، وكذلك مشاركة شخصيات من حركة «فتح» كهاني الحسن، وحضور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي غابت عن المؤتمر الوطني الفلسطيني باكراً هذه السنة، بل ومشاركة المئات من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التي حصل بين بعضها سوء فهم في السابق بما يعترى العمل العام من خلاف في وجهات نظر العاملين فيها. كل ذلك أوجد مساحة حوار جادّ، وأذاب بعض الجليد في بعض طرق التواصل، والمستفيد بالتأكيد القضية، والشعب الفلسطيني الذي يحتاج إلى رؤية نماذج تُعنى بقضاياها.

كلّ الملتقى نجاحه بإعلان دمشق العالمي لحق العودة الذي جاء منسجماً مع طموح اللاجئين بما يحفظ الحق نقياً دون شوائب للأجيال القادمة. فالبنود الستة عشر جاءت بما يعرّف الحق وتطبيقاته باعتبار العودة المقصودة لذات القرية والمدينة التي هجر منها اللاجئون، وهذا الحق راسخ غير قابل للتصرف أو التنازل عنه أو المساومة عليه أو الانتقاص منه، وهو حق فردي وجماعي ولا يسقط بالتقادم.

ورأى الإعلان أن التمسك بحق العودة من أولويات المشروع التحرري الوطني الفلسطيني والعربي والإسلامي والعالمي، وأنّ الدولة العبرية والقوى الدولية هي المسؤولة عن التهجير والإبادة الجماعية التي حدثت بحق الشعب الفلسطيني.

وأدان الإعلان أية مشاريع تنتقص من حق العودة سواء أكانت تعويضاً أم تجنيساً أم توطيئاً أم وطنياً بديلاً، مهما كانت صفة الجهات التي تتبنى هذه المبادرات. وطالب إعلان دمشق الأمم المتحدة بضرورة الإسراع بتفعيل حق العودة، وطالبها أيضاً بالحفاظ على وكالة الأونروا وتأكيد أهمية دورها.

وجاء في الإعلان أيضاً ضرورة أن يأخذ الفلسطينيون في الدول العربية حقوقهم

المدنية ليحيوا حياة كريمة حتى يضطلعوا بدورهم في العمل للعودة لديارهم. ودعا المجتمعون إلى أهمية رفع درجة التنسيق بين العاملين في الدفاع عن حق العودة وأيضاً البحث في آليات جديدة للعمل في طريق استعادة الحقوق.

وقد أولى الملتقى عناية خاصة ببعض القضايا والملفات ووجه سبع رسائل خاصة بشأن سورية، رافضاً العدوان عليها، ولبنان ودعم مقاومته وطالب بالإسراع في إعادة إعمار مخيم نهر البارد، إضافة إلى رسائل دعم للسودان. وعبر عن امتعاضه لما يحدث للاجئين الفلسطينيين في العراق وضرورة رفع الظلم عنهم حتى يعودوا لديارهم في فلسطين. ورسالة أخرى بشأن الحصار على غزة والأسرى والقدس.

كان الملتقى تتويجاً حقيقياً لإحياء الذكرى الستين للنكبة التي استمرت طوال عام ٢٠٠٨، والتي عمّت العالم من قبل الفلسطينيين والعرب وداعمي الحقوق الفلسطينية.

كانت الرسائل بليغة. ونجزم أنها وصلت بقوة للعدو الصهيوني الذي لم يخف ارتبائه حيث طالب على لسان وزيرة خارجيته ليفني بضرورة إسقاط مفردة النكبة من مداولات الأمم المتحدة، ويفكر أيضاً بالذهاب لسنّ قانون يجرم فلسطينيي ٤٨ إذا أحيوا ذكرى النكبة. في الأفق بوادر استرجاع للحقوق الفلسطينية رغم صورة الإحباط التي قد تبدو في المشهد الحالي.

حول العدوان على غزة . . مشاهد ووقفات

ردود الفعل الشعبية على العدوان الإسرائيلي البربري على قطاع غزة أكبر من أن تُحصى، سواء في المنطقة العربية أو على الصعيد العالمي. وما يعيننا هنا وهو الجديد، ذلك الكم الهائل وفوق العادي من التأييد للحق الفلسطيني في العالم، بما لا يقتصر على المستوى الشعبي بل تعداه إلى مواقف دول وشخصيات سياسية ومؤسسات إعلامية.

ويمكن اعتبار أنّ جُلّ ما تم القيام به يدخل في دائرة الجديد والنوعي والفاعل والنافذ، بكل ما تحوي هذه الأوصاف من معنى.

لم يكن أكثر المتفائلين من العاملين لفلسطين في القارة الأوروبية مثلاً، وهم الذين يعانون من طغيان السطوة الإسرائيلية والانحياز الإعلامي والدعم السياسي الرسمي للدولة العبرية، يتوقعون أن تتبدل الصورة بشكل دراماتيكي خلال ثلاثة أسابيع من الزمان. بل بدا أنّ تحرّك الشارع كان أسبق من إمكانية اللحاق به. وقد وجدنا في حجم المبادرات التلقائية وتفاعلات التحرك الجماعي، ما طغى على محاولات التعتيم الإعلامي الإسرائيلي على الجرائم المروّعة في غزة.

في المقابل؛ لم يكن الداعمون للاحتلال الإسرائيلي في أوروبا، الذين يعتبرون أنهم يتحرّكون في مساحة جغرافية مسخّرة لهم، يتوقعون هذا التحوّل الجارف. لم يتحسب أولئك لطوفان كهذا من التنديد بالجرائم الوحشية التي افتقرها الجيش الصهيوني، باتوا يشعرون معه بأنهم منبوذون على نحو غير مسبوق.

فبينما جرت محاولات يائسة لتعزيز الموقف الإسرائيلي، مثلاً عبر نشر إعلانات في الصحف اليهودية الأوروبية لجمع التبرعات لجيش الاحتلال؛ فإنّ التجمّعات اليهودية ذاتها أخذت تشعّر بعبء جرائم الحرب الإسرائيلية عليها في أوروبا والعالم. وكان يكفي، مثلاً، أن يقف النائب اليهودي في البرلمان البريطاني، جيرالد كوفمان، معرّضاً بالدولة العبرية، ومقارناً بين الجرائم الإسرائيلية في غزة والجرائم النازية بحق عائلته في ألمانيا إبّان الحرب العالمية الثانية. أو أن يقدّم الإعلامي الشهير في القناة الرابعة البريطانية، جون سنو، فيلماً وثائقياً من غزة بعنوان «ما لم يُشاهد من غزة»، كاشفاً حجم الدمار والصور التي لم

يعرضها الإعلام الغربي بدون رتوش. لقد كُزِّر الفيلم لأكثر من سبع مرات، صورة رضية غزيرة احترقت ونهشت الكلاب لحمها.

لقد تواصل الحراك الجماهيري بلا هوادة، فنُظِّم اعتصام على مدار الساعة أمام البرلمان الغربية، مع إضراب عن الطعام لناشطين غربيين تحوّلت غزة، ومعها فلسطين، إلى مركز اهتمامهم.

وفي أتون هذه التفاعلات، انزلقت هيئة الإذاعة البريطانية نفسها إلى بؤرة السخط الجماهيري، عندما رفضت نشر إعلان خيريّ لجمع التبرعات لضحايا غزة. كان ذلك إيذاناً بتبلور حملة شاملة للضغط على الهيئة الإعلامية العامة، بلغت حدّ استهداف مكاتبها برشقات الأحذية، وإحراق أفراد من الجمهور قسائم الاشتراك فيها. في المقابل: أخذت الصحف البريطانية تتسابق على نشر مقالات لخالد مشعل، وإسماعيل هنية، كما فعلت «الغارديان» و«الإنديبندنت» على التوالي، ولن تكونا وحيدتين على الأرجح.

إنه مشهد جديد بالفعل، تفاعل رغم موسم العطلات والأعياد والبرد القارس، خرجت معه مظاهرات في ثمانين منطقة في فرنسا وحدها، في العاشر من كانون الثاني (يناير)، بالتزامن مع المظاهرات التي شهدتها أربعون مدينة ألمانية، وخمس عشرة مدينة إيطالية، وكل العواصم والمدن الأوروبية والغربية الكبرى تقريباً.

وفي ظلال ذلك الحراك، نشأت تحالفات استراتيجية من أجل فلسطين، أخذت تضم عشرات المؤسسات والتجمعات والمنظمات في البلد الواحد، بما يؤذن بحالة من النهوض المتزايد في تأييد قضية فلسطين العادلة، على شتى الصُّعد.

أما على الجانب الآخر من الأطلسي، فقد كُسر حاجز الخوف عندما خرج الداعمون للحق الفلسطيني بمظاهرات هي الأولى على هذا النحو منذ أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، رافعة صوتها بكل جرأة، ما يُنبئ بولج مرحلة جديدة.

اللافت للانتباه على مستوى التحركات النوعية، هو ذلك التسابق في العالم أجمع، لرفع دعاوى في المحكمة الجنائية الدولية، والهيئات القضائية ذات الاختصاص في كل بلد، على مجرمي الحرب الإسرائيليين. ففي هذا الاتجاه أمكن رصد تحركات في أكثر من عشرين دولة، وفي بعض الدول انخرطت أكثر من أربع جهات في هذا المسعى، في تفاعل إيجابي بات يشكل حالة إرباك للكيان الصهيوني ومجرميهِ.

هناك من يرى أنّ العدو الإسرائيلي قدّم خدمة لم يكن يتوقعها للقضية الفلسطينية، رغم الألم الذي حلّ بأهل غزة. فقد ربط الأجيال الجديدة في المنطقة العربية والعالم بفلسطين، وعرفها بالظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، وجنّدها للعمل لفلسطين كل في مجاله.

ردّ الفعل لم يكن عارضاً ولا عفويّاً، بل هو منهجي وذو هدف واضح. إنه الدعم المطلق للحق الفلسطيني حتى تتحقق الحرية للشعب المظلوم.

العدد الثامن عشر - السنة الثانية - آذار (مارس) ٢٠٠٩

ستينية النكبة.. ذكرى خالدة

انقضت سنة الستينية بما حوت من أحداث، وليس من السهولة أن تطوى صفحاتها من ذاكرة الزمن. فقد عنت للشعب الفلسطيني الكثير، بما حملته من رمزية بشهرها الخامس منه، حيث ذروة الذكرى التي تستدعي مشاهد النكبة وآلامها، وطموحات العودة وآمالها.

كان موسمها الممتد بمثابة تحدٍّ مع المحتل الصهيوني الغاصب، الذي حاول انتهاز الفرصة كي يستمر في طمس التاريخ وتزويره باحتفاليات زائفة بتأسيس كيانه المزعوم. لكن الفلسطينيين بدورهم، رغم ضعف إمكاناته، وهو المعتدى عليه، انتهز الفرصة ذاتها ليبقي حقه في فلسطين حياً ناصعاً.

ربما حالت الحرب على غزة دون أن يتوقف المتابعون عند حصاد الذكرى في نهاية سنة الستينية (٢٠٠٨). لكن الحصاد لا يفقد حقه من التسجيل، ولو متأخراً، فكان لزاماً أن نرصد نصراً آخر للضحية على الجلال في ذكرى المساة.

ما يمكن تثبيته بكل ثقة أن حال الشعب الفلسطيني وقضيته بالعموم لناحية العمل لاسترداد الحق، أخذ بالتبلور بشكل مؤسسي في أنحاء عدة من العالم، بما يسمح بتنفيذ برامج عابرة للقارات، إظهاراً للرواية الفلسطينية ودحضا للادعاءات الصهيونية. وهنا نفرّق بين الشعب الفلسطيني والعاملين لقضيته. فالبعد الثاني مع تضمّنه للأول؛ هو في الواقع أوسع وأعمّ، بل وأكثر نفاذاً وفعالية، والقضية في أمس الحاجة إليه، مع عدم التقليل من الفلسطينيين العاملين لقضيتهم، وهم بلا شك أساس في إعطاء الدافع المعنوي لكل مناصري القضية عرباً كانوا أو عجماً. لقد ظهرت فعالية شبكة العمل للحق الفلسطيني جلية واضحة في ذكرى الستينية، وكان لفعاليتها دور حيوي في قوة حضور فلسطين في صدارة المشهد العالمي.

كانت الخطوة الذكية باعتبار كل أيام عام ٢٠٠٨ إحياءً للذكرى؛ مما وفّر مناخاً تعبويّاً لكل أبناء فلسطين ومناصريهم، لكي يبقوا على تواصل مع القضية. ومن ناحية أخرى كانت فرصة لأن تتأسس مستويات متنوعة للوعي بالقضية ومفرداتها، لكل من يجد نفسه معنياً بذلك. وكان منح تنوع الأنشطة وتعدّد

عناوينها وتضافر أشكالها وعمق سببرها لمضامين الستينية، قدرة استيعابية هائلة لهذه الذكرى، شملت أطيافاً واسعة وشرائح متنوّعة على امتدادات جغرافية عصيّة على الحصر.

لقد ساعد هذا وساهم في نجاح المنافسة الإيجابية داخل الفضاء الإعلامي المفتوح، الذي أبدع في التباري في تسليط الضوء على جوانب القضية في مراحلها التاريخية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في كل أرجاء الجغرافيا التي يقيم فيها الشعب الفلسطيني. بل إنّ بعض هذه القنوات ما زال يطرح برامجه حتى هذه الساعة كقناة «الجزيرة»، في عرضها للقرى الفلسطينية المدمّرة، كيف لا والستينية مؤهلة لأن تبقى ممتدة حتى أيار (مايو) المقبل كذلك.

لا نستثني من التغطية الإعلامية الأجنبيّ منها. وهنا يأتي الاهتمام باعتبار يتعلق بإحياء الجاليات اليهودية في العالم للذكرى، وإقامتها «احتفالات» لم تغب عن بعضها الأسئلة المشككة في ما آل إليه المشروع الصهيوني. وحيث إنّ الأحداث في الداخل تتفاعل باطراد، وهو ما ترصده الأوساط الغربية، فإنّ ذلك يأتي مقروناً مع تصاعد موجة دعم قضية فلسطين. كل ذلك ساهم بقوة في إعداد برامج خاصة بالرواية الفلسطينية، على غير قناة غربية. وهذا ما لم يكن حاضراً في السنوات السابقة.

نستطرد هنا لنقول إنّ سنوات الانتفاضة الثمانية الأخيرة، كانت رصيماً تراكمياً مهماً في غير صعيد، تمخض عنها تنبّه لكل مناسبة مهمة ينتهزها المشتغلون بالهمّ الفلسطيني، لكي ينطلقوا في سلسلة إبداعية جديدة من الأنشطة والفعاليات. ونعطي سهماً هنا لجانب المؤسسات المتفرّعة على الدوام بأساليب احترافية، لكي تبقى شعلة العمل لفلسطين في وهجها المضيء على طريق الحرية. نذكر هنا تجربة أكبر علم فلسطيني، والقرية الفلسطينية في سوريا، وتجربة «حكواتي العودة» في لبنان، ومؤتمر فلسطيني أوروبا الحاشد في كوبنهاغن. ولا ننسى مسيرات العودة التي مضى فيها فلسطينيو ٤٨ صوب القرى المدمرة. ولا يغيب عن أذهاننا كذلك قائمة طويلة من المهرجانات الحاشدة في أرجاء العالم، مخصصة للذكرى ذاتها، لعل من آخرها «ملتقى حق العودة العالمي»، الذي انعقد في دمشق في تشرين الثاني (نوفمبر) في سنة الستينية.

لم يستطع ثقل الدعم السياسي الغربي وراء الكيان الصهيوني، في تقديم شيء يُذكر أمام تماسك أصحاب الحق ومناصرهم في هذه الذكرى. وبهذا غدا

التوتر الرسمي الإسرائيلي واضحاً حتى من لفظ «النكبة»، الذي طغى على ذكرى «التأسيس» الدامية.

لقد تواصل التخطيط الإسرائيلي، حتى قرأ الجميع أماراته في الحرب العدوانية على غزة في الأيام الأخيرة من سنة الستينية. أما الشعب الفلسطيني فهو ماضٍ على طريقته في رسم خيوط فجر الحرية، وقد بدأ نوره يتسلل واضحاً ليكسر ظلمة الاحتلال، الذي بات أقرب من أي وقت مضى إلى الأفول.

عن الموقف الغربي من القضية الفلسطينية..

لا يجادل أحد في أنّ العدو الصهيوني هو المجرم المباشر في الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، خلال ستة عقود مضت من عمر النكبة، وأنه من مارس مباشرة عملية القتل والتهجير والإبعاد وسرقة الأرض وغيرها من الأعمال الوحشية التي تدينه حتى النخاع. كذلك لا خلاف على أنّ هذه السياسات واستمرارها هي ما تبقى المنطقة برمتها في حالة حروب وتبقي الشعب الفلسطيني في وضع القهر وضياع الحقوق.

ولا يغفل أيّ فلسطيني، وهو يبحث عن سبيل استرجاع حقه، أهمية الوقوف على حقيقة العلوّ الصهيوني وبقائه متمكناً من الاستمرار في تنفيذ سياسته دون رادع، في أن يسبر غور هذه المعضلة بدراسة مكوّنات القوة في الكيان الصهيوني وسبيل الحياة لديه التي تجعله غير عابئ بأهات الفلسطينيين ولا نداءات العرب والمسلمين الداعمين له.

كلّ الظروف الجيوسياسية التي تحيط بالكيان منذ تأسيسه، تفيد بغرابته كمشروع دولة قياسيًّا بالبلدان المعتمدة على ذاتها، والتي لا تناقش معها دوام الحياة. فحالة عدم الانسجام والتوافق تكاد تكون في كل شيء مع المحيط العربي والمسلم في العموم. ولهذا؛ فإنّ كل ما يمكن أن ينطبق على حالة الاعتياد غير واردة هنا. وهنا يجيء دور الظروف الداعمة وعوامل البقاء. ولا نتوقع للضحية في أي حال استمرار ما لا يمكن أن ينسجم مع السنن التي اعتادها البشر في كل العصور، من التجذّر في الأرض ومقاومة الانسلاخ عنها.

يبرز في ظل هذا، الدور الغربي، الأوروبي والأمريكي على السواء، في تأسيس هذا الكيان ودعمه على الدوام، وتذليل كل العقبات التي تحول دون استقراره. إنه دور نافى المنطق والعقل في كل مرة، لكي تبقى حال التفوق لهذا الكيان. كان هذا منذ ما يربو على قرن من الزمن، في دور أفضى لقيام الدولة العبرية على أنقاض فلسطين، دون أن تتغيّر السياسات إلى الآن. وهنا نجد أن نقاش صلف هذا الكيان، لا ينفصل عن التعاطي مع السياسات الغربية في الشرق الأوسط.

لغة الأرقام لا تكذب، وهي تعكس وصفاً دقيقاً لبواطن الأمور. فعندما يكون

حجم التبادل التجاري الأوروبي مع الدولة العبرية هو ٢٧ مليار يورو، بما معدله ٣٣ في المائة من التبادل التجاري الإسرائيلي لسنة ٢٠٠٧، وبعدها تأتي الولايات المتحدة بنسبة ٢٥ في المائة، بواقع ٢٠ ملياراً؛ فإننا إزاء مجموع إجمالي قوامه ٥٨ في المائة من التبادل الإسرائيلي. يعني هذا أن المسك بزمام الدولة العبرية، بدرجة أو بأخرى، بوعي أو بدون وعي، هم الغربيون للأسف. ليس هذا سوى مؤشر واحد فقط، فماذا لو استحضرننا المؤشرات الأخرى، كالغطاء السياسي الغربي المتوافر دائماً للجانب الإسرائيلي، والدعم العسكري والإسناد الاستراتيجي؟ إنها عوامل تتواصل وتتعاظم حتى بعد المجازر الوحشية التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في غزة على مرأى من العالم ومسمع.

تأخذ هذه الحقائق أبعاداً صارخة حينما يُعقد مؤتمران على التوالي في كوبنهاغن ولندن، لتتدارس شخصيات من سبع دول غربية كيفية منع دخول السلاح إلى غزة، بينما تواصل هذه الدول تصدير الأسلحة إلى جيش الاحتلال الإسرائيلي وتغذيته بطوابير من الجنود أيضاً، حيث يتقاطر بعض أبناء الجاليات اليهودية من أوروبا ومن حملة جنسياتها لكي يخدموا في الجيش الإسرائيلي، من دون أي اعتراضات. بل ما زالت نسبة من الإسرائيليين تفوق التوقعات، تحتفظ بالجنسيات الغربية.

لا نورد هذه الحقائق يأساً من تحقيق إنجازات، أو قنوطاً من إيجاد قنوات تخدم استعادة الحقوق، لكنه التشخيص اللازم للمعضلة، الذي هو الجزء الأهم في طريق العلاج. من هنا: فإن الضغط الفاعل على الغربي على جانبي الأطلسي، مسار لا غنى عنه في اتجاه تصويب الوقائع ونسج مستقبل الحرية بالنسبة إلى فلسطين وشعبها.

فلسطينيو أوروبا والمسؤولية المشتركة

ما كان الصراع في فلسطين في يوم ما محلياً وإقليمياً فحسب؛ بل له أبعاد دولية لا تتفك عنه أيضاً. وهو بامتداده التاريخي الذي لا يقف عند حدّ حقبة المائة سنة الماضية، وتوزّع المعنيين به مباشرةً، أي الفلسطينيين واليهود الصهاينة على حد سواء، في جميع أصقاع الدنيا؛ يحتم أن تتعدّد الدول المعنية المؤثرة فيه والمتأثرة به في آنٍ.

وعندما نقول إنّ اليهود المُستجلبين إلى فلسطين جاؤوا من أكثر ثلاثة وتسعين بلداً؛ فإنّ ذلك يعني أنهم وتلك الدول أصبحوا مرتبطين بوضوح بالكيان العبري. إنه لا يكون ارتباطاً عاطفياً أو وجدانياً فحسب؛ بل يتأتى كذلك عبر سلسلة من العلاقات والمصالح التي لم تنقطع. ولا نستثني من ذلك في الواقع؛ حتى بعض الدول العربية التي ما زال اليهود الذين خرجوا منها يتواصلون معها بل ويؤدون أدواراً مهمة فيها. ومثال المغرب ليس وحيداً في هذا السياق.

المسألة الأكبر من هذا؛ أنّ الدولة العبرية نشأت وترعرعت، وما زالت تعيش على امتدادها الدولي في بعده التاريخي والديموغرافي وإسقاطات ذلك السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ويتفنن المشروع الصهيوني في توظيف ذلك، تساعده حيوية الوجود اليهودي، الذي ما زال رغم قلته العددية، فاعلاً في محيطه وداعماً للكيان كجزء أصيل من هويّته المصطنعة. ولا شكّ في أنّ العلاقة بين مواقع الوجود اليهودي والكيان الصهيوني جاءت بطريقة فرضت نفسها في معادلة النسيج السياسي بل والاجتماعي للدول التي يقيم فيها اليهود.

في المقابل، وليس هذا تعظيماً، بوسع تشتت الفلسطينيين إلى عشرات البلدان في أرجاء المعمورة نتيجة النكبة والاحتلال، أن يؤسّس للمعادلة السابقة نفسها، لناحية إشراكهم بشكل أصيل في الصراع واعتبارهم أحد مكونات القوة في الجسم الفلسطيني المقاوم، وهنا نقصد دورهم في المقاومة السلمية من خلال وجودهم. مع وعينا بأنّ الدور لن يرتقي إلى ما وصل إليه اليهود، لظروف موضوعية من أهمها اختلاف طبيعة أوجه التجانس مع المحيط المحلي من جهة والوجود الفلسطيني أو اليهودي من جهة أخرى لصالح اليهودي، وكذلك ارتباط المصالح وتداخلها.

يحتاج هذا الدور لكي يأخذ شكله المأمول، مبادرة ذاتية من قبل الفلسطينيين حيثما وجدوا. ولعلنا نعطي خصوصية للوجود الفلسطيني في أوروبا لغير سبب، كتنوع الدول في القارة، وظروفها وتأثيرها في المعادلة السياسية الدولية، ومصالحها الكثيرة والكبيرة في الشرق الأوسط. ونضيف إلى ذلك أيضاً تعويل الدولة العبرية على أوروبا بشكل يخرجها من حال العزلة وعدم الانسجام وانعدام القدرة على الانخراط في المحيط العربي والإسلامي. من هنا تأتي أهمية تبلور دور حيوي لفلسطينيي أوروبا، حيث نشاطهم لا غنى عنه في تعديل الميزان في الغرب الأوروبي، ما يُمكن أن يكون قطعاً لشرايين الحياة عن الاحتلال في فلسطين.

وقد بدأت منذ أعوام بوادٍ دور مهم في تشكيل حركة واعدة داخل الجسم الفلسطيني الأوروبي، عبّرت عن نفسها بتشكيل مؤسسات وتنظيم فعاليات ورسم لخطوط علاقة مع العديد من الجهات الغربية الرسمية والشعبية. لقد آتت تلك الخطوات بعض أكلها في سبيل الأنشطة وحجم التفاعل مع أحداث غزة والحرب الشرسة عليها. ونذكر أيضاً التأسيس لأنشطة ثابتة وممتدة ضمن تواريخ وطنية، استطاعت أن تدخل إلى الروزنامة السنوية الفلسطينية؛ كمؤتمر فلسطينيي أوروبا الذي تُقام نسخته السابعة هذه السنة في مدينة ميلانو الإيطالية، وكان مؤتمره السادس قد انعقد في الدنمارك وشهد حضور أكثر من عشرة آلاف فلسطيني على صعيد واحد.

لا يقتصر الدور في ما نرى على البُعد القارّي الأوروبي المحلي فحسب، بل يمكن دور فلسطينيي الشتات الأوروبي أن يكون عاملاً مهماً داخل الساحة الفلسطينية، وهي تشهد إعادة لرسم خريطتها السياسية والتنظيمية الداخلية. هنا يمكن أن يكون الصوت الفلسطيني في الشتات مهماً في لفت النظر إلى وحدة الشعب والتعديد لمعادلة جديدة قائمة على عدم الاستفراد وإفشاء أجواء الديمقراطية، دون إغفال التجربة الديمقراطية التي مارسها الفلسطينيون في الضفة والقطاع عبر انتخابات المجلس التشريعي في عام ٢٠٠٦.

لا يقتصر الموضوع على الدافع الذاتي، بل يحتاج إلى إعطائه أهمية عليّ جدول أعمال صانع القرار الفلسطيني، سلطة كان أو حزباً، لمصلحة أن يوظف دور الفلسطينيين في العالم وأوروبا على وجه الخصوص، وتقديم سبل الدعم المعنوي لهم، وإشراكهم في البرنامج الوطني الفلسطيني، والتنسيق معهم على الدوام.. إذن فالمسؤولية مشتركة.

العدد الحادي والعشرون - السنة الثانية - حزيران (يونيو) ٢٠٠٩

مؤتمر فلسطيني أوروبا السابع . . نقاط تستحق التسجيل

في الثاني من أيار (مايو) من السنة الحادية والستين من عمر النكبة، ارتسم مشهد فلسطيني في مدينة ميلانو شمال إيطاليا، شارك فيه عدة آلاف من أبناء الشعب الفلسطيني من القارة الأوروبية، وانضم إليهم أبناء الجالية العربية في البلد ليصبحوا عشرة آلاف. تابع فعاليات النسخة السابعة من مؤتمر فلسطيني أوروبا الملايين من العرب والفلسطينيين عبر العشرات من القنوات الفضائية.

الصورة بلا رتوش كانت مليئة بالمعاني والدلالات التي تقع في خانة الاستراتيجي النافذ من الأفعال. تعلن كلها أن مخزون القوة لدى الشعب الفلسطيني ما زال في عافيته. وتعكس فشل المشروع الصهيوني في تحقيق أحد أهم أهدافه في استقراره على أرض فلسطين وإفقاد الشعب الفلسطيني لباعث استمرار المطالبة بالحقوق مع تقادم الزمن.

أثبت استمرار انعقاد المؤتمر في بلدان أوروبية مختلفة باشتراك مؤسسات فلسطينية محلية متنوعة التجارب، أن العمل الشعبي الفلسطيني لم يعد مجرد رد فعل عاطفي ينقضي. نحن أمام عمل منظم وواضح الأهداف ربط نفسه بالتمسك بحق العودة. ودخل الروزنامة الوطنية الفلسطينية كأحد الأنشطة المهمة التي تترقبها الجماهير الفلسطينية حيث حلت. فالأسئلة تبدأ مع انتهاء أي مؤتمر عن القبلية القادمة والضيوف المحتملين وهل من جديد في الجعبة وتوقع الأعداد التي ستحتشد. وهو بذلك يتعاظم في قوته بتزايد أبناء الشعب الفلسطيني الذين اعتمدهم لهم ولعائلتهم موعداً سنوياً ثابتاً، وأصبح يشكل لهم حضناً دافئاً يعقب بروائح الوطن في جو الغربة الغربية القارس.

هذا النموذج من المبادرات يدخل ضمن دائرة النهضوي من الأفعال الوطنية الفلسطينية ويساهم في رفع وتيرة الأداء العام في طريق استعادة الحقوق. نلمس هذا في أعداد المؤسسات والشخصيات الفلسطينية منها والعربية التي تبدي رغبة في المشاركة. غذى هذا الشعور والتحفز مضامين الخطاب للمؤتمر التي رفعت من سقفها، في ظل الأجواء الفلسطينية التواقة للتأثير العام في المعادلة الداخلية والإقليمية والدولية. وكان نوعياً هذه السنة الانتباه الإعلامي

لأهمية المؤتمر والحرص على بث وقائعه على الهواء، وتوافد الصحفيين من غير جهة باكراً ليرصدوا فعاليات المؤتمر.

رسالة الشعب الفلسطيني الواحد التي تجسّدت في المؤتمر باللغة الأهمية. يبدأ هذا في وحدته على صعيد القارة. وتحقيق هذا ليس بالسهولة التي تبدو حتى في البلدان الأوروبية. فقد تطلب حضور المئات من فلسطينيي الدنمارك والسويد براً سفر ما يزيد على عشرين ساعة متواصلة، ما يعني يومي سفر للوصول إلى حيث الحشد. ونظموا المؤتمر مع باقي إخوانهم والوفود التي حضرت من مخيمات الشتات ومن فلسطين، من نهرها لبحرها مع فلسطينيي ٤٨، معلنين جميعاً أن ما يقرب من ١١ مليون فلسطيني هم جسد واحد. رغم ما يبدو من فرقة سياسية. جلسة الافتتاح كانت تعطي هذا المعنى وقفزت فوق اللون السياسي وإحداثيات الجغرافيا التي ترسم خريطة الشتات الفلسطيني.

مستقبل الصراع حول فلسطين ومآلاته كانت ملامحه مقروءة في المؤتمر، وذلك من خلال أعداد الشباب الفلسطيني في أوروبا الذين حضروا وشاركوا في التحضير لفقرات المؤتمر في غير مجال وإنجاحها. والنجاح في نقل المفردات الأساسية للقضية لهم رغم قوة الصهر الثقافي والحضاري الأوروبي. شاهدهم وهم يغنون للوطن ويرفعون شعارات العودة ويجدون في العلم الفلسطيني والكوفية هوية لهم. ويتطلعون إلى التماهي مع رموز العنقوان الفلسطيني المتجسد في أهلنا في الداخل الفلسطيني ورفضهم للظلم ومقاومتهم للاحتلال.

ونسجل أيضاً رسوخ العمل المؤسسي المنبثق من المؤتمر، الذي اعتمد التخصص في قضايا معيّنة، لكي يكون الإنتاج والفعالية عمودياً ويمدّ جذوره لتترسخ ولا تعتررها الارتجالية والشخصانية. وهذا ما يمكن أن يُبنى عليه. فكانت «الحملة الأوروبية لرفع الحصار» و«تجمع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا» وينطبق ذلك على المهندسين والمعلمين والمرأة والشباب. وقطعت كلها أشواطاً معتبرة، وساهمت في أن تكون حاضرة في تشكيل الوعي الفلسطيني بأهمية دور كل شرائح الشعب حيث حلوا، والمساهمة في دعم صمود أهلنا في الداخل، وخصوصاً خلال الحرب الأخيرة على غزة. كان الأطباء الفلسطينيون في أوروبا في قلب المعركة يُسْعفون ويذاوون ويعانون كما إخوانهم.

ما تحقّق أضعاف ما تقدم. ونختم زاويتنا بتأكيد أن تضحيات أهلنا وشعبنا في الداخل الفلسطيني لها الفضل الأكبر في التأثير على فلسطينيي أوروبا وغيرهم

من فلسطينيي الخارج، فهم بما قدموا ويقدمون كانوا أحد العوامل الأساسية التي أثّرت على تبلُّور الهوية الفلسطينية العربية الإسلامية لفلسطينيي أوروبا. بل وكانوا المنبّه الدائم الذي يُجنب الجميع حال الاسترخاء والكسل والركون لتبقى وتيرة العمل في أوجها، وتُورث حالة قلق مشروعة للكيان الإسرائيلي بأن مستقبله في خطر!

العدد الثاني والعشرون - السنة الثانية - تموز (يوليو) ٢٠٠٩

اللاجئ الفلسطيني . . القوي رغم ضعفه !

هم أبناء وطن واحد، كانت منه نقطة اقتلاعهم من بيوتهم إلى فضاء باتساع العالم، يبدأ من داخل الوطن ذاته. فارقوه رغماً عنهم. قضيتهم كانت وما زالت واحدة، وعناوين همهم السياسي هي نفسها. تستطيع أن تصف حياتهم طوال سني ابتعادهم القسري عن أرضهم بالمأساة، فهي وإن اختلفت تفاصيلها حسب ما ترتبته سياسة «المضيف» بحسن نية أو غيرها؛ فإن النتيجة واحدة.

عدوهم الأساسي واحد يترصص بهم حيث حلوا، سواء بيديه أم بأيدي غيره. يرونه ينكل بإخوتهم الذين بقوا في كنف الوطن، فساهم في أن تبقى بوصلة سفينتهم تتجه دائماً نحو البداية، رغم توزعهم في أكثر من تسعين بلداً في قارات الدنيا كلها. إنهم اللاجئون الفلسطينيون.

لا يدعي منهم أحد أنهم ليسوا ضعفاء مقابل عدو صهيوني شرس، يمتلك ترسانة أسلحة متطورة، لا يقارن بها بعض من العتاد تحصل عليه مقاوموهم خلال ستة عقود مضت من الصراع. يزيدهم ضعفاً ما يرون من طول حبل الحياة الممتد آلاف الأميال من الاتجاهات الأربعة، ليصل إلى عدوهم بأشكال سياسية واقتصادية وعسكرية وغيرها من مقومات قيام الدول وسطوتها. ويزيدهم بؤساً إلى بؤسهم؛ أن من يفترض أنهم يشكلون دعماً لهم من أخوة العروبة والإسلام يصطفون إلى الجانب الآخر. والقاضية فوق كل هذا؛ في إخوة الدم ممن تقلدوا زمام الأمور، والذين لم يعد يستطع هؤلاء الفلسطينيون الضعفاء أن يعدوهم هنا أم هناك.

كان من المفترض، حسب العقلية الكولونيالية، أن الفلسطينيين قد اصطفوا إلى جانب نظرائهم من ضعفاء التاريخ، كالهنود الحمر وإخوتهم في الإنسانية في أمريكا الجنوبية وأستراليا من السكان الأصليين في تلك البلاد، الذين لم تبق منهم فيها إلا الذكرى، وحكايات الوحوش الكاسرة مع فرائسها. الغرباء عن فلسطين من الغزاة، تعاملوا مع شعبها بتلقائية نابعة من طريقة تفكيرهم، الموروثة عن لصوص خاضوا تجارب وحشية سابقة خلال القرون الماضية مع أمم وشعوب وراء البحار. لكنهم لم يتنبهوا إلى دراسة موروث الفلسطينيين، عن أجدادهم الذين أبوا عبر التاريخ أن يستسلموا لدور الضحية أمام كل الغزاة

شبيهي الصهاينة، فكان الفارق.

عوامل كثيرة ساهمت في تكوين الفلسطينيين. فذلك الانتماء إلى الأرض العربية، حاضنة الدين الإسلامي الذي صقل تلك الشخصية المؤمنة برّبها المليئة بالكبرياء، والتي تشترك مع ٣٥٠ مليوناً في الدول المحيطة ومليار ونصف مليار في العالم في همّ اقتلاع ذلك العدو من أرض فلسطين. هو شعب لديه موروث الرّفِض لكل ما يمكن أن يقتلعه من أرضه. فهو لا يتعامل مع فلسطين ملكاً شخصياً فحسب، بل يعلم أنّ من يشترك معه في الهمّ يتعامل مع فلسطين بروح الانتماء أيضاً. كلمة الرّفِض لدى الفلسطيني هي أقوى سلاح، وقوته في وجوده بما يحمل من عنوان وهويّة وعقيدة وإصرار؛ وإن كان في قَمّة ضعفه المادي.

عبثاً يحاول الصهاينة وقادتهم من أمثال نتتياهو وليبرمان وقبلهم شارون ورابين، الترويج ليهودية دولتهم المزعومة، مهما دعمهم الأمريكيون والغرييون. فالأمر ليس بهذا البساطة، فرغم كل الممارسات الحربية والتلويح بالعدوان، وعمليات التتكيل والترحيل وسياسات «التّرانسفير»، وكذلك رغم التواطؤ العربي؛ فلن يعني هذا شيئاً، ذلك أنها جميعاً علامات فشل. فما داموا يملكون كل وسائل القوة تلك؛ لماذا لا ينتهون من هذا الضعيف المسكين غير ذي الحول والقوة؟

هي رسالة يجب أن يلتقطها الشعب الفلسطيني: أنهم فشلوا، وأنّ لديه من القوة التي تفوق كل ما لديهم. هي قوة الحق الذي لا يُقهر. إذن هو وصفٌ للمشهد بصورة مغايرة. فالضعيف أقوى بحقه من القويّ بباطله. وفي موروثنا أنّ صاحب الحق إذا أصرّ سينتصر.. ولو بعد حين.

العدد الثالث والعشرون - السنة الثانية - آب (أغسطس) ٢٠٠٩

في ضيافة سولانا .. لقاء بجوانب متعددة

أقلنا قطار الساعة صباحاً، المتجه من لندن إلى بروكسل، عاصمة بلجيكا حاضنة مقر الاتحاد الأوروبي. صباح يوم الأربعاء في ٨ تموز (يوليو) المنصرم، كنا متجهين إلى لقاء السيد خافيير سولانا المنسق الأعلى للشؤون الخارجية الأوروبية. وما إن دارت العجلات حتى بادرت البارونة جيني تونغ عضو مجلس اللوردات البريطاني عن حزب الديموقراطيين الاحرار بالحديث في ترتيب أجندتنا وكيفية توزيع الأدوار.

عضو مجلس النواب البريطاني السيدة كلير شورت، الوزيرة السابقة في حكومة العمال التي استقالت رفضاً للحرب على العراق، طرحت رؤيتها بشأن الأولويات في القضايا، الأهم فالهم، ثم استحضار شخصية المضيف. وساهم الدكتور عرفات ماضي بعرض أهم جوانب تقريرنا المعد لتقدمه، والتعليق على دراسة أعدّها باحث في مركز دراسات عن السياسة الأوروبية وكيف يجب أن تكون لحل الصراع في فلسطين.

وانقضت بقية ساعتَي الرحلة عبر الريف البريطاني ثم البلجيكي مروراً بالنفق تحت بحر المانش، في تبادل تحليل الأوضاع في الشرق الأوسط والتطرق للسياسية الأوروبية والمحليات. لا يمكن التصديق أن السيدتين سبعينيتان، وذلك من فرط حيويتهما واندماجهما في أدق تفاصيل السياسة والحرص على تسليحهما بكل ما يُنجز الزيارة. فإلى جانب إحضار السيدة جيني التقرير الأوروبي، تقرأ السيدة شورت صحف ذلك اليوم لكي لا تغيب عنها آخر الأخبار.

كنا أربعة من بريطانيا ضمن الوفد الأوروبي الفلسطيني الذي اكتمل بالتحاق نائبة رئيس البرلمان الأوروبي السيدة الإيطالية لويزا مورغانيني، وعضو البرلمان الأوروبي عن حزب الخضر السيدة كارولين لوكس. لقاءنا مع السيد سولانا كان لإطلاعه على نتائج زيارة الوفود البرلمانية التي زارت غزة ودمشق. أولى الرجل كل الاهتمام للقاء الذي دام قرابة ساعة، حضر معه ثلاثة من مساعديه، كل يسجل ملاحظاته. منحني الحوار كان مفتوحاً وصريحاً وجاداً وعملياً في كل المواضيع التي طرحت.

بدأت السيدة شورت حديثها، بوصفها رئيسة للوفد، بسؤال عن السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط وإلى أين تتجه، وكيف يمكن أن يكون الدور الأوروبي أكثر فعالية وحيوية. وكانت أسئلة بقية الوفد وملاحظاته تدور حول كيفية الضغط على «إسرائيل»، وإمكانية إعادة النظر في الشراكة الأوروبية الإسرائيلية برمتها، باعتبار أن «إسرائيل» تخرق أسس الشراكة بانتهاكها حقوق الإنسان الفلسطيني، ما يتعارض مع القانون الأوروبي لحقوق الإنسان، وطالبوه بالمبادرة الحقيقية في هذا الجانب، لأن ذلك من شأنه أن يردع الاعتداء.

وتطرق الوفد إلى حصار غزة وإمكانية الضغط على «إسرائيل» ومصر لرفع الحصار. ثم كانت الأسئلة عن المواقف السياسية من حركة حماس والانتخابات، والخلاف الفلسطيني الداخلي وإمكانية أداء أوروبا دوراً حيادياً غير منحاز إلى طرف دون الآخر. وركز الوفد على قضية الأسرى النواب التي تُعدّ إهانة لكل الدول الديمقراطية.

ومن الجدير ذكره، ما عبّر به سولانا عن نفسه وعن موقف الاتحاد الأوروبي، حيث أكد أن المستوطنات غير شرعية وأنهم منزعجون من هذه السياسة الإسرائيلية، وهو مستهجن للمدى الذي تحدث به الوفد عن الشراكة الأوروبية الإسرائيلية، مطالباً الوفد بالضغط على الحكومات المحلية لأن السياسة الأوروبية هي نتاج سياسة الدول. ويرى سولانا أن هناك ضرورة ملحة لإنهاء الخلاف الفلسطيني الفلسطيني، وأنه يرى أفقاً في إمكانية اعتراف أوروبا بحكومة توافق وطني، رغم تذكير الوفد له بعدم اعتراف أوروبا بحكومة الوحدة الوطنية التي نتجت من اتفاق مكة، وقد نفى وجود انحياز أوروبي لطرف فلسطيني دون آخر. ويبدو أن في الجعبة الأوروبية مشروع حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، بالطبع على خلاف حق العودة كما نفهم بين السطور في كلام الرجل.

في المحصلة، هناك ثلاث إشارات مهمة في هذه الزيارة. الأولى، أن التوجه العام الأوروبي الشعبي وشبه الرسمي على مستوى برلمانيين وأكاديميين ونشطاء حقوق إنسان لدعم القضية أخذ في التشكل الجدي والمؤسسي الضاغظ لإحداث توازن. فحرص البرلمانيين على زيارات متكررة إلى المنطقة، ثم عقدهم لقاءات في برلماناتهم، ثم التوجه أوروبا لعقد ورش عمل ومؤتمرات، وتوزيع ذلك بقاء سولانا.. كل ذلك يعني أن الموضوع ليس علاقات عامة فحسب، بل أجندة واضحة الأهداف ماضية في الضغط.

الثانية، هي العمل الفلسطيني في أوروبا، الذي أخذ شكل المؤسسات الاحترافية التي تدير شبكة علاقات علي مختلف المستويات، وتعقد العديد من المؤتمرات والأنشطة الجامعة فيه، ما يبشر بمستقبل واعد لنصرة القضية. فمركز العودة الفلسطيني والحملة الأوروبية لرفع الحصار ومؤتمر فلسطيني أوروبا وتجمع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا، ما هي إلا نماذج لمثل هذا.

الإشارة الأخيرة، أن مثل هذا العطاء بالتأكيد سيلاقي تجاوباً من أصحاب القرار الأوروبي عندما يشعرون، بجدية العمل ورفعة مستوى القائمين عليه. كما حصل مع لقاء سولانا وقبله مسؤول الشؤون الخارجية في مكتبه، وكذلك لقاء رئيس البرلمان الأوروبي. وكذلك عقّد مؤتمر داخل البرلمان الأوروبي عن حصار غزة بتنظيم ثلاثي مشترك بين مركز العودة والحملة الأوروبية ولجنة فلسطين التابعة للبرلمان الأوروبي.

إنها سلسلة لن تكون منقطعة، فقد تبع الزيارة حديث تقويمي لها في رحلة العودة إلى لندن مع زميلتينا كليرو جيني، تناول أفق التحرك في المستقبل والخطوات القادمة.

العدد الرابع والعشرون - السنة الثانية - أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩

لاجئون فلسطينيون : أماكن متفرقة والعنوان واحد

أربع زيارات خلال أسبوعين من الزمان ستظل محفورة في ذاكرتي وحاضرة في وعيي ما حييت. رحلتان منهما إلى شريحتين من فلسطيني العراق. الشريحة الأولى في حوض المتوسط، حيث اللاجئون إلى جزيرة قبرص، والثانية في بطن الصحراء، حيث نصبوا الخيام في مخيم التنف بين الحدود السورية العراقية. وزيارتان أخريان لفئتين من فلسطيني سورية تحييان نشاطين في يومين لقرية الطنطورة ومدينة صنف، في مخيم عين الماء على شاطئ مدينة اللاذقية ومخيم النيرب في مدينة حلب.

تفرقهم الجغرافيا فقط. ويجمع بينهم كثير يصعب حصره. ليست فلسطين التي تجمعهم بعنوانها العريض فحسب، بعد كل سني التشرد. فالمدينة والقرية وحتى العائلة حاضرة، ويتميزون بها حتى الآن. فرغم قلة عدد فلسطيني العراق في المكانين، تجد قرى حيفا الثلاث، إجزم وعين غزال وجبع، حاضرات في كل حديث وسممر، والعوائل في أي مجلس تجتمع فيه حاضرة بين سطور الكلام. فالأواصر الاجتماعية قوية، ولا يحتاج الزائر مخيم عين الماء (أو «العائدين» كما يسميه قاطنوه ومستضيفوهم) لشحذ فراسته لكي يرى كم هي حاضرة قرية الطنطورة وعوائلها في أذهان أهلها. يستظلون بكلمة «هم». يتشاطرونها كل بقسمته. وتتسع أوعيتهم في الصبر عليها كل بقدره.

أصعبهم حالاً، بلا شك، السبعمائة أو يزيد من إخوتنا في مخيم التنف؛ يتوزعون على خيم بالية متأثرة في رقعة محدودة على جانب الطريق الرئيسي ما بعد النقطة الحدودية السورية باتجاه العراق في المنطقة المحايدة. ظلم إخوة الدم والعروبة واللغة والدين جعل غاية مُناهم أن يصيح المنادي لأحدهم بقبوله في أحد البلدان في أقاصي الدنيا، أوروبية أمريكية أسترالية لا فرق. المهم الخلاص. أضيف إلى تصنيفهم تسمية البلد الذي استعد لاستقبالهم. فهؤلاء «الإيطاليون» يعتصمون في خيمتهم احتجاجاً على تباطؤ إيطاليا في إجراءاتها، وكذلك سُلّم الرعاية المتدني الذي قبلتهم عليه خلاف الدول الأوروبية الأخرى. وهذا الإيطالي الآخر يحتج على السويد التي لم تقبله مع أبيه وأمه وفرقت بين العائلة الواحدة. ويستقبلك نرويجي بابتسامة فرح لا يخفيها هو ولا ابنه حيث

اليوم هو يوم الرحيل عن جحيم المخيم. لا يمكن أن يلومهم أحد، فقد تركوا لقدرهم.

يذكر أهل التنف وهم يتألمون ويعتبون، لأهل الفضل فضلهم، وهذه من شيم الوفاء. يُكبرون عالياً مجهود «لجنة إغاثة فلسطيني العراق» وعلى رأسها الأستاذ ثامر مشينش، الذي شرفني بمرافقته للمخيم. وتحدثوا عن رحلاته الموكية بين دمشق ومخيمي التنف والهول (في منطقة الحسكة). وعرفت معنى ما يقولون حين أكد لي مشينش، ابن فلسطين، أن اللجنة قدمت لمخيمات فلسطيني العراق ما يزيد على ثلاثة ملايين دولار خلال السنوات الثلاث الماضية، جمعتها من أهل الخير والفصائل الفلسطينية الجادة.

لا يعرف أحبنا ممن يتوقون لبلاد الغرب، ما سيلاقي بعضهم من عنت وكمد وكآبة حال وصولهم إلى تلك المنافي. فقد خلص أحد فلسطيني قبرص ممن قدموا من التنف، إلى أن التنف -على بؤسه- أرحم من واقعه الذي يعيشه في الجزيرة. لم يؤيده الجالسون في ذلك اللقاء الذي جمعني مع قيادات الجمعية الفلسطينية التي ترعى شؤون ألفي فلسطيني استقر بهم المقام هناك. يشكرون رعاية الحكومة القبرصية، ويشكون معاملة السفارة الفلسطينية، ولا يرون فيها مظلة لهم. ويؤسفنا القول إن هذا الرأي يشاطرهم فيه كثيرون في عواصم العالم المختلفة.

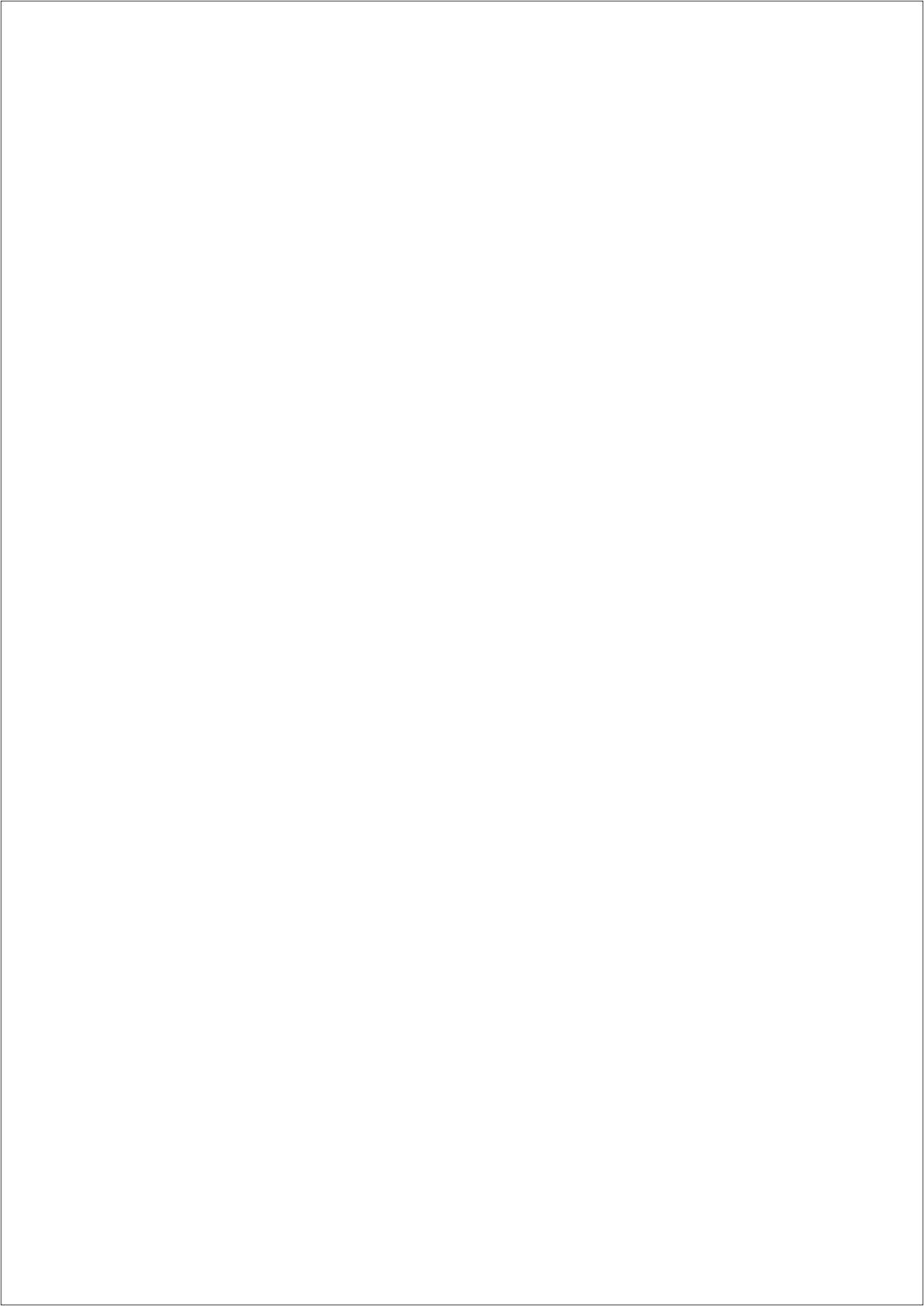
اختلاف الثقافة وصعوبة اللغة وانعدام فرص التعليم الجامعي لأولادهم بسبب ارتفاع تكاليف الرسوم الجامعية. في ظل غياب منظومة القيم عند القبارصة، يخالف كليا ما هم عليه من حدود التزام عند رجالهم ونسائهم. وفوق ذلك كله، خوفهم شديد من قوة الصّهر الثقافي على شباب لم يعهدوا مثل هذا.

أما فلسطينيو النيرب وعين الماء، فالهم بدرجة أقل بكثير، وهو الغربة والبعد عن فلسطين. إلى جانب ما يمكن أن يتشاطروه مع أهل البلد المضيف. ودائما ما نقول: «من ساواك بنفسه فما ظلم». ولا بد من كلمة ثناء على سورية التي رعت اللاجئين الفلسطينيين ولم يشعروا فيها بمعاناة أكثر معاناة ابن البلد.

شعبنا يحب الحياة، مضيفنا على مائدة الغداء في مخيم التنف حول خيمته المتداعية إلى كل ما يمكن أن يُشعر أولاده بأن الحياة باقية، وأن الأمر طبيعي. فما نسّميه نحن صالون استقبال يفصله جدار قماش عن غرف أخرى عرفت أنها للنوم. تترزين بلوحات تفننت ربة البيت في تزويقها. وابنه يحفظ أجزاء

معتبرة من القرآن. وهو يبالي في كرمه حتى تخال أنه يستضيفك في مزرعة غنّاء مليئة بما لذّ وطاب، سرعان ما تتجلي الحقيقة على غير ذلك، حين تضع رجلك خارج الخيمة مغادراً لتكتشف أنك ما زلت في الصحراء. هو ليس استثناءً، فقد حازت ابنة مخيم الهول، الذي يقطنه فلسطينيون من العراق أيضاً، المرتبة الأولى في امتحانات التوجيهي على مدارس محافظة الحسكة في شمال سورية حيث يقع المخيم.

نختم بالتشديد على أن الهوية الفلسطينية بالخلفية الإسلامية واضحة في الأماكن الأربعة. فما بين خيمة المسجد في التتف والمسجد المركزي في قلب مدينة لارنكا الذي بنته ليبيا يجتمع عنوانان، فلسطين والالتزام.



**مجلة العودة
كلمات على طريق العودة**

**«جسر العودة»
ياسر علي**

العدد الأول - السنة الأولى - تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٧

المرجعية والحوار أمام «زلزال» نهر البارد

في شهر آذار/ مارس من عام ٢٠٠٥، تفاهمت الأطراف الفلسطينية برعاية مصرية على اتفاق القاهرة الشهير، الذي لم يتوقف فقط على الهدنة غير المعلنة في الانتفاضة، بل تضمن في أهم بنوده انخراط باقي الفصائل الفلسطينية في المنظمة، وتحديدًا حركة حماس، وذلك بعد إجراءات وآليات سيتم الاتفاق عليها في لقاءات لاحقة (تمت اللقاءات بدون نتيجة تذكر).

نتناول هذا الموضوع، لأن تلك الاتفاقات كانت الفرصة الأقرب لتحقيق هدف الوحدة، على اعتبار أن الوحدة الفلسطينية هي مطلب جماهيري، قد يكون «جسر العودة» الوحيد إلى تحقيق الأهداف الوطنية..

بناء على هذه الاتفاقات، شهدت الساحة الفلسطينية في لبنان عدة لقاءات بين فصائل منظمة التحرير وفصائل المقاومة، من أجل تكريس الوحدة، وجرى الاتفاق على أهمية وجود مرجعية فلسطينية في لبنان، وبدأت المحادثات تطول والشروط تتعقد حينًا وتحل حينًا آخر.. حتى اندلعت أحداث نهر البارد، وزار بيروت وفد عربي يضم ممثلين عن المؤتمرات القومية والإسلامية والأحزاب العربية، وجال على المسؤولين اللبنانيين، ثم خصص وقتًا مهمًا للقاء القيادات الفلسطينية في الساحة. وبالضغط السياسي تمكن الوفد أخيرًا من وضع حد للمماطلة وتشكيل مرجعية في لبنان وافقت عليها قيادات الصف الأول من الفصائل. غير أن هناك من لم يوافق على هذه المرجعية (من القيادات المتضررة منها)، الأمر الذي أحرّ إطلاقات نشاطها.

وفي أتون أحداث نهر البارد اختلفت الآراء بين الفصائل، فتبنت منظمة التحرير القضاء على جماعة «فتح الإسلام» بأي ثمن، مهما كان باهظًا. فيما تبنت فصائل المقاومة حل الأزمة بأقل قدر من الخسائر الفلسطينية. وفي هذه الأثناء جرى الحسم العسكري في قطاع غزة، ومنعت اللجنة المركزية في منظمة التحرير أي اتصال أو حوار مع حركة حماس. فانفرط عقد اللجنة المرجعية تلقائيًا.

وسار كل منهما في اتجاه مختلف حتى وصلا إلى الطريق المسدود عند نهاية

الحرب.. ثم وقفاً أمام ترددات «زلزال» نهر البارد واستحقاقاته، لا يستطيع أي منهما منفرداً أن يقود دفعة السفينة المخروقة وينقذها من الغرق. ووقفاً أمام استحقاق القيادة الجماعية والعودة إلى لجنة مرجعية.. كي لا يتحمل أحد مسؤولية «الزلزال» وحده.

وهكذا، تم من جديد تشكيل لجنة جديدة من الطرفين، بدأت اللجنة اجتماعاتها لوضع خطة تحرك باتجاه الحكومة اللبنانية وعدد من المسؤولين اللبنانيين للوصول إلى صيغة تفاهم متكاملة تقضي بإعادة لاجئي نهر البارد إلى مخيمهم، وإعادة الإعمار بما يتناسب والنسيج الاجتماعي الفلسطيني وصرف التعويضات.

وأثمرت اتصالات وتحركات هذه اللجنة نتائج مبشّرة منذ الخطوات الأولى، كما كان لتشكيلها انعكاس طيب في نفوس فلسطينيي لبنان، رغم أنها لا تشكل بديلاً من المرجعية المطلوبة في الساحة، ولكنها خطوة مهمة على طريق عودة الحوار، رغم أن ثمنها كان باهظاً جداً.

الساحة الفلسطينية في لبنان، بحاجة ماسّة إلى قيادة مرجعية تقود الشعب الفلسطيني وتمثله في حوار مع الحكومة اللبنانية، وتكون أساساً لـ«جسر العودة» المنتظر. وهذه المرجعية، لا تتم ولن تتم إلا بالحوار الصادق والشفاف بين الأطراف، ويلتزم مصالح الشعب الفلسطيني، بعيداً عن قرارات منع الحوار بين قيادات هذا الشعب.

فهل علينا أن ننتظر زلزالاً آخر كزلزال نهر البارد، قد يكون هذه المرة كارثة، كي نتقدم خطوة أخرى إلى الحوار البناء على طريق المرجعية؟!

العدد الثاني - السنة الأولى - تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧

لا لمنطق الإغاثة .. نعم لمنطق البناء

هَبَّ العالم كله لإنقاذ نازحي مخيم نهر البارد، وتدفقت المساعدات كالسيل الجارف، حتى فاضت الطرود عن حاجات أهالي المخيم.. ولكن عندما غابت وسائل الإعلام -مع خمود حدة المعارك- شحَّت المساعدات، ولم يبقَ إلا جمعيات معدودة تتابع رفق النازحين بالطرود الغذائية.

وأمام هذا الغياب العربي الرسمي وشبه الغياب الشعبي، تحركت أيادي الخير من تركيا في الليالي الأخيرة من رمضان، ففتحت أربع فضائيات تركية هواءها ليوم تبرع طويل (تيليتون) لأهالي المخيم المنكوب، ونقلت لقاءات مباشرة وبرنامجاً حوارياً بُثَّ مباشرة من مخيم البداوي، حيث لجأت النسبة الأكبر من نازحي البارد. وركز هذا البرنامج -للأسف- على المساعدات العينية والمالية فقط للحالات الخاصة، وتحديد الأيتام.

ليس بالطرود وحدها يحيا الإنسان!

اليوم، مع عودة مهجري نهر البارد الجزئية إلى بيوتهم، ما عادت تتفهم الطرود ولا الإغاثات، بل لا تتفهم مواد البناء والمساعدات المالية. إن المشكلة التي يجب الانتباه إليها، والتي ربما غابت عن بال الكثيرين، هي أن البنية الاجتماعية لمخيم نهر البارد انهارت، وأن نواة المخيم الأساسية قد دمرت. فالمخيم القديم الذي دُمِّر بنسبة ٩٠٪ هو الذي بناه القادمون من فلسطين مباشرة، أي إن الكتلة التأسيسية للمخيم التي تشكل البنية الاجتماعية لأهله لن تستطيع العودة اليوم إلى المخيم، وبالتالي فقد تشظت وتشظت العلاقات الاجتماعية بين أهالي المخيم.

نحن أمام معضلة غابت عنا طوال سنوات النكبة، وهي غياب المشاريع التنموية المجتمعية، وحلول المشاريع الإغاثية والإعاشة والطرود الغذائية والمستهلكات الإنسانية اليومية. وفي الوقت الذي نشهد فيه طفرة في العمل الخيري الموجه إلى الفلسطينيين، نلفت إلى أن هذا العمل غالباً ما يفكر بالحالات الإنسانية الفردية..

يفكر بالطفل اليتيم، ولا يفكر بالمجتمع اليتيم!

يفكر بالجريح والشهيد، ولا يفكر بالمجتمع القتيل!

يفكر بحالات العسر المعيشي، ولا يفكر في أن المخيم بمنازل لا تجد ماءً أو كهرباء، ولا يفكر بأزقة لا يدخل إليها ضوء الشمس!

يفكر بالفقر والجوع المادي، ولا يفكر بالفقر والجوع الثقافي والاجتماعي والسياسي.

يفكر بحماية اللاجئين من الانهيار المعيشي، ولا يفكر بحماية المجتمع الفلسطيني من الانهيار البيوي الذي بدأت بوادره تظهر في صعوبة عودة أهالي نهر البارد إليه، وبالتالي صعوبة تجمعهم والتقاءهم كمجتمع متماسك.

وإذا «شطح» العمل الخيري وتفوق على نفسه ودعم التعليم، فإنه يدعم الأفراد ليتعلموا وينطلقوا إلى منافي الأرض للعمل، فيما يغفل عن دعم مشاريع التوجيه العلمي بناءً على حاجات المجتمع. فهل يعقل أن كل الإحصاءات السكانية التي جرت للاجئين للبنان قامت بها مؤسسات أجنبية، وكان جنودها فلسطينيون تعلموا «العلوم الاجتماعية» لأن الظروف لم تسمح لهم بتخصص أفضل؟!

إزاء عودة نازحي نهر البارد، تنتصب أمامنا أزمة قديمة بثوب جديد، تتكشف أزمة «كرت الإعاشة» القائمة منذ ستين عاماً. لن ينفع مع أزمة انهيار بنية مجتمع مخيم نهر البارد منطق الإغاثة، بل منطق البناء، لا أعني بناء الحجر - رغم الحاجة الشديدة إليه الآن- بل أعني بناء البشر والمجتمع، وهذا لا ينفع فيه إلا منطق التنمية في العمل الخيري، فمتى ننتقل من العمل الإغاثي إلى العمل التنموي، ويحل «كرت التنمية» محل «كرت الإعاشة»؟!

العدد الثالث - السنة الأولى - كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧

دروس من «مرج الزهور»

بعد خمسة عشر عاماً مرت على قضية المبعدين في مرج الزهور، ما زالت دروسها ماثلة حتى اليوم، وعبرها مفيدة لمن اعتبر.

ما زال عالقاً في ذاكرتي؛ ذاكرة الصحفي المبتدئ الذي تعلم منهم الكثير..

ومن ينسى دروس الإصرار على عدم دخول لبنان والبقاء في العراق متحدثين العالم كله، حيث بنوا هناك مخيمهم وأطلقوا عليه اسم «مخيم العودة» معلنين من هناك «إما العودة أو الموت»، فكانت الدروس الإعلامية والاجتماعية والسياسية، حتى بات هذا الإبعاد وسام شرف على صدورهم، وكانوا قادة الشعب الفلسطيني عند عودتهم؟

من ينسى ذلك الإصرار من الكبير والصغير وقَصَرَ الصلاة وجمعها بنيت العودة لمدة عام كامل؟ ومن ينسى دروس جامعة ابن تيمية ومساقات التدريس؟ ومن ينسى الأبحاث العلمية في الهواء الطلق والاكتشافات الأثرية في المنطقة؟ ومن ينسى الدورات التدريبية في الإعلام والسياسة والإدارة وغيرها؟ ومن ينسى الرياضة الممتدة من كرة القدم مروراً بالكراتيه، وصولاً إلى ما لم نطلع عليه نحن الصحفيين؟ ومن ينسى زيارتهم إلى القرى المجاورة للمخيم؟

ذاك الإصرار على الحياة والتطوير وبناء العلاقات الاجتماعية قابله إصراراً على العودة رغم كل الترغيب والترهيب.

اعتقدنا -كمبتدئين غير خبيرين بالسياسة- أن الإبعاد سيقطع شريان عملية «التسوية» مع العدو، وأن المفاوضات سوف يوقفون المفاوضات مع العدو، وهكذا كان!! كنا نقول يوماً إذا لم يكن للإبعاد من نتيجة سوى إيقافه مسلسل التنازلات لكفاه شرفاً.

ذات زيارة، وفي جلسة مذهلة أغرقتنا الأرقام مع الشيخ بسام جرار، عن نهاية «إسرائيل»، قال لنا أحد الجالسين: «إن لدينا معلومات أكيدة عن قنوات تفاوض سرية بين منظمة التحرير و«إسرائيل»، وإنها قد قطعت مراحل مهمة». يوماً استبعدت الأمر وكنت حاسماً في أن القائل غارق تحت تأثير نظرية المؤامرة، كما كان غارقاً لحظتها بالأرقام..

إلا أن المفاجأة كانت في الكشف عن هذه القنوات باستقالة كبير المفاوضين حيدر عبد الشافي وبعض فريقه.. ومن ثم توقيع اتفاق أوسلو قبل أن تكتمل عودة المبعدين إلى مرج الزهور.

إذن، كان محققاً هذا القائل حين أكمل: «إذا لم تستح فافعل ما شئت»! ولعل الحياء المطلوب هو المحافظة على ثوابت الوحدة الوطنية والحوار قبل الركض إلى حيث يتم التنازل عنها.

ما أشبه اليوم بالبارحة، في عزّ أزمات الشعب الفلسطيني، يرى المحللون أن هذا هو الوقت الأسوأ بالنسبة إلى القيادة الفلسطينية والأضعف في مجال المفاوضات وقوة الموقف.

قد يستبعد البعض أن يقدم هؤلاء المفاوضون على تقديم تنازلات وبيع القضية الفلسطينية، لكن أزمة المبعدين بما فيها من انتهاك لحقوق الإنسان وتضامن دولي معها، لم يلتفت إليها المفاوضون الفلسطينيون وفتحوا القنوات السرية للتفاوض الذي أوصل إلى اتفاق أوسلو.

واليوم، ما الذي يمنع من فعل ذلك أيام «مرج الزهور» أن يُقدم على ما هو أكثر من ذلك، فالشائعات التي كانت يوماً «افتراءً وبهتاناً وظلماً» على القيادة تبين لاحقاً أن اجتماعاً غير رسمي عقد مع العدو في شهر الإبعاد (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، ثم بدأت الاجتماعات في الشهر التالي، ووصلت إلى أربعة عشر اجتماعاً أفضت إلى تفاهات أوسلو.

هذا الأمر هو الأمر المخيف حقاً، لقد كان إيقاف الوفد الرسمي للمفاوضات قضية مبعدي «مرج الزهور»، حركة إعلامية، أتاحت التعمية على تحركات الوفود السرية التي ترأسها أحمد قريع ومحمود عباس يومها.

إذن، ما الذي يمنع أن تكون الوثائق التي تنشر هنا وهناك (وثيقة عبد ربه - بيلين، ووثيقة أكس) حقيقية، خاصة بعدما تكشفت كواليس أوسلو وأخواتها؟! أما حسن نيّة العدو وإطلاقه بعض الأسرى، فحدث مثله في إعادة دفعة أولى من المبعدين في شهر أوسلو (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣).

نحن حقاً اليوم بحاجة إلى تجربة المبعدين وإصرارهم على العودة مهما كان الثمن. فرغم أوسلو تمكنا من العودة، وفي عهد أنابوليس لا بد أن نستلهم منطلق المبعدين وإصرارهم من أجل العودة الحرة والكريمة والكاملة إلى الوطن.. ولا شيء غير الوطن.

العدد الرابع - السنة الأولى - كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨

نحو مظلة تجمع الشتات

كثرت الأسماء والمصطلحات التي أطلقت على حالة الشعب الفلسطيني، الذي كان يعيش عزيزاً في أرضه. فالنكبة صارت نكبات، واللجوء تعدد، والنزوح تكرر، والتهجير يلاحقنا من أرض إلى أرض، ومن يوم إلى يوم..

شهدت نهاية الثورة العربية الكبرى إبعاداً مبطناً لعدد من المجاهدين، هاجر معظمهم إلى العراق. وفي عام ١٩٤٨ اختلطت الأسماء على الأصدقاء والأعداء، حتى استقروا على مصطلح «النكبة» ومصطلح «اللاجئين»، فيما كانت الأدبيات الفلسطينية والقصائد والأناشيد تسمّينا «العائدين». ورغم صعود مصطلح «النازحون»، إلا أن مصطلحاً جديداً أُضيف بعد «النكسة» في عام ١٩٦٧ هو «النازحون»، وعندما تناوشت الظروف شعبنا، والمصالح الدولية تجمعاتنا، ارتأى «المخططون» أن التشييت هو الحل الأمثل للتخفيف من ضغط وحجم التوطين في البلاد التي تستضيف الفلسطينيين.

فكانت الهجرات إلى أوروبا طلباً للأمان وإلى الخليج طلباً للمال أو تحسين مستوى المعيشة، فتهكّم البعض على ذلك الظرف بمصطلح «المغتربين»، وتمحورت الطرفة على أنهم ليسوا مغتربين عن بلادهم، بل عن كل المصطلحات المذكورة أعلاه «مغتربون عن لجوئهم ونكبتهم ونزوحهم». ولم يكن اغتراب نسيان، بقدر ما هو اغتراب شوق وحنين.

وبقدر حنين المغترب إلى وطنه وارتباطه بما اغترب عنه والتصاقه به، فإن حنين المغترب تضاعف حين اغترب عن النكبة فازداد ارتباطه بها، واغترب عن مصائبها فتحكمت في عقله وقلبه وهمومه وارتبطت به والتصقت بقوة.

من خلال هذا التفتيت للفلسطينيين، فإن الشعور المضاعف بالغربة والالتصاق بالأرض، جعلهم أحرص على العمل من أجل هذه القضية واستعادة الأرض، وتصويب الحنين الحقيقي إليها..

ولقد بات واضحاً أن الهدف الحقيقي لهذا التفتيت هو إبعاد الفلسطيني عن قضيته والعمل لها، علماً بأنّ القول المعروف عن الفلسطيني «كل إنسان يعيش في وطنه، إلا الفلسطيني فوطنه يعيش فيه» أثبت صحته بامتياز.

«المغتربون» لم ينسوا فلسطين، بل بقيت هي الهاجس الأول لديهم يعملون لأجلها ولها، لكن كثيراً من جهودهم بقيت غير منسقة ومبعثرة وفردية. وذلك في غياب مرجعية ضامنة وحاضنة لجهودهم من أجل فلسطين، بعد تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية لصالح دوائر أخرى. بل وربما بسبب عمل هذه الدوائر بطريقة معاكسة ضد هذه الجهود، كما حدث في محاولات متكررة لمنع تجمعات ولقاءات تهدف إلى معارضة التسوية والتفريط.

وإذا كان لا بد من مرجعية تجمع هؤلاء المتشغطين في أربع جهات الأرض، فلا بد من إيجاد الفكرة التي يمكن أن تكون المظلة والسقف والحضن لهؤلاء. فكرة واقعية وعملية وجاهزة ومتفق عليها من أبناء الشعب الفلسطيني، وتحظى بالإجماع الأكبر سواء على المستوى الجماعي أو الفردي.

هذه الفكرة/ المظلة هي «حق العودة»، الفكرة الجامعة لكل الشعب الفلسطيني، المانعة لكل محاولات التفريط، التي تقف في وجه أية تسويات على حساب هذا الشعب في أرضه أو شتاته. بل إن هذه الفكرة تجمع الأبعاد العربية والإسلامية والدولية تحتها.

ومن الفكرة، يأتي دور العمل الفعلي، حيث إن تجربة تجميع الشتات في تكتلات قطرية أو قارية أثبتت نسبة من النجاح تستحق، بتقديرنا، أن يُبنى عليها. هذا البناء ينبغي له أن يأخذ في الاعتبار البعد العربي والإسلامي والأممي، فضلاً عن البعد الوطني. لذلك فقد بات منطقياً، بوجود الفكرة والإرادة والتكتلات التأسيسية، تأسيس المظلة الواسعة لكل هذه الأطر.. وليس كثيراً على شعبنا المجاهد الصابر هذا التوسع في الاهتمام..

هل استفضنا في الحلم أم أنه حقّ يمكن تحويله واقعاً ملموساً؟!

العدد الخامس - السنة الأولى - شباط (فبراير) ٢٠٠٨

ما هي «الثوابت» وكيف نحميها؟!

يتحدث البعض عن «الثوابت»، وينادي بها، وهو موغل في التنازل عنها!

الاسم متفق عليه من الجميع، ولكن ماذا عن المسمى والمضامين؟!

باتت تحتاج «الثوابت» الفلسطينية إلى تعريفها من جديد وتوضيحها لمن لا يعرف أو يغمض عينيه عنها، والتذكير بها في سبيل حمايتها من الذين يستخدمونها في سياقات غير التي وُضعت لأجلها.

«الثوابت» كما نفهمها، هي ما يتفق عليه كل الشعب من حقوق، ومن غير المقبول أن يستخدم البعض هذا العنوان ليروجوا بضاعتهم، خاصة إذا كانت بضاعة من النوع الرديء... وليس بعيداً عن ذلك اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير بعد زيارة بوش.

ومهما تلوّنت التعريفات، فالثوابت هي ما يقوله شيوخ أو عجائز من اللاجئيين الفلسطينيين، ما زالوا ينتظرون يوم العودة الميمونة إلى أرضهم التي وُلدوا فيها ويتذكرون نسيمها الذي ما زال يملأ صدورهم، وسهولها وتلالها التي ما زالت تسكن عيونهم، وشمسها التي ما زال يذكرها اسمرار جباههم، وعفر ترابها العالق على أقدامهم الطرية قبل ستين عاماً..

على مدى ستين عاماً من النكبة، انحدرت الثوابت الفلسطينية انحداراً تدريجياً، وقد كان لهذا الانحدار عدة مفاصل، وكان كل مفصل منها يشهد تشكيل جبهة مضادة، أو استقالات تعددت عند كل منزلق أو جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني.

المؤسف أن هذا الانحدار، بسبب عدم وضوح الرؤية وغياب الشفافية وسرّية الاتفاقات، لم يشهد من البداية استقالات جماعية، كان يمكن أن تهز تماسك المتنازلين، بل إن بعض من خطأ المستقلين استقال بعدهم بأشهر أو سنوات عند مفصل تنازلي جديد.

الذين استقالوا بعد الاعتراف بالقرار ٢٤٢، لم يوافقوا المستقلين قبلهم (الذين قالوا إنهم يرون نهاية النفق من البداية).. والذين استقالوا بعد أوصلو

لاموا سابقهم، وهكذا.. الفارق بينهم زمني، ولكن النتيجة كانت واحدة، ولو أنهم تجمعوا معا قبل الدخول في النفق، لكان لاستقالتهم ضجة وتأثير كبير، فالاستقالة والتراجع في النفق لم يعرف به أحد أو يتأثر، فكان تراجعاً في «العتمة»، كما يقول المثل الشعبي «على بال مين؟!».

في الحقيقة، ليس الذنب ذنب المتأخرين في اكتشاف الأمر، بل يعود الأمر إلى سوء إدارة العملية وقيادتها، وفقدان الشفافية والصراحة. فكان يظن «المتبقون» أن كل انحدار سيكون آخر الانحدارات، فيفاجأون بمنزلق جديد لم يكن بحسبانهم، ولكنه كان في حساب من يدير العملية التفاوضية.

قيادة المنظمة سببت إحباطاً للمناضلين، لأنها لم يكن لديها ثوابت. كانوا يقولون هذه هي الثوابت، ثم يتبين أنها لم تكن ثوابت، بل شعارات. فكان يُصاب من ناضلوا في سبيل تلك الثوابت بالخيبات المتكررة فيستقيلون. ولو أن المنظمة -لمرة واحدة- ثبتت على موقف بدون تراجع، لصدّقها الشعب.

الإصرار على موقف ثابت شهدناه في عشرات الحالات التي أدّت في معظمها إلى تحقيق المطالب، وتحديدًا في ما يخص «حق العودة»، ما يثبت أن التمسك بالثوابت يؤدي بالضرورة إلى تحقيق المطالب التي يتمسك بها الفلسطينيون..

سيقول «البراغماتيون» إن الواقع السياسي والظروف الدولية تغيرا ولم يعودا يسمحان الآن بالثبات والعناد! غير أن هذا ينفيه ما حققه الحجاج الفلسطينيون بإصرارهم على العودة دون التنازل أو القبول بشروط تغيير المعبر والمرور من البوابة الأمنية الإسرائيلية.

ها هي العودة تتحقق، في أحلك الظروف.. لماذا؟ وهل من سبب آخر غير الصمود والإصرار على «الثوابت الحقيقية» التي تم التأكيد عليها، فلم تتغير ولم تنزلق ولم تتحدر، وتحققت العودة من دون «مفاصل واستحقاقات خطيرة» كما كنا نسمع دائماً. ومن عرف التفاصيل اليومية بين الحجاج يدرك أن التحدي الأكبر بينهم كان في تماسك الموقف وعدم انفصال البعض والقبول بالعودة بأي ثمن. وعندما نجحوا بهذا التماسك وتوحيد الموقف على «الثوابت»، والثبات على المطالب حققوا العودة رغم أنف الاحتلال ورغم رخصة القتل التي منحتها إياها زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش!

العدد السادس - السنة الأولى - آذار (مارس) ٢٠٠٨

مصطلحات للمراجعة

عاد إلى الواجهة أخيراً شعار الحملة المضادة لرسام الكاريكاتير الدنماركي «إلا رسول الله»..

شعار جميل، لكنه خطير!!

نعم خطير، إذ إن هذا الاستثناء والحصر يعني أن كل ما عدا الحبيب المصطفى ﷺ يمكن السكوت عن التفريط به! حسناً، ماذا عن الأقصى؟ ماذا عن القرآن؟ ماذا عن فلسطين؟ ماذا عن كل شيء؟ هل نصرف النظر عنها!؟

ربما كان يجب إعادة النظر بكل هذه المصطلحات قبل إطلاقها، وخاصة تلك التي تأخذ النشوة الوجدانية مطلقياً قبل التفكير العقلاني..

أما على المستوى الفلسطيني.. فقد كثرت الكتب والبرامج والمعارض التي عنونت نفسها في الحديث عن فلسطين وبلادها بكلمة «كي لا ننسى».

مزعجة هذه العبارة التي توحى بأن هذا اللاجئ الذي ابتعد جسمه عن بلاده مئات الأميال، وحملها في قلبه أينما اتجه، قد ينسى تلك الأرض التي بارك الله حولها.

لذلك أرى أن اختيار عنوان «لأننا حتماً سنعود» يعطي معنى أكثر دقة للواقع الفلسطيني في الشتات، وأعتقد أن على كل من يقوم بمشاريع فلسطينية أن يتخذ هذا العنوان أساساً لعمله، وخاصة مشاريع الكتب التي تتناول القرى الفلسطينية، فالقلوب والعقول لا تنسى، لكن هذه الكتب هي للتذكير بالوقائع وتوثيقها ووصف الإحداثيات..

لقد اختلطت أنشطة العودة بالحنين والوجدان، من غير أن تحمل في ثناياها التوثيق.. أي إننا انغمسنا بالماضي وسهونا عن المستقبل.

كذلك فإن من حق فلسطين علينا رفع السقف أيضاً..

ومن حق أنفسنا علينا أن يكون إيماننا وثقتنا وبقيننا بالعودة راسخاً، لا يحتمل الشك أو النسيان.

«كي لا ننسى» توحى بأن مرور الأيام سيكون ذا نتيجة سلبية على الفلسطينيين، في حين «لأننا حتماً سنعود» ستزيد من إصرار الفلسطينيين على الإيمان بقرب العودة، كقول الشاعر:

غاب نهار آخر

فغربتنا زادت نهاراً

وعودتنا اقتربت نهاراً

هذا اليقين بالعودة، يشبه يقين آبائنا وأمهاتنا الذين لم يحاولوا أن يُنشئوا منهجاً دراسياً تحت عنوان «كي لا ننسى»، فقد أخبرونا كل شيء عن بلادنا من غير أن يظنوا مرة واحدة أنهم يقصّون كل تلك القصص علينا كي يردوا على مقولة «الصغار ينسون!».. هم بكل بساطة، في جلسات تلقائية، غير محضرة مسبقاً، سردوا ذكرياتهم، وتعلمنا منهم تفاصيل البلاد وخريطة العودة، لأنهم يعلمون «أننا حتماً سنعود».. هم فقط كانوا يحاولون أن يدلونا على طريق العودة، من غير تخطيط للرد على المقولات السياسية والفكرية!

كل ما في الأمر أنهم كانوا واثقين. في حين أن مقولة «كي لا ننسى» تستبطن الشك بالعودة..

ومن يبك على غربة في الماضي ويفرح في انتظار عودة في المستقبل ويعمل بكل جهده لها فسوف يكون حتماً أهلاً لهذه العودة.

فليكن شعارنا دائماً «لأننا حتماً سنعود»، وليعدّ كل منا عدته للعودة (إيماناً وعلماً وسلاحاً ومؤونة ومفتاحاً ووثائق..)، فمن لا يؤمن بحتمية النصر فلن يذوق حلاوته، ومن يخش من النسيان فهو ابن الهزيمة، وليودع أرضه وترايه، ومن لا يؤمن بأصالة الماضي وقوة الحاضر فإنه لن يجد له مكاناً في المستقبل.

فتواصلوا مع الجذور لبناء المستقبل وحتمية العودة، وليس فقط «كي لا ننسى» والبكاء على الأطلال.

العدد السابع - السنة الأولى - نيسان (أبريل) ٢٠٠٨

إضاءات من قلب المجزرة

استُهدف قطاع غزة في الشهر الماضي بأبشع حملة إبادة في تاريخه منذ عام ١٩٦٧، فهو منذ ذلك التاريخ لم يصل مستوى الفقر والجوع فيه إلى هذا الحدّ (راجع التقرير المشترك الصادر عن منظمة العفو الدولية ومنظمة «أنقذوا الأطفال» و«كافود» و«كير إنترناشيونال» و«كريستيان آيد» بعنوان «قطاع غزة: انفجار إنساني»).

كذلك فإنّ حصاد القصف والمعركة كان الأعلى منذ عام ١٩٦٧ أيضاً، حيث حصدت الطائرات الصهيونية أكثر من ١٣٠ شهيداً، بينهم ٨٣ شهيداً في يوم واحد.

لقد شهدت غزة في المعركة المسماة «الشتاء الساخن» التي غلبت عليها تسمية الهولوكوست الثانية جوانب مضيئة رغم الظلام والغبار الذي اكتف المنطقة.

فضلاً عن الصفحات المضيئة للمقاومة الفلسطينية، بدا الشعب الفلسطيني بطلاً بكل شرائحه، بطلاً برجاله البواسل، بأمهاته الصابرات المحتسبات، بأطفاله الشهداء، بعائلاته التي رفضت مغادرة بيوتها في منطقة العمليات، بمسعفيه الأفاضل، بإعلاميه الاستشهاديين الذين تدفقت الصور العالمية من كاميراتهم بكثافة وخصوصية منقطعة النظير، فكانت كفيلاً بفضح ممارسات العدو التي رآها العالم أجمع..

أضاءت غزة الشارعين العربي والإسلامي مرة أخرى، فرغم خيبة الأمل التي سببها بعض الأنظمة في منعها شعوبها من التحرك، بانتظار النتائج الأولية للمعركة، إلا أن هذه الشعوب عادت إليها حيويتها وجرأتها على تحدي الإجراءات الأمنية وإطلاق الفعاليات المهمة.

كذلك أضاءت غزة من جديد على الإجرام الصهيوني بكل مستوياته، في الأعمال الحربية والسياسية، والاعتداء على النساء والأطفال الذين شكّلوا أكثر من ثلث الضحايا الشهداء، الأمر الذي حرّك العالم من جديد تنديداً بهذه الجرائم.

في أوائل الانتفاضة، درجت مقولة صهيونية عن «مدافع» محمد الدرة وإيمان حجّو، وفي هذه المعركة بسبب التطور التكنولوجي وانتشار التقنيات الرقمية

وشبكة الإنترنت وكاميرات الهواتف النقالة، شكلت الصور مادة حية للتبادل بين الناس.

أضاعت أزمة غزة وكثافة الاعتداء على أطفالها صورة العدو الإرهابي في أذهان الأطفال غير الغزيين، وبدأت أسئلة الأطفال عن الأحداث تكثر، وتستفسر حتى نبشوا تلقائياً أصل المشكلة، وكانت فرصة للأهالي لبث الوعي فيهم عن النكبة والتهجير واللجوء وغير ذلك من متعلقات القضية.

في العدد الماضي، في هذه الصفحة، تساءلنا عن إمكانية أن ينسى الفلسطيني قضيته وأرضه، وأكدنا أن نسيانه لفلسطين من المستحيلات، واسترجعنا أحاديث أهاليها عن فلسطين، التي زرعوها في نفوسنا. ولم نتطرق إلى دور العدو في هذا الأمر.

في هذه المعركة، كما بدا واضحاً، بنى العدو وطور صورة «فلسطين المستحيلة النسيان» في قلوب أطفالنا وعقولهم، أي في نفوس جيل سيكون له دور فعال خلال العشرين سنة القادمة. ومن راقب الفعاليات الاحتجاجية على الاعتداءات على غزة لاحظ جيداً نسبة الأطفال الذين شاركوا في هذه الاحتجاجات. ولو قال قائل إنهم جاؤوا مع أهلهم، فهذا ادعى لتثبيت النظرية، بحيث لم تعد تقتصر فلسطين على أحاديث المسايا وسممر الليالي، بل صارت تجربة عملية تشارك فيها رياض الأطفال في المخيمات كدرس عملي على التضامن مع فلسطين، وتشارك المرأة التي تجرّ عربة الطفل أمامها متحدية البرد القارس في شمال أوروبا مثلاً.

من هنا فإن إحدى أهم إضاعات هذه المعركة أنها ناقضت مقولة العدو عن نسيان الصغار، بل إن صاحب النظرية كان السبب في إفشالها، حيث زرع فيها بذور فتاتها!

العدد التاسع - السنة الأولى - حزيران (يونيو) ٢٠٠٨

العودة حق.. وواجب إنساني

«هل تدعو إلى إزالة إسرائيل؟» سألني إيغور، الشاب الجامعي الهولندي الذي يُعدُّ بحثه بتمويل من جامعتة عن قضية اللاجئين الفلسطينيين والمستقبل. كان يمكن أن أنفي أو أؤكد! ولكنها كانت المرة الأولى التي أستملهه فيها لأجيبه إجابة دقيقة أكون مسؤولاً عنها، على أمل أن أقنعه كغربي بوجهة نظري التي كنت أبني عليه حديثي معه «العودة.. وبعدي الطوفان»، بطريقة يفهمها هو.

حزمت أمري، وبدأت البحث عن أسلوب أقل «تطرفاً» في طرح وجهة نظري، والتقينا بعد يومين في مقهى بشارع الحمراء. وكنت قد أحضرت إجاباتي الشفهية التي فاجأتني وأنا أجهّزها من مصادرها (لم أكن أفكر قبل ذلك بالمنطق، بل بالثورة)، وفاجأته هو أيضاً، واختصرتها بجملة واحدة: «قد لا أدعو إلى زوال «إسرائيل»، ولكنني أؤمن أشدّ الإيمان بأنها ستزول، وبأسبابها الذاتية! حيث تختزن في باطنها السياسي والاقتصادي والديموغرافي والأخلاقي بذور فنائها وأسباب زوالها، وستتقلب عدوانيتها شرّاً عليها». وأشارت إلى مقهى الويمبي القريب منا، قلت له: هناك جرت أول عملية ضد الاحتلال في بيروت عام ١٩٨٢، بعد سيطرتهم على بيروت في اجتياح تدميري.. عدوانهم امتدّ إلى هنا، حيث نجلس!

قلت لإيغور: إذا فكرتم بموضوعية، فعليكم أن تعترفوا أن وجود أو -بتعبير أدق- إيجاد «إسرائيل» هو خطأ تاريخي، وخطأ إنساني، وخطأ ديني، وخطأ منطقي، وخطأ سياسي.. لذلك أعتقد أنها ستزول.



الرئيس الأمريكي جورج بوش، بتفكيره المتطرف «يؤمن» بأن «إسرائيل» ستحتفل بذكرى مرور ١٢٠ عاماً على نشوئها. إيماءة توحى بعدم الثقة بمستقبل الكيان، فتأكيد المؤكد شك فيه، فلو قال هذه الكلمة عن مستقبل بلاده «ستعيش الولايات المتحدة ستين سنة أخرى!»، لكانت مستهجنة. فهذا الكيان يعيش على المصل الخارجي منذ ستين عاماً، ويحتاج -رغم ضعف أعدائه- إلى الدعم الغربي المتواصل.

صحيح أن التباكي الصهيوني والتظلم واستدرار العطف له وجه آخر انتهازي وخبيث، إلا أنه في الحقيقة يستبطن حالة القلق التي تعيش فيها هذه «الدولة».



واليوم، كم أودّ أن أرسل رسالة إلى الصديق الهولندي، أخطأها على هذه الصفحة، في ما يأتي نصّها:

«عزيزي إيغور، أعلم أنك لن تقرّ هذه الكلمات، ولكني بعد ثلاثة عشر عاماً مضوا على حديثنا، حين كنت تستتكر علينا أفكارنا في ظل «نعيم أوسلو»، أودّ أن أؤكد مرة أخرى على ما دار بيننا من حديث في ذلك الوقت، وأعتقد أن التطورات التي جرت في المنطقة أثبتت الطبيعة العدوانية والإجرامية لهذا الكيان، وأظهرت ما كان يستبطنه في زمن «السلام»..

كذلك أودّ أن أجيب عن السؤال الذي بقي معلقاً بيننا يومها: ما دامت ستزول، فلماذا تصارعونها؟! لأؤكد أن ما قلته يومها هو أقل ما عليكم أن تعتقدوه وتؤمنوا به أنتم الموجودين في منطقة بعيدة نسبياً عن أذى هذا الوجود. أما نحن الذين وقع عليهم علينا كل هذا الأذى والظلم فالأمر يختلف، إذ ليس علينا أن نعتقد فقط، بل أن نعمل ونعمل ونعمل على رفع الظلم، لأننا نعتقد في الصميم أن وجود «إسرائيل» أو إيجادها، إنما هو جريمة.. جريمة نموذجية وموصوفة.. جريمة تاريخية، جريمة إنسانية، وجريمة دينية، وجريمة منطقية، وجريمة سياسية نفذها مجرمون بأساليب عسكرية وبمذابح وتطهير عرقي يندى له جبين الإنسانية.

لذلك فإنه ليس واجبنا نحن فقط أن نعمل على تصحيح الخلل والخطأ والجريمة، بل هو واجب على كل ذي تاريخ أو إنسانية أو دين أو منطلق أو سياسة نظيفة. لذلك أرى أن الأمر سيتم بنا أو بغيرنا، وبكم أو بغيركم.. ومشاركة أي جهة أو دولة أو شخصية في إعادة الحق واللاجئين، هو شرف لها، فكن من المبادرين إلى هذا الشرف». انتهت الرسالة.

العدد العاشر - السنة الأولى - تموز (يوليو) ٢٠٠٨

اشتعالات الحنين في حضرة فلسطين

ليست المرة الأولى التي أزور فيها حدود الوطن مع لبنان، ولكنني أجد لكل زيارة طعماً جديداً، تخيم المشاعر فوق مئات القادمين في رحلة واحدة، هذه المرة كانت بضيافة المنظمة الفلسطينية لحق العودة «ثابت».

ما إن وصلت الحافلات إلى حدود فلسطين، حتى فاضت المشاعر. فلسطين خضراء زاهية تتلألأ على مرمى خطوة، ولا نستطيع الدخول إليها، «قريبة على بُعد، بعيدة على قُرب»، بدأت التعليقات بين المسنين «يعني لو جينا معنا البقجة، ودخلنا وما سألنا ما كانت تحققت العودة.. الله كريم! خللي هالزيارة «بروفة» للعودة الحقيقية».

في لحظة اشتعال حرائق الحنين، كان كهل أبيض اللحية، يلقي شعراً، مسنون ينادون الأرض والوطن والقرية وموسم الحصاد.. فتيات تقيض دموعهن، أطفال يحملون الرايات ويهتفون، شبان ينشدون ويكبرون. بعض المسنين يرفعون المفاتيح والكواشين.

طفل يسأل أباه فأخذ يشرح له: «كل ما خلف السلك الشائك فلسطين، هناك أرضنا، والجنود الذين تراهم، أبائهم طردوا آباءنا من ديارنا، تلك فلسطين، احفظ في ذاكرتك، لنا فيها أرض ودار وأهل صامدون هناك وينتظروننا كي نعود». وأشار الأب إلى الجنود واحداً واحداً بإصبعه، هذا وذاك وذلك.. ويبدو أنّ هذا المشهد تكرر في الرحلة التي ضمت خمسين مسناً وثلاثين طفلاً، وكان هدفها تسليم أجيال العودة الأمانة.. سأل الطفل أباه: «لماذا يخاف الجنود منا؟».. لم يعرف الطفل أنّ ما قام به أفراد الرحلة هو أكثر ما يخيف العدو، إنهم زرعوا أمانة العودة والتحرير في نفوس الأطفال، وأنّ ستين عاماً من القتال لن تنتهي بانتهاء أجيال النكبة والثورة، بل إن هذه الأجيال ستواصل المعركة ستين سنة أخرى، وإذا كان بوش قد وعدهم بستين سنة أخرى، فما نحن نزرع حب فلسطين في نفوس أطفالنا، ونعلمهم أنهم سيقاتلون هؤلاء الجنود يوماً ما، حتى لو مات جيل «اللجأة».

جيل «اللجأة»؟! سؤال يفرق به كبير الرحلة (٨٣ سنة) بين أعمار المشاركين.

يقول رجل في الرحلة لطفل: «جيلنا وجيلكم مواليد اللجأة! الله يطعمنا أولاد
يكونوا مواليد «العودة» آمين!».

شاعر هاجر من مخيمه إلى أوروبا منذ ٢١ سنة، اغتتم فرصة وجوده في لبنان
وشارك في الرحلة، خنقته العبرات أكثر من مرة، واعترف بأن المشاعر أكبر من
أن تضمها قصيدة، «مهما قلنا فلن نفي هذه الحبيبة السجينة حقها!»..

في مارون السراس، حيث النقطة اللبنانية الأكثر إطلالاً على فلسطين، تظهر
مساحات شاسعة، تسابق المسنون ليخبرونا: هنا ديشوم، سهل الحولة، صالحه،
فارا، علما، الخالصة، الجش، قديثا.. وذلك سهل صنف وجبل كذا ووادي كذا..
و..

هنا وقف عدد من مؤلفي الكتب عن القرى الفلسطينية، يحكون عن القرى التي
تبدو، ويشرحون عنها، وكانت لحظات مؤثرة (أحدهم هدم العدو قريته ولم يبق
منها إلا شجرة كبيرة، دلنا على الشجرة: هناك قريتنا).. الجميع يقف على
جبل لبناني عالٍ يطل على سهول خضراء زاهية لا ينقصها سوى أن نعانقها
وتعانقنا..

أحد كبار السن، افترش الأرض ليصلي وتوجهً بديهياً باتجاه فلسطين، فهو
يصلي منذ ستين عاماً باتجاهها حتى تماهت مع القبلة في وجدانه، فتوجه
من غير أن ينتبه إلى انحراف الحدود عما تعود عليه في مخيمه.. ذكرني
هذا الرجل بذلك اللاجئ الذي بقي يصلي جمعاً وقصراً حتى وافته المنية في
أواسط السبعينيات في مخيم برج البراجنة ببيروت.

ودّعنا الحدود وودّعنا بعضنا داعين بالعودة للجميع، فقال أحدهم: إن شاء الله
في الزيارة القادمة نأتي من الجانب الآخر لنزور حدود لبنان! وأمن السامعون.
ثم غادرنا وكلنا واثقون بأننا للعودة أقرب..

منذ ثماني سنوات كتبت عند الحدود:

دموع فراقٍ حقٌّ ضاع مني

وقفتُ على الحدودِ أردُّ عني

هذه المرة كتبتُ رداً عليّ:

سأرجعها، وليس يخيبُ ظني

وقفتُ على الحدودِ أقولُ إنني

العدد الحادي عشر - السنة الأولى - آب (أغسطس) ٢٠٠٨

القيم التي عادت مع الشهداء

عاد الأسرى.. والشهداء الأسرى!

اكتست العظام لحمًا ودمًا وصورة وجهٍ واستعادت ذاكرتها.

نزعت الأرقام واتخذت الجثامين أسماءها وجنسياتها وأعلام بلادها و.. حريتها. واستعادت الأسماء عائلاتها وأهلها الذين استقبلوها مودعين، أو ودّعوها مستقبليين، لا فرق.

المهم أن الحدث تمّ بالزغاريد والدموع، ودفنوها مكرّمة فخورين بها.

عادت لتعود..

عادت من الأسر.. لتُدفن بكرامة ثم تعود لاحقاً مع العائدين، في ختام حكاية النكبة المريرة.. وحتماً ستعود!

لقد عادت أول مرة بسلاحها واستشهدت هناك.. ولو بقيت حيّة لرجعت إلى «أرض الملاذ» كي تواصل نضالها حتى يوم العودة الكبرى. أعادوها اليوم لتكريمها، ولكي تعود لاحقاً «عودة حرّة وكريمة وكاملة» ودون قيد أو احتجاز أو حتى رقم.

العودة فكرة طهورية منطلقة من الحق الإلهي والديني والتاريخي والإنساني والسياسي والاجتماعي والقانوني، لذلك لا يصحّ أن تكون منقوصة أو فاقدة لإحدى الصفات الثلاث: الحرة والكريمة والكاملة.

هؤلاء لم يذهبوا لأهداف خاصة أو شخصية، وبالتالي دُفِنوا في مقبرة الأرقام.. المدفونون في مقبرة الأرقام ذهبوا إلى فلسطين يحملون مضامين وأفكاراً وإصراراً على العودة دفعتمهم للذهاب إليها والاستشهاد على ترابها هناك.

هؤلاء الذين عادوا، ليسوا من أصحاب المناصب الرفيعة، بل من حملة المضامين والقيم الوطنية التي ماتوا دونها، دون أن تموت هي، وكيف تموت حين تكون «كلماتنا مثل عرائس الشمع، فإذا متنا من أجلها بُثت الروح فيها».. وكذلك القيم التي يحملها الثوار حين يموتون دونها..

نستعيد الشهداء الأسرى ونستعيد تلك القيم والمفاهيم، (العودة الكاملة، والنهر والبحر، والثورة مستمرة، الأرض لنا، ويوم الأرض، وبلادي بلادي..)، ونستعيد الاعتزاز بفكرة الموت من أجل الوطن، بل ونستعيد زغاريد النساء الثكالي في استقبال جثامين شهداء الوطن.

مظاهر ومشاهد استعادتها المخيمات الفلسطينية في لبنان لم تأت من فراغ، بل هي تجليات غليان البركان الكامن في نفوس اللاجئين والمتراكم على مدى ستين عاماً من النكبة. ولن تكون صرخة في فراغ، فإن لها ما بعدها.

لو قدّر لهؤلاء الشهداء أن يعودوا أحياء، وقارنوا القيم التي حملوها معهم إلى فلسطين بالقيم التي حلت بعدهم، لصدّم معظمهم من هذا الواقع.

إذ كيف سينظر شهداء حيفا ويافا ونهاريا وزرعيت إلى واقعنا، وهم الذين قدموا أرواحهم من أجل تحرير الأراضي والديار التي أخرج أبائهم منها. وما الذي سيشعرون به حين يعلمون أن بعض من أرسلهم قد تخلّى عن الأرض التي استشهدوا عليها، أي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

بعض الشهداء عاد، فوجد فصيله قد تخلّى عن القيم التي حملها معه.. أو تخلّى عن مسيرة التحرير والمقاومة والعودة.. أو حتى تلاشى ولا يكاد يستطيع أن يتبنى شهداءه.

أما الشهداء العرب، فحتى كتابة هذه السطور لم يتسلم جثثهم أي مندوب رسمي للدول التي ينتمون إليها إلا الكويت وسوريا.

هؤلاء الذين تركوا ديارهم وأوطانهم من أجل قضية «كانت» مركزية في المنطقة، تتبناها الأنظمة والشعوب وتتبنى أساليب النضال المختلفة من أجل استرجاعها. واليوم صارت المقاومة منبوذة كأسلوب لتحقيق أهداف القضية مركزية. بل لقد تم تجزئ القضية المركزية نفسها جغرافياً وسياسياً ومرحلياً.

باختصار.

عاد الشهداء، فلسطينيين ولبنانيين وعرباً من جديد يحملون القيم التي كانت قائمة قبل اتفاقات التسوية. عادوا وعاد إلى الشعب الفلسطيني فرحاً وكبرياًؤه اللذان لم يغيبا أصلاً، وإن غابت مظاهرها.

أيها الشهداء:

عدتم، ويكفيكم فخراً أنكم أعدتم الغليان إلى شعوبكم، لتؤكد من جديد الثوابت الفلسطينية، فلا تكتروا للدول المتخليّة، والفصائل الضامرة والمتلاشية، والسياسات المتغيّرة. فالتعويل كله، بعد الله، على الشعب وبركانه الكامن.

أيها الشهداء:

حللتم أهلاً.. وإن أنكرتكم أنظمة! ووطئتم سهلاً.. وإن أقفلت في طريقكم حدود.

العدد الثاني عشر - السنة الثانية - أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨

٢٦ صبرا وشاتيلا

ما أكثر المناسبات البائسة التي نُحيي ذاكرتها. إحياء مواجع وآلام لا بد منه، كي لا يندمل الجرح وتختفي آثار الجريمة. واليوم بعد ٢٦ صبرا وشاتيلا، ماذا يمكن أن نضيف إلى ما كتبتُه الباحثة بيان نويهض أو الباحث محمود كَلَم والعشرات من الكُتّاب والصحافيين، وآلاف الشهادات الصحفية والمداومات القانونية والأشرطة الوثائقية.

بعد كل هذا، هل ذهبت كل هذه الدلائل والقرائن أدراج الرياح؟! هل اكتفى الصحافيون بـ«إنجازهم» الصحافي؟ هل حقق السياسيون «خطتهم» الإعلامية بإحياء الذكرى؟ هل أدى المحامون في بلجيكا «قسطهم للعلى»، فترشح محاميتهم للرئاسة اللبنانية أكثر من مرة، دون أن ينبس ببنت شفة عن الحقوق المدنية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في لبنان؟ ماذا فعل مُنتج السلسلة الوثائقية «حرب لبنان» بشهادات امتدت لست ساعات مع ضحايا المجزرة، لم يعرض منها سوى دقائق معدودة؟ ماذا فعلت «الصحافية» ليلي شهيد ببطاقة الجندي الصهيوني التي استعارتها من أحد ضحايا المجزرة الذي قال إنه «لا ينسى وجهها»، لأنها قالت إنها ستصورها وتعيدها، فأخذتها ولم تُعدّ؟

كثيرون جاؤوا ووثّقوا ورحلوا، على أمل العودة لتحقيق شيء ما.. ولم يعودوا! كثيرون اقتنعوا بأن المجزرة لم تنته في لحظتها، وأننا لا نعيش اليوم الذكرى الـ ٢٦ للمجزرة، بل نحن نعدّ اليوم المجزرة الـ ٢٦، ما يعني أنها أصبحت ٢٦ مجزرة معنوية ونفسية لأهل الضحايا وأبناء شعبنا في لبنان.

في كل ذكرى، يحضر أهالي الضحايا والمخطوفين من أبناء صبرا وشاتيلا، فيُشعرونهم بالتضامن ليوم كامل، وقد ظلّ بعضهم ذات مرة أن «هذه المرّة يوجد أجنب، يعني بيقدروا يضغطوا لاستعادة المخطوفين عبر دولهم!»، وتمتلئ نفوسهم رضى وفخرا بتضامن العالم معهم.. لكنه يوم واحد ينقلب تأثيره سلبياً (لمدة ٣٦٤ يوماً) بعد مغادرة الوفود والكاميرات. فتتكسّر الأحلام في غضون ٢٤ ساعة. فلا القتلى سيؤخذ حقهم من القاتل، ولا المخطوفون سيعودون، وينعكس الأمل الكبير في احتفالات الذكرى إلى إحباط جديد واكتئاب أكبر.. ويمكن أيّ

شخص أن يدخل إلى مخيم شاتيلا ليرى سطوة الإحباط على بعض الناجين من المجزرة.

الأمر يتكرر مع شعبنا دائماً، يتضامن العالم معنا في الذكرى، ثم ينسى أننا نعيش الذكرى التي تتكرر معنا معنوياً بقية العام. ثم يصحو من جديد ليتضامن (شكراً!) معنا مرة أخرى في العام التالي، وهكذا.. تماماً مثل ٦٠ نكبة يتحمّل مسؤوليتها العدو. وهنا نسأل: هل سنعيش تكرارات حرب البارد، ونبدأ العدّ من الآن، حيث تفيد الأخبار بأنّ عملية إعادة الإعمار بات مشكوكاً في إنجازها؟

مجزرة صبرا وشاتيلا المعروفة مكاناً وزماناً، حدثت. ولكن مجزرة صبرا وشاتيلا اليومية المعنوية تُتأوش يوميات أبناء شعبنا في لبنان. في أزقة صبرا وشاتيلا، كغيرهم من فلسطينيي لبنان، نصف سكان المخيم بلا عمل (القانون اللبناني يمنعهم من حق العمل في ٧٢ مهنة)، وبعض البيوت (إن صحّت تسميتها بيوتا) تسكن فيها عدة عائلات، بسبب منع حق التملك للفلسطينيين في لبنان. والأنكى من ذلك كله أن أهالي الضحايا يعانون من تحكّم البعض بمخصصات الشهداء المقدمة لهم من قبل منظمة التحرير (وقضية الفساد في مؤسسات المنظمة تحتاج وحدها إلى بحث كامل).

إن تضامن العالم معنا في المناسبة لا يقتضي الراحة بعد الحدث. فالتضامن الحقيقي هو رفع الظلم وتداعيات المجزرة عن أبناء الشهداء وأهاليهم. فمعظمهم ما زالوا يعانون منها.

مجزرة مثل صبرا وشاتيلا، تقتضي تضامناً دولياً دائماً ومستمراً مع أهل المكان لمساعدتهم وإخراجهم من تأثير الصدمة عليهم. فهم بحاجة إلى مؤسسات اجتماعية وثقافية واقتصادية ودعم نفسي لمواصلة مسيرتهم، لعلهم يخففون من هول المجزرة في وجدانهم ويتفرغون بدورهم قليلاً للتضامن، على طريقتهم، مع آخرين.

فيا أيها المتضامنون، أنتم ستحيون الذكرى ليوم واحد، و«الضحايا الأحياء» ما زالوا يعيشونها كل يوم!

وليس من سمع وقرأ وتضامن كمن رأى المجزرة وعاشها.. وما زال يعيشها!

العدد الثالث عشر - السنة الثانية- تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨

ما بعد الأمية

تشهد الساحة الفلسطينية الكثير من المؤتمرات المتعددة الأشكال والمضامين، ويجري التباحث في هذه المؤتمرات بقضايا عديدة تتراوح بين الاستراتيجية والحاجات اليومية، وتخرج هذه المؤتمرات دائماً بتوصيات نموذجية، تتكرر بين مؤتمراً وآخر، لكن معظمها يتوقف عند هذا الحد، فلا يضع آلية متابعة للتوصيات والبنود، وخاصة إذا كانت تحتاج إلى متابعة أو حتى إلى بريد يوصلها إلى أهدافها.

قلما أنتجت المؤتمرات -على كثرتها- هيئات أو مؤسسات، وقلما وصلت توصيات هذه المؤتمرات ونتائجها إلى أزرقة مخيماتنا، وربما اعتقد أصحاب التوصيات أن قسط العلى قد تم بها وبيعض المتابعة الإعلامية.

في المؤتمرات الكثيرة التي تُعنى بالشأن الفلسطيني، تصدر توصيات مرحلية وأخرى استراتيجية، وربما تطوّر هذا المؤتمر بأن يولي اهتماماً على طريقة تقديمها إلى المجتمع الفلسطيني تحديداً، ولكن..

من الذي سيقراً؟

في أحد هذه المؤتمرات اقترح البعض تعميم الأفكار على وسائل الإعلام، ولكن معظمهم لم يكن يعرف أن مخيماً يضم ١٥ ألف لاجئ في لبنان، لا يُباع فيه من الصحف اليومية أكثر من ١٠٠ نسخة، فضلاً عن الكتب التي اقتصر وجودها على الأكاديميين والطلبة. بل إن هذا المخيم الذي يضم أكثر من عشر صيدليات، ومثلها من المطاعم، ليس فيه مكتبة واحدة تباع الصحف، وبالتالي لن تكون هذه المادة في متناول أيدي اللاجئين، فضلاً عن أنها إذا وصلت إليهم فقد لا يقرأونها.

اقترح ذات مرة أحد الناشطين مشروعاً يقضي بوضع لوحات في زوايا المخيم تتضمن ما نريد قوله ليقرأها الناس، لكنه واجه عقبة الأمية بأنواعها.

المشكلة ليست في الفكرة، وليست في وسيلة إيصالها.. إن العقبة تكمن في الأمية المستشرية التي لا تقتصر على أمية الحرف، بل تمتد وتتقدم نحو أمية الكتاب. رغم أن الإحصاء الصادر أخيراً يفيد بأن نسبة الأمية بين الفلسطينيين في الضفة والقطاع منخفضة نسبياً حيث بلغت ١, ٦٪ بين من تجاوزوا الخامسة عشر عاماً، بينما تبلغ نسبة الأمية في العالم العربي ٥, ٢٧٪ (تفاوتت النسبة بين دولة وأخرى)، وبلغت النسبة العالمية ١, ١٦٪.

إلا أن هذا الأمر لا ينسحب على فلسطينيي لبنان مثلاً، الذين تبلغ نسبة الأمية بينهم ٢٤٪ تقريباً، فيما تبلغ أمية الكتاب كما قدرتها بعض التقارير ٧٠٪.

يستغرب البعض عدم قيام الأنظمة والحكومات بحملة على الأمية في بلادهم. لماذا لا تقوم الأنظمة بحملات محو الأمية؟ ولماذا يخافون القراءة والوعي؟ ولماذا لا يشجعون المطالعة عموماً؟ لا بد من أن السبب يعود لخوف الأنظمة من انتشار المعرفة التي «تعلم التمرد»، وتعتبر هادمة لأعمدة السلطة المرتكزة على المال والقوة أيضاً.

هذه القضية يجب أن تُبحث في الأساس، إذا تخطاها المجتمع تمكّن من تحقيق تقدمه، ولكي يتخطاها يحتاج إلى أن يتدرب على ذلك. فمحو الأمية لا يعني تعلم «فك الحرف» فقط، بل يعني الرغبة في المعرفة أيضاً، وإلا فماذا سيفيد نهضة المجتمع من لا يهتم بعد «فك الحرف» بتطوير معرفته؟

أخشى أن شعوبنا، تتساقق مع مقولة «القابلية للاستعمار»، وبات حاضراً في وجدانها «القابلية للتجهيل» وعدم الاكتراث بالاطلاع وتوسيع المعرفة!

ويكفي للدلالة على ذلك ببعض الإحصاءات التي تتناول الكتاب لا الحرف، لندرك مدى الأمية التي تقع شعوب المنطقة تحت وطأتها:

تقول الإحصاءات إن متوسط قراءة المواطن البريطاني ٧ كتب، أما عند المواطن العربي فهي ربع صفحة.. وإن متوسط قراءة الفرد في فرنسا هو ٢٠٠ ساعة في السنة، بينما متوسط قراءة الفرد العربي هو ٦ دقائق في السنة!

وإذا قسنا هذا الأمر على مخيماتنا وأهلنا، ندرك عندها مقدار التحدي الذي يواجهنا من أجل توعية شعبنا، في رفع مستوى الوعي فيه.

ألا يدق ذلك ناقوس خطر معرفي؟!

ألا يدفع ذلك إلى المطالبة ببرامج محو الأمية لمن يعرفون الأحرف والكلمات؟!

بل ألا يدعونا لبرامج محو الأمية للمتقنين أنفسهم..

إنها ليست أمية حرفة، ولا أمية مطالعة فقط، بل هي أمية أنظمة تخشى برامج التطوير المعرفي..

فكيف ستتصر أمة تعاني كل هذا التجهيل؟

هل قلت «ستتصر»؟ اللهم احمها من الذوبان..

أمين!

الصايغ لبعض أصدقائه، أنه سأل اللورد كارادون (المشرف على صياغة القرار) عن حل هذا الالتباس، وكيف يمكن العرب الحصول على حقوقهم، فرد عليه كارادون: «أنتم تستطيعون أن تجعلوه كما تريدون»، أي بالقوة.

لكن القوة جاءت معاكسة! فأقصى عروض الانسحاب ترفض النظر من حيث المبدأ بوضع القدس والأغوار (أي أكثر من ٣٠٪ من مساحة الضفة).

بمقدار ما تكون قوياً، سيحترمك المجتمع الدولي، والثراء هنا لن يؤثر في الاحترام، بل في الاستخدام. ولطالما كان رأس المال جباناً.

عضوية «إسرائيل» في الأمم المتحدة مشكوك في شرعيتها، حيث إن عضويتها كانت مشروطة، وما زالت حتى اليوم، بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وهي حتى الآن لم تنفذ هذا الشرط. بل إن وجودها على أرض فلسطين جاء بالقوة، وليس خافياً ذلك على أحد (يرى الخبير القانوني الدولي شفيق المصري أن المقاومة بعملها على تحرير فلسطين بالقوة، إنما هي تنفذ الإرادة الدولية التي لم تجرؤ الأمم المتحدة على تنفيذها).

على مدى ستين عاماً، فرضت «إسرائيل» على المنطقة والعالم شروطها ووجودها بالقوة، وفرضت الوقائع التي تريدها، من احتلال ونهب واستيطان وتهويد، حتى أسست هذه الوقائع للأمر الواقع الذي نعيشه اليوم. وكان تأجيل قضايا الحل النهائي في عملية التسوية فرصة ذهبية لـ«إسرائيل» استطاعت أن تستغلها من خلال فهمها لمآلات الأمور في هذا العالم «الديموقراطي»، وسعت لكي تفرض وقائع جديدة وصارخة، فلم يتوقف الاستيطان طوال خمسة عشر عاماً من زمن أوصلو الرديء، وكذلك تهويد القدس وطرد أهلها، والسيطرة على مصادر المياه، وتقسيم الضفة الغربية وتفتيتها.

هذه الوقائع الجديدة فرضت بالقوة «أمراً واقعاً» دعا جورج بوش في ١٤/٤/٢٠٠٤ لإعلان «لاءاته» الشهيرة التي وصفتها جهات صهيونية بـ«وعد بلفور الثاني»، فرفض عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بحجة «الواقع الجديد».

هذا يدعونا لاستعادة العبارة الشهيرة، بعيداً عن أساليب البلاغة الاستهلاكية، التي تقول إن العالم تأه بين «حق القوة» و«قوة الحق»، وبين المصالح والمبادئ، وبين الخير والشر. وأخيراً، بين النظرية والواقع اللذين يُفترض في منطق الأشياء ومسارها أن يتوافقا، إلا إذا كان هذا الواقع مفروضاً. وهو ما حصل

على الأرض بعد فرض الوقائع التي أصبحت واقعاً.. مفروضاً!

أسوأ ما في الأمر، هو الهجمة الغربية على عملية التسوية، ودعوته رموز هذه الهجمة إلى ضرورة تفهم الوقائع والواقع، مع إيمانهم بأن عودة اللاجئين حق، كما قال أخيراً رئيس الفيدرالية السويسرية باسكال كوشبان في أثناء زيارته لبنان، ولكن العودة الكاملة غير واقعية.

إذن، الباطل (وعد بلفور)، فرض في المنطقة كائناً غريباً عنها، بالقوة. هذا الكائن، فرض بالقوة وقائع جديدة رفضها العالم ثم سكت عنها، ثم أقرها، فأصبحت أمراً واقعاً. وبالقوة أيضاً، أجبرت الوقائع والواقع العالم على أن يتعامل «بواقعية» مع ما استجد على الأرض. كأنه يكافئ الظالم رافة به مما سيعانيه إذا أعاد الأمور إلى ما كانت عليه، فتغيير الوقائع سيكبده خسائر فادحة.

هي القوة إذن، منذ ما قيل بلفور، فهل يسمع دعاة «السلام استراتيجيتنا الوحيدة» هذا المنطق، أم أنهم «يتفهمون» الواقع الجديد إلى حدّ «الوقوعية» فتخلوا عن تغييره، كما يتفهمون أن العودة تؤدي إلى تدمير «إسرائيل» فتخلوا عنها؟!

العدد الخامس عشر - السنة الثانية- كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨

بقايا عائلة فلسطينية جداً

..وفي ختام الجلسة الأخيرة، أسند ظهره إلى عمود المسجد المرقع بالطين ليغطي الثقوب المخترقة بالرصاص منذ عشرين عاماً في أثناء حرب المخيمات، وقال: وهكذا بنّي، عايشت القضية الفلسطينية وتداعياتها على الإنسان الفلسطيني العادي، وليس على الورق أو المحاور القتالية، فكنت عرضة للمفاجآت الدائمة بسبب عدم معرفتي بخفايا اللعب بالنار الذي فرضته السياسة على الفلسطينيين.

فجعلتني القضية بطولتها ومأساتها ضحية وقاتلاً، ومناضلاً وجندياً وقائداً، وحاكماً ومحكوماً، ومطارداً بتهمة المقاومة مرة، ومرة بتهمة الجريمة، وسجيناً وسجاناً، وعاملاً مياوماً ومنظراً فكرياً.. وفي بعض لمعاتها جعلتني بطلاً..

لكنني لم أكن بطلاً!

ولم أعتقد يوماً أنني بطل!

غير أن البطولة نسبية، ووجهات نظر. تتغير بتغير المكان والزمان.. أما الثوابت فهي قليلة، وتكاد تكون الحقائق كذلك.

فقد يكون ما فعلته في ذلك المكان بطولاً، لكنه في مكان آخر «جريمة».. و«الحجر بأرضه قنطار».

وقد يكون ما فعلته في ذلك الزمان بطولاً، لكنه الآن جريمة أو تخلفاً! و«بطل زمانه» لن يكون بالضرورة بطلاً في غير زمانه.

وكما تراني أمامك الآن، كنت. وأنا «الآن هنا» أشبهني تماماً حيث «كنت هناك». ولا أشعر بالفرق إلا أمام المرأة، حين تلمع من تجاعيد وجهي كل الصور الأليمة التي مرّت عليّ، بعد أن أعتقد في لحظة ما، أنها ذابت أو نسيت..

وها أنذا، مرّت عليّ نوائب الدهر والبشر والسياسة والقضية الفلسطينية، ولم أفقد يداً أو رجلاً أو أحداً من أفراد أسرتي، لكن كل ما مرّ على شعبنا سجّل في قصتي علامة فارقة. حتى إنني للحظة ما، أظن أن تجاعيد وجهي أمام المرأة هي مفاصل ومفارق ومسارات القضية الفلسطينية.

صحيح أن كل حدث فيها أثر على حياتي، ولكن الأصح أن الأحداث كانت تتأثر بنا من دون أن نقصد، حيث كانت ردة فعلنا نحن الجماهير العامة، هي ميزان حركة هذه الأحداث..

أستودعك وأوصيك لتُخبر من تعرف: نحن واثقون من العودة. وكلما غابت شمسُ اعتقدنا أنها لن تشرق قبل عودتنا. وإذا أشرقت، فهي لن تغرب علينا إلا في فلسطين..

هذا ليس خطاباً ثورياً تعبويًا، بل هو حبّ..

أكثر من ستين سنة مرّت علينا في اللجوء، كنت أدفع بأولادي إلى ميدان العمل من أجل فلسطين، وفي الوقت نفسه أحميهم من المغامرات التي ضيّعت المكان والزمان. وأمام الخطر كنت أحتسب الأولويات عملاً بالمثل الشعبي «قضا أهون من قضا»:

السفر أهون من التهجير

التهجير أهون من الحصار

الحصار أهون من الأسر

الأسر أهون من الموت

الموت أهون من الذل

السفر.. التهجير.. الحصار.. الأسر.

مررت بكل هذه التجارب لأحمي أبنائي الخمسة من الموت قبل الذل، فوصلنا إلى ما نحن عليه الآن؛ السفر..

سافروا جميعاً، وبقيت هنا أُللم ذكرياتهم، وأتابع مصالحتهم.. هم الآن يحملون جنسيات مختلفة في المهاجر، لكنهم اشتروا منازل في لبنان ليظل لهم موطنٌ قدم في مكان قريب من فلسطين. أما أنا فلأنتني ما زلت أحمل هوية لاجئ فلسطيني، لا أستطيع أن أتملك موطنٌ القدم هذا.

وتحوّلت، بعد كل هذا العمر، إلى معقّب معاملات لأولادي وأحفادي هنا، وأنجز أوراقهم ووثائقهم «الرسمية!»، ليس للحفاظ على مواطنيتهم هنا، بل لإثبات لجوئهم إلى هنا، في هذه البلاد التي غادروها مكرهين إلى جهات العالم. ليحصلوا على فرصة عمل أو تملك أو حياة كريمة!

العدد السادس عشر - السنة الثانية- كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩

حقوق العودات!

أما وقد انعقد «الملتقى العربي الدولي لحق العودة»، بحضور مختلف الجنسيات والأعمار والألوان والأعراق والأديان، بات من المشروع السؤال: كيف يمكن جمع هذا الطيف البشري الناشط والمتنوع وغير المحكوم بأي ضغوط، إلا أنهم أحرار، حول قضية لم يستطع المجتمع الدولي حلها أو التضامن معها منذ ستين عاماً؟

على مدى ستين عاماً، تشعبت وتفككت وتوزعت قضية اللاجئين وحق عودتهم، فلم تعد عودة واحدة ولا حقاً واحداً، بل أصبحت أكثر من حق وأكثر من عودة تعمّت على مستوى الزمان والمكان والإنسان والظروف.

أما على مستوى الزمان، فإن ستين عاماً مضت على نكبة شعبنا، ليست بالزمن القليل أو الفارغ من أي تطورات، بل هي سنون حبلى بالكثير من السياسة والحروب وتداعياتهما وارتداداتهما على الفلسطينيين أنفسهم، تطورت فيهما قضية العودة دولياً من حق مشروع للإنسان (بالمطلق) إلى محاولات إخراج سياسية والتفاف على القضية لتغيير المنظار الدولي إلى الموضوع من منظار سياسي (عدم شرعية وجود الكيان الصهيوني) إلى منظار إنساني (حق اللاجئين بالعودة إلى بلاد يحكمها الاحتلال)، ثم العودة إلى المنظار السياسي بعد تثبيت الاحتلال بالقوة على الأرض الفلسطينية (الواقعية تقتضي العمل على إيجاد «حلّ عملية لمشكلة» اللاجئين)، والخروج من مظلة الأمم المتحدة إلى المظلة الأمريكية و«حلولها»، وأخيراً محاولة العودة إلى المظلة الأممية من خلال طرح «حل الدولتين» على مجلس الأمن للتصويت عليه.. طرّحت خلال هذه السنين عشرات المشاريع التسوية التي فشلت كلها فشلاً ذريعاً، لأنها لم تنظر إلى سبب المشكلة وتحلها، بل كانت تنظر إلى نتيجة المشكلة وتحاول محو آثارها.

كل هذه التطورات في ستين عاماً، أوجدت مستويات وأنواعاً وأشكالاً من «العودات» وحقوقها.

أما على مستوى المكان، فإن خريطة التوزع الديموغرافي الفلسطينية، باتت متشعبة، والانتشار الفلسطيني يعكس بشكل مثير التطورات الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والفكرية وغيرها، فتوزع الفلسطينيون أشتاتاً في أربع جهات الأرض، بالجملة والمفرق، زرافات ووحداناً، أمواجاً وتيارات، وبات اللاجئون الملتصقون بفلسطين أو في دول الطوق أقلّ من نصف اللاجئ البالغ عددهم ستة ملايين فلسطيني (بحساب تقديري: ثلث في أراضي السلطة، وثلث في دول الطوق وثلث في المنافي والمهاجر).

إذن، على مستوى المكان، لم يخطئ من سماها «التغريبة» و«التيه» الفلسطيني، كثرت المهاجر والمنافي، وكثرت الجنسيات والأعراق المختلطة بالفلسطينيين، فتعددت حقوق «العودات» أيضاً.

أما على مستوى الإنسان الفلسطيني، وهو صاحب فكرة هذه الزاوية، كحالة ونموذج فلسطيني لبنان، فيسأل: إلى أين أعود؟ وبأي عودة أطلب؟ وبأي تعويض أمل؟ وكيف أجزئ عودتي كما تجزأت حياتي؟

فعلاً! هل يطالب بحق عودته إلى مخيم النبطية (١٩٧٤)؟ أم إلى مخيم تل الزعتر (١٩٧٦)؟ أم إلى مخيمي صبرا وشاتيلا (١٩٨٢)؟ أم إلى برج البراجنة (١٩٨٥)؟ أم إلى لبنان كله، بعد هجرته ضمن موجات الهجرة إلى أوروبا؟

لم يعد التهجير واحداً، ولم تعد «العودة الواحدة» تكفي سنوات التهجير وأحداثه، وبات من حق الفلسطيني أن يطالب فعلاً بـ«حقوق العودات»، وخاصة بعدما لمس أن اهتمام العالم بقضيته يأتي في غالبته لحماية الكيان المحتل لفلسطين، وأن العالم يهتم بقضيته ويهمل حقوقه. وقد تعددت الهجرات الإنسانية، وحلت بالعدل من خلال القرارات الأممية، إلا القضية الفلسطينية وهجرات الشعب الفلسطيني، ما زالت تنتظر الحل.

بالعودة إلى السطور الأولى، وفي ظل «الملتقى العربي الدولي لحق العودة»، ندرك تماماً كما بات يدرك العالم، أن العودة لم تعد حكراً على اللاجئين وأبنائهم فقط، فهؤلاء الأحرار المشاركون في الملتقى، الذين جمعتهم إنسانيتهم، وصهرتهم مع القضية الفلسطينية، بات لهم حق تضامني بالعودة مع اللاجئين..

وكما سنعود -ياذن الله- ولو بعد حين..

سيعودون!

العدد السابع عشر - السنة الثانية- شباط (فبراير) ٢٠٠٩

الإعلام في غزة جبهة موازية للعدوان

العدوان على غزة، استهدف منذ اليوم الأول الجانب الثقافي والإعلامي الفلسطيني، ما أوضح من البداية أن المعركة شاملة وطويلة تستهدف المجتمع الفلسطيني بكل شرائحه ومرافقه الدينية والاقتصادية والحكومية والثقافية والإعلامية..

معركة العدو لم تكن مع إعلام المقاومة فقط، بل مع الإعلام كله.

فهو لم يُرد من استهداف الإعلام منع التعبئة والدعم النفسي للشعب في غزة فحسب، بل أراد منع وصول الحقيقة إلى العالم عبر الصور الميدانية.

قناة الأقصى استهدفت من الليلة الأولى، ودُمّر المبنى المكوّن من خمس طبقات بالكامل. محاولة التعتيم لم تقتصر على منع الأخبار عن العالم، بل انتقل الاحتلال إلى منعها عن أهالي غزة، فقام في البداية باختراق موجات الإذاعات المحلية وبثّ الرسائل التحريضية على حركة حماس والحكومة المقالة. ثم تمّ توجيه التهديدات للإذاعات المحلية وأمرها بإخلاء المكاتب، وهذا ما تمّ بالفعل، حيث أقفلت محطات «البراق» و«الإيمان» و«القدس» وتوقفت عن البث، فيما بقيت إذاعة «الشعب» تبث برامجها في القطاع.

وقد تم اغتيال أكثر من صحافي مثل: إيهاب الوحيددي وعلاء مرتجى وجمال شهوان ومحمد حرز الله وغيرهم، فضلاً عن جرح آخرين. كذلك تعرّض بعض الصحافيين للضرب في نعلين وبلعين ورام الله وزملاؤهم في تظاهرات الداخل الفلسطيني.

هذا كله حدث في الأيام الأولى للمعركة، أما في بدايات الحرب البرية، فقد شهد تردد قناة الأقصى وأثيرها حرباً من نوع آخر، حيث قضت القناة ليلة كاملة تتصارع مع هذا الاختراق، فكانا يتداولان البث إلى أن انتهى الليل بانتصار «قناة الأقصى».

أدرك أنصار «قناة الأقصى» بعد ضرب المبنى أن بقاء القناة وصمودها جزء من المعركة، فأصرت القناة وأنصارها على التحدي، لأن بقاء المحطة صامدة في الأثير سيكون له تأثير معنوي عالٍ يساوي تأثير صمود المقاومة في الميدان،

فقامت القناة باعتماد مراسلين في أكثر من بلد، وأصرت على البث المباشر من غزة (رغم خطورته الأمنية)، وتابعت التواصل بالحوار مع الخارج باستضافة بعض الشخصيات والمحللين من الخارج. ووسعت مصادر بثها المباشر من الخارج لعدة ساعات وأكثر من مرة. وتبرّع العديد من أنصار القناة في الخارج بإعداد التقارير والتصوير والمونتاج في بلادهم وإرسال التقارير بعدة طرق إلى القناة. وتحدّث القناة استخبارات العدو في معرفة مكان البث (رغم البث المباشر) أو اعتراض المواد الواصلة إليها رغم كثرة الذين يتواصلون مع القناة ويؤدون الخدمات التطوعية لها. وأنجزت العديد من البرامج والفتايات التعبوية عمّا يجري في غزة. ونالت الحصرية في عدد من الساعات ونقلت عنها معظم الفضائيات كثيراً من الأخبار (الأخبار الميدانية)، والصور المباشرة (كاغتيال عائلة ريان)، وبيانات المقاومة (الناطقون الرسميون للمقاومة) والرسائل المسجلة للقادة السياسيين في الفصائل الفلسطينية (الناطقون الإعلاميون أو إسماعيل هنية ومحمود الزهار).

في المقابل، على الجانب الصهيوني، كان قمع المراسلين ومنع الأخبار والرقابة العسكرية، وكانت تصريحات الناطقين في الجيش كأنها هي الأخبار بحد ذاتها، ورفض الاحتلال السماح لعناصره باقتناء الجوّالات كي لا يخبروا بمواقعهم أو خسائرهم أو يصوروا بكاميرات الجوّالات بعض الخسائر. وبدا الأمر كأن «أحمد سعيد» عبرياً يقود معركة الاحتلال بالبيانات والتصريحات عن «النصر النظيف» القادم! وكذلك منعت الرقابة العسكرية وكالات الأنباء الغربية من إرسال أي صور تظهر المجازر أو الخسائر الصهيونية.

وقد تم ذلك كله تنفيذاً لتعليمات لجنة فينوغراند التي أجرت تحقيقاً في أسباب الإخفاقات الإسرائيلية في حرب تموز ٢٠٠٦ في لبنان.

في المقابل، الصحافة الحرة على مستوى العالم، والصحافة الفلسطينية، والمراسلون العرب في غزة، فضحوا الخيبة الصهيونية عربياً. أما وكالات الأنباء وصورها فقد وفرت لها قناة الجزيرة الإنجليزية مجاناً صوراً قوية استعاضوا بها عن رقابة جيش الاحتلال.

والآن، كما أن ترددات المعركة ما زالت تتفاعل، فإن ترددات المعركة الإعلامية ما زالت أيضاً تتفاعل.. وستظل كذلك بعد الزخم الذي نالته القضية على حساب الدولة العبرية.

العدد الثامن عشر - السنة الثانية- آذار (مارس) ٢٠٠٩

سَمَيْتُكَ «نَفَقُ الْعُودَةِ»

لطالما اعتدنا على مصطلح «جسر العودة» للتعبير عن عودة الشعب الفلسطيني إلى دياره، حيث استخدم هذا المصطلح للتعبير (مادياً) عن جسر أَلنَّبِي فوق نهر الأردن. واستخدم (معنوياً) للتعبير عن التعالي على الفتن والمؤامرات وبناء جسر فوق كل المصالح الدنيوية والمشاغل اليومية للوصول عبر جسر يسمو فوقها لتحقيق أهداف سامية تستحق جسراً أو برجاً (معنوياً) للوصول إليها.

وقد استخدم هذا التعبير حتى بات مصطلحاً يدل على العودة إلى فلسطين تحديداً، وكتبه الشعراء في قصائدهم وغناه الفنانون في الأغاني الوطنية كالأغنية الشهيرة (الأخوين الرحباني وفيروز) التي تحمل الاسم نفسه «جسر العودة»، وكالقصيدة الشهيرة المغناة (خليل حاوي ومارسيل خليفة) وفيها «يعبرون الجسر في الصبح خفافاً.. أضلعي امتدت لهم جسراً وطيداً».

إذا كان الجسر يدل على سموّ الفكرة، فعلى ماذا يدل النفق اليوم، النفق الذي يُستخدم في العودة إلى غزّة؟ لا يدل على عكس «الجسر»، فالنفق ليس بديلاً من الجسر، بل هو مكمل له. وهو لن يزيل صفة السموّ، بل سيضيف إليها صفات الإصرار والعناد والجهد والتضحية، وأبرز من ذلك كله: الدخول إلى الحصار قبل التحرير، لا الدخول إلى الأرض المحررة (كما هو حال الجسر).

وكما ندرك جميعاً، فإن الجسر رغم أنه موجود قبل النكبة والنكسة، ورغم كل ما غُنِّي له «الآن الآن وليس غداً»، بقي شعاراً وحلماً وربما.. وهماً! أما النفق فهو واقع وحقيقي استحدثه أهل غزّة وأوجدوه من لا شيء إلا الإصرار وإرادة الحياة والمقاومة والصمود.

لن نجد الجرجاني في «دلائل الإعجاز» ولا ابن جني صاحب نظرية «علاقة الحرف بتشكيل الكلمة والمعنى»، لن يجدا تفسيراً لغوياً، لكيفية تشكيل نفق تحت الأرض وفي العتمة لمعاني الحرية والصمود والإصرار على الحياة. لقد انقلبت المعاني اللغوية، فبعد أن كان ما تحت الأرض للأموات وفوقها للأحياء، انقلبت الآية، فأصبح ما تحت الأرض للأحياء جداً والأموات جداً، أما ما فوقها فأصبح للحياة العادية التي تشبه الموت العادي.

لقد كبرت قضية الأنفاق في السياسة والمفاوضات، حتى كادت تأخذ الحيّز الأكبر من الحرب والتفاوض في السنوات الأخيرة.

أصبح النفق يعني سلاحاً في المقاومة وصموداً في الحرب وشرياناً في الحصار ومادة للتفاوض السياسي. وأصبح النفق موضوعاً تجتمع لبحثه القمم الدولية في شرم الشيخ، وتناقشه المؤتمرات من دافوس حتى هرتسليا.

وأصبح النفق مقياساً للوطنية العربية والإسلامية، ومعياراً للالتزام الدول بالاتفاقات الدولية الموقّعة لحصار الأشقاء، وسبباً لسجن الناشطين (مجدي حسين مثلاً)، وللحرب الإعلامية (أحمد منصور وغسان بن جدو)، وللأزمات الدبلوماسية (كالشكوى على النائب وليد الطبطبائي بين مصر والكويت).

بات النفق شريان الحياة الأول، وبوابة العالم، وممرّ السالكين على صراط الوطنية والإنسانية والالتزام.

وكما ورد في صفحة «تفاصيل صغيرة» من هذا العدد، أصبح النفق متنفساً للتواصل الاجتماعي، حتى صارت تدخل العروس عبره لإتمام الزفاف، ويدخل الطالب القادم من العطلة الصيفية، والناشط الاجتماعي والوفود العربية والأجنبية..

كل هذا لم يدفع المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في حصار هذا الشعب!! وتكاد تصبح هذه الأنفاق طريقاً معبّدة، ولم يعد ينقصها إلا أن تدخلها السيارات. وقد رأيت صورة لصديق من غزة في أحد هذه الأنفاق، فسألته - وهو الحريص على أمنه الشخصي- أراك لم تتلثم في الصورة، قال: تلثمت أكثر من مرة لدى مرور مجموعات معها كاميرات!! (أوحى الأمر كأن النفق مفتوح للوفود السياحية).

باعترادي، بات النفق يستحق أن يكون مادة الأدبيات والفنون، وبات يستحق أن يأخذ مكان «جسر العودة» في أغانينا، كي لا تظل الأغاني شعارات وأحلاماً ولتصبح واقعياً معبرة برمّال الأرض وعمتها ولنغنّ «نفق العودة.. يا نفق الإصرار أنا سميتك نفق العودة».

العدد التاسع عشر - السنة الثانية- نيسان (أبريل) ٢٠٠٩

ثقافة الهدم في عاصمة الثقافة العربية

هل كانت القدس بحاجة إلى مزيد من القيمة في نفوس محبيها، أو في مكانتها الدينية والحضارية والتاريخية، ليتّم اختيارها في مجلس وزراء الثقافة العرب في مسقط ٢٠٠٦، ضمن برنامج عواصم الثقافة العربية «عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٩».

فهل تحتاج مدينة تحمل أهم الصفات والألقاب في التاريخ الديني والحضاري لهذه المنطقة إلى هذا التكريم؟ فهي عاصمة الوعي والفكر في العالم العربي، ومنارة المثقفين، وقبلة العاشقين، ولهفة المشتاقين، ومهوى أفئدة المؤمنين، ومقصد المقاومين، وتصميم الأحرار، وحذاء الثوار، وملهمة الأنصار، ومنبع الأفكار، ووجع الأشعار..

وهي زهرة المدائن، ودرّة العواصم، ومدينة الأنبياء، وبوابة السماء، ومهبط الديانات، وملقى الحضارات.

غير أن هذا الإعلان جاء في أهميته ليتزامن مع أخطر مراحل تهويد القدس حتى الآن، وهي المحتلة المغتصبة، والمحاصرة بالاستيطان والتهويد، وساحة الصراع الأبرز مع المحتل، والمستهدفة بتاريخها وحاضرها ومستقبلها، وهي ألم الحاضر وأمل المستقبل..

فليس إذن من أجل رفع قيمتها في العالم، بل من أجل الحفاظ على ما هي عليه، فقيمتها الدينية والدينية، المادية والمعنوية، الجغرافية والتاريخية، تستحق (بل يجب) أن تجعل منها عاصمة دائمة للثقافة العربية، وعاصمة العواصم العربية والإسلامية.

في المقابل، ابتلينا بعدو لا يقدر لهذا التاريخ ولهذه الثقافة قيمة، وهما ليسا شيئاً ذا قيمة أمام عنصريته الدينية والإثنية وفاشيته الأخلاقية.. فشرع منذ اليوم الأول لاحتلال القدس بعمليات الهدم والتهويد المنظم للمدينة، فأُنشبت جرافاته مخالبيها وأعملت خراباً في المدينة، ولم يكد يمضي الشهر الأول على نكسة عام ١٩٦٧ وضياع القدس حتى كان الاحتلال قد أزال حارات بكاملها من الوجود، واستيقظ العالم على ساحة البراق بلا حارة الشرف (المغاربة) التي أنشئت منذ عهد صلاح الدين. وصودرت وثائق المحكمة الشرعية وبدأت

عمليات التزوير «البطيء الخجول!».. وعمليات الحفر «السرية» تحت المسجد الأقصى.

أما اليوم، فلا بطء ولا خجل ولا سرية في عمليات التهويد، بل زاد عليها العنف والإكراه والغصب والسطو العلني، وطرد السكان من بيوتهم ورميهم في الشارع وهدم المباني أمام عيونهم.

كنا في صدد الإعلان عن فعاليات «القدس عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٩»، فاندلع العدوان على غزة، في أواخر العام الماضي، وبعد انتهاء العدوان وتردداته المتنوعة، أراد الاحتلال تعويض فشله في غزة برفع مستوى التوتر في المنطقة عبر تفعيل عملية التهويد في القدس، وهذا ما فعله في حي الشيخ جراح شمال البلدة القديمة (أمر إخلاء ٢٨ منزلاً)، وفي حي البستان في سلوان جنوب البلدة القديمة (أمر إخلاء ٨٨ منزلاً فيها ١٥٠٠ نسمة)، وفي حيّ العباسية جنوب البلدة القديمة (أمر إخلاء ٣٢ منزلاً)، وفي حيّ راس خميس قرب مخيم شعفاط شمال البلدة القديمة (٥٥ منزلاً).

والناظر إلى عمليات التهويد، لا يمكنه إلا أن يربط أهداف هذا التهويد بالهدم الثقافي، فهذا التهويد يركز على أهم عناصر الثقافة والحضارة في فلسطين (الدين واللغة والتاريخ والبشر والآثار). وهذا الهدم ليس فعل شخص أو جهة واحدة ذات هدف واحد محدد، بل هو حرب شاملة تحتاج إلى ردٍ شاملٍ على مستواها.

من هنا، لا يكفي الردّ على ثقافة الهدم هذه بالثقافة العربية في القدس وحدها، وقد جرت العادة أن ندعو العرب والمسلمين للتعاون من أجل الدفاع عن القدس، وهذا ما فعلته حملات الفعالية (ثلاثٌ على الأقل!) حيث جالت على العواصم لحثّها على التضامن الثقافي مع القدس وتبني الاحتفالية في فعاليتها الثقافية.

باتت الحاجة ملحةً للدفع باتجاه الاتحاد الثقافي على الأقل من أجل القدس، فحرب الاحتلال عليها شاملة، تنال البشر والحجر والمقدسات والتاريخ والحضارة. هذا الاتحاد يجب أن يشد رباطه، فضلاً عن الدين والتاريخ والحضارة، ثقافة آنية متينة وفعّالة ومتفاعلة. فهذه الاحتفالية بحاجة إلى جهد العواصم كلها.. فإن خدمتها العواصم بالفعاليات، فستخدمهم هي -فضيلاً عن تشرفهم بخدمتها- بمنحهم نفحة من الوحدة التي افتقدوها زمنًا طويلاً.. ولو كانت وحدة ثقافية فقط!

العدد العشرون - السنة الثانية - أيار (مايو) ٢٠٠٩

هل ترجعون؟!؟

لو جاءنا التاريخ معتذراً
يجر جر دمه .. يبكي أسىً
ويقدم القلب الحنون
ويقدم القربان تلو أخيه
تعويضاً على دمع العيون
أسفاً لنا .. كيما نعود إلى البلاد!!
ويقول: أذعن صاغراً صهيون!
للضغط القوي لمجلس الأمن (الأبي)
ووافقوا، وسترجعون
هل تقبلون.. وترجعون؟!؟

لو جاءنا الأعداء من غير البنادق والزناد
بل يطلبون تعايشاً في الأرض
نقتسم الجداول والنسائم والحصاد.
ويزورهم أبناءنا بديارنا!!
ويزورنا أبناءهم بخيامنا!!
هل تقبلون؟!؟
يرجون من، بعد المجازر لم يمت منا،
ليحمل حسرة الأجداد للأحفاد
هل ترجعون؟!؟..

لو جاءنا من يطرح الأحلام
ويريد منا أن نصالح كي نعود
ويريدنا، رغم الأسى، أن نرمي الآلام
وكما رُمينا عنوة، نرمي بها خلف الحدود
ويريدنا، كي نلتقي، أن نكسر الأقلام
أن لا نذكر، أي طفل، أنهم نكثوا العهود

كيما يشمّوا، أو يسُمّوا، عاطر الأنسام!!
 أتوافقون؟!
 هل ترجعون؟!

لو جاءنا الغرب (الحزين!)،
 كي نغفر الحزن الذي زرعه فينا
 كل هاتيك السنين
 هل تغفرون؟!
 كيما نسامح من رمانا «خلف أسوار الهوى»
 خلف الأنين!!
 أتسامحون؟!
 لتعايشوا من أغرق الجدّات والأولاد
 في بحر الحنين!
 أتعايشون؟!
 لتصادقوا من هجر الأطيّار،
 من سَمّى السنونو «لاجئين»
 أتصادقون؟!
 لتطبّعوا مع قاتلينا .. حيث كنا صامدين!!
 أتطبّعون؟!
 لتصدقوا من جاء يحكي
 عن سمّ الروح واللبن المصفى
 والبراءة في العيون
 أتصدقون؟!
 هل ترجعون؟!

يا أرض يا أمُّ، يا وطن الهوى
 إنا سنرجع للتراب محررين
 .. وظافرين .. وعاشقين
 أيقاسم الثوار نصرهم فلول الهاربين
 أيقاسم العشاق منزلهم .. بقايا المجرمين!

أو يرتضون بقاءَ مفزّقِ الأحبابِ
بين العائدين؟!؟

ما زال في الأضلاع قلبُ
لم يقل أسرارَه
ما زال في وطني يتيم جالس
بين الركام يعدها أحجارَه
ما زال ينظر للمدى كيما يرى أحراره
ما زال في وطني ربيع ممسك أزهاره
إذ يرتجي تنظيف تربته ليبدأ بعدها مشواره
فمتى ننظف أرضه، من مكرهم كي لا نهونَ
لتكون أكرم عودة، أو لا تكون
من غير تنظيف البلاد من الطغاة وظلمهم
هل ترجعون؟!؟

العدد الحادي والعشرون - السنة الثانية- أيار (مايو) ٢٠٠٩

أكذوبة الوسطية الأمريكية في المنطقة!

يحلّو للكثيرين من المراقبين أن يصنّفوا اللاعبين على ساحة الصراع العربي الصهيوني بين المعتدلين والمتطرفين والمسالين والممانعين، في محاولة لفرز المواقف وتظهير المواقف وتوضيح الإشكاليات وإحراج المترددين.

منذ عقودٍ يدور الحديث عن مشروع الدولتين، كأنه مؤشّر بورصة، تهبط حظوظه حيناً وتعلو أحياناً.. اتفاق أوسلو الذي وعد بالدولة الفلسطينية خلال خمس سنوات لم يستطع تحقيق وعده رغم مرور أكثر من خمس عشرة سنة. وقد هدد الرئيس الراحل ياسر عرفات بإعلان الدولة من طرف واحد أكثر من مرة، لكن الضغوط الأمريكية المنسجمة مع الرفض الإسرائيلي كانت تتجح في كل مرة بردع عرفات عن إعلان الدولة الفلسطينية، بحجة عدم اكتمال مقومات إنشائها (قضايا الحل النهائي لم يُتَّفَقَ عليها بعد).

اتفاق أوسلو الذي وعد بالدولة الفلسطينية خلال خمس سنوات لم يستطع تحقيق وعده رغم مرور أكثر من خمس عشرة سنة. وقد هدد الرئيس الراحل ياسر عرفات بإعلان الدولة من طرف واحد أكثر من مرة، لكن الضغوط الأمريكية المنسجمة مع الرفض الإسرائيلي كانت تتجح في كل مرة بردع عرفات عن إعلان الدولة الفلسطينية، بحجة عدم اكتمال مقومات إنشائها (قضايا الحل النهائي لم يُتَّفَقَ عليها بعد).

وكان الوضع السياسي يتغير باتجاه الأسوأ كلما تغير الحكم في الكيان الصهيوني، فمع سقوط بيريز في أواسط التسعينيات فرض نتنياهو التمرحل في الانسحابات، وتقسيم مناطق الضفة إلى مستويات أمنية. (أ، ب، ج) .. والمماثلة إلى أقصى الحدود.

وجاء باراك وفشلت المفاوضات، واستبيح المسجد الأقصى من المتطرفين الصهاينة، وانفجرت الانتفاضة الفلسطينية، ثم سقط باراك في الانتخابات وتسلم شارون الحكم وبدأت عملية التسوية بالتدهور، وفرض شارون حلولاً مبنية على الوقائع المستجدة على الأرض (الجدار والمستوطنات وعملية السور الواقي ٢٠٠٢). وعرض شارون دولة فلسطينية مسخاً على مساحة ٢٢٪ من

الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وظل يدعي أنها ٤٢٪ قابلة للتوسع، والطرف الأمريكي يصفق لاقتراحه خاصة أنه أعلن مبادرة «حسن نيات» بإعادة الانتشار في غزة (انسحاب من طرف واحد سمّاه انفصالاً).

واستمر إيهود أولمرت وبعده تسببي ليفني على نهج شارون، حيث تبين أن مشروع «حل الدولتين» من وجهة نظر شارون، هو حاجة أمنية إسرائيلية، يوفر من خلال حماية توفرها الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي تشكل مع جدار الفصل العنصري الدرع الأمنية الأقوى في تاريخ «إسرائيل». وقد أثبتت هذه الأجهزة التي تولى تدريبها فريق عمل أمريكي جدارتها في الاعتقالات والتنسيق الأمني ولوائح الاتهامات..

تبنى الرئيس الأمريكي جورج بوش مشروع «حل الدولتين» بهذه الصيغة، وقد رفضت قوى المقاومة الفلسطينية هذه الصيغة لعلمها أنها مشروع للقضاء على القضية الفلسطينية وحلم العودة إلى الأراضي والديار التي أخرج أهلنا منها.

وحين جاء نتياهو، رفض «حل الدولتين»، وتوقفت عقارب العملية التي وصلت ذروتها في مؤتمر أنابوليس، وبدأ الجميع يعيد حساباته وتموضعه.

موقف سلطة رام الله وصل إلى قعر الموقف العربي الذي وضع سقفاً له متمثلاً بالمبادرة العربية في بيروت ٢٠٠٢، ولم يعد لدى عباس سوى ورقة التوت الإعلامية التي ينقلها من مكان لآخر؛ الورقة التي أكد كثير من المطلعين أنه رماها في أنابوليس.. هذه الورقة هي حق العودة الذي صُهر وذوّب وأعيد تشكيله بعشرات الأفكار فخرج مسخاً لا يمتّ إلى العودة بصلة..

اليوم يقولون إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما مختلف عن سلفه جورج بوش، وإنه يقف في الوسط بين الموقفين العربي والإسرائيلي، ولكن الحقيقة أنه يقف في المكان نفسه الذي كان يقف فيه بوش بالضبط وزاد عليه بأن طلب من ملك الأردن عبد الله شطب حق العودة من المبادرة العربية؛ ذلك المكان الذي كان يقف فيه أيضاً رئيس حكومة الاحتلال السابق إيهود أولمرت، غير أن الرئيس الحالي بنيامين نتياهو هو الذي ابتعد. فكيف نصف أوباما بالمعتدل وهو لا يزال في مكان سلفه؟

لقد تم «مطّ» مساحة المناورة الإسرائيلية، وابتعد نتياهو عن «الوسط» فيما بقيت الأطراف في أماكنها، وبقياس المسافة الجديدة بين الأطراف سيتضح أن الوسط انزاح إلى الجانب الإسرائيلي. ويبدو أننا سنصل إلى زمن نتبني فيه

المواقف الصهيونية الحالية، فيما تبتعد هذه المواقف إلى طرف بعيد جداً عمّا كان يسمّى «الوسط»، ثم سيتزحزح موقف أوباما معه وسنظل نعتقد أنه في الوسط بين الموقفين، وكما قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم: هل نحن مجبرون على تغيير مبادئنا وتعديل المبادرة كلما تغيرت حكومة إسرائيلية؟

أم نحن ذاهبون إلى ما عبّر عنه الشاعر محمود درويش ذات يوم: «ومن اليمين إلى اليمين إلى الوسط.. شاهدت مشنقة فقط». ولن يكون هناك وسط حقيقي بعد اليوم، بل هو وسط بين يمينين فقط.

العدد الثاني والعشرون - السنة الثانية - تموز (يوليو) ٢٠٠٩

فالتزعوا عني .. هم وثيقة السفر!

لطالما انتابني اكتئاب كلما دخلت سفارة لإنجاز معاملات تأشيرة؛ اكتئاب ليس مردّه الشك في إمكانية نيل التأشيرة فحسب (رغم أن الأوراق مستوفية الشروط ودقيقة التحضير) .. بل هو اكتئاب متأثر بأهمية المكان، والرغبة من الإجراءات الأمنية في السفارات، ومحاولة أو تمثيل الظهور بمنتهى التهذيب والاستماع إلى الموظف العادي الذي يسأل عن الأوراق .. رغم تهذيبه المتناهي هو الآخر، غير أن الأسئلة التي تصدر عنه بصوت هادئ إلى حد القلق، تثير في النفس شعوراً بالانتماء إلى جنسية من الدرجة الثانية، رغم الافتخار بالانتماء إلى قضية من الدرجة الأولى وأعلى ..

وثيقة سفر بُنيّة، نسميها في لبنان «ملحفة» وأحياناً «خيمة»، هي الوحيدة من بين الجنسيات، التي أعرف جوازاتها، لا يمكن أن توضع في جيب القميص. وقد حصل أكثر من مرة أن سألت تلقائياً بعض أصدقاء السفر اللبنانيين: أين جوازك؟ فيخرجه من جيبه، في الوقت الذي أحمله أنا وزملائي من فلسطيني لبنان في اليد أو نخصص له مكاناً في الحقيبة أو «الجاكيت». بل إن هناك إصراراً عجيباً من دوائر الجوازات اللبنانية على منع تصغيره أو طيّه لتسهيل حمله، فغلافه من الورق المقوّى الذي لا يُطوى؛ بل يُكسر.

وفي المطارات والحدود، أحرص جيداً على التعاون مع رجل التفتيش، أتكامل معه في مهمته، وأتعاون معه في فتح الحقائب وتوضيبيها، لكنني نادراً ما أتمكن من إخفاء ارتباكي الذي ما فتئ يظهر منذ تجربة مرّة عند أحد الحواجز العسكرية إبان الحرب اللبنانية، فأسمع ما لا يقول لأبادر إلى فتح حقيبة لم يطلب فتحها. وأنفذ كل ما أعرفه (من خلع الممنوعات) كي لا يطلق قوس التفتيش صفيره. ورغم علمي بأنني لا أحمل ممنوعاً سوى جنسيتي، فإنني لا أثق بأنني سأمرّ بدون هذا الصفير، وما إن أمرّ بسلام حتى تتهلل أسارير وجهي، وأفرح كطفل نجح في امتحان.

ومما يؤلم في المطار، هو السؤال عن الجنسية في بطاقة الأسئلة التي تُعبأ للأمن العام، حيث كنت أكتب «فلسطينية»، فيصحح لي أصدقاء «اكتب: مقيم من لبنان»، فأكتبها، فإذا بموظف الأمن يؤكد بلهجة الأمر أن أكتب بدلاً منها

«لاجئ في لبنان»، فيحز ذلك في نفسي، لكنني أذعن له على مضض، لأن المطار ليس المكان المناسب للرد على هذه «الإهانة»..

بغض النظر عن الجوانب السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية، فإن هذا الجانب هو الجانب الإجرائي الرسمي الذي يدفع الفلسطينيين إلى الحصول على جنسية أخرى. ولو حصل فلسطينيو لبنان على جنسية أخرى، فإن رجال المطار يصرون على معرفة الجنسية الأصلية! وعندما يرفض الشخص المعني ويهدد بالاتصال بسفارته يتراجع السائل عن سؤاله!

يقول أحد الأصدقاء إنه اكتشف أخيراً أن هناك من كتب على أوراقه المقدّمة للجنسية في كندا أنه بلا دولة (stateless)، فهم لا يكتبون له فلسطين، ولا «إسرائيل»، ولا لبنان.. لكنه تفاعل بجنسية خالته، وهي من مواليد ١٩٤٤، فقد كتبوا على جوازها الأمريكي «مكان الولادة: فلسطين». وقال إن أحد المتقدمين إلى إحدى دوائر الهجرة استغرب الموظف حجم وثيقته، وظن أن فيها مشكلة.. فعرضها على مسؤول في الدائرة، فقال إنه يعلم بالأمر وقد لفتوا نظر الجهة المختصة في لبنان إلى هذا الأمر. ولما سألتُ صديقي لماذا يصرّ على الجنسية الأخرى، قال: «معظم أصدقائي هنا حصلوا على الجنسية الأمريكية وسافروا إلى منطقة الخليج للعمل هناك، وحصلوا على رواتب تساوي ثلاثة أضعاف نظرائهم من الفلسطينيين! وأنا أريد مغادرة هذه البلاد (الولايات المتحدة) إلى دولة عربية لأضمن مستقبل عائلتي فيها».

ليس هذا «الجسر» للمطالبة بجنسية أخرى، بل على العكس، إنه للمطالبة بتثبيتنا على جنسيتنا من خلال دعمنا في الثبات على حقوقنا بالعودة والتحرير، وذلك بمساعدتنا على الشعور بالأمان في هذه البلاد، والتعاون من أجل نيل حقوقنا الاجتماعية والوطنية والمدنية في البلاد العربية.

فمن يسمع!؟

العدد الثالث والعشرون - السنة الثانية - آب (أغسطس) ٢٠٠٩

لا تستقيم لغير الفلسطيني!

تختلط المقاييس لدى الشعب الفلسطيني، ويتباعد الزمن عن المسافة في حياته.

كم المسافة التي تفصل بين ميلانو وشواطئ فلسطين بالطائرة.. ساعة؟ ساعتان؟ أكثر؟ أقل؟

بالجنسية الأخرى، هي كذلك.. لكن بوثيقة اللاجئ، ليس هناك «نسبة وتناسب» بين المسافة والزمن.

فعلى حدود فلسطين الشمالية مثلاً، تحمل مسافة الخمسين متراً في ثناياها وحناياها وطياتها أثقال ظلم هذا العالم وتواطئه على عشرة ملايين فلسطيني، منذ أن كانوا ٨٠٠ ألف فقط حتى اليوم (ها قد احتسبنا الزمن بعدد السكان، لا بعقارب الأيام والسنين!).

إذاً، مسافة الخمسين متراً على الحدود الفلسطينية الشمالية تصبح بالمقياس الزمني ٦١ عاماً، ويمكن قياسها بعشرات المجازر ومئات الاغتيالات وآلاف الشهداء وعشرات آلاف الجرحى ومئات آلاف الأيتام والمشردين.

تعددت السبل، وتعددت الأساليب، وكل الطرق توصل إلى فلسطين.

ألم يقل الشاعر عن رفيقين تعارفا في ساحات النضال «منذ عشرين شهيداً ونيّف!».

وما أكثر البدايات!

أوكلما انتهت معركة نبدأ من جديد؟ نتعاهد من جديد؟

أوكلما دفننا شهيداً نصطلي بدمه، ونقسم بترابه، ونبدأ من جديد.

هي ليست تغريبة واحدة..

إنها تغريبات بعدد اللاجئين، فهم ليسوا مجموعة ممسوخة بصورة واحدة تُذكر كلها أو تحذف كلها بقرار أو برصاصة.. كانوا ٨٠٠ ألف لاجئ، واحداً واحداً،

قصة قصة .. صحيح أنهم متحدون في نكبة واحدة وقضية واحدة، لكنهم ليسوا مجاميع بدون أسماء أو تجارب حياة. إنهم ٨٠٠ ألف قصة وحكاية تجربة ورؤية ..

أكتب هذه الكلمات وفي بالي تجربة حدثت معي في كتابي «شعب وحاميتها»، ومن جرب التوثيق الشفوي وخَبِرَهُ فسُيَدْرِك ما أعني، فالقصة الواحدة تُروى بشكل مختلف بين عشرات الشهود، رغم أنهم لا يكذبون ولا يبالغون .. فكل عين ترى بشكل مختلف من زاوية مختلفة، وكل قلب يقرب صاحبه ويبعده بمقدار علاقته بصاحب الشأن ..

الجميع يرى النكبة نكبةً، لكنها تتمثل لكل واحد منهم بشكلها الذي يختزل حكايته الحزينة تلك (أو أسطوره الشخصية - كما في خيميائي باولو كويلو) .. فهناك من يتذكر الخسارة بالشهداء، أو بفراق الأهل والديار، أو بفراق الأرض والفلاحة والحصاد .. وهناك من يراها فراق صحة الصبا، أو فراق عمر الصبا. فجأةً، أصبح رجلاً، مع أنه بالأمس فقط، خبأ مرطبان البنانير لحين عودته بعد ١٥ يوماً .. ولكنه لم يعد، وبقي يذكر فلسطين و .. مرطبان البنانير! صاحب هذه الحكاية، شارك في حركة فتح منذ انطلاقتها من أجل أن يعود إلى هناك ضمن مشروع التحرير المنتظر، وبقيت فلسطينه (أسطوره الشخصية) أن يلعب البنانير في قريته.

* * *

كانت تُسمى فلسطين، صارت تُسمى فلسطين (كبيرة أو صغيرة؟! حرة أو محتلة؟! شهيدة أو مقاومة؟! مقسمة أو موحدة?!).

لكل منا فلسطينه (أسطوره الشخصية) التي أنسناها، فبات يأنس إليها ويشتاق ويناجيها، ويعايشها (أو يعايش فراقها) ويحبها ويعاني فراقها .. لقد فارقها، لكنه حمل تراثها وأغانيتها معه، وكررها كي لا تصبح غريبة عنه، حتى الدبكة بقيت قوية بقوة إصراره، أحضر أرضه بالتراث والأدب والفن، وحمل وطنه في قلبه، حتى التصقت به العبارة الشهيرة: للجميع وطن يعيشون فيه إلا الفلسطيني فوطنه يعيش فيه.

والفلسطيني .. يفخر بحبه الذي فقده، لكنه لم ينسَ هذه الحبيبة، يموت ويوصي بأن يدفن فيها ولو بعد حين. والفلسطيني، الذي تحمّل «ضرب الخناجر ولا حكم النذل فياً»، شعب تحمّل ما لم يتحمّله شعب آخر، وظل مصراً على حقه

من دون أن يرضخ لأنصاف الحلول التي يسعى إليها العالم مجتمعاً، لتخليص الصهاينة من سوء اختيارهم لهذه الأرض.

والفلسطيني، بعيداً عن العنصرية، شعب لم يدرس المستعمر خصائصه، فأخطأ حين استسهل استعمارهم، والمقايسة على أرضه مع حفنة من الصهاينة، فتورطوا مع من لا ينسى بعد ٦١ سنة تفاصيل أرضه وقراه ومدنه، ولا ينسى أن المقاومة حق وواجب، ولا يتركها، ولكن..

ماذا لو اختار مؤسس الصهيونية تيودور هرتزل بلداً غير فلسطين، مما عُرض عليه أولاً: الأرجنتين وأوغندا وألبانيا، مع كل الدعم العالمي له، هل كان سيصمد شعب ويكابرو ويقاوم لو كان غير الشعب الفلسطيني.

هذه أمور لا تستقيم إلا للفلسطيني، وسيندم الاحتلال ذات يوم على عدم اختياره بلداً غير فلسطين ليستعمره! بل لقد ندم مبكراً..

العدد الرابع والعشرون - السنة الثانية - أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩

بيئة الإبداع الفلسطيني.. ولادة

إذا لم تصنع مراجلُ الثورات قادةً تاريخيين، فإنها ستُحرق ما بقي من مناضلين! الثورات، فرن نار، يصهر في أتونه الرجال والقادة، ويحكّ جوهرهم، ويوقد ما انطفأ من عزيمتهم، ويقوّي ما ضُعب من شوكتهم.. هم يحتاجون قبل هذا الأتون إلى قليل من الصفات القيادية، كالوعي والحماسة والإخلاص للفكرة والقدرة على التحمل والعناد.

فإذا فقدوا القدرة على التحمل صهرهم وقهرهم أتون الثورة وذابوا في دهايليزها، وخرجوا من التاريخ من دون أن يشعر الآخرون بهم.. فقد أحرقتهم النار التي كان يُفترض أن تصلّب أعوادهم.

كان يمكن أم كامل الكردي أن توافق على أول عرض لشراء البيت بعشرة ملايين دولار، أو أن تذعن لاحقاً لاقتسام البيت وتوافق على الصفقة، وحين رماها جنود الاحتلال في الشارع، كان يمكن أن تنزوي في بيت أحد أبنائها مستسلمة، وقد باتت في سنّ يوجب عليها أن ترتاح وتتفرغ لاهتمامات المتقاعدين وأعمالهم.

ربما كان يكفيها أن تمارس طقوس الحياة العادية لمن هم في مثل سنّها، كالصلاة والتسبيح، وزيارة الجيران والأقارب، واستقبال الضيوف.. وإذا أرادت أن تضيف مسحة وطنية على تقاعدها، تطرّز الأثواب الفلسطينية.

لكن أم كامل أصرت على المبيت في الشارع، ريثما تبني خيمة الاعتصام الأولى، وتحدّت الاحتلال الذي هدمها.. فبنت الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة.. و.. ولم تياس!

نحن إذاً أمام نموذج جديد من القيادة والإبداع الفلسطيني.. تختلف عن نموذج الرجال.. تختلف عن نموذج أمهات الاستشهاديين والاستشهاديات.. تختلف عن النماذج التي اقتلعت من أرضها وطردت، وتصرّ على العودة بأي ثمن.. هي لم يستطع الاحتلال اقتلاعها، ما زالت جذورها في أرضها وبيتها.. وتستمر!

تحولت خيمتها مزاراً لكبار الشخصيات، وتقاطرت إليها الوفود الشعبية، وأصبحت مركزاً إعلامياً بارزاً، وصار على كل من يزور القدس متضامناً أن يمرّ على خيمة أم كامل.

هناك سرٌّ في قوة أم كامل. هل تسيّرُها جهات ذات خبرة في الإعلام والمقاومة والصمود؟ هل يخطط لها فعالياتها متخصصون في الأنشطة الإعلامية؟ هل دفع بها بعض «المتهورين» أو «الخبثاء» ليستغلوا «بساطتها»؟ هل تستجيب هي لهذه الجهات على أمل أن تقتني بيتاً آخر تأوي إليه في ليالي الوحدة؟

بالطبع لا، فأم كامل عرفت أن القدر قد وضعها في ظرف حسّاس ومكان وزمان مفصليّين لتكون بالضرورة رمزا لقضية كبيرة، لا لبيت صغير. عرفت أنها لم تعد أمّاً لكامل وإخوته فقط، بل أصبحت أم المقدسيين جميعاً. عرفت أنها يجب أن تخرج من كونها حالة من آلاف الحالات إلى كونها نموذجاً لأهلها ومواطنيها وأبناء مدينتها المقدسة، فيعتبروا من صمودها، ويوقفوا استكمال المخطط الاحتلالي في طرد أهل القدس.

ما السرّ إذن؟ إنها البيئة التي ولّدتها سنوات من العناد والصمود المقدسي، والتضامن القادم من فلسطينيي ٤٨، والوعي الذي لم يؤسس جيلاً واحداً لمقاومة التهويد، بل أسس زمناً وعصراً مستمراً في احتضانه للأجيال التي تمرّ فيه، فيصقلها على الفكرة والتمسك بها بعناد.

كيف يظهر الزعماء؟ كيف تنتصر الشعوب؟ كيف يصارع الضعيف القوي فيصرعه؟ وإذا فشل يُحاول ثانية وثالثة و.. عاشرة ولا ييأس؟

إنه الإيمان بالقضية العادلة، والموقف الحق. وهذا في العموم يولّد بيئة تنتج القيادات والمبدعين. أما في حالة فلسطين على وجه الخصوص، فالبيئة الإبداعية تخضرمت وباتت كما أسلفت عصراً من الإبداع، وتطورت من البعد النضالي والسياسي، إلى البعد الفني والأدبي والثقافي، فبات المثقفون الفلسطينيون رواد الحركة الأدبية والثقافية في البلدان التي لجأوا إليها. وهذه الخُصْمة طوّرت الحالة الثورية الفلسطينية من ضيق الصراع الفكري والسياسي وحتى العسكري، إلى الصراع الحضاري، فأنتجت مبدعين في مختلف المناحي الإنسانية. فبرز البُعد العاطفي في النضال، وتأثرت القضية بتماوج المأسى والمجازر وحالات العشق والفراق موتاً وخطفاً وأسراً، فأَسَّنت القضية، وأنتجت إنساناً يعيشها وتعيشه، ويفنى فيها وتفنى فيه.. لذلك شهدت القضية اغتيال عدد من فنانيها وشعرائها وأدبائها ومفكرها.

الحديث يطول، لكنني أنهيه بالقول: قضيةٌ بهذا الحجم من التأثير في الزمان والمكان والإنسان، كيف يمكن أن لا تكون على حق؟! وكيف يخطر ببال أحد أن لا تنتصر؟!

**مجلة العودة
كلمات على طريق العودة**

**«حتى نعود»
كتاب ضيوف**

العدد الأول - السنة الأولى - تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٧

في الذكرى الخامسة والعشرين لـ «صبرا وشاتيلا» الضحايا الأحياء

بيان نويهض الحوت / باحثة وأستاذة جامعية

عندما غرقتُ في لقاءاتي المطولة مع الأهالي الناجين من مجزرة صبرا وشاتيلا، على امتداد نحو عامين، لم أكن لأتصور بداية أن المقابلات نفسها سوف تستغرق كل تلك الأشهر الطويلة.. ومن ينسى أنه في تلك الأيام الصامتة الخائفة كانت كلمة «المجزرة» تودي بقائلها إلى السجون، حتى لو كان من الذين فقدوا أربعة أو خمسة أو أكثر من أسرهم؟ ومن ينسى أنه منذ انتهت سريعاً مرحلة الصحافة العالمية، على أرض المجزرة، وأسدل الستار في نهاية أيلول ١٩٨٢ على البحث عن الضحايا، كان هناك «القرار» بإسداد ستائر النسيان على هؤلاء الضحايا، وبالتعتيم على كل ما جرى؟

قال الشاعر: «تعددت الأسباب والموت واحد»، لكن هذا ليس بصحيح، فالتعذيب والقتل ظلما وعدواناً وبتلك البشاعة، لا يجعل المرء يصدق الشاعر حين قال إن «الموت واحد». وتتبدى بشاعة الموت أكثر حين تقترن بمصير الباقين، هؤلاء «الضحايا الأحياء». صحيح أنه في أعقاب المجزرة مباشرة كان مسموحاً للأهالي أن يصرخوا، أن يبكوا بكاءً هستيرياً ما شاؤوا، فعدسات الكاميرات الأجنبية تلتقط كل ما يجري، لكن مع انتهاء تلك المرحلة، كان على صبرا وشاتيلا أن تصمت، ويكفيها أنها مُنحت نعمة التمتع بالذكريات الدامية.. لكن.. بصمت!!

كان تعاون الأهالي معي في تسجيل شهاداتهم رائعاً، وذلك على الرغم من كل القيود على الكلام، ثم كان تعاونهم معي لا يقل روعة حين تمكنت في ربيع سنة ١٩٨٤ من القيام بالبحث الميداني، كي تكون هذه الدراسة منطلقاً للتعرف إلى الضحايا، عائلات وأفراداً، للتعرف إلى أسمائهم، وأعمارهم، وجنسياتهم، وأعمالهم، و.. أعدادهم.

اليوم، فقط أتعرف، بأنني كنت حقاً جاهلة حين اعتقدت مع مطلع سنة ١٩٨٥، أنني بحفظ عشرات الملفات، سواء في «التاريخ الشفهي» أو في «الدراسة الميدانية»، إلى يوم موعود.. أكون قد قمت بما علي من واجب وطني وإنساني

وتأريخي... فمع مرور الأعوام ثبت لي كم كنت مخطئة، ذلك أن واجبي تجاه الضحايا الذين رحلوا، لم يكن لينتهي يوماً، فأهالينا من «الضحايا الأحياء» هم ليسوا تنمة «الحكاية»، ولا مجرد «الرواة»، بل هم العصب، وهم الصلة؛ بل أكثر من ذلك، هم أصبحوا الحكاية نفسها.

صداقاتي مع عدد من الأخوات والإخوة من صبرا وشاتيلا لم تتوقف حتى اليوم، وهي التي جعلتني أدرك مأساة «الضحايا الأحياء» الذين ما زالت تلك الأيام الدامية الثلاثة تقود حياتهم، كما تقود العصا خطوات الضير.

وكيف أنسى في يوم من أيام أيلول سنة ٢٠٠٠، كنت فيه غارقة في كتابة النص الموعود، حين قرأت في الصحف نبأ قدوم وفد إيطالي، من أحرار إيطاليا، كتابا وفنانين، ومناضلين، ونواباً، لإحياء ذكرى صبرا وشاتيلا، وعلى رأس الوفد كان الكاتب اليساري التقدمي ستيفانو شياريني، الذي استمر النجم المضيء لكل ذكرى في كل أيلول، حتى رحيله عن الدنيا، في شهر شباط الماضي (٢٠٠٧). كانت مقابلة الوفد للمسؤولين الكبار الثلاثة حدثاً جديداً بحد ذاته، فقرار «التعظيم» كان لا يزال جارياً..

ثم في ذكرى كل سنة، كانت تأتي مجموعات وأفراد من أحرار العالم. وجاءت وفود كبرى من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، أخص بالذكر منها الوفد الإيطالي الذي استمر كبار أعضائه في الحضور على مدى السنوات السبع الماضية، ليس لمجرد إحياء الذكرى، ورفع الشعار: «كي لا ننسى صبرا وشاتيلا»، بل لزيارة الأهالي زيارة الأصدقاء للأصدقاء.

حقاً، كان أروع ما نتج من الاحتفالات السنوية هو تلك الصداقات المستمرة التي أعطت «الضحايا الأحياء» فسحة من الأمل، بحياة أفضل قليلاً..

العدد الثاني - السنة الأولى - تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧

خطرسة إسرائيلية . . ولكنها ترتعش

بلال الحسن / كاتب ومحلل سياسي فلسطيني

ثمة ظواهر تحيط بـ«إسرائيل» الآن تستدعي المراقبة والفهم والتحليل والاستنتاج.

قبل أشهر، نشر كاتب أميركي معروف بصهيونيته وتأييده الشديد لـ«إسرائيل»، مقالا تساءل فيه: هل تستطيع «إسرائيل» أن تعيش مئة عام؟ أثار المقال ضجة كبيرة داخل «إسرائيل»، وعلى خلاف العادة الإسرائيلية لم نشهد حملة مضادة لذلك الكاتب، ولم نسمع الاتهام التقليدي بأن «اليهودي عدو نفسه»، وهي التهمة الجاهزة ضد أي يهودي ينتقد سياسات حكومة «إسرائيل». غابت الاتهامات لأن الكاتب من أهل البيت، وتعاضم الاهتمام بالمقال بسبب طبيعة السؤال، فمع أنه سؤال عادي جدا، إلا أن صيغته ذكرت الإسرائيلي فوراً بالحكم الصليبي لفلسطين، الذي دام مئة عام ثم تلاشى. كان السؤال تذكيراً بالتاريخ، وكان أيضاً إيحاءً بأن التاريخ لا يهضم الأخطاء. ومن هنا كانت درجة الاهتمام العالية به.

بعد ذلك.. قبل أشهر أيضاً، نشر مسؤول إسرائيلي شهير، تقمص الصهيونية أباً عن جد، كتاباً تحدث فيه عن تقمص «إسرائيل» للعقلية النازية التي عانى منها اليهود بشدة، داعياً مواطنيه إلى نقض هذه العقلية والتخلص منها، وإلا فإن «إسرائيل» إلى زوال.

بعد ذلك.. قبل أسابيع فقط، شهدت الولايات المتحدة الأميركية نشر التقرير (تقرير هارفرد) الذي كتبه أكاديميان أميركيان شهيران، وانتقدا فيه «اللوبي الإسرائيلي» داخل أميركا لا «اللوبي اليهودي». دعا الكاتبان قادة بلدهما إلى تغيير السياسة الأميركية تجاه «إسرائيل»، وقالوا إن صياغة السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط تجري حسب مصالح «إسرائيل» لا حسب مصالح أميركا. وبسرعة شديدة تحول التقرير إلى كتاب ضخم، وبسرعة شديدة أيضاً طبع الكتاب في بريطانيا، وبسرعة شديدة ترجم ونشر باللغة الفرنسية في باريس في الشهر المنصرم. ومرة أخرى لم يستطع «اللوبي الإسرائيلي» في الولايات المتحدة الأميركية شن حملة على هذين الأكاديميين، فهما أولاً صاحبا

مكانة أكاديمية عالية، وهما ثانياً من أنصار المؤسسة الأميركية الحاكمة وليساً من خصومها، وهما أيضاً مؤيدان لـ«إسرائيل» وليساً معادين لها، وهما في النهاية يدافعان عن مصالح أميركا، ويستشهدان على ذلك بالوقائع واحدة واحدة.

وتبرز هذه الظاهرة بينما توجد في «إسرائيل» الآن حركتان فكريتان، تعمل الأولى في نطاق التاريخ، وتتقضى بالوقائع صحة الرواية الإسرائيلية المنمّقة عن كيفية نشوء دولة «إسرائيل»، ويجري التوضيح بالوثائق التاريخية الإسرائيلية، كيف نشأت «إسرائيل» على حساب شعب آخر، وكيف ارتكبت جرائم الطرد والترحيل بقرارات رسمية صدرت عن أعلى المستويات القيادية، الأمر الذي يشكل إدانة سياسية وأخلاقية وقانونية. وتعمل الحركة الفكرية الثانية داخل «إسرائيل» في إطار ما يسمى حركة «ما بعد الصهيونية»، وهي حركة تتسلف الأساس النظري للقوى السياسية والدينية المتطرفة، التي لا تزال قائمة حتى الآن، وتمتلك نفوذاً كبيراً داخل المؤسسات الحاكمة، وتقود على الأرض حركة الاستيطان.

ما الذي يعنيه هذا كله؟ يعلمنا التاريخ أن الدول تنهار عندما يبدأ الشك بمبرر قيامها، أو عندما تثبت التطورات أن تلك المبررات كانت مبررات مغشوشة، ولم تعد قادرة على إقناع الأجيال الجديدة. ويعلمنا التاريخ أن دولا كثيرة قامت وانهارت، وأن دولا أخرى سيطرت على شعب ما، وعلى حضارة ما، ثم ضاعت وذابت أو جرى امتصاصها في إطار ذلك الشعب، أو في ثنايا تلك الحضارة. وما نظن إلا أن «إسرائيل» قد بدأت تعيش هذه المرحلة، حتى أن كبار الصهيونيين، كتاباً أو سياسيين أو مناصرين أقوياء، بدأوا يطرحون التساؤلات عن مصيرها. وإلا.. فلماذا يتحول سؤال في مجلة أميركية إلى جدل صاحب داخل أروقة صانعي السياسة الإسرائيلية، ومن دون تقديم جواب ينفي ذلك؟ لماذا يطلق ذكر كلمة «مئة عام» التي تشير إلى انهيار الحملات الصليبية، حالة خوف من المستقبل؟

إن الإسرائيليين أنفسهم لا يثقون بأن «إسرائيل» ستستمر، والمهم أن تنتقل هذه الثقة إلى الذين يتصدون الآن للتفاوض مع «إسرائيل»، فيرون صلابة شعبهم المجللة بالبؤس، ويرون أيضاً ارتعاشات خصمهم المجللة بكل مظاهر القوة والعزة.. ولا ينجحون.

العدد الثالث - السنة الأولى - كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧

تحديات أمام حق العودة

عبد الستار قاسم / أستاذ جامعي

يتجدد اللقاء على مدى تسعة وخمسين عاماً حول حق العودة، ومعه تتجدد الآمال أو تتطلق كلمات التفاؤل والتمني. وبالرغم من تقادم الزمن، إلا أن فلسطينيين كثيراً ما زالوا يحملون مفاتيح بيوتهم التي لا تزال شاهدة على الموطن الذي ينتظر أهله. وإذا كانت الآمال صامدة أمام الزمن، فإن التحديات أمام حق العودة لا توقف طغيانها. وهنا أحاول الإضاءة على بعض هذه التحديات الماثلة والمرشحة للتغذي على الأمل والطموح:

يتمثل التحدي الأول في المفاوضات الثنائية المباشرة مع «إسرائيل» التي تحمل افتراضات أساسية تكسبها مضموناً. الاعتراف بالآخر ضمناً وصراحة يشكل الافتراض الأول؛ أما الابتعاد عن كل ما يظن الطرف الآخر أنه تهديد له ولوجوده فيشكل افتراضاً آخر. يتمثل الافتراض الثالث بأن كل طرف يعي أنه لن يحصل على كل ما يريد، وتبقى النتائج مرتبطة بتناسب طردي مع ميزان القوى. من ناحية اللاجئين، تقول «إسرائيل» إن عودة اللاجئين إلى بيوتهم وممتلكاتهم عبارة عن إنهاء لدولة «إسرائيل» اليهودية، وبناءً على هذا ترفض تطبيق القرار ١٩٤. وقد أصرت منذ البدء على استبعاد قضية اللاجئين وتركتها لمفاوضات الوضع الدائم، والمفاوض الفلسطيني لم يصرّ على إدراجها في سلم أولوياته.

وفق العرف التاريخي، تقوم الدول المتحاربة التي تجنح إلى التفاوض على حل المشاكل الإنسانية أولاً، ثم الانتقال إلى حل المشاكل الأخرى، لكي تجنب المدنيين المعاناة، وتخفف عنهم وطأة الحرب وأهوالها. الإفراج عن الأسرى هو مقدمة التفاوض، وتليه عودة اللاجئين أو المهجرين أو الهاربين من وجه الرصاص إلى بيوتهم. لم يصرّ المفاوض الفلسطيني أو العربي على هذين الأمرين اللذين يشكلان محورا أساسياً الآن في التفكير الدولي نحو حقوق الإنسان، وقضيتين بالتأكيد ليستا خاسرتين في استئثار الرأي العام العالمي. هذا بحد ذاته مؤشر خطير على تحدّي فلسطيني داخلي لما يُعتبر مسألة مقدسة.

التحدي الكبير يتمثل في أن المفاوض الفلسطيني يعي مسبقاً أن الإصرار

على حق العودة ينسف المفاوضات أو الاستجداءات، ومن الأفضل «التعقل». هذا ليس خيالاً لمن يسمع المسؤولين الفلسطينيين وقادة الأجهزة الأمنية في جلساتهم الخاصة. هم يتحدثون في وسائل الإعلام عن حق العودة، ويكثرون من إدخال البهجة إلى نفوس اللاجئين بمواقف خطابية، لكنهم في حقيقة الأمر يتدرون من الذين يرون في حق العودة شرطاً أساسياً لإحلال السلام. أنا نفسي تعرضت لجدل ساخن مراراً في الجلسات الخاصة من قبل مسؤولين وأمنيين ضد حق العودة، ولسان حالهم يقول بصراحة إن من يريد حق العودة لا يريد السلام.

في عهد عرفات، شاركت السلطة الفلسطينية في حفل توقيع مبادرة جنيف التي توصل إليها السيد ياسر عبد ربه مع السيد يوسي بيلين، وأعلنت أنها تقبل المبادرة. المبادرة تتجاهل حق العودة وتضع حلولا لا تتضمن هذا الحق. أما السيد محمود عباس فيكرر دائماً على المسامح أنه مع حل قضية اللاجئين حلاً عادلاً، وذلك وفق قرار مجلس الأمن ٢٤٢. هذا القرار لم يلتزم القرار ١٩٤، ولم يذكر اللاجئين الفلسطينيين بالاسم، وترك مسألة تعريف اللاجئين حلاً «إسرائيلي» تقول إن اليهود في الدول العربية عبارة عن لاجئين، ويجب أن يعودوا إلى وطنهم إذا كان للعدل أن يتحقق. ومن الناحية الأخرى، من العدل أن يعود الفلسطينيون من حيث أتوا مع الشكر لهم على حراسة الأرض المقدسة على مدى قرون.

يأتي التحدي الآخر من بعض مثقفي فلسطين. هناك من يصير على حق العودة، لكن الصوت المسموع في الغالب هو ذلك الذي لا يجد في الإصرار على حق العودة أمراً منطقياً، بل درياً من دروب التطرف الذي يهدد السلام والوثام. عدد لا بأس به من مثقفي فلسطين (ولا سيما أولئك الذين يعملون في المنظمات غير الحكومية الممولة غريباً) لا يرون في العودة قضية تستحق النقاش، ويدعون إلى حل «منطقي» لسكان المخيمات يتمحور أساساً في التوطين في دول عربية. هناك مثقفون منهمكون في التأكيد على أن اللاجئين لا يريدون العودة لأن لهم مصالح خارج الوطن، ومن الناحية العملية، لا يرون أن العودة تخدم مصالحهم. هناك مثقفون منهمكون في البحث عن بدائل لحق العودة وذلك لطرحتها أمام اللاجئين. الافتراض الدراسي هو أن اللاجئين كانوا غافلين عبر هذه السنوات عن البدائل، وهم الآن بحاجة إلى العقلية المفكرة للتفتق عن إبداعات سكنية.

العدد الرابع - السنة الأولى - كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨

حق العودة إلى القدس مقدس

سعود أبو محفوظ / مدير عام صحيفة السبيل

القدس ليست مدينة مقدسة فقط، بل هي كعبة أمة وقبلة دين قبل مكة، فهي التي شكلت على الدوام محورا يجمع الأمة بعد فرقة، ويثير فيها العزيمة بعد ضعف. إنها مدينة الأمن والأمان والسلامة والإسلام. إنها معقل التوحيد ومقر الأولياء، ومقصد الأنبياء، ونفس الملائكة، ورفات الرسل، بل هي مصدر الإحياء والإيحاء. إنها مدينة فرض الصلاة، المدينة المقاتلة التي يحدد مصيرها مصير الكون بمجموعه. أرض الحشر والنشر، وعروسة يوم القيامة، منصب الصراط ومحراب زكريا ومشد الرحال ومهاجر إبراهيم ونهاية الحوض الشريف، عاصمة عيسى عليه السلام، فيها ثاني المسجدين العظيمين تظللها أجنحة الملائكة لأنها صفوة الله من البلاد التي يسوق إليها صفوته من العباد.

مدينة محيطها مبارك، وأكنافها طاهرة، وجوارها طيب، وهي جوهر البركة، وملاذ الطائفة المنصورة فيها، وإن الجنة لتحن شوقاً إليها، فصخرتها من الفردوس، لذلك سكنت القدس في قلوب الصحابة قبل أن يسكنوها، وانفتحت لها قلوبهم قبل أن يفتحوها، فهي قبلة الإسلام وبوابة السماء، ومحال أن يكون حراس باب السماء إلا الأتقياء الأنقياء الأصفياء من خيار الشهداء وأحفاد الشهداء. في سورها يكون النفخ في البوق إيذاناً بنهاية الكون، وإليها يحشر الناس، ومن ساحاتها يكون الصعود، فهي سلم السماء. ولأنها البداية والمبتدأ والنهاية والمنتهى، فظلم الاحتلال طال إلى زوال.

القدس كانت على الدوام المحور المركزي لحركة اليقظة في الأمة، فهي التي تمنح الوقود اللازم لانطلاقها وانعتاقها.

ولئن شكلت القدس اليوم دفتر عائلة الصحوة الإسلامية المعاصرة، فإن الأقصى في الماضي شكل شهادة ولادة الإسلام في المنطقة بأسرها، منذ أن فتحه المصطفى (صلى الله عليه وسلم) في عام ٦٢١ ميلادية، في ليلة الأنوار والأسرار، ليلة الفيوضات الرحمانية، والمكرمات الريانية، في رحلة الإسراء والمعراج الشريفين التي كرمت الأمة، وشرفت المكان، ودشنت الفتح الحقيقي

بالجسد والروح، وذلك لزرع راية التوحيد فيها بعد أن تسرب إليها اليهود في ذلك العام عقب هزيمة الروم.

إن أكبر عملية تزوير في التاريخ هي إقامة دولة لليهود في فلسطين، على حساب شعبها الأصلي الذي قطنها أجداده العرب منذ خمسة آلاف عام، والغريب أن هذه العملية المزورة تمت بقرار من الأمم المتحدة، فـ«إسرائيل» هي الدولة الوحيدة التي قامت من العدم بقرار من الأمم المتحدة، وهي الدولة الوحيدة التي تحدت كل قرارات الأمم المتحدة الصادرة بحق القدس.

١٢٥ تنظيماً صهيونياً متطرفاً يعمل على إعدام حق العودة داخل القدس فقط، كما أن خمس هذه المنظمات الإرهابية شُغل بمهمة إضافية، ألا وهي العمل على اغتيال الأقصى وإقامة الهيكل عوضاً عنه.

والناظر إلى القدس اليوم يجد أن شطرها الغربي قد تهوّد بالكامل، ولم يبق فيه عربي واحد وكنت جميع الآثار العربية. أما شطرها الشرقي فقد أحاطوه بأحزمة وتكتلات وأطواق استيطانية أجهضت تواصل القدس التنظيمي مع محيطها العربي. وأما داخل القدس فحدث ولا حرج عن آليات تفرغها من سكانها العرب باختراع شتى الوسائل للتضييق عليهم ودفعهم إلى مغادرتها.

إن بيت المقدس يشكل مشهداً مقدسياً اختصه الله بالجلال والجمال وقبض له صفوة العرب ليخدموه ويعيشوا فيه وفي أكنافه، ومن هجر منهم عنوة يعمل للعودة إليه، ولا يجوز ولا يحق ولا يحل لأي كان التنازل عن حق العودة باعتباره حقاً فردياً وجماعياً لكل مواطن في القدس وجوارها وفلسطين بعمومها، لأن فلسطين بمجموعها تُعدّ قدس شريفة مشرفة طيبة مباركة.

إن مؤتمر أنابوليس دشّن جولات تفاوضية آثمة سمتها الأساسية التنازل عن حق العودة لمئات الآلاف من المقدسيين وملايين الفلسطينيين، فلهولاء نقول إن القدس لم تكن يوماً عقاراً فلسطينياً فحسب، حتى يتحول إلى سلعة على طاولة التفاوض بين المساومين، بل هي ميراث أمة وقبلة دين وحق للعائدين بإذن الله.

العدد الخامس - السنة الأولى - شباط (فبراير) ٢٠٠٨

صبيحة يوم العاشر من أيلول ٢٠٠٠ في مخيم المية ومية

جابر سليمان / منسق مجموعة «عائدون»

بينما كنت أتابع زيارة مجرم الحرب جورج بوش لفلسطين المحتلة وتصريحاته الوقحة الداعية إلى التنازل عن حق العودة عبر آلية دولية للتعويضات لحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين، قفزت إلى ذهني مباشرة بعض وقائع تلك الزيارة الهامة التي قام بها وفد من البرلمانيين البريطانيين يمثلون مجالس الشرق الأوسط في مجلس العموم البريطاني لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في كل من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان في سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠٠. كان هدف الزيارة تقصي الحقائق بشأن مشكلة اللاجئين. وفي هذا السياق ووجهت بعثة تقصي الحقائق هذه العديد من الأسئلة إلى اللاجئين الفلسطينيين بهدف التعرف إلى رؤيتهم لأوضاعهم في الماضي والحاضر واستكشاف تطلعاتهم للمستقبل. وقد أصدرت البعثة المذكورة تقريرها في مارس/ آذار عام ٢٠٠١ تحت عنوان واضح وصريح هو «حق العودة». تضمن التقرير شهادات اللاجئين كذلك وردت على ألسنتهم من دون زيادة أو نقصان، كذلك تضمن النتائج الرئيسية المستخلصة من تلك الشهادات. وفي هذا الصدد يقول التقرير: «أحد الأمور التي اكتشفناها سريعاً هي تمسك اللاجئين بهويتهم والتصاقهم بأرضهم كشعب. وقد تجسد هذا الأمر في تقديم كل الفلسطينيين الذين قابلناهم لأنفسهم مع ذكر أسماء قراهم ومدنهم الأصلية التي انحدروا منها قبل عام ١٩٤٨».

وما استوقفني حقاً في زيارة بعثة تقصي الحقائق البرلمانية إلى مخيمات لبنان لقاء أعضاء البعثة بعدد من الأطفال الفلسطينيين في مخيم المية ومية قرب مدينة صيدا يوم العاشر من سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠٠. وقد كنت إلى جانب آخرين ممن سهلوا زيارة الوفد إلى مخيمات لبنان. ولدى وصول أعضاء البعثة إلى القاعة التي جرى فيها ذلك اللقاء عزف الأطفال موسيقى القرب ورقصوا الدبكة وغنوا الأغاني الشعبية ترحيباً بالضيوف الأجانب. وكانت جدران القاعة مغطاة بملصقات كتبت عليها مقتطفات من نصوص القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بحق العودة. كان اللقاء مؤثراً بشهادة أعضاء البعثة. وفي هذا يقول عضو البرلمان البريطاني ورئيس البعثة السيد

إيرني روس: «الأطفال الذين قابلناهم في ذلك اليوم هم من الجيل الثالث من اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يزالون يعيشون في المخيمات. وقد تحدثوا معنا عن محنتهم بصراحة ومن دون موارد.. تحدثوا عن رغبتهم البسيطة ومخاوفهم المفهومة». وخلص السيد روس من هذا اللقاء إلى الحقيقة الآتية: «قبل وصولنا إلى مخيم المية ومية ولقائنا بهؤلاء الأطفال الرائعين المدغمين بالطاقة والحماسة والحيوية كنا نعتقد أننا تعلمنا كل ما نستطيعه عن آراء وهموم ومخاوف اللاجئين الفلسطينيين في تجمعاتهم المختلفة. ولكن بمجرد دخولنا إلى تلك القاعة أدركت أن هذا اللقاء هو جوهر مهمة البعثة وهو سبب قدومنا إلى المنطقة ووجودنا هنا».

إذاً، تمكن أطفال مخيم المية ومية من لفت انتباه البرلمانين البريطانيين، ومن خلالهم لفت انتباه الرأي العام البريطاني إلى جوهر القضية الفلسطينية المتمثل في حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨، على أساس مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تضمن وتكفل حقهم في العودة والتعويض واستعادة الممتلكات بوصفها حقوقاً متكاملة ذات قواعد راسخة في القانون الدولي ولا يلغي أحدهما الآخر أو يكون بديلاً له.

وقد تجسدت قدرة هؤلاء الأطفال الرائعين على الإقناع في إقدام أعضاء بعثة تقصي الحقائق البريطانية إهداء تقريرها «حق العودة» إلى هؤلاء الأطفال: «يسعدنا إهداء هذا التقرير إلى الأطفال الذين قابلناهم في مخيم المية ومية للاجئين الفلسطينيين في صيدا في العاشر من سبتمبر ٢٠٠٠ وإلى أحلامهم التي شاركوا بها معنا. كما نهديه أيضاً إلى الأحلام الضائعة لأطفال مخيم تل الزعتر عام ١٩٧٦ ومخيمي صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢».

وبهذا أسقط أطفال فلسطين من الجيل الثالث مقولة رئيسة وزراء العدو السابقة غولدا مائير: «الكبار يموتون والصغار ينسون». وسيُسقط أطفال فلسطين جيلاً بعد جيل كل المخططات والاتفاقات المشبوهة التي تستهدف حقهم في العودة الناجزة والمظفرة إلى أرض آبائهم وأجدادهم، بما في ذلك «رؤية» الأمريكي القبيح جورج بوش صانع الحروب وقاتل الشعوب.

العدد السادس - السنة الأولى - آذار (مارس) ٢٠٠٨

زيت سراج الأمة

علي عقله عرسان / الأمين العام لاتحاد الكتاب العرب

في المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عُقد أخيراً في دمشق لم تغب غزة عن أي كلمة أو موقف أو تعليق أو تصريح. كانت حاضرة بصمودها الفارع الذي يغطي فضاء الوطن العربي وتحملها الكبير لأعباء المواجهة بالإنابة عن الأمة، ترفع صوت الحق والمبدئية، وتعلن بمسؤولية واقتدار ووعي أنها الناطق الأصدق باسم الشعب الفلسطيني الذي يتمسك بحق العودة والتحرير والقدس والسيادة، ويدفع ثمن الموقف والمبدأ دماً طهوراً ومعاناة يومية مكلفة.. يصبر ويرابط ويجاهد ويكتنز المرارة وينزف الدم ولا يستسلم..

وتقع عليه وقع السيوف مواقف الأهل الذين يتفرجون على وجعه ودمه، ويذهب بعضهم في التواطؤ إلى حدود تستفز كل الشعور وتستنهض كل صاحب ضمير وموقف وشعور.. لم تغب غزة ولا المقاومة المنبئة في كل خلية من جسد وشبر من أرض في فلسطين ونفوس أبنائها في الوطن والشتات.

غزة تدفع الثمن وتعيش الحصار وتتلظى بالنار، تصبر وتصابر وتقاتل ويلاحق أبطالها وأطفالها بالطائرات والدبابات.. وترفع صباح مساء رايات الشهداء ونعوشهم إلى العلا وتهتف: الله أكبر.. نجوع ولا نركع، وندفع ثمن الحرية التي نتعلق بها ونسير قوافل نحو التحرير والمستقبل..

لم تغب غزة لحظة واحدة عن فكر أي شريف من شرفاء الأمة وعن قلبه وروحه.. ويوم زحفت نساؤها نحو معبر رفح واجتازت بوابة صلاح الدين وتبعهن رجال ونساء وأطفال اجتثوا جدار العزل والحصار وعانقوا الأهل في الضفة الأخرى.. أكبرت الأمة كلها ثورة مظلومين محرومين محاصرين، فار بهم تتور الغضب فمشوا مع أكفانهم يطلبون الحياة والحرية ونجدة الأهل الذين لم تبخل جموعهم وإن هددت بعض قياداتهم بما لا يقبل ولا يعقل.. وفتحوا صفحة في أفق ينتظر نصراً بتألق قوس قزح عربي يضيء أرض العروبة والإسلام.. كان أهل غزة يدركون ما يفعلون ويختبرون الطريق.. وأدركت الأمة رسالة شعب قدم على طريق الرؤية الاستراتيجية الحقيقية وقضية الأمة المركزية أكبر التضحيات.. شعب يقوم من رواده بعد كل مجزرة ليجدد العزم على النضال والتمسك بالحق والإيمان بالله والنصر.. فلسطين من النهر إلى البحر بيتنا التاريخي الذي نتمسك به، ونعمل

على استعادتها بكل الوسائل.. حق العودة لا عودة عنه، لا يتقادم ولا يحق لأحد أن يتنازل عنه، فهو حق شخصي من جهة لا يقبل التفويض ولا التفاوض ولا التقادم، وهو في ظروف الاحتلال حق يتداخل فيه العام والخاص تداخلاً عضوياً.. ففي الوطن المحتل الموبوء بهمجية الصهاينة المستعمرين وتواطؤ حماتهم الأميركيين والغربيين.. في فلسطين لا يملك أي مالك لبيت أو حقل أو بيارة أو ذرة تراب في أي موقع من الوطن بين النافورة ورفح، البحر المتوسط ونهر الأردن، أن يتنازل عنه حتى بإرادته ورضاه، هذا إن وُجد فلسطيني لديه مثل هذا الانحراف، إنه لا يملك أي حق شخصي بالتصرف في ملك شخصي في مثل هذه الظروف لأن التنازل عن الملك الخاص يعني التنازل عن الوطن بكامله لأن المواطنة شراكة تامة في الأرض والمصير في مثل هذه الأحوال.. فوضع الوطن تحت الاحتلال لا يسمح لأي من أبنائه بحرية التصرف بملكه لأن السيادة العامة والخاصة غير قائمة والسيادة منعدمة والحرية منقوصة.. الوطن ذرات تراب متماسكة تجبل بالدم صباح مساء فهو الأرض والناس، وهو للأجيال وليس لجيل.. والتنازل عن العام، أي عن الوطن، لا يملكه من يدعي أنه الممثل للوطن والشعب.. وفضلاً عن كون أرض فلسطين وقفاً إسلامياً عاماً، فهي قضية شعب وأجيال وأمة ومستقبل.. ولا يملك أي شخص أو حاكم أو نظام أو مرجعية عربية من أي نوع أن تفرط بحق الأمة وحق أجيالها في فلسطين التاريخية والمقدسات والشهداء والدم الطهور.

لقد فتح شهداء الشعب الفلسطيني.. شهداء المقاومة.. صفحة الوعي على نور مشاعل الجهاد والصمود والصبر والقتال بإيمان.. وستبقى حتى ينتصر الحق والإيمان، ويصل طلاب الحرية والتحرير والاستقلال والعودة وتقرير المصير إلى حقه كاملاً غير منقوص في وطن فلسطيني سيد..

إن الشعب الفلسطيني تحمّل ما لا يطاق، وغزة تنام في الظلام ويعتصر قلبها الألم، والمقاومة تقدم القوافل تلو القوافل من الشهداء.. وقد آن أوان أن تصحو الأمة، وأن يرتفع صوتها مع نفسها ومن أجل مستقبلها..

إن المقاومة مستهدفة بوضوح، وعلى الأمة أن تحميها وتمدها بكل مقومات البقاء والقوة والدفع الإيجابي.. فهي تقدم الشهداء كل يوم زيتاً للسراج وتضيء طريق العودة والكرامة وتبارك الشهادة وتستأنف الصبر والجهاد.. وآخر من باركتهم ورفعتهم أنموذجاً وقُدوة الحاج رضوان مغنية شهيد فلسطين وشهداء غزة الذين اغتالتهم أمس واليوم يد الغدر الصهيوني التي لا بد أن يقطر الدم من قلوب مسؤوليها المجرمين كما نزع من جراح أبناء فلسطين..

وإن غداً لناظره قريب.

العدد السابع - السنة الأولى - نيسان (أبريل) ٢٠٠٨

حق العودة بين إرادتنا وإرادتهم

جواد الحمد / مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان

تتسع دائرة التأييد الإسرائيلي لرفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين مع اتساع المساحة الزمنية والجغرافية والفكرية للاتجاهات السياسية والاجتماعية من اليمين إلى اليسار. وتعتقد القوى الإسرائيلية بمجموعها أن حق العودة يشكل الخطر الأكبر الذي يهدد مستقبل الكيان كله، لذلك فإن ثمة إجماعاً إسرائيلياً على نكران هذا الحق من حيث المبدأ والبحث عن أي ذرائع لذلك. كذلك فإنّ محاربة حق العودة في المجتمع الصهيوني تتناول جوانبه القانونية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية، بل حتى المتعلقة بتحمل المسؤولية التاريخية، وإن كانت في سياق التعويض المالي عنه، وبذلك ينظر الفلسطينيون والعرب بريية شديدة إلى الطروحات الإسرائيلية التي تتحدث عن السلام وهي تتسلف أساسه القائم على إعادة الناس إلى أرضهم وممتلكاتهم التي هجروا منها، ما يجعل حق العودة للاجئين الفلسطينيين نقطة التفجير المستمرة في الصراع، التي لم تستطع اتفاقات السلام ولا المفاوضات السياسية الوصول حتى إلى مجرد تصورات نظرية لها.

هذه الحالة الفكرية والسياسية الإسرائيلية دفعت المؤيدين للتسوية من العرب والفلسطينيين إلى أن يتحدثوا عن صعوبة الفرصة أمامهم لتحقيق تقدم في هذا الملف. وبرغم التأجيل المتواصل لبحثه في مسارات المفاوضات المختلفة على مدى عقود مضت، غير أن ثمة ترويجاً ثقافياً واسع النطاق فلسطينياً وعربياً يحاول تشكيل ثقافة وطنية فلسطينية تعتبر البحث عن حلول أخرى بديلة لحق العودة أمراً مقبولاً، وما يحمله ذلك من الإقرار بمشروعية الاستيلاء والاحتصاب للأرض والممتلكات والتهجير للسكان بالقوة، خلافاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان. ولم تتجح هذه المحاولات في بناء تيار شعبي مؤيد لمثل هذه الأفكار، وإن شكلت مجموعات تسمى نفسها نخوية تعمل في هذا الإطار لتكسب قوتها ومصادر دخلها من الجهات الدولية التي تشجع القفز على حق العودة في حل الصراع العربي-الإسرائيلي.

في المقابل تنامي الوعي الفلسطيني بالمخاطر المحدقة بحقوقه مجملة في إطار عمليات التسوية. ولئن كان الشعب الفلسطيني قد رفض التوطين على

مدى الستين عاماً الماضية، فهو اليوم أكثر مقاومة لمثل هذا الاتجاه السياسي أو المشروع الاجتماعي، رغم تزايد قوة ونفوذ مجموعات الضغط المنتفعة من الارتباط والتماهي مع المشروع الأمريكي والإسرائيلي في مجتمعاتنا العربية منها والفلسطينية على حد سواء. ولذلك فقد شكل تقدم حركات المقاومة في العملية السياسية الفلسطينية لدرجة السيطرة على سدة القرار السياسي في السلطة الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٦ تعبيراً شعبياً واعياً في البحث عن يضمن عدم التفريط بالحقوق، بل ويملك القدرة على تحمّل أعباء المسيرة ليُجبر الإسرائيليين على التسليم بهذا الحق بشكل أو بآخر. وشكل هذا الصعود بقيادة حركة حماس نقلة نوعية على الصعيد الفلسطيني قابله اتساع دوائر التأثير والمشاركة السياسية للقوى الإسلامية الشعبية المؤيدة للمشروع التحرري الفلسطيني الذي تتبناه حركة حماس وحركات المقاومة الأخرى، ما شكل قوة تدعم المقاومة والصمود والثبات على الحقوق، وأشعّر الإدارة الإسرائيلية بأنها أمام حقائق جديدة لا تصلح الأدوات السابقة في التعامل معها، وجعل مجموعات التفاوض والتسوية محل اتهام لدى الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وأفقدها القدرة على المناورة في هذا الموضوع، وشكل في الوقت نفسه رافعة لآمال وطموحات اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتحرير، وخصوصاً في ظل تزايد اتساع المحاضن الإقليمية العربية المحيطة من التيارات الشعبية التي تقترب من القرار السياسي أو الحكم في بلادها.

وختاماً تشير هذه المتغيرات إزاء حق العودة والتعامل معه إلى تزايد صراع الإرادات، حيث أصبح المؤشر الفلسطيني والعربي يكسب نقاطاً إضافية، قد تمكنه من تحقيق انتصار قريب على الإرادة الإسرائيلية، وخصوصاً في حال تمكنه من الاستمرار بإقناع الشعب الفلسطيني والأمة العربية بصدقته وقدرته والتزامه بالحقوق والثواب وعلى رأسها حق العودة.

وأعتقد أن مخرجات هذا التحليل وهذه القراءة تمثل إحدى الإشكالات التي يعاني منها المشروع الصهيوني إلى جانب إشكالات استراتيجية أخرى، وهو يسعى بدعم أمريكي وغربي وربما عربي إلى تدمير مشروع المقاومة والتنظيمات والجماهير التي تحمله وتدعمه وتحميه لتتأخر الفرصة التاريخية أمام الكيان الإسرائيلي لإلغاء حق العودة فلسطينياً وعربياً ودولياً. هكذا إذن، الإرادة الإسرائيلية تتمثل بالرفض للحق والتفتت في التعامل معه من مختلف الجوانب، فيما تتمثل الإرادة الفلسطينية المدعومة عربياً باستراتيجية فرض هذا الحق على «إسرائيل» بالقوة.. والأيام كفيلة ببيان الحقائق وتحقيق الطموحات والأحلام إن خلصت النيّات وحسن الأداء وقويت الإرادة.

العدد الثامن - السنة الأولى - أيار (مايو) ٢٠٠٨

دموع الشمعة الستين ..

إبراهيم أبو جابر /رئيس مركز الدراسات المعاصرة في أم الفحم

ستون عاماً خلت، وجرحنا الفلسطيني النازف ينزف داخل الوطن وخارجه، دونما مجيب ولا معين على وقفه.

تاجر بدمنا ومصيرنا الكثيرون، أعداء وأصدقاء، واعتلى بعضهم العروش وقبض آخرون الأموال، غلة بعض غلة..

نهش البعض لحومنا، وداس آخرون كرامتنا، طوردت قياداتنا، انتهكت أعراضنا بلا حراك يُذكر من عالم يدعي رواده الديموقراطية والحرية.

جرحنا ينزف.. نعم اليوم كالأمس شلالاً.. في غزة وفي الضفة.. حصار جائر وظالم تعيشه غزة، فلا غذاء، ولا دواء، ولا وقود، بل ولا حرية، يموت فيه الأطفال، المرضى، والشيوخ ولا حياة لمن تنادي!

نعم.. وآلة الحرب الاسرائيلية تواصل حصد أرواح أحفاد المهجرين الذين فقدوا وطنهم عام النكبة ولسان حالهم يقول: «عائدون ولو بعد حين، عائدون رغم الجراح».

وهناك.. في الضفة، حواجز وحصار واحتلال، لا بل وجدار فصل عنصري قطع الأرزاق والأرحام، ابتلع أراضي كانت بالأمس تستأنس بأهازيج أصحابها، ويعيشون على غلتها وخيرها.

هناك.. في الضفة أراض تُصادر، ومستوطنات تُبنى ليل نهار، ومعالم غيّرت، فهوّد المكان، بعدما كان عامراً بأهله وجباله وشجره ووديانه ومراتع الأطفال..

هناك.. في الضفة، آلاف الشباب الأحرار خلف القضبان، تحت الخيام صيف شتاء، أو في زنازين ملعونة وسجونٍ ظالمة، ذنبهم أنهم فلسطينيون أحرار، رفضوا الذل والمهانة فوثبوا كالأسود دفاعاً عن الحمى والوطن..

أما الداخل الفلسطيني فحال من حال باقي أبناء شعبنا، أصرّ على البقاء والتجذر في وطنه، فعوقب بوسائل شتى ولا يزال الحبل على الجرار..

الداخل الفلسطيني.. تصادّر أرضه، وتهدم بيوت أهله وتمحى قرى بأكملها،

ويحارب في لقمة عيشه، بل وتُحرم قراه ومدنه ميزانيات الدعم الحكومي، لماذا؟ ليبقى هؤلاء دائماً دون المستوى المدني والحضاري والخدماتي.. فزُرَّ بالله عليك هذا المجتمع وصِفْ شوارعنا ومؤسساتنا وبنيتنا التحتية والمرافق الحيوية، والتفت إلى مستوطنات الجوار وابنِ معادلتك!!

الداخل الفلسطيني.. عوقب أكثر من مرة، فاستشهدت مجاميع من أبنائه وبناته، لا لأمر إلا لقلوب نبضت وأحشاء احترقت وعيون بالدمع ذرفت على إخوان لهم في الضفة وفي غزة وفي الشتات، أهينت كرامتهم وصاحت بأعلى صوتها حرائرهم!!

أما أنتم.. نعم أنتم يا أهلنا، يا ربّعنا في المهاجر، في الشتات، في بلاد العرب كنتم أم الإسلام، في الغرب وفي الشرق، لقد سال دمكم شلالاً ودفعتم الثمن غالياً وما زلتهم، بأيدي صهيونية وأخرى عربية، وزلزلت الأرض تحت أقدامكم مرات ومرات، وديست كرامتكم والكل يتفرج في أكثر من موقع، ويُتم أطفالكم ورُمّت نساؤكم.. ولكن كان شعاركم ولا يزال «نموت واقفين ولا نركع».

يا أهلنا.. يا ربّعنا، ويا ذُخرنا في المنافى صبرتم صبر أيوب وشربتم كأس المر والمرار وتآمر على وجودكم ولا يزال تجار، فما لنتم ولا هنتم!!

يا أهلنا في المنافى.. سرقوا أراضيكم، هم!، ونهبوا بيوتكم وممتلكاتكم، هم!، وجرفوا بياراتكم، صبركم، تينكم، زيتونكم، هم!، دنسوا مساجدكم، مقابركم، هم!، هدموا قراكم، غيروا معالمكم، هم!، فلا نامت لهم عين، ولا أشرق لهم صباح!

لكن، ولو طال الزمان، واشتدت علينا الجراح، وكثرت علينا المؤامرات، تخلى عنا قومنا أو كسرت في أيدينا الرماح، فلا بد من صباح!!

مللنا من مؤتمرات وقرارات، مبادرات واتفاقات، تطمينات وتصريحات، شجب واستكارات!!

سئمنا روح الإعلام ووسائله، فضائيات وإذاعات، صحف ومجلات، لأننا عطاش لهواء الحرية!!

يا أمة العرب.. ألم يكفك ما نحن فيه، ألم يُرو الأعداء من الولغ في دمائنا، والرقص على جراحنا، وتدنيس مقدساتنا وأقصانا، وتقتيل أطفالنا وشيبننا وشبابنا، وهتك أعراضنا!!

يا شعبنا، قف شامخاً، كن صابراً ومؤمناً، لا تركع لظالم، لا تبع وطناً، ولا تتنازل عن حق، ولا تساوم، فالنصر قادم! حتماً قادم!

العدد التاسع - السنة الأولى - حزيران (يونيو) ٢٠٠٨

من «حق» إلى «مشروع» العودة

عادل سمارة / باحث وكاتب سياسي فلسطيني

ما عدت أطيع مدينة الاحتفالات، المهرجانات، الرصاص المنفلت في هواء رام الله الحزين، ومكبرات الصوت على سيارات معضًى أصحابها من كل حق عام، تنطلق بسرعة مراهقة، فضلاً عن الرايات فلكل فرد رأيته. لم تكن رام الله هكذا. لم يختلف الأمر، بل تكرر في «الاحتفال بالذكرى الستين» لتشرد شعبنا.

ما معنى استرجاع حق العودة احتفالياً، ومصافحة بل والتمول «للاحتفال لا للنضال» ممن أقام الكيان الصهيوني وما زال يحميه ليقفلنا؟ نحن بحاجة لكل شيء قبل الاحتفالات، وبحاجة لكل فلس «نظيف» لننفضه في طريق العودة، لا لتفيس صرخات وانفعالات.

لم يفُت الأوان. فمشروع العودة أوسع من طاقتنا. ولنرتفع إلى مقام هذا المشروع، علينا أن نفكر أكثر مما نتكلم، وأن ننتج أكثر مما نخطب. قد تكون هذه بداية تحويل المقاومة إلى ثورة. بداية إنتاج ما يحتاج إليه رامي الحجر من غذاء محلي، وليس من منتجات الاحتلال، كي لا يخونه ساعده. إعادة بناء المجتمع ثقافياً وإنتاجياً وأخلاقياً بعد ألوان عدة من الاستباحة كي تتمكن من نضال بلا فساد ولا قتلان ولا محسوبيات، ولا تمويل من العدو.

تبدأ العودة من الحفاظ على الرقعة التي بقيت تحملنا، وإنتاج خبزنا منها. من مشروع تنمية بالحماية الشعبية، لا الاستجداء لمزيد من الإنفاق ليصبح كل مواطن مرهوناً لمن يجلب التمويل الأجنبي، وارتهان المواطن هو تصفية لحق العودة. ينشغل المرهون بفك رهنه لا بتحرير وطنه. ويبدأ مشروع العودة بمقاطعة من خلقوا التشريد والتطهير العرقي، بدءاً من العدو الأمريكي الذي يعلن شطب حق العودة، ولكثرتهم، لا نستطيع تحديد أين ينتهي. هل يُعقل وجود مؤسسات ثقافية، أمريكية وبريطانية وفرنكفونية وألمانية، ومؤسسات أنجزت لهم ولغيرهم داخل بيوتنا دون أن نرض عليها على الأقل إعلانات مكتوبة عن تأييدها لحق العودة؟! هذا إن لم نلقِ بها إلى حيث أتت! ويبدأ المشروع من كشف

الدور الرسمي العربي في إقامة الكيان. ألم تساهم الأنظمة العربية في بناء الكيان؟ أليست هي التي طردت وسمحت لمئات آلاف اليهود العرب بالاستيطان في فلسطين، بعد إقامة الكيان؟ ولكن، نحن الفلسطينيون، أليس أوصلو مساهمة في تثبيت الكيان؟

يبدأ مشروع العودة من مقاطعة من هم بيننا ممن باعوا أو سهّلوا بيع الأرض للعدو على مدار القرن الماضي، وأصبحت كثرة منهم أثرياء، وأنفقوا بعض ثمن الوطن في «فعل الخير»! إذا كان العدو يطارد الوحش النازي، فلماذا لا نطارده بأثر رجعي كل من باع؟

يبدأ مشروع العودة بإقامة مركز أبحاث في «الأرض والاستيطان». فهل يُعقل أن الصراع على الأمتار ونحن ننفق الميزانيات على الرايات واللافتات، وصورهم؟ ويبدأ المشروع بمركز أبحاث في «صناعة الأمن- فزاعة الأمن» التي بها يبررون إخراج موتانا وإعدامهم؟ ولا يحتاج هذا إلى الملايين، وإذا احتاج، فبالإمكان جمعها من الفقراء. إذا كان كل شاب قادراً على توفير متطلبات زواجه وفي موقف آخر قادر على التضحية بنفسه، ألا يمكنه أن يتبرع بمبلغ زهيد لعمل وطني؟ نعم يمكن تمويل الأبحاث بالحماية الشعبية، إذا وثق الناس بمن يتقدم الصف.

هل يجوز لنا الحديث عن حق شعبنا في فلسطين، ومن بينه من يهتئون العدو بالذكرى الستين لاغتصاب الوطن؟ هل التساهل مع هؤلاء هو «ديموقراطية» الفتك بالحق العام وبالذاكرة وبالوطن؟

هل يمكن الحديث عن حق العودة، وكثرة من أصحاب المال يقيمون مشاريع مشتركة ومجلس أعمال مشترك مع طواغيت المال الصهاينة، ويبقى اسمهم «رأس المال الوطني»؟

إذا لم نقاطع هؤلاء وأولئك ونستهدفهم بالحصار الأخلاقي على الأقل، فهل نحن جديرون بوطن؟

يبدأ مشروع العودة بإعادة القضية إلى حضنها العربي، وإدخال المكون الإسلامي لها والأممي كذلك. فمن الذي يحرم البعد الشعبي الإسلامي حقه في المساهمة النضالية؟ يبدأ مشروع العودة من تصحيح جريمة «إزالة آثار العدوان» التي تتضمن بوضوح، لا ضمناً، شطب حق العودة، وإعادة الصراع إلى اغتصاب ١٩٤٨ وتشريد شعبنا، وترسيخ هذا في ذاكرة أمم العالم.

من أجل هذا لا يكفي حزب واحد، ولا بعدُ واحد ولا طائفة واحدة، ولا نوع «جندر» واحد. وإذا كانت الكتلة التاريخية هي لكل القوى، فهي كذلك للجنسين. فمكونات الانتصار رزمة بأكملها وليست تجربة عصا إثر أخرى.

لا بد من نقل الموقف من لحظة التفريغ الاحتفالي إلى نقطة التفعيل المتواصل يومياً، ولا داعي للتعجّل. المعركة طويلة، ولا تقاس بعمر هذا أو ذاك. فما دمت تقاوم، إذا أنت على طريق الانتصار. هذه ليست سوى كلمة السر، كلمة وليست استراتيجية.

العدد العاشر - السنة الأولى - تموز (يوليو) ٢٠٠٨

جيل العودة!

جهاد الرجبي / أديبة وروائية

ستون عاماً واليد الفلسطينية المزروعة بالخناجر تهزّ بجذع العروبة علّها تساقط
نصرة وعهدا بالتخلي عن مواقف السماسرة والعملاء!!

ستون عاماً والجرح الفلسطيني ينزف دمماً مقهوراً على صفحات تاريخ أثقل
بالمجازر، وبسياسة الذبح المعلن على أعين عروبة بكماء!!

ستون عاماً مرّت على تضاريس الخريطة المعتقلة خلف الأسلاك الشائكة، ووسط
الموت الذي تشكّل في أعين سكانها حرقة ووجعاً وتشتتاً صنعته الأسلاك.

تمرّ على جلودنا الأعوام، والحلم يسكن الأعين المفتوحة على المشهد الأخير من
الوطن! كأنه زمن ينسلخ من زمن يتشبّث به، وكأنه عمر يحتضر في حضان عمر
يحتويه.. وكأنه الصمت المحمّل بمرارة الكلام..

من اللحظات المسكونة بالفزع! حيث فرّ الناس بالعرض مخلفين الأرض بعهد
العودة مع السلاح وحتى أوهام السلام الذي يروّجون له عبر أبواب المحتل
وزارعيه في خاصرة الأمة.. مرّت بصبر المبعدين والصامدين الأعوام!! محمّلة
بجراحنا وأغانينا! برصاصنا ووجدنا، وحرقة الإدلال في الشتات والمنافي..
وبعهد كتب بدم من رحلوا أن تظل ذاكرة الوطن حيّة كأرواح الشهداء..

تكشفت مع الوقت الأوراق التي طال بها الزمن في الأروقة المعتمة وتحت
الطاوولات، وتمزّقت الأقنعة!

لم يعد ممكناً إنكار حجارة الصغار وهي تقف في وجه الدبابة الإسرائيلية
المتعجرفة، لم يعد ممكناً تجاهل فتیان الاستشهاد، وفتات الأجساد المتوضئة
صار نهاراً يضيء ليل المكبلين بالاحتلال، ويشحذ في نفوس المبعدين عن تراب
فلسطين الأمل بالعودة وقد تبخّرت نصائح العروبة باستجداء تعاطف الأقوياء
بمزيد من الرقص على الجراح، وتعلّق الحلم بالصبر والسلاح! لتظل العودة لبّ
القضية ووجهها العادل، وغاية كل الذين يلوّحون بمفاتيح بيوتهم وقد عضّ الندم
على ما بقي منهم وأرهقهم الانتظار..

«إسرائيل» الكذبة التي وجدت من يصدّقها لم ترد أرضاً وحسب، بل أرادت تاريخاً وحضارة، أرادت ثقافة موحّدة الملامح، وجذوراً تثبّت كيانها الرخو غير المتناسق لتمدّه بأسباب البقاء، فتراها تحاول الاستيلاء على ملامح الثقافة الفلسطينية وتتسبها إلى نفسها، ولم تكتف بطرد أهل فلسطين وتشريدهم، بل تحاول محوهم من صفحات تاريخ تكتبه بأيدٍ مأجورة، وتروّج له بترسّانة إعلامية هائلة على أمل أن يموت الكبار، وينسى الصغار!

وصحيح أن الموت ينتزع مع الوقت جيل الرحيل القصري، إلا أن الواقع في المخيمات - التي ولدت مع الظلم - يشهد ولادة فلسطين في أفئدة من يولدون فيها، والمفاتيح التي رحلت معلقة في أعناق أصحابها ظلت معلقة على الجدران المؤقتة في المخيمات، ولم تدفن مع رفات الراحلين، لتتوالد في المنفى رغم المحتل ذاكرة الوطن! فالجرح أعمق مما ظنّ الكثير، واليد التي تطعن وإن حملت ذات الملامح، في كل مرة تتغير هويتها! إذ لا كرامة لمن لا وطن له، ورقة صفراء في مهب الريح يمضي، ولا يعرف إلى أين يسير..

وفي خضمّ الدعوة إلى سلام تذوب فيه إرادة الفلسطيني لمصلحة عدو لا يفهم غير لغة الدم، والترويج لثقافة البحث عن حلول واقعية تحظى برضى العدو الإسرائيلي، وعلى رأسها التخلي عن حق العودة، يتناسى سماسرة هذا الزمن أن حربنا مع الكيان الإسرائيلي حرب وجود مع عدو لا يحكمه القانون الدولي، ولا يخضع لقرارات الأمم المتحدة، ولا يعترف بأي رادع أخلاقي، وعندما يتعلق الأمر بتهديد كيانه لا وجود للصقور والحمام فيه، ولا يمين ولا يسار، بل كيان دموي يسعى رغم عوامل الفرقة فيه إلى تثبيت أركانه بمزيد من الفتك والإرهاب، ومصادرة الحق الفلسطيني بتواطؤ دولي وعربي.

حق العودة يعني استرجاع البيوت الفلسطينية لصوت الأذان، حق العودة يعني لا مكان لمن زرعهم المحتل في عمق الجرح الفلسطيني ليذبّ فيه العفن، وحق العودة أن ترسم خريطة الوطن الصبور فلسطينية النبض من الماء إلى الماء وقد ارتوت بدم الشهداء وبدمع من أيقظ ليله بالدعاء!

وكل من يساوم على حقنا في العودة.. يأكل لحم شهدائنا! ويواجه جيلاً تربّى على أبجديات العودة في المنفى المفتوح على جرحه في برد الشتات والمخيمات!!

العدد الحادي عشر - السنة الأولى - آب (أغسطس) ٢٠٠٨

العودة حق طبيعي وقانوني ومقدس وجوهر قضية فلسطين

غازي حسين / عضو الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين

نتجت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من مخطط الترحيل والتهويد الذي أقره المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون في زيوريخ عام ١٩٣٧، ومن لجان الترحيل التي شكلتها الوكالة اليهودية، ومن قرار التقسيم غير الشرعي، ومن خطة دالت التي وضعتها عصابات الهاغاناه في الأربعينيات من القرن الماضي، وجراء المجازر الجماعية وحرب عام ١٩٤٨ التي أشعلتها العصابات اليهودية الإرهابية المسلحة واستغلال معزوفة الهولوكوست النازي لتبرير الهولوكوست الإسرائيلي على شعبنا الفلسطيني.

تؤكد الحقوق الطبيعية، والقانون الدولي، والعهد والمواثيق والأعراف الدولية حق كل شخص في العودة إلى منزله كمبدأ أساسي من حقوق الإنسان. ويرى فقهاء القانون الدولي أن حق الإنسان في العودة إلى منزله نتيجة طبيعية من حق المواطن الأساسي في حرية التنقل والعودة، وأن العودة للأشخاص الذين يُرغمون على مغادرة وطنهم بسبب قوة قاهرة كالحرب ملزمة، ولا مجال للطعن في حقهم بالعودة إلى منازلهم، وهو من القواعد الأساسية في القانون الدولي. وهذا الحق - الواجب من الحقوق الأساسية للإنسان، بموجب المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا الحق الملزم والواجب لا يزول بزوال الدول أو بتغيير السيادة، لأن الشرائع السماوية والقوانين الوضعية تحميه وتصونه وتحفظه من اللصوصية والاعتصاب.

وجاء القرار ١٩٤ ليصحح بعض الظلم الذي سببته الأمم المتحدة بقرارها غير الشرعي، قرار التقسيم، فنصّ على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم واستعادة أراضهم وأملاكهم.

وعلى أثر حرب حزيران العدوانية التي أشعلتها «إسرائيل» ونزوح الكثير من اللاجئين جراء الحرب العدوانية، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٧ ونصّ على عودة اللاجئين من المناطق المحتلة إلى ديارهم.

وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٩ أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

ناشئة عن إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتمست من مجلس الأمن اتخاذ التدابير الفعالة لضمان عودتهم.

إن حق العودة إلى الديار والوطن حق طبيعي وقانوني ومقدس، فردي وجماعي، وينبع من الحقوق الطبيعية للإنسان، ومن حق الملكية، وحق المواطنة في وطنه، وهو غير قابل للتصرف، حق شخصي لا تجوز فيه الإنابة أو المساومة أو المصادرة، ولا يسقط بتقادم الزمن، وحق جماعي انطلاقاً من حقوق الشعوب والأمم في تقرير المصير. وتعتبر عملية ترحيل الفلسطينيين من وطنهم في القانون الدولي عملية تطهير عرقي وجريمة حرب لا تسقط بتقادم الزمن.

ويتحمل الكيان الصهيوني كل المسؤولية التاريخية والقانونية والسياسية والمادية والأخلاقية عن نشوئها وعدم حلها وعن المآسي والمصائب والويلات التي ألحقها باللاجئين. كذلك يتحمل المجتمع الدولي، وبشكل خاص الأمم المتحدة، المسؤولية عن عدم تنفيذ حق عودة اللاجئين واستعادة أراضيهم وأملاكهم أسوة بالتعامل الدولي.

قضية اللاجئين وترحيلهم واغتصاب أرضهم وممتلكاتهم وممارسة العنصرية والإبادة على الشعب الفلسطيني هي جوهر قضية فلسطين، ولا حل للصراع إلا بعودة اللاجئين إلى ديارهم واستعادة أرضهم والتعويض عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم وتقديم مجرمي الحرب الصهاينة إلى محكمة الجزاء الدولية أسوة بمجرمي الحرب النازيين في محكمة نورنبيرغ.

العدد الثاني عشر - السنة الأولى - أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨

ثقافة «العودة» فلسطينياً

سميح حمودة/ أستاذ في جامعة بيرزيت

لم يكن المشروع الصهيوني في فلسطين مشروعاً سياسياً وحسب، بل كانت له جذوره وروافده الثقافية والمعرفية. إن فكرة تجميع اليهود من أرجاء أوروبا المختلفة خصوصاً، ومن أماكن أخرى في العالم عموماً، لم تكن لتتم دون الاعتماد على بعث ثقافة يهودية قديمة وإنشاء أخرى جديدة، وبناء هوية صهيونية تحمل أيديولوجيتها الخاصة، وتروي تاريخ فلسطين بما يتناسب مع أهدافها السياسية.

لقد كانت حركة البعث والإحياء والإنشاء هذه معقدة وممتدة وقوية وعميقة، وهي التي صنعت الأساس لقيام «دولة» سياسية خاصة باليهود، وصهرت «شعب» هذه الدولة في بوتقتها إلى حد يضمن لها البقاء والتماسك والاستمرار.

مشروع العودة الفلسطيني ينبغي ألا ينحصر في المجال السياسي أو العسكري فقط، بل ينبغي أن يستند إلى إنشاء نوع من الثقافة وبناء هوية ينسجمان مع أهداف المشروع وتطلعاته. وعملية الإنشاء والبناء هذه تحتاج إلى بحوث ودراسات علمية جادة، لأن المطلوب منها أن تكون صالحة لتجميع الصف الفلسطيني بأفضل صورة ممكنة، وأن تخاطب العالم وشعوب الأرض بمنطق سليم وخطاب مقنع.

إن مثل هذه العملية يجب أن تشمل مجالين: الأول الفلسطيني - العربي، والثاني المجال الدولي. في المجال الفلسطيني - العربي يجب أن تتحدد الأهداف والوسائل التي تضمن بقاء الإيمان بالحق الراسخ تاريخياً وقانونياً وإنسانياً للشعب الفلسطيني في أرضه، وعدم شرعنة عملية الاغتصاب والطرده التي مورست عليه. ويستدعي بقاء فكرة الإصرار على المطالبة بهذه الحقوق في المحافل والهيئات الدولية المختلفة حيّة في عقول ونفوس الأجيال التي جاءت بعد النكبة. وكما يستدعي أيضاً بناء وعي جماهيري بين الأجيال الفلسطينية الجديدة في ما يتعلق بفلسطين تاريخياً وحضارة وثقافة وجغرافية وشعباً. ولا يمكن الركون إلى العفوية القائمة حالياً في هذا المجال. إذ يجب بناء مؤسسات

تتخصص بتخطيط وتنفيذ برامج تعليمية واسعة تتناول كل هذه الجوانب وتخطب أوسع قطاع ممكن من الشعب الفلسطيني والشعوب العربية. وهذا يمكن أن يتحقق من خلال التنسيق مع وزارات التعليم في العالم العربي، بحيث تصبح مثل هذه البرامج متوافرة لأبناء الفلسطينيين المغتربين، أينما وجدوا، وأن تكون متوافرة لأبناء الأمة العربية، بحيث تتفعل لإيقاظ الوعي العربي العام في هذه القضايا.

أما على المستوى الدولي، فالمطلوب ثقافياً تطوير خطاب عقلاني ومرتز يتجه إلى شعوب العالم ويستند إلى الميل الفطري للإنسان للانتصار للحق والعدالة. أي إن المطلوب هو شرح القضية الفلسطينية وإيضاحها وروايتها على أنها قضية حق سلب وعدالة انتهكت. وهذا يستدعي إنشاء مؤسسات تضم باحثين يتقنون اللغات المختلفة ويستطيعون فهم عقليات الشعوب حول العالم ويعرفون أفضل الطرق لمخاطبتها، بحيث يقوم هؤلاء الباحثون بإنتاج مواد إعلامية مسموعة ومقروءة ومرئية تبين الحقوق الفلسطينية. ويمكننا في هذا المجال أن نضرب مثلاً واحداً بشأن هذه القضية. فالغالبية العظمى من شعوب العالم اليوم تؤمن بتعايش الأعراق والأديان المختلفة في دولة واحدة من دون اللجوء إلى الصراع والقتال، وضمن ثقافة تؤمن بالتعددية وقبول الآخر. والسجل التاريخي المنشور وغير المنشور للشعب الفلسطيني يبين أن هذه المسألة كانت معروفة في فلسطين وقد عاشها الشعب الفلسطيني قبل أن تصبح ثقافة عالمية. فعلى سبيل المثال، تبين مذكرات واصف جوهريّة، المسيحي المقدسي، التي نشرتها مؤسسة الدراسات المقدسية، أن مجتمع مدينة القدس كان في العهد العثماني المتأخر وقيل الاحتلال البريطاني لفلسطين مجتمعاً تعددياً عاشت فيه الفئات الدينية المختلفة بتعاون وتفاهم وإخاء مشترك وصل إلى حد احتفال الفئة الدينية الواحدة بأعيادها بمشاركة الفئات الدينية الأخرى، كذلك كانت الأحياء السكنية أحياءً مختلطة تضم عائلات من مختلف الأديان. ولم يعرف الشعب الفلسطيني التمايز في الأحياء السكنية إلا بفعل السياسة البريطانية التي هدفت إلى تجزئة الفلسطينيين وفق الانتماء الديني. إن عرض مثل هذا الجانب من الثقافة والتاريخ الفلسطيني سيثبت للعالم أن المشكلة لا تكمن في الشعب الفلسطيني وثقافته، وبالأخص إمكانية تعايش الأديان المختلفة على أرض واحدة، بل تكمن في الثقافتين الإمبريالية والصهيونية اللتين تصرّان على وضع أتباع الديانة الواحدة في مواجهة أتباع الديانات الأخرى.

العدد الثالث عشر - السنة الثانية - تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨

الدور المنوط بفلسطيني أوروبا

عرفات ماضي / رئيس الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة

تشكل قضية العودة في وجدان الشعب الفلسطيني محورا أساسياً من محاور الصراع العربي - الصهيوني، بل لا نبالغ إذا قلنا إنه المحور الأساسي للقضية الفلسطينية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق. فمشاريع توطين اللاجئين التي ما زالت مستمرة منذ النكبة الأولى عام ١٩٤٨، والتي بدأت تأخذ منحى متسارعا، إن من جهة كثرة هذه المشاريع أو محاولات فرضها كأمر واقع لا مناص منه للتوصل إلى سلام دائم لقضية فلسطين.

من هنا جاءت التحركات الكبيرة للتفاعل مع حق العودة في مختلف مناطق الشتات الفلسطيني، وخاصة في أوروبا، لما يتمتع به العاملون في الشأن الفلسطيني من حرية التحرك وقدرتهم على إيصال أصواتهم إلى المحافل الدولية والرأي العام الأوروبي خصوصا عموماً.

وقد أخذت هذه التحركات بعداً سياسياً وإعلامياً كبيرين، تمثل في التنظيم المتقن لمؤتمرات فلسطينيي أوروبا وما أحدثته في المياه الراكدة لمشاريع تصفية حق العودة المطروحة من الدول الكبرى أو تنازلات من قبل بعض ممثلي السلطة الفلسطينية، ما جعل هذه المؤثرات تفرض نفسه على الساحة الفلسطينية، فأصبحت هذه المؤتمرات وما تجمععه من ألوان الطيف الفلسطيني والحضور الكبير الذي تحظى به لدى كافة شرائح الشعب الفلسطيني وأحزابه، وشخصياته الوطنية، ناطقاً باسم فلسطينيي أوروبا الذين يؤكدون من خلالها أنهم لم ولن يتنازلوا عن حقهم بالعودة أو يخولوا أحداً بالتنازل عنه مهما كانت صفتة أو مركزه. ورغم امتلاك الكثير منهم لجنسية البلاد التي يقيمون فيها، إلا أنهم يعيشون أمل العودة إلى أرض آبائهم وأجدادهم، وهذا ما كفلته لهم القوانين الدولية وما أكدوه من خلال الوثائق التي صدرت عن هذه المؤتمرات التي رفضت الحلول الجزئية، وغير العادلة للقضية الفلسطينية عموماً، وقضية اللاجئين خصوصا.

هذه المؤتمرات السنوية والتحركات الموازية التي تكاد تكون يومية في بعض

الاحيان أوجدت حالة من الدعم لفلسطينيي الداخل والتواصل معهم بالكثير من الوسائل، إن من خلال التظاهرات والاعتصامات المؤيدة للحق الفلسطيني، أو من خلال فضح ممارسات الاحتلال الصهيوني وإيجاد مساحات للصوت الفلسطيني في الإعلام الغربي المشبّع بالرواية الصهيونية حتى النخاع، أو من خلال حملات الضغط المباشر على راسمي السياسات الغربية تجاه قضيتنا العادلة، أو التأثير على الرأي العام الشعبي.

هذه المعاشية لهمّ الفلسطيني دعت الكثير من المؤسسات العاملة للقضية إلى تنظيم الندوات وإصدار البيانات والوثائق الداعية إلى الوحدة الداخلية وحرص الصفوف والتحرك في هذا الاتجاه للخروج من الحالة التي تكاد تعصف بالقضية الفلسطينية ككل.

وضمن التحركات السياسية والشعبية لفلسطينيي أوروبا المساهمة في حملة سفن «كسر الحصار» وإرسال كمية من الأدوية وأطباء فلسطينيين إلى غزة للمساهمة في رفع المعاناة عن أهلنا الصابرين هناك، وستتبعها حملة إرسال وفود تضم برلمانيين من مختلف الدول الأوروبية للاطلاع على الأوضاع المعيشية لسكان غزة في محاولة لكسر الحصار الجائر، وهي خطوة لإشراك هؤلاء البرلمانيين المناصرين للحقوق الفلسطينية في معاشية همّ الفلسطيني ونقله إلى صناع القرار الأوروبي.

إضافة إلى ذلك، فإن التواصل مع البرلمانيين الأوروبيين يجري على أعلى المستويات، إذ قبل أيام قليلة كان هناك لقاء جمع بيننا في مركز العودة والحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة مع رئاسة البرلمان الأوروبي، حيث عُرضت آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية وقضية حصار غزة والأسرى في سجون الاحتلال. إضافة إلى ذلك، فإن اللقاءات متواصلة على صعيد الكتل النيابية في البرلمان الأوروبي، وذلك بهدف تشكيل لوبي ضاغطة على صنّاع القرار في بروكسل لتبني سياسات أكثر حزماً تجاه الكيان الصهيوني.

ويبقى أن نقول إن الأعباء كثيرة ولكن العزائم منعقدة على المضي قدماً في هذا الطريق حتى العودة إلى الديار التي أخرجنا منها عام ١٩٤٨.

العدد الرابع عشر - السنة الثانية - تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨

مؤتمرات حق العودة.. فقاعات أم استحقاقات؟

طارق حمود/ الأمين العام لتجمع العودة الفلسطيني «واجب»

نستطيع أن نسمي الحركة الشعبية التي نهض بها الشعب الفلسطيني بعد أوصلو في دفاعه عن حق العودة ردة فعل، ولكنها ردة حملت مضامين كثيرة أكدت أن القضاء على الثوابت من المهمات المستحيلة حتى لو قاد عملية القضاء عليها «ممثل شرعي». وبالرغم من عشوائية ردة الفعل هذه، وعدم قدرتها في بعض الأحيان على نظم عملها، إلا أنها شكلت أرضية مهمة انطلقت على قاعدتها مؤسسات حق العودة ومراكز الدفاع عنها بشكلها الإعلامي أو البحثي أو الشعبي أو حتى الفصائلي..

ومثلت حركة اللاجئيين الفلسطينيين المنطلق السليم من حيث الطرح والاستراتيجية بغض النظر عن محتوى العمل وأسلوبه، ومثلت أساساً استطاع اللاجئون من خلاله بلورة موقف سياسي هام وصارخ في ظل هشاشة الإطار التمثيلي الجامع للشعب الفلسطيني وانهيأ السقف السياسي إلى أدنى طموحات هذا الشعب ومتطلباته.

وربما كان الحراك الشعبي للاجئين الفلسطينيين في بداياته منسجماً مع المنهج الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وغير خارج عن إطارها، في الوقت الذي كان فيه هذا الإطار ملبياً للتطلعات الشعبية، وخصوصاً في ما يتعلق بحق العودة، وهذا ما استمر حتى قبيل توقيع اتفاق أوصلو. أما بعد أوصلو، فعندما أحس الشعب الفلسطيني بالغبن الشديد، وبعدما أثبتت هذه التجربة فشلها، وفي ظل انهيار القيم الثورية والتحررية، وخصوصاً داخل المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان لا بد لها من توجه جديد وجدّي لإعادة الهيبة وإعادة الاعتبار، لا لشخص اللاجئ بقدر ما هو إعادة اعتبار لاستراتيجيته السياسية وثوابته ومبادئه، فكان النهوض الحركي للاجئين على صعيد اللجان والمؤسسات قد بدأ يأخذ منحىً جديداً من النضج الذي وصلت معه بعض المؤسسات إلى مرحلة تنظيم المؤتمرات المحلية والدولية وبمواضيع مختلفة وأوراق متنوعة تحت العنوان العريض وهو حق العودة.

قد لا يرضى البعض عن تنظيم هذه المؤتمرات، معتبراً إياها خطوة في طريق تقاسم التمثيل، ولكن بعيداً عن المناكفة السياسية، مثلت هذه المؤتمرات حالة شعبية سياسية جعلت من نفسها معوقاً في طريق التنازلات المجانية، وزجت هذه المؤتمرات بنفسها كرافعة لمستوى المطالب الوطنية ومعبرة عن استراتيجية سياسية تمزج ما بين الموقف السياسي النظري والممارسة الشعبية له بأعلى مستوياته، وقد يتهم البعض مؤتمرات حق العودة بأنها ليست أكثر من فقااعات إعلامية تُرمى هنا أو هناك، وقد يكون في هذا الرأي صوابية من جانب فقدان بعض المؤتمرات لبرنامج قادر على الحياة بعد للممة أوراق المؤتمر، وفقدان أي برنامج متابعة لمقررات المؤتمرات، ولكن حتى المؤتمرات في جانبها الإعلامي المهرجاني الكرنفالي قد تكون قادرة على صياغة ثقافة شعبية معينة، والتعامل الإيجابي مع هذه الظاهرة لا شك في أنه من متطلبات النضال الشعبي على الأقل في هذه المرحلة، التي تراجع فيها تمثيل الشعب الفلسطيني إلى أدنى المستويات، وفقد فيها الشعب الفلسطيني الجناح المظلل لمسيرته ونضاله ونشاطه، وخصوصاً في مناطق اللجوء، سواء في الدول العربية أو الأجنبية.

لذلك لا بد من التأكيد أن مؤتمرات حق العودة، حتى في أدنى مستوياتها وبرامجها، قد تشكل استحقاقاً طبيعياً للفراغ السياسي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، هذا الفراغ الذي وصل إلى درجة الانقسام في البرامج السياسية، بل والتناقض في استراتيجيات العمل السياسي. لذلك يقف الآن اللاجئون الفلسطينيون أمام حالة سياسية منقسمة وموقف شعبي لا شك في أنه سيتأثر بنتائج ما يجري على الأرض وإفرازاته. من هنا، باتت مؤتمرات حق العودة، وخصوصاً في مناطق اللجوء الفلسطيني، تمثل ضرورة لعلها تكون حاضنة شعبية موحدة للموقف وليست فقط حاضنة تمثيلية، بل رافعة لإعادة تشكيل الصيغة التمثيلية وفق الرؤية الشعبية الضامنة لحقوقه والمحافظة على ثوابته والجامعة لمواقفه.

العدد الخامس عشر - السنة الثانية - كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨

حق العودة.. من المحلية إلى العالمية

خالد عبد المجيد/ رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى العربي الدولي لحق العودة

ليس مستغرباً أن تتداعى أكثر من خمسين جهة حزبية ونقابية ومن مؤسسات المجتمع المدني واللجان والروابط الأهلية والشعبية للدعوة إلى عقد الملتقى العربي الدولي لحق العودة، في استجابة مسؤولة للجنة العربية الدولية لإحياء الذكرى الستين للنكبة المنبثقة من المؤتمر الوطني الفلسطيني للحفاظ على الثوابت الفلسطينية، ولا سيما إذا عرفنا أن المادة الأساسية لهذا الملتقى هي حق العودة الذي يشكل أساس القضية الفلسطينية وجوهرها، هذه القضية العادلة التي أن للعالم بأسره أن يقف أمام مسؤولياته تجاهها باعتبارها أقدم مشكلة للاجئين في العالم.

لا شك في أن لهذا الملتقى أهمية خاصة، فهو يحمل رسالة تركز على عدة أبعاد في المكان والزمان والمضمون ومستوى الحضور، الرسمي والشعبي. فالبعد المكاني للملتقى واضح وجلي، إذ إن دمشق احتضنت حق العودة عبر رمزية وجود اللاجئين على أرضها، وأبت أن تفرط فيه، ودأبت على تعزيز صمود أهلنا في فلسطين المحتلة وترسيخه. والموقف السوري من حق العودة، على أعلى المستويات، كان دائماً يدفع باتجاه دعم هذا الحق وتعزيزه في مختلف الظروف وعلى كل الصُّعد، وفي مختلف المحافل العربية والدولية. وما خطاب الرئيس السوري بشار الأسد أمام البرلمان العربي الانتقالي عنا ببعيد، حيث أكد دعم نضال شعبنا الفلسطيني في استعادة حقوقه المتمثلة بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وضمان عودة اللاجئين. وتجلت هذه الأقوال في الطريقة والأسلوب الذي يكون من خلاله التعاطي مع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على الأراضي السورية الذي مزج بين منحهم الحقوق المدنية والمحافضة على هويتهم الفلسطينية.

في البعد الزمني للملتقى، يأتي توقيتته في الذكرى الستين لاحتلال فلسطين، وهو العام الذي أعلن منذ بدايته أنه عام فعاليات وتحرك للدفاع عن هذا الحق وكل حقوق الشعب الفلسطيني، كذلك فإن شهر تشرين الثاني (نوفمبر) هو شهر يتخلله اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وتليه الذكرى الستين

للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يكرس هذا الحق، ما يشكل مناسبة للتحرك على مستوى العواصم العربية والإسلامية والعالمية للدفاع عن حق العودة.

ونستطيع القول بأن حضور شخصيات عربية ودولية وازنة في هذا الملتقى يشكل قيمة مضافة إلى هذه التظاهرة، تدفع باتجاه المساهمة في ترسيخ حق العودة وحشد كل الجهات والفعاليات العربية والعالمية لدعم هذا الحق واستتباط خطاب عالمي قادر على توسيع دائرة المتعاطفين مع القضية الفلسطينية.

قد يتساءل البعض: وهل رُسخت ثقافة العودة في الأوساط المحلية حتى يُقْفَز إلى المستوى العالمي؟ في الإجابة، نقول إنه لا بدّ من الاعتراف بالتقصير الحاصل على المستوى العالمي في ما يخص قضية حق العودة، حيث كان من المفترض السير بشكل مواز في كلا الاتجاهين، المحلي والعالمي، لأن المتابع للإعلام الغربي في تعاطيه مع هذه القضية يدرك حجم التقصير، ولا سيما إذا علمنا أن السياسة والدعاية الصهيونية نجحتا في التحكم في السياسة الغربية في العقود الأولى لما بعد النكبة، نظرا لضعف الأداء ومحدوديته في التأثير على الإعلام الغربي، وأن الرواية الفلسطينية لم تصبح حاضرة بقوة وبإيجابية عالية إلا بعد ارتفاع وتيرة أداء أبناء الجالية الفلسطينية واستخدامهم للإمكانات الفلسطينية بحدودها القصوى للتأثير على الإعلام الغربي، ما اضطر الإعلام الغربي إلى تسليط الضوء على كل جوانب الصراع، ومنها حق العودة واللاجئون وأوضاعهم. كذلك إنّ مجهود المجموعات الفلسطينية وبعض الداعمين للحق الفلسطيني بدأ يوجد نوعاً من المعرفة لدى قطاعات من الغربيين على الجانب الرسمي والشعبي بمدى أهمية حق العودة للفلسطينيين وعدم إمكانية القفز عليه. ولنا في مؤتمرات فلسطينيي أوروبا الستة السابقة دلالة واضحة على ما نقول، لذلك فإن المطلوب وضع آليات عمل تهدف إلى الدفاع عن حق العودة وإعطائه الأولوية والموقع المركزي في القضية الفلسطينية، وحشد الدعم الدولي له من خلال وضع برنامج عمل فلسطيني وعربي وعالمي، وإطلاق شبكة عمل واتصال واسعة بين كل الجهات والهيئات والمنظمات والشخصيات العاملة من أجل حق العودة على مستوى الأمتين العربية والإسلامية والعالم أجمع من أجل التنسيق والتعاون بما يخدم هذا الحق المقدس.

بقي القول إن من واجب جميع شرائح وفعاليات المجتمع الفلسطيني الرسمي والشعبي تقديم الدعم لهذه الفعالية، لكونها تخدم عنواناً جامعاً للشعب

الفلسطيني، وقد لا نجد مبرراً مقنعاً للنكوص أو للسير بعكس اتجاهها، ولا سيما في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني وحالة الانقسام التي تسود أوساطه، والحاجة الملحة إلى بناء مرجعية قادرة على صون حقوق شعبنا الفلسطيني، وقد نستطيع القول بأن دعم هذه الفعالية قبل انعقادها وأثناءه وفي ما بعد ذلك إنما يشكل معيار الوفاء للقضية برمتها.

العدد السادس عشر - السنة الثانية - كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩

العودة قادمة رغم الصعاب والألام

عاطف عدوان/ عضو المجلس التشريعي ووزير شؤون اللاجئين السابق

رغم مرور ثلاث سنوات على حصار قطاع غزة، ذلك الحصار الذي طال كل مناحي الحياة الأدمية والحيوانية وغير ذلك من المخلوقات، ورغم الاعتداءات الإسرائيلية الإجرامية التي لم تتوقف، وتشديد الحصار بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية على شعبنا في قطاع غزة، وتخلي الأصدقاء والإخوان والأقرباء عنا، ووصول الكثير من الناس إلى حالة من الإحباط في إمكانية تغيير الظروف، وخاصة في ظل الهجمة الإعلامية المنسقة من أطراف عربية على قطاع غزة وحكومته، فإن باحثة من قطاع غزة تُعدّ رسالة ماجستير بعنوان «اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة نحو حق العودة»، قد قامت باستطلاع رأي ميداني خدمة لرسالتها على عيّنة مكونة من ٦٠٠ لاجئ في مخيمات غزة الثمانية. وقد وجدت نتائج لم يتوقعها أحد حتى الباحثة نفسها، كما أخبر المشرف المباشر على الرسالة.

هذه النتائج كانت على النحو الآتي:

- إن ٩٤,٣% من العيّنة أكدوا أن حق العودة إلى فلسطين، كل فلسطين، هو حق مقدس ولا يمكن التفريط فيه.
- إن ٩٣,٣% أكدوا أن حق العودة يجب أن يشمل فلسطين التاريخية.
- عارض ٨٥,٣% من أفراد العيّنة أن تكون العودة إلى قطاع غزة والضفة الغربية فقط.
- رفض ٨٧,٢% التجاوب مع دعوات التنازل عن حق العودة.
- يرى ٩٠% من أفراد العيّنة أن حق العودة ثابت ولا تنازل عنه.
- أعرب ٩٧% ممن شملهم الاستطلاع عن إصرارهم وتمسكهم بالعودة إلى بلدانهم الأصلية التي هُجروا منها.
- عارض ٨٢,٨% ممن شملهم الاستطلاع أن يكون تطبيق حق العودة من خلال عودة بضعة آلاف من اللاجئين إلى ديارهم وتوطين الباقيين وتعويضهم.

إن هذه النتائج تُبين أن كل الظروف التي مرت بها القضية الفلسطينية والإنسان الفلسطيني من قهر وعذاب وتآمر وإغلاق جميع المنافذ وإشاعة حالة الإحباط والهزائم العربية المتوالية وانفضاض الأشقاء عن نصرته الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، كل ذلك لم يغيّر من إيمانهم بحق العودة وإمكانية تحقيق ذلك عما قريب.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هذا الإيمان والإصرار يدوران في حلقة مفرغة، أم أن التطورات السياسية الدولية، بل والمحلية في فلسطين تؤيد هذا الحلم؟ فهناك عدد من المتغيرات، منها:

١. أن المشروع الغربي، والأمريكي على وجه الخصوص، بدأ في التراجع والانحيار بعد حربه على أفغانستان والعراق وبفعل المقاومة العراقية والأفغانية التي جعلت الغرب يفكر فقط بالانسحاب من المنطقة بماء وجهه، كما حدث مع الاتحاد السوفياتي سابقاً الذي انهيار على أعتاب أفغانستان.

٢. أن العدو الإسرائيلي هو في طور التراجع، إذ إن صورة العدو الذي لا يُقهر قد زالت بفعل الهزائم التي تلقاها في أكثر من جبهة سواء على الجبهة اللبنانية في معركة ٢٠٠٦ أو على جبهة قطاع غزة بعد ذلك.

٣. أن التحولات الداخلية في العالمين العربي والإسلامي، ونهوض الإسلام ديناً وتنظيمات قوية وفاعلة تأسر قلوب الشعوب بإخلاصها وتفانيها في خدمة المجتمعات الإسلامية والدفاع عن مصالحها، يبشر بالكثير ويجعل من معادلة القوة التي تصبّ في مصلحة الغرب تتغير نحو التعادل. ٤. أن الأنظمة العربية التي كانت وما زالت حامياً حقيقياً لـ«إسرائيل» تضعف يوماً بعد يوم وتصبح غير قادرة على إقناع شعوبها بسياساتها ومواقفها وهي في طريقها إلى الزوال.

من هنا، فإن الإصرار الذي يظهر في مواقف اللاجئيين الفلسطينيين يمثل نقطة ضوء في ظلمة اليأس والقنوط، ويمثل كذلك نقطة انطلاق نحو النصر القادم بإذن الله، وستتحقق العودة ما بقيت الأوطان تعيش في نفوس أبنائها بهذه القوة.

العدد السابع عشر - السنة الثانية - شباط (فبراير) ٢٠٠٩

على من يقرأ مزاميره شمعون بيريز؟

عوني فرسخ / كاتب فلسطيني

بعدما أطل شمعون بيريز من إحدى الفضائيات العربية مبرراً المحرقة «الهولوكوست» الصهيونية في قطاع غزة بأنها «دفاع عن النفس»، عاد في يومها السابع عشر متباهاً يقول: «ما حققناه في غزة خلال ١٦ يوماً لم يحققه أحد في حربه على الإرهاب خلال ١٦ عاماً». وهو يعرف حجم المآزق الذي يعانيه كيانه باقترافه جريمة المحرقة في قطاع الممانعة التاريخية والمقاومة الأسطورية.

ثم إنه يعلم تمام العلم أن حكومته هي المبادرة بالعدوان حين رفضت عرض حماس بتجديد التهدئة وفق الشروط التي تمت عليها بداية. وذلك ما وثقه «غاريت بورتير» الصحافي الأمريكي المختص بسياسة الأمن القومي الأمريكي، الذي كتب في ٩ كانون الثاني (يناير) تحت عنوان: «إسرائيل ترفض عرض حماس بوقف النار». ويذكر استناداً إلى مصدر أمريكي أن وفداً من حماس يضم موسى أبو مرزوق قدّم يوم ١٤ كانون الأول (ديسمبر) للوزير عمر سليمان عرضاً بالاستعداد لتمديد وقف إطلاق النار مقابل أن تفتح «إسرائيل» جميع المعابر والامتناع عن مهاجمة القطاع. ويضيف استناداً إلى مستشار الرئيس كارتر، البروفيسور روبرت باستور أن خالد مشعل أعاد تقديم المقترح عندما التقى الرئيس كارتر ومستشاره يوم ١٤/١٢، وأن البرفسور باستور أبلغ مصدراً إسرائيلياً بذلك في اليوم التالي. وما دامت «إسرائيل» هي التي رفضت عرض تمديد التهدئة، فإن ذلك يسقط كل الادعاءات الصهيونية وغير الصهيونية بتحميل المقاومة مسؤولية عدوان أعدت له القيادة الصهيونية وبادرت إليه.

بالعودة إلى مشاهد أيام المحرقة العشرة الأولى من الهجوم البري، يتضح أن كل ما حققته عملية «الرصاص المصبوب» كان صبّاً أهداف العدوان من القضاء على حماس إلى الاكتفاء بإيقاف الصواريخ، التي لم تتوقف، بل امتد مداها لتصيب أهدافاً على بعد ٥٠ كلم، بل جرى إطلاقها من الأرض التي تقدمت فيها الدبابات الصهيونية، فضلاً عن التصدي الموجع للدبابات وناقلات الجنود المدرّعة على محاور القطاع. وبرغم تصاعد همجية حرب الأرض المحروقة،

وتوالي صعود الشهداء بالمئات وتساقط الجرحى بالآلاف واشتداد قسوة حصار الجوع والحرمان، بقي مواطنو القطاع يشكّلون الحاضنة الشعبية للمقاومة، ويقدمون أصدق آيات الوفاء لاختيارهم الديموقراطي الذي فرض عليهم الحصار الدولي والإقليمي بسببه.

ثم إن في تواصل فعاليات مواطني الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، وأبرز تجلياتها اللقاء التضامني مع المقاومة الذي دعت إليه «لجنة المتابعة العربية» في سخنين، بلد يوم الأرض، وحضره مائة وخمسون ألفاً، عدا الذين حالت أجهزة الأمن الإسرائيلية دون وصولهم، ما يقدم البرهان العملي على فشل إرهاب الدولة الصهيوني الذي فرض عليهم لطمس انتمائهم القومي ومشاعرهم الوطنية، وهو الإرهاب الذي بدأه حزب العمل غداة قيام «إسرائيل» وكان شمعون بيريز أحد قاداته.

ولا أحسب بيريز لم يدرك أن أخطر ما حققته المحرقة الصهيونية أنها أسهمت في تصويب البوصلة السياسية العربية. إذ باتت جلياً إجماع الشارع العربي ما بين المحيط والخليج على اعتبار «إسرائيل» ورعاتها الاستراتيجيين على جانبي الأطلسي هم أعداء الأمة العربية الأولى بالتصدي والمواجهة. فالأمة بكل مكوناتها هي اليوم، وبما يقارب الإجماع، مصطفة إلى جانب القوى الملتزمة بالمقاومة خياراً استراتيجياً، بعدما أكدت المحرقة صحة القول بأن الصراع مع الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني صراع وجود، والسلام معه مستحيل مهما بلغت التنازلات. بيريز لا يجهل الجهد الذي بذلته القيادات الصهيونية المتوالية في محاولة استغلال تناقضات بعض القيادات الكردية مع النظام العراقي. غير أن تظاهرات أربيل الصاخبة المنددة بالصهيونية والمتضامنة مع قطاع الصمود والشموخ العربي، دليل قاطع على متانة القواسم المشتركة بين الشعب العربي والأكراد، وغيرهم من مكونات الوطن العربي الكبير. كذلك برهنت على عبثية المحاولات الاستعمارية والصهيونية للصيد في المياه العكرة بين شركاء المسيرة والمصير عبر تاريخ كان فيه للأكراد والأمازيغ ونظرائهم صفحات مشرقة.

ومن إنجازات المحرقة، التي يتباهى شمعون بيريز بما حققته، أنها حفزت التراث العثماني في تركيا الكمالية، وأسهمت في تصويب البوصلة التركية. فالموقف التاريخي لرئيس الوزراء أردوغان، وتظاهرات إسطنبول وأنقرة، والتضامن الشعبي التركي مع الشعب العربي، كل ذلك يشير إلى أن تحالف «إسرائيل» منذ قيامها مع بعض القادة الأتراك هو اليوم في مهب الريح، وأن ما كان بين أنقرة

وتل أبيب قبل المحرقة مرشح لتغييرات كيفية بعدها .

ومن بين مشاهد التنديد بالمحرقة على الصعيد العالمي الأكثر دلالة على إنجازاتها، مواقف بعض الحاخامات والمفكرين اليهود في أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا، الذين عبروا عن استنكارهم للمحرقة الصهيونية. وهم وإن كانوا قلة، إلا أنهم يؤشرون إلى بداية تحوّل في الموقف اليهودي. وإذا كانت «حرب الايام الستة» عام ١٩٦٧ قد حسمت الخلاف التاريخي في ما بين الصهاينة وخصومهم من اليهود لمصلحة الصهاينة، فالذي يبدو أن المحرقة مرشحة لإحياء ذلك الخلاف بعدما غدت «إسرائيل» والصهيونية عبئاً، لا رصيذاً استراتيجياً في نظر اليهود وغير اليهود.

وليس من شك في أن التظاهرات المتوالية في المدن الأوروبية والأمريكية والأسترالية عمودها الفقري الجاليات العربية والإسلامية في تلك المدن، وإن شارك فيها غير يسير من أصحاب الضمائر الحية من الأوروبيين والأمريكيين والأستراليين، فإن سقوط حاجز الخوف عند الجاليات العربية والإسلامية في المهجر، وبروزها كقوى مؤثرة في الشارع إنجاز تاريخي للمحرقة التي يتباهى بها شمعون بيريز.

وفي تعدد لجان حقوق الإنسان الأوروبية وغير الأوروبية المستعدة لدفع دعاوى أمام محكمة الجنايات الدولية على القادة الصهاينة لممارستهم جريمة التطهير العرقي في قطاع غزة، يغدو مبرراً القول بأنه إذا كانت الهولوكوست النازية قد وظفت في إقامة «إسرائيل»، فالاحتمال الأرجح أن تكون الهولوكوست الصهيونية في قطاع غزة في مقدمة العوامل المعجلة بتصحيح الخطأ التاريخي بإقامتها. وليقرأ شمعون بيريز مزاميره مستقبلاً على أطلال المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري المؤكد سقوطه في زمن غير بعيد.

العدد الثامن عشر - السنة الثانية - آذار (مارس) ٢٠٠٩

هذا ما حدث في رحلتنا إلى فلسطين

الشيخ داوود مصطفى / رئيس رابطة علماء فلسطين في لبنان

تماماً قبل أكثر من شهرين، كان هناك فكرة إرسال سفينة من لبنان باتجاه غزة، انسجاماً مع ما قام به المجتمع الأوروبي لكسر الحصار، و لرفع مستوى التفاعل مع قضية غزة من اعتصامات وتظاهرات. ولتطوير الفكرة عملياً، توصلنا مع الهيئات الشعبية والأهلية، وعلى رأسها الأستاذ معن بشور، فكان مرحباً بالأمر، واتفقنا على خطوات عملية لهذه الرحلة، واتصلنا بالرئيس ميشال سليمان، ووضعناه بأجواء الرحلة، فشجع الفكرة وقدّم التسهيلات اللازمة، واتصلنا بوزراء الخارجية والداخلية ورحب الجميع بهذه الفكرة، وأبدوا كل استعداد لإنجاح المبادرة، وكذلك توصلنا مع اللجان الأهلية والشعبية، وتعاقدنا مع إحدى السفن لتحميلها المساعدات.

إلا أن العدوان الذي وقع على غزة، أجّل هذا الحدث، وبعد العدوان جددنا العمل على هذا المشروع، وتم تجديد العقد والدعوة إلى الانضمام للرحلة. وتم الاتفاق على يوم الاثنين في ٧/٢/٢٠٠٩ الساعة ١٢,٠٠ ظهراً، وكان العدد يقارب ٨٨ مشتركاً، لكن الضابط المسؤول عن المرفأ رأى أن السفينة لا تصلح لهذا العدد، واختار سفينة أخرى نقلت البضائع إليها. وعندما أصبحنا على وشك المغادرة، جاء خبر من وزير النقل يفيد بأن السفينة غير صالحة لنقل الركاب، فيجب إفراغها، وكان الاتفاق على أن يذهب عدد قليل في السفينة (٨ أشخاص، ٤ ناشطين و٤ صحافيين). ثم وضعوا شروطاً أخرى (منها أن يكون لكل راكب في السفينة بذلة غطس! وتم شراء هذه البدلات بـ ٢٥٠٠ دولار).

في لارنكا بيّتنا السفينة وانضمت إلينا تريزا من هناك، وبعد تفتيش السفينة من الشرطة، انطلقنا من لارنكا إلى فلسطين عند الساعة العاشرة صباحاً، وقرب المياه الإقليمية تلقينا تهديداً بقصف السفينة، قال الربّان إنه سيذهب باتجاه «العريش».

وصلنا الساعة التاسعة صباحاً قرب العريش، وانعطف القبطان متجهاً باتجاه غزة، وأخبر ميناء العريش أنه إذا ووجه بالاحتلال فسيعود إلى العريش.

عند غزة رأينا طرادين عسكريين يقومان بحركات استعراضية، لكن القبطان لم

يلتفت إليهما وبقي على السرعة نفسها، تعرضنا لإطلاق النار وأخذ المصورون يصورونهم، وفوجئنا بعدة قوارب من الجهة المصرية بعملية التفاف صعد منها نحو عشرة جنود، ثم جاءت طوافة عسكرية وأنزلت نحو عشرة جنود، ودخلوا يصرخون بشكل هستيري كأنهم يدخلون موقعا عسكريا. اصطدموا بالدكتور هاني سليمان فصرخ بهم إنهم قراصنة، فضربوه وضربهم فتكاثروا عليه وثبتوه وعصبوا عينيه.

ثم انطلقوا إلى الصحفيين وصادروا الكاميرات وآلات التصوير فريطوا الأيدي وعصبوا العيون، وبعد نصف ساعة حجزونا في حجرات السفينة ووضعوا علينا حراسا.

ثم أجبروا السفينة على الاتجاه إلى ميناء أشدود العسكري، وكنا لا نزال فيها، وجمعونا في غرفة واحدة وفكوا القيود. لكنهم بقوا للتحقيق معنا. وفي هذه الأثناء كانوا يفتشون السفينة وينقلون البضائع منها، وسألونا ما علاقة السفينة بسوريا وإيران وحزب الله وحماس، فأكدنا أن السفينة هي للهيئات الأهلية في لبنان. سألتني عن عملي، وأخبرته أنني أعمل في رابطة علماء فلسطين التي تعنى بالدين والمجتمع والقضية الفلسطينية وحق العودة وفض النزاعات بين الناس.

وقبل نزولنا من السفينة صادروا الأجهزة التي معنا (كاميرات، مسجلات، وتلفونات، وجهاز تحديد المكان). ووضعونا في غرفة كبيرة وبدأوا التفتيش الشخصي، وجلبوا طبيبا من الناشطين.

ومن الحجرة الكبيرة في السفينة، وضعوا العصبات على الأعين، حتى خرجنا من ميناء أشدود العسكري، فنزعوا العصبات عنها.

في الطريق من أشدود إلى الناقورة مررنا بيافا ثم حيفا ثم عكا إلى رأس الناقورة، وحاول أن يشغلنا بالأسئلة عن التعليق على مشاهدته، سألنا: «أنتم تريدون فك الحصار عن غزة؟». فقلنا: نحن أمام هذا الحصار والعدوان، لا يمكن الإنسان أن يصمت عنه، فقال: حماس أخذت أهل غزة رهينة، فقلنا له: إن الرهينة لا تقصف! فسكت متلعثما دون أن يرد.

شهادتي مجروحة بفلسطين، ولكن الزميلة أوغاريت دندش التي تسكن في جبل لبنان في منطقة معروفة بجمالها دُهِشت من جمال فلسطين وقالت إنها باتت أكثر شوقا لتحريرها.

راهن العدو على أننا إذا رأينا ما فعله في فلسطين فسنبأس من تحريرها، لكن مفعولها جاء عكسيا، وخاصة بعد أن رأينا خوف الجنود من الناشطين وكاميراتهم. ذهبنا إلى فلسطين لأننا نحبها، وعدنا منها وقد أحببناها أكثر.

العدد التاسع عشر - السنة الثانية - نيسان (أبريل) ٢٠٠٩

مضامين خطيرة واستخدامات مرفوضة لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية

أسامة الأشقر/ مدير المكتب التنفيذي للحملة الأهلية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية

لعل هذا العام واحد من أصعب الأعوام على القدس، إذ تتعرض المدينة لموجة استيطان وتهويد عنيفة متسارعة، في الوقت الذي يحتفي فيه العرب والفلسطينيون بالقدس عاصمة للثقافة، ولكن هذه الاحتفالية تتعرض كما تتعرض القدس لإنذارات خطيرة بالانهيار، في ظل فقر الموارد واختلال التوجهات واستسلامها للانقسام السياسي الفلسطيني.

ورفع معظم العرب أيديهم عن تقديم دعم حقيقي لهذه الاحتفالية بميزانيات خاصة، كما قرروا في اجتماع مسقط ٢٠٠٦. فالقدس في معظم الأقطار الآن قد تحظى بمنشيط أو اثنين في العام ضمن الفعاليات المرتبة من قبل، أو يُدخلون اسمها شرفياً في الفعاليات.

وفي الجوهر، فإن القدس تتعرض لمحاولة تقسيم سياسية حادة في هذه الاحتفالية، فالاحتفالية الرسمية تتعامل مع القدس الشرقية فقط كما هو مقرر في الاتفاقيات الموقعة بين «م. ت. ف» والكيان الصهيوني، وجرى إلغاء التعامل مع غرب القدس التي هي جزء لا يتجزأ من قدسنا الواحدة، كذلك دخل نزاع الشرعيات السياسية بين رام الله وغزة منعطفات خطيرة لم تفلح القدس بكل قدرها وجلالها أن ترمم تفاهماً ما بين الاحتفاليين الرسميين لحكومتين متناقضتين، على الرغم من التأكيدات الرسمية في الشعارات المطروحة أن «القدس توحداً ولا تفرقتنا».

وهذا التكييف السياسي في التعامل مع غرب القدس ينطبق أيضاً على المستوى العربي الذي يقصّر دائماً في تقديم ما يجب لشرق القدس ويقوم الآن بالاعتراف بواقع احتلال غرب القدس.

ولذلك كان يجب علينا التنبية من البداية إلى أن القدس التي نعنيها هي القدس كلها، شرقيها وغربيها، والتي بدأ احتلال شطرها الغربي عام ١٩٤٨، واستكمل

الصهاينة احتلالها عام ١٩٦٧، وهذه العاصمة الواحدة هي عاصمة فلسطين كلها من بحرهما إلى نهرها، وهذه القيمة السياسية الوطنية هي مضمون الخطاب العربي على الصعيد الأهلي والشعبي والثقافي الذي هو الحصن الأخير للدفاع عن هوية القدس ومكانتها السياسية الكاملة دون الخضوع لطوارئ السياسيين وانهازامية المفاوضين، فالخطاب الثقافي والشعبي والديني لا يجوز أن يتغير مهما تغيرت ظروف السياسة.

وهنا يجب التحذير من دعوات تطلقها بعض الجهات المطبّعة التي تستخدم القدس جسراً للتطبيع عبر بوابة الثقافة، فلا مجال هنا للقبول بالتطبيع على حساب القدس، وحذرنا بوضوح من أن الادعاء بأن القدس أسيرة ولا تثرى على من يزور أسيراً في سجنه، بأن هذا القياس فاسد، فالقدس ليست أسيرة بالمعنى التقريري المباشر المؤلف المدلول - وإن كانت توصف بذلك - بل هي محتلة ومغتصبة، ومن يصل إليها في هذه الحالة، فإنما أن يكون مجاهداً اخترق الحصون ليؤدي واجب الجهاد فيها، وإما أن يكون مطبّعاً يهنأ برضا الاحتلال واطمئنانه إلى أنه لن يمس شعرة من المحتل، بل يرى فيها المحتل الصهيوني استثماراً سياسياً رائعاً يمهد لمد جسور التطبيع إلى العقل والقلب والقرار.

إننا نشعر بالغضب من هذا الاستهتار بمشاعر الأمة، ونطالب كل من كان متورطاً في مثل هذه الخطيئة أن يكف عن تحضير القدس لتكون جسراً وردياً للتطبيع؛ وأن يتفرغ لغير هذا، فالقدس ليست مجالاً للمزايدات أو المساومات، ولا سيما أننا نتحدث اليوم عن شأن ثقافي، وكان الأولى بنا جميعاً أن تكون هذه الاحتفالية فرصة للالتفاف حول القدس، والاحتفاء بعروبيتها وقدسيتها، والاعتناء بقدرتها على تحريض النفوس لبذل كل ما يمكن لتحريرها واستعادة مكانتها، على أن السياسة التطبيعية هذه ليست بذات أهمية سياسية حتى للمفاوضين، وأنها لا تعدو أن تكون استرضاءات سياسية مبتذلة لبعض الجهات اليهودية المحتلة التي لا تقيد إلا في استغلال مثل هذه التصريحات والدعوات التطبيعية لمصلحة سياسة الاحتلال، وإمرار بعض التسهيلات ذات الضريبة العالية.

القضية العادلة.. والمحامي الرديء

محسن محمد صالح / المدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

قرأت منذ مدة طرفة تقول: لو كنت ذاهباً إلى مشوار ما، فمررت في طريقك بمطعم، فأحببت أن تستمتع بشرب فنجان من الشاي. وما إن وضع النادل فنجان الشاي أمامك، وداعبتك رائحته الفواحة وطعمه الزكي، حتى جاءت ذبابة فوقعت في فنجانك؟ فماذا تفعل؟! تتابع الطرفة، فتقول إن كان الشخص إنجليزيا، فسيتعامل بالبرود الإنجليزي المعتاد، فيترك الشاي والذبابة، ويمضي في طريقه.

وإذا كان الشخص أمريكياً، فسيقوم برمي الذبابة، ويتابع شرب الشاي!! وإذا كان الشخص يابانياً، فسيقوم بإراقة الشاي وبأكل الذبابة!! وإذا كان الشخص فلسطينياً، فسيقوم بشرب الشاي وبأكل الذبابة!! أما إذا كان إسرائيلياً فسيقوم ببيع الشاي للأمريكي، وبيع الذبابة للياباني، ثم سيقوم برفع دعوى على صاحب المطعم بمحاولة قتله و«بالعداء للسامية»، وسيطالب صاحب المطعم والأمم المتحدة والهيئات الدولية بتعويضه بمبلغ مائة مليون دولار!!

لعل هذه الطرفة، بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع التوصيف الذي تقدمه، وعمّا فيها من سخرية مريرة أو مبالغة، فإنها تعكس جانباً من طريقة التفكير والثقافة لدى بعض الشعوب، وتعكس مدى معاناة الإنسان الفلسطيني، ومدى «شطارة» الإسرائيلي.

ما أحاول أن أشير إليه أننا في تعاملنا مع القضية الفلسطينية عانينا لسنوات طويلة من «أسوأ محام لأعدل قضية». عانينا من قيادات ورموز وأنظمة لا تملك الرؤية، ولا تعرف ماذا تريد. لا تملك العزيمة والإصرار، كما لا تملك الاستعداد للعمل الدؤوب المثابر. لا تعمل ضمن عمل مؤسسي، ولا تسعى إلى الاستفادة من الفرص المتاحة. لا تعرف عقلية الأعداء والخصوم، ولا طريقة التعامل معهم. وكذلك لا تعرف، ولا تريد أن تعرف، كيف تستهض شعبها وأمتها، وتستثمر الإمكانيات الهائلة المذخورة فيها.

القضية الفلسطينية، وخصوصاً في ما يتعلق باللاجئين، قضية واضحة عادلة.

وأبعادها الإنسانية والقانونية والشرعية، لا يجادل فيها اثنان عاقلان، و«لا ينتطح فيها عنزان». وبعيداً عن التحليلات السياسية والتعقيدات القانونية والفلسفات والفظاكنات، فإن هناك حقاً إنسانياً طبيعياً هو أن يعيش الإنسان في بيته وفي أرضه، أن يقيم وأن يسافر وأن يعود.. كما يفعل كل البشر. وإذا ما حدثت حرب، فمن حق المدنيين، إن لم يجدوا الحماية أو تعرضوا للمذابح والتهجير؛ أن يبتعدوا عن مناطق الاحتكاك، ومن حقهم أيضاً أن يعودوا إلى بيوتهم وأرضهم عندما تنتهي الحرب. هذا ما حدث ويحدث في كل مكان وفي كل حرب. فلماذا يُحرّم الفلسطينيون حقهم الطبيعي طوال أكثر من ستين سنة متواصلة؟

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي أقدم وأكبر قضية لاجئين في العالم. فمن أصل ١٠ ملايين و٦٠٠ ألف فلسطيني (وفقاً للإحصائيات في مطلع سنة ٢٠٠٩)، هناك الآن خمسة ملايين ونصف يقيمون في الشتات، ومليون و٧٥٠ ألف لاجئ يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو ١٥٠ ألفاً آخرين لاجئون داخل الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، أي سبعة ملايين و٤٠٠ ألف فلسطيني (٧٠٪ من شعب فلسطين).

نحمد الله أن نشطت حركات ومؤسسات العودة في السنوات القليلة الماضية؛ وزاد الوعي بين اللاجئين، وزادت أنشطتهم، في دول الطوق، ومختلف أرجاء العالم. ونحن نشعر بالسعادة عندما نتحدث عن الفلسطينيين في أوروبا الذين قدموا نماذج متميزة «للمحامي الناجح» وللفلسطيني الذي يملك الرؤية والإرادة والعمل المؤسسي.. وكان من المعالم البارزة لذلك المؤتمر السنوي لفلسطينيي أوروبا.. فهنئاً لهم.

العدد الحادي والعشرون - السنة الثانية - تموز (يوليو) ٢٠٠٩

من «ميلانو» على أمل اللقاء في «القدس»

وائل أبو هلال / كاتب فلسطيني

مرة أخرى يتجمعون ليرسموا لوحتهم التي ما فتئوا يرسمونها منذ واحد وستين عاماً بلا كلل ولا ملل، اللوحة نفسها والألوان نفسها والأشكال نفسها.. لكن الحجم يزيد بعمر السنين؛ السنين التي لا تزيدهم إلا إصراراً، ولا تُنقص من ذاكرة أجيالهم الممتدة عبر التاريخ والجغرافيا اسم قرية أو خربة أو حارة، ولا تُسبِّهم تاريخ مذبحه أو مجزرة، ولا تنتزع من أعماق نفوسهم لحظة عزة أو فخراً بصمود لم يعرف له الزمان ولا المكان مثيلاً..

حملوا بيارقهم، وهي التي لا يلقونها أبداً مهما طال الترحال أو امتدَّ، وامتشقوا رايات خفاقة دوماً، لا تنكس لفقد عزيز أو كبير، وهي - لا ككل الرايات - تزداد شموخاً وسمواً كلما ترجّل فارس أو ارتقى للعلا شهيد. وما أكثر الشهداء!!

حملوا بيارقهم وأعلامهم وحطوا رحالهم - هذه المرة - في «ميلانو»!!

في «ميلانو» نظموا عقدهم الفريد من جديد؛ فامتزجت الغربة بالعزة، والشوق بالصمود، والشتات بالإصرار. وتعانقت «غزة» مع «كفر كنا»، و«بيت لحم» مع «رام الله».

في «ميلانو» قال هنيئة كلمة المقاومة، وأنشدت «الاعتصام» لحن الصمود، وأكد «الفلسطيني» المشرد - باسم عشرة آلاف - إصراره على العودة.

في «ميلانو».. حذر «الرائد» الذي لا يكذب أهله من خطر جسيم محقق بالقدس والأقصى، وأن لا حل لذلك إلا «بصلاح» للأمة جديد! ورفيقه «البرغوثي» - سليل العائلة التي أنجبت نائل ومروان وعبد الله - وقف شامخاً يحكي قصة معركته مع المغتصبين، وصموده وصحبه أمام جيروت جدار الفصل العنصري.

في «ميلانو» - ككل مرة - ذابت الفوارق بين الأجيال، وتحدث الجميع للغة نفسها، وتنفسوا الهواء نفسه.. كلهم كان يتنفس هواء فلسطين كل فلسطين، لأنهم كانوا يعيشون بأرواحهم في فلسطين لا في «ميلانو»، لم يشعروا «بالمتوسط» يفصلهم عنها، ولم يحسوا بسياط ستين عاماً من الشتات والته في كل جغرافيا

الأرض.. بعضهم لا يتقن اللغة العربية ولو «رطناً»، ولكنه يرتل الشعار الرائع ترتيلاً بليغاً بلا لكمة ولا تأتأة:

«العودة حق لا تنازل عنه»

حتى لو لم يفهم المفردات، فهو يعيش المعنى، بل إن المعنى يسكن وجدانه ويسري في شرايينه، لأنه الحلم الذي ولد معه ويعيش له.

في «ميلانو» تضامن المؤمنون؛ كل المؤمنين بحق العودة، حتى أولئك الذين لا تعنيهم العودة بشيء ولم يروا فلسطين يوماً. جمعهم الإيمان بالحق المقدس لكل إنسان في بيته وأرضه وتاريخه؛ فكان التونسي الذي عزف حواراً مفتوحاً مع «رموز العودة»، وكان المغربي والمصري، بل كان الإيرلندي والبريطاني والإيطالي.. نعم كان هناك كل حرٍّ مؤمن بحق الحياة الكريمة موجوداً، وقال كلاماً تعجز عنه جيوش عربية وأساطيل إسلامية.

في «ميلانو» أكد الحاضرون وملايين المراقبين عبر الفضاء المفتوح أنّ الحقوق لا تسقط بتقادم الزمان ولا تبدل الأجيال ولا تغيير المكان، وأنّ غطرسة الظالمين، وجبروت الطغاة وقوة المحتلين لن تنتزع الإيمان بهذا الحق من طفل تشرد أبوه فولد وعاش في ربوع سويسرا، ولا من عجوز دمّرت «براكيته» في نهر البارد... لأنهم يتنفسون الهواء نفسه ويجري في عروقهم الدم نفسه.

مرة أخرى في «ميلانو»، كما في لندن وبرلين وفيينا ومالو وروتردام وكوبنهاغن، اجتمع آلاف المؤمنين بحقهم، الصامدين في شتاتهم، القابضين على جمر الغربة على أمل العودة، اجتمعوا ليقولوا للعالم كله: «لن نفرط بشبر اغتصبه بولندي أو مجري، ولن نتساهل ولن نسمح لأي مفرط بأن يوقع باسمنا صكاً مزوراً يتنازل فيه عن حبة تراب في «زاروبه» خربة يافاوية».

مرة أخرى في «ميلانو» صلى الحاضرون أن تكون الأخيرة في غياهب الشتات والتالية في ربوع القدس.

العدد الثاني والعشرون - السنة الثانية - تموز (يوليو) ٢٠٠٩

قبل أن يقفز القلب

محمد خليل عقل / النائب في البرلمان الأردني

لم تكد سيارات الوفد تتطلق من القصر الرئاسي السوداني بعد مقابلة الرئيس البشير وتنقل إليه رسالة التأييد من ممثلي المجالس النيابية العربية والإسلامية، حتى هاتفني أحد الإخوة من عمّان يقول: جهز نفسك، السفر إلى غزة يوم الأحد بإذن الله.

لحظات يعزّ وصفها، لم تشفع هيبة النيل وجماله الأخاذ - ونحن نسير إلى جانبه - لدقات قلبي بأن تتسارع وأنا أشعر بأن الحلم قد يتحقق قريباً، فاجتهدت في أن ألجم هذا الخفقان حتى لا تشي بي عيوني في ذلك المشهد السياسي الصارم.

وفي صباح ذلك الأحد انطلقت الحافلة من مطار القاهرة تقل الوفد النيابي الأردني باتجاه معبر رفح، يتوحد الجميع في نيل الغاية من هذه الرحلة لكسر الحصار عن شعبنا المحاصر في غزة وتقديم التهاني بالنصر باسم الشعب الأردني بكل مكُوناته، وتسنع الطريق الطويلة للمشاعر الخاصة أن تسترسل، فعادت بي إلى بواكير الطفولة في أزقة مخيم البقعة، حيث كانت العواصف تقتلع الخيام، فأغدقت علينا وكالة الغوث بما يسمى «البراكيات»، وهي غرفة صغيرة من صفيح يتراكم فيها أفراد الأسرة في مشهد إنساني مروّع، تقسو عليهم بأقصى مما تقسو عليها أحوال الطقس.

في تلك المرحلة كان يمكن أن ننسى أي شيء إلا فلسطين والإصرار على العودة إليها، حيث كان الآباء والأجداد لا يتحدثون إلا عنها بلهجة العشاق، فيطلقون العنان لطفولتنا كي تسرح في مدنها وقراها وشواطئها وحقولها وبياراتها، فنجمع أجمل ما فيها في لوحة واحدة هي فردوسنا السليب الذي يجب أن نقاتل اليهود لنعود إليه.

لم نكن بحاجة إلى تأكيد حق العودة والتمسك به، لأن الحديث بغير ذلك كان يعادل الكفر. والأهم من ذلك أننا كنا نعيش العودة يوماً بعد يوم، وبالرغم من

تراكمات العجز العربي فإن وهجها لم يغادرنا وإن خفَّ بريقه عند بعض ضعاف النفوس!

وتستمر الخواطر ونحن نجتاز الجسور المنتصبة فوق قناة السويس، لتقول سبحان الله، حتى سيناريو العودة إلى فلسطين بعد أكثر من أربعين عاماً من مغادرتها لا يوافق ما كان يداعب مخيلتي دوماً باجتياز جسر الملك حسين، مروراً بالقدس كي ألثم ترابها وأصلي في أقصاها، ثم أنطلق إلى جبل الخليل حيث بلدي «ذكرين» لأعانقها وأتفقد ذكريات والدي فيها وأرى ما صنعت بها الأيام.

وها أنا أعود إلى غزة، بوابة البطولة وصانعة المعجزات، وكلما أوغلت الحافلة في أعماق سيناء باتجاه العريش ثم رفح ازداد خفقان القلب وأيقنت أنه يتهيأ كي يقفز عندما تحط قدمي في غزة. وبدأت أمواج البحر المتوسط تهدر حوالينا وتتضح المعالم شيئاً فشيئاً، وأخذ نواب الأردن يحزمون مشاعرهم وأمتعتهم فهم الآن على أبواب غزة، أما قلبي فأخذ يتقاذف كلما اقتربنا من معبر رفح، واشتد به الأمر حتى ظننت أنه سينخلع من مكانه عندما توقفت الحافلة وبدأنا بالنزول، واقتربنا من الضابط المصري الذي كان يتهيأ لإبلاغنا رسالة السلطات المصرية: «إن المعبر مغلق ولن يفتح لكم أبداً»، فذهلت من صدمة الجواب وتحسست قلبي، فإذا هو مكانه، فقلت في نفسي: «يبدو أنهم أشفقوا عليّ من دخول غزة حتى لا يقفز القلب!».

العدد الثالث والعشرون - السنة الثانية - آب (أغسطس) ٢٠٠٩

البيت بيتنا، والوطن وطننا

حسين علي اللوباني - الداموني / مؤلف موسوعة اللوباني لحضارة فلسطين

.. وهذا حالنا - نحن الفلسطينيين - مع أعدائنا الصهاينة المغتصبين لأرض وطننا منذ عام ١٩٤٨، وكما قال المثل العامي: «العرس عرس أبونا، وأجو العُرب يطحونا».. وبالنهاية لا يصحّ إلا الصحيح، والصحيح هو عودة أصحاب الأرض لأرضهم، غانمين منتصرين.. تماما كما انتصر حبّ المحامي «وائل» والمعلمة «إيمان» بعودتهما إلى «غزة» الصمود والانتصار، وإقامة عرس العودة، كما ورد في: «قصة حبّ تفكّ حصارها أنفاق رفح» التي نشرتها جريدة السفير بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٩.

... وممّا يخفّف من وعناء رحلة العذاب الفلسطينيّة، التي طالت واستطالت، وجود بعض الأشخاص الطيّبين الذين يمتلكون قلوباً تضجّ بالمحبّة، وعقولا تفكّر في قضايا الآخرين، وقد تشاركهم في همومهم وآلامهم.. وقد تحاول بطريقة ما، التخفيف من مصابهم، أو بنصرة قضيتهم العادلة، ولو تعرّضوا للخطر الماديّ أو المعنويّ أو كليهما..

شيء رائع، ومؤثّر أن تجد امرأة، تقف إلى جانب القضية الفلسطينية المحقّة، العادلة، فتكتب كتاباً عن «حق العودة» وتقيم دعوى قانونية على عدوّ مغتصب..

فقد أصدرت المحامية اللبنانية: «مي صبحي الخنساء» كتاباً بعنوان: «العودة حق» صيف عام ٢٠٠٤، وهو: دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصّلة، لمقاضاة الصهاينة وفق القوانين والقرارات الدوليّة..

يحمل الكتاب في طيّاته وضع اللاجئين الفلسطينيين والشعب الفلسطيني في خضم أحداث دوليّة، ويعرض الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤلّة التي يقاسيها اللاجئون الفلسطينيون في ديار «الشتات»، ويحمل لواء الدفاع عن «حق العودة» للاجئين، كحق تعترف به كل المواثيق والقرارات والمعاهدات الدوليّة ذات الصلة.. قانونياً يستند «حق العودة» إلى قرار الجمعية العمومية الرقم (١٩٤) - الدورة الثالثة - الصادرة في ١١ كانون الأول من عام ١٩٤٨..

وهو ينص في جزء منه على (وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم).. ولم تزل الجمعية العمومية تعيد تأكيد هذا القرار كل سنة تقريبا منذ ذلك التاريخ، بحيث بات مكرّساً في القانون الدولي.. وهذا مطلب لم يزل ممثلو الشعب الفلسطيني والعرب يعبرون عنه في مختلف المحافل الدوليّة، وفي عدد لا يحصى من البيانات الرسمية منذ تهجير الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨.

وخلال مفاوضات (لوزان) عام ١٩٤٩، وافقت «إسرائيل» أساساً، جرّاء الضغوط الدوليّة، على «العودة» المشروطة لمائة ألف لاجئ فلسطيني، أي نحو «٧/١» من العدد الإجمالي للاجئين، غير أن المفاوضات أخفقت، ولم ينجم أي شيء عن الاقتراح..

وعلى الرغم من أنّ قبول «إسرائيل» عضواً في الأمم المتحدة كان مشروطاً بقبول القرارين الدوليين، رقم «١٨١» الخاص بالتقسيم، ورقم «١٩٤» الخاص بحق العودة والتعويض، فإنّ الموقف الإسرائيلي من هذه القضية كان ولا يزال، يرفض بإصرار حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم..

وفي عمليّة المفاوضات التي انطلقت في «مديد» في تشرين الأول من عام ١٩٩١، أرجئ البحث في قضية اللاجئين إلى مسار المحادثات المتعددة الأطراف، التي يقوم بها فريق العمل الخاص باللاجئين إجمالاً، تقتصر على معالجة الاعتبارات التقنيّة والإنسانية: «من دون المساس بالوضع الطويل الأجل للاجئين» وهي جملة غالباً ما تتكرّر في وقائع جلسات فريق العمل الخاص باللاجئين..

أمّا عملية المفاوضات التي بدأت في «أوسلو» عام ١٩٩٣، فإنّها لم تعالج قضية اللاجئين معالجة جادة.. فأعلان المبادئ الصادر في «أوسلو» لا يتضمّن أيّ ذكر لحق العودة، ويرجئ مصير اللاجئين الفلسطينيين إلى «محادثات الوضع النهائي»، لأنّ المفاوضات الإسرائيليّة في «عملية السلام» يرفض الاعتراف بحق العودة للفلسطينيين، وبمسؤوليّة «إسرائيل» عن نكبتهم..

ولقد نجحت المحامية الخنسا في دراسة الجوانب القانونيّة الخاصّة بوضع اللاجئين الفلسطينيين، وتعمّقت بأبعادها، فسألط الأضواء الكاشفة على القرارات الدولية والعربية، من دون أن تغفل عن مقاضاة المعتدين المغتصبين لهذه الأرض الطاهرة، مستمّدة قوّة الحق من القانون الدوليّ، ومعاهدات «جنيف» الأربع، والمواثيق الدوليّة، وغيرها من المراجع والمصادر المؤثّقة..

العدد الرابع والعشرون - السنة الثانية - أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩

العودة إلى القدس

حمزة برقايوي / أمين سر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين

العودة حق، وحق العودة لا يكتمل إلا بالعودة إلى فلسطين كل فلسطين، العودة الحق إلى ديارنا وممتلكاتنا وبيوتنا في كل بقعة من بقاع فلسطين اضطررنا إلى مغادرتها، فهذه الأرض أرضنا وهذا الوطن لنا.. مدنه وقراه، سهوله وجباله، برتقال يافا وعنب الخليل، زيتون القدس وزعتر الجليل. كل حديث عن العودة دون القدس ناقص، والقدس التي نحتفل هذه الأيام بعامها الثقافي العربي ونحيي الذكرى الأربعين لإحراق المسجد الأقصى فيها، لها الكلمة الأولى والأخيرة.

لها كل الكلمات، كل الصفحات، فهل يليق بها أن تحمل اسماً غير اسمها؟ عاصمة العواصم، زهرة المدائن، هل يليق بنا أن نخرج القدس من ذاكرتنا وأن تُمحي الأسماء التي بقيت آلاف السنين تكنى بها؟

القدس محتلة، والقدس تحت التهويد، مرهق ومفجع أن يأتينا تاريخنا ممزقاً وجغرافيته ملفقة. مؤلم أن نرى بأمر أعيننا تغيير الجغرافيا وتزوير التاريخ من دون أن نقيم حراساً عليه.

إنهم يستوطنون، يهجّرون، يهدمون البيوت، يصادرون الأراضي، يدنسون الأقصى، يحفرون الأنفاق، حوله ومن تحته تمهيداً لهدمه، يغيرون الأسماء، كل ذلك كي يجبرونا على القبول بواقع غير الواقع الحي، كي نخرج من دائرة الشهود على التاريخ الحقيقي للقدس وفلسطين.

من هنا، لا يجوز أن تغيب القدس عنا وعن ذاكرتنا، نُعدّد التفاصيل كي تبقى محفورة في ضمائرنا، نعلي ذكرها كي لا نغترب عنها وتغترب عنا.

أسوارها، آثارها، مقابرها، جوامعها، كنائسها، أحيائها، أزقتها وطرقها، ساحاتها وأبوابها وأعمدتها وجدانها.

القدس التي لا هيكل فيها، فيها حصل المعراج وإليها أُسري بالنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، في جوارها هنا ولد السيد المسيح عليه السلام، وفيها

غاب، هنا صلى عمر، ومن هنا عاد صلاح الدين.. هنا يحكي التاريخ حكايته، تاريخ العرب والمسلمين، يحكي قصة الإيمان والحضارة، حضارة هذه الأمة التي احتضنتها بين أسوارها.

القدس قدسنا، نحن وهي في رباط لا ينفصل، ترابها، حجارته، عمارتها، كل ذرة تراب فيها عربية، كل حجر فيها عربي جزء من فلسطين التي لا تتجزأ وجزء من الوطن العربي الأكبر.

إلى ماذا تحتاج القدس منا، هل تنتظر المعجزة، هل تنتظر أن يسلم الله عليهم قوماً شراً منهم كما سلم كفار المجوس على بني إسرائيل، فجاسوا خلال الديار فكان وعداً مفعولاً.

تحتاج القدس منا إلى الجرأة والإقدام، تحتاج أساساً إلى تحريرها وتحرير فلسطين من الاحتلال، لكنها تحتاج على الطريق إلى كل ما يبقى ويحافظ على هويتها العربية والإسلامية.

هكذا نرت القدس بكلام حق لا يساوم، أعز العواصم، هكذا نعود إليها بعد أن نزيل كل الأسماء المستعارة، الأسماء التي ولدتها الهزائم وترعرعت في دنيا الذل والاستهانة.

وهكذا نمارس حق العودة، والعودة حق.